

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
République Algérienne Démocratique et Populaire  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Constantine 03

Institut : Gestion Des Techniques Urbaines



جامعة قسنطينة 03

معهد: تسيير التقنيات الحضرية

Réf : .....

المرجع: .....

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل

شهادة الماجستير في: تسيير التقنيات الحضرية

تخصص: حوكمة وتسيير حضري جوارى

بعنوان:

إشكالية تنظيم الأنشطة التجارية داخل المجال الحضري  
دراسة حالة مدينة الشريعة

مقدمة من طرف: تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

فهمي تومي جمال علقمة

نوقشت المذكرة علنيا بتاريخ: 2016/11/24

أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا جامعة قسنطينة 03

مقررا جامعة قالمة

ممتحنا جامعة قسنطينة 01

ممتحنا جامعة قسنطينة 03

أستاذ التعليم العالي

أستاذ التعليم العالي

أستاذ التعليم العالي

أستاذة محاضرة صنف-أ-

بن ميسي أحسن

علقمة جمال

لكحل عبد الوهاب

بوعظم رقية

السنة الجامعية: 2016/2017

## فهرس المحتويات

	فهرس الخرائط
	فهرس المخططات
	فهرس الأشكال
	فهرس الصور
أ-ذ	المقدمة العامة
	الفصل الأول (الإطار التقني والنظري: الأنشطة التجارية، التعمير و التعمير التجاري)
1	تمهيد
2	1 - عموميات حول الأنشطة التجارية
2	1 تعريف ومفاهيم
2	1-1 تعريف التجارة
2	1-1-1 تعريف جمعية التسويق الامريكية
2	2-1-1 تعريف الباحثين الجغرافيين A.DELOBEZ و"J.BEAUJEU-GARNIER"
2	3-1-1 تعريف " J.P BERTRAND "
2	4-1-1 التعريف الاجتماعي
2	5-1-1 تعريف ابن خلدون
3	2-1 تعريف التجارة غير الرسمية
3	1-2-1 تعريف « HANT KAYT »
3	2-2-1 تعريف « PFEFERMAN »
3	3-1 تعريف التاجر
3	4-1 تعريف المستهلك
3	5-1 تعريف السلعة
3	6-1 تعريف الخدمة
3	7-1 تعريف السعر
4	8-1 تعريف مستخرج السجل التجاري
4	2 أشكال ممارسة الأنشطة التجارية
4	1-2 النشاط التجاري القار
4	2-2 النشاط التجاري غير القار
4	3 تصنيف المحلات التجارية
4	1-3 تصنيف سبورك J.S.SPORCK
5	2-3 تصنيف المحلات التجارية حسب مدونة النشاط الاقتصادي N.E.A لسنة 1997
5	3-3 تصنيف المحلات التجارية وفقا للنشاط الغذائي و غير الغذائي
5	1-3-3 النشاط الغذائي
5	2-3-3 النشاط غير الغذائي
6	4-3 تصنيف المحلات التجارية وفق مقارنة اقتصادية

6	محلات التجارة الصافية	1-4-3	
6	أ صنف التغذية		
6	ب صنف الملابس		
6	ت صنف التجهيز المنزلي		
6	محلات التجارة الحرفية	2-4-3	
6	أ صنف الحرف الإنتاجية		
6	ب صنف الحرف الخدمية		
6	محلات تجارة الخدمات	3-4-3	
6	التشريعات القانونية المتعلقة بالنشاط التجاري بالجزائر		4
6	أهم النصوص التنظيمية للأنشطة التجارية	1-4	
7	تنظيم ومهام الهيئات المشرفة على تنظيم النشاط التجاري	2-4	
7	تنظيم و مهام المصالح الداخلية لوزارة التجارة	1-2-4	
7	أ المديرية العامة للتجارة الخارجية		
8	ب المديرية العامة لضبط النشاطات وتنظيمها		
9	ت المديرية العامة للرقابة الاقتصادية وقمع الغش		
10	ث مديرية الموارد البشرية		
10	تنظيم و مهام المصالح الخارجية لوزارة التجارة	2-2-4	
11	أ هيكله ومهام المديريات الولائية للتجارة		
12	ب تنظيم ومهام المديريات الجهوية للتجارة		
<b>II-التعمير</b>			
14	تعريف ومفاهيم		1
14	تعريف التعمير	1-1	
14	المدينة	2-1	
15	تصنيف المدن	3-1	
15	تصنيف المدن حسب حجمها السكاني	1-3-1	
15	أ الحظيرة الكبرى		
15	ب المدينة الكبيرة		
15	ت المدينة المتوسطة		
15	ث المدينة الصغيرة		
15	ج التجمع الحضري		
15	تصنيف المدن حسب وظائفها	2-3-1	
15	أ الوظيفة المنجمية		
15	ب الوظيفة الصناعية		
16	ت الوظيفة التجارية		
16	ث وظيفة النقل		
16	ج الوظيفة المالية		
16	ح الوظيفة السياسية والإدارية		

16	خ	الوظيفة الثقافية والدينية	
16	4-1	تعريف الحي	
16	5-1	الاقتصاد الحضري	
16	2	عموميات حول أدوات التهيئة والتعمير في الجزائر	
16	1-2	المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير	
17	1-1-2	قطاعات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير	
20	أ	قطاعات التعمير	
21	ب	القطاعات غير القابلة للتعمير	
21	2-1-2	إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير	
23	3-1-2	المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير	
24	2-2	مخطط شغل الأراضي	
25	1-2-2	إعداد مخطط شغل الأراضي	
25	2-2-2	المصادقة على مخطط شغل الأراضي	
25	3	القواعد العامة للتهيئة والتعمير	
25	4	عموميات حول عقود التعمير في الجزائر	
25	1-4	شهادة التعمير	
25	1-1-4	دراسة طلب شهادة التعمير	
25	2-1-4	مضمون شهادة التعمير	
25	3-1-4	صلاحية شهادة التعمير	
25	2-4	رخصة التجزئة	
26	1-2-4	مضمون رخصة التجزئة	
26	2-2-4	دراسة وتسليم رخصة التجزئة	
26	أ	مصالح التعمير التابعة للبلدية	
26	ب	مصالح التعمير التابعة للولاية	
27	3-4	شهادة التقسيم	
27	1-3-4	تحضير شهادة التقسيم	
27	2-3-4	صلاحية شهادة التقسيم	
27	4-4	رخصة البناء	
27	1-4-4	تحضير رخصة البناء	
28	2-4-4	دراسة وتسليم رخصة البناء	
28	أ	مصالح التعمير التابعة للبلدية	
28	ب	مصالح التعمير التابعة للولاية	
29	3-4-4	تبليغ قرار رخصة البناء لصاحب الطلب	
29	4-4-4	تشكيلة الشباك الوحيد	
29	أ	تشكيلة الشباك الوحيد للبلدية	
30	ب	تشكيلة الشباك الوحيد للولاية	
31	5-4	شهادة المطابقة	
31	6-4	رخصة الهدم	

31	تحضير رخصة الهدم	1-6-4
31	تسليم رخصة الهدم	2-6-4
<b>III-التعمير التجاري</b>		
32	تعريف ومفاهيم	1
32	التعمير التجاري	1-1
33	الفضاء التجاري	2-1
33	الاسواق	1-2-1
33	أ اسواق الجملة	
33	ب اسواق التجزئة	
33	ت الاسواق الاسبوعية ونصف الاسبوعية	
33	المساحات الصغرى من نوع سوبيرات	2-2-1
33	المساحات الكبرى	3-2-1
33	المراكز التجارية	4-2-1
33	التجهيز التجاري	3-1
33	مستعملوا سوق الجملة	4-1
33	الورقة المرافقة	5-1
34	الوكيل تاجر الجملة	6-1
34	الجامع المسلم للمنتوجات الفلاحية	7-1
34	شروط وكيفيات إنشاء الفضاءات التجارية في الجزائر	2
34	شروط وكيفيات إنشاء أسواق الجملة وأنشطة التوزيع بالجملة وتسييرها	1-2
36	تنظيم أسواق التجزئة المغطاة والأسبوعية أو نصف الأسبوعية والجوارية	2-2
37	شروط إنشاء المساحات الصغرى والكبرى والمراكز التجارية	3-2
37	المتجر الكبير	1-3-2
37	المساحات الصغرى من نوع سوبيرات	2-3-2
37	المتجر الضخم	3-3-2
37	شروط عامة خاصة بالمساحات الكبرى والمراكز التجارية	4-2
38	اللجنة المكلفة بإنشاء وتنظيم الفضاءات التجارية	3
38	التشكيلة	1-3
38	المهام	2-3
39	خلاصة	

## الفصل الثاني(المعطيات التاريخية والجغرافية، الاقتصادية، السكانية والعمرانية لمدينة الشريعة)

40	تمهيد
41	I-البعد التاريخي والجغرافي لمدينة الشريعة
41	1 لمحة تاريخية عن مدينة الشريعة
41	2 الاطار الطبيعي لمدينة الشريعة
41	1-2 موقع مدينة الشريعة
41	1-1-2 موقع مدينة الشريعة ضمن الشرق الجزائري

42	2-1-2	موقع مدينة الشريعة ضمن المجال الولائي
44	2-2	التضاريس
44	3-2	النظام المناخي
44	4-2	الدراسة الجيولوجية
44	5-2	الدراسة الجيوتقنية
47		II-الدراسة السكانية لمدينة الشريعة
47	1	تطور حجم السكان والكثافة السكانية
51	2	التركيب العمري والنوعي
51	1-2	التركيب العمري
53	2-2	التركيب النوعي
54	3	التركيب الاقتصادي لسكان مدينة الشريعة
54	1-3	الداخلون في قوة العمل
54	1-1-3	القوة العاملة
54		أ المشتغلون فعلا
54		ب العاطلون عن العمل
54		ج القوة غير العاملة
54	2-1-3	الخارجون عن العمل
55	2-3	توزيع السكان المشتغلون فعلا حسب نوع النشاط
56		III-الدراسة العمرانية لمدينة الشريعة
56	1	التطور العمراني لمدينة الشريعة
56	1-1	فترة ما قبل 1922 م
56	2-1	الفترة الممتدة 1922-1972 م
56	3-1	الفترة الممتدة 1972-1981 م
56	4-1	الفترة الممتدة 1981-2000 م
56	5-1	فترة ما بعد 2000 م
57	2	التجهيزات العمومية والطرق المهيكلية لمدينة الشريعة
58	3	تقسيم مدينة الشريعة الى قطاعات حضرية
60	1-3	القطاع الحضري الأول (مركز المدينة)
61	2-3	القطاع الحضري الثاني (الحي الجديد)
62	3-3	القطاع الحضري الثالث (ابن باديس)
63	4-3	القطاع الحضري الرابع (العربي التبسي)
64	5-3	القطاع الحضري الخامس (الملعب)
65	6-3	القطاع الحضري السادس (مخلوفي)
66	7-3	القطاع الحضري السابع (محمود شريقي)
67	8-3	القطاع الحضري الثامن (النهضة)
68	9-3	القطاع الحضري التاسع (المتقن)
69	10-3	القطاع الحضري العاشر (البابور)
70	11-3	القطاع الحضري الحادي عشر (سوق الفلاح)

61	القطاع الحضري الثاني عشر (الجرف)	12-3
72	القطاع الحضري الثالث عشر (الطريق الاجتنابي)	13-3
73	خلاصة	
	الفصل الثالث(دراسة وتحليل بنية المحلات التجارية بمدينة الشريعة)	
74	تمهيد	
75	I -تقييم وضعية المحلات التجارية لمدينة الشريعة	
75	1	الوضعية وفقا لعدد السجلات التجارية
75	1-1	وضعية السجلات التجاري لبلدية الشريعة ضمن النسق الولائي
77	2-1	وضعية السجلات التجاري لمدينة الشريعة ضمن النسق البلدي
78		وضعية السجلات التجاري لمدينة الشريعة وفق التحقيق الميداني
79	2	علاقة المحلات التجارية بالأحجام السكانية
82	II -تصنيف وكيفية انتشار المحلات التجارية بمدينة الشريعة	
82	1	تصنيف المحلات التجارية وفقا للنشاط الغذائي وغير الغذائي وكيفية انتشارها بمدينة الشريعة
92	2	تغطية السكان بمحلات التجارة الغذائية وغير الغذائية
93	1-2	بالنسبة لمحلات التجارة الغذائية
93	1-1-2	المستوى الاول: قطاعات نصيب 1000 ساكن فيها من محلات التجارة الغذائية أقل من معدل المدينة
93	2-1-2	المستوى الثاني: قطاعات نصيب 1000 ساكن فيها من محلات التجارة الغذائية أكبر من معدل المدينة
94	2-2	بالنسبة لمحلات التجارة غير الغذائية
94	1-2-2	المستوى الاول: قطاعات نصيب 1000 ساكن فيها من محلات التجارة غير الغذائية أقل من معدل المدينة
95		المستوى الثاني: قطاعات نصيب 1000 ساكن فيها من محلات التجارة غير الغذائية أكبر من معدل المدينة
95	3	تصنيف المحلات التجارية وفق مقارنة إقتصادية وكيفية انتشارها بمدينة الشريعة
95	1-3	تصنيف المحلات التجارية وفق مقارنة اقتصادية
96	1-1-3	محلات التجارة الصافية
96		أ صنف التغذية
96		ب الملابس
96		ت التجهيز المنزلي وأخرى
97	2-1-3	محلات التجارة الحرفية
97		أ حرف الانتاج
97		ب حرف الخدمات
98	3-1-3	محلات التجارة الخدمية
98	2-3	كيفية انتشار المحلات التجارية المصنفة وفق المقارنة الاقتصادية عبر القطاعات الحضرية
99	1-2-3	محلات التجارة الصافية
100	أ	قطاعات الفئة الأولى: عدد المحلات التجارية مرتفع جدا

100	ب	قطاعات الفئة الثانية: عدد المحلات التجارية مرتفع	
100	ت	قطاعات الفئة الثالثة: عدد المحلات التجارية متوسط	
100	ث	قطاعات الفئة الرابعة: عدد المحلات التجارية ضعيف	
101	ج	قطاعات الفئة الخامسة: عدد المحلات التجارية ضعيف جدا	
101	2-2-3	محلات التجارة الحرفية	
101	أ	قطاعات الفئة الأولى: عدد المحلات التجارية مرتفع جدا	
102	ب	قطاعات الفئة الثانية: عدد المحلات التجارية مرتفع	
102	ت	قطاعات الفئة الثالثة: عدد المحلات التجارية متوسط	
102	ث	قطاعات الفئة الرابعة: عدد المحلات التجارية ضعيف	
103	ج	قطاعات الفئة الخامسة: عدد المحلات التجارية ضعيف جدا	
103	3-2-3	محلات التجارة الخدمية	
103	أ	قطاعات الفئة الأولى: عدد المحلات التجارية مرتفع جدا	
103	ب	قطاعات الفئة الثانية: عدد المحلات التجارية مرتفع	
104	ت	قطاعات الفئة الثالثة: عدد المحلات التجارية متوسط	
104	ث	قطاعات الفئة الرابعة: عدد المحلات التجارية ضعيف	
104	ج	قطاعات الفئة الخامسة: عدد المحلات التجارية ضعيف جدا	
105	4	تغطية سكان القطاعات الحضرية بمحلات التجارة الصافية	
106	5	هيكلية وتنظيم المحاور التجارية بمدينة الشريعة	
108	III -	التخصص التجاري للقطاعات الحضرية	
109	1	القطاعات الحضرية ذات التخصص التجاري الاحادي	
109	2	القطاعات الحضرية ذات التخصص التجاري المزدوج	
109	1-2	تخصص تجارة صافية-تجارة خدمية	
109	2-2	تخصص تجارة صافية-تجارة حرفية	
110	IV -	تحليل بنية المحلات التجارية لمدينة الشريعة	
110	1	مؤشر قوة الجذب التجاري	
111	1-1	القطاعات ذات الجذب التجاري القوي	
111	2-1	قطاعات ذات جذب تجاري متوسط	
111	3-1	قطاعات ذات جذب تجاري ضعيف	
112	4-1	القطاعات التي لا يوجد بها جذب تجاري	
113	2	مؤشر كثافة المحلات التجارية	
114	1-2	الفئة الأولى: كثافة المحلات التجارية مرتفعة جدا	
114	2-2	الفئة الثانية: كثافة المحلات التجارية مرتفعة	
114	3-2	الفئة الثالثة: كثافة المحلات التجارية متوسطة	
114	4-2	الفئة الرابعة: كثافة المحلات التجارية ضعيفة	
115	3	مصفوفة تراتب القطاعات الحضرية حسب توزيع وانتشار المحلات التجارية	
115	1-3	القراءة العمودية	

115	1-1-3	قطاعات الفئة الاولى "ذات التنوع القوي"
115	2-1-3	قطاعات الفئة الثانية "ذات التنوع الحسن"
115	3-1-3	قطاعات الفئة الثالثة "ذات التنوع المتوسط"
115	4-1-3	قطاعات الفئة الرابعة "ذات التنوع الضعيف"
116	2-3	القراءة الافقية
121		خلاصة

## الفصل الرابع (تنظيم الفضاءات التجارية بمدينة الشريعة)

122		تمهيد
123	I -	المساحات الصغرى من نوع سوبرمارت
123	1	إحترام أحكام مخطط شغل الاراضي
124	2	إحترام شهادة المطابقة
124	3	إحترام معيار المساحة
124	4	احترام معايير النظافة، السلامة والامن
126	II -	المتاجر الكبرى
127	1	إحترام أحكام مخطط شغل الاراضي
128	2	إحترام شهادة المطابقة
130	3	إحترام معيار المساحة
130	4	احترام معيار أماكن توقف السيارات
131	5	احترام معيار باب الخروج الاضطراري
132	6	احترام معيار المدارج ودورات المياه المخصصة للمعوقين
132	7	احترام الفضاء المخصص للإسعافات الأولية
132	8	كيفية عرض السلع
134	III-	الأسواق
134	1	السوق الأسبوعية للخضر والفواكه
135	1-1	إحترام أحكام مخطط شغل الاراضي
136	2-1	إحترام معيار التهيئة العامة
137	3-1	إحترام معيار شغل الاماكن والانتفاع بها
139	4-1	إحترام معايير الصحة، النظافة والامن
141	5-1	احترام مواقيت الفتح والغلق
141	6-1	احترام معيار اماكن توقف السيارات
142	2	السوق الاسبوعية للمواشي
142	1-2	إحترام أحكام التهيئة والتعمير
142	2-2	إحترام معيار التهيئة العامة
143	3-2	احترام مواقيت الفتح والغلق
143	4-2	إحترام معيار شغل الاماكن والانتفاع بها
145	5-2	إحترام قواعد الصحة، النظافة والامن
146	6-2	احترام معيار اماكن توقف السيارات
146	3	الاسواق الجوارية والمغطاة

146	السوق المركزي المغطى للتجزئة	1-3
147	إحترام أحكام مخطط شغل الاراضي	1-1-3
148	احترام مواقيت الفتح والغلق	2-1-3
148	إحترام معيار شغل الاماكن والانتفاع بها	3-1-3
149	إحترام قواعد الصحة، النظافة والامن	4-1-3
150	احترام معيار اماكن توقف السيارات	5-1-3
151	الاسواق الجوارية للخضر والفواكه	4
152	احترام مخططات شغل الاراضي	1-4
153	إحترام معيار التهيئة العامة	2-4
154	احترام مواقيت الفتح والغلق	3-4
154	إحترام معيار شغل الاماكن والانتفاع بها	4-4
157	إحترام قواعد الصحة، النظافة والامن	5-4
158	احترام معيار اماكن توقف السيارات	6-4
159	VI – التجارة غير الشرعية	
164	خلاصة	

## الفصل الخامس (دراسة العلاقات غير المرئية في تنظيم الانشطة التجارية بمدينة الشريعة)

165	تمهيد	
165	I – المحلات التجارية	
165	1 عينة الدراسة الخاصة بالمحلات التجارية لمدينة الشريعة	
167	2 خصائص التجار والمحلات التجارية بمدينة الشريعة	
167	1-2 بداية العمل بالنشاط التجاري	
167	1-1-2 العمل في التجارة قبل سنة 1972م	
168	2-1-2 العمل في التجارة منذ 1972- 1981 م	
169	3-1-2 العمل في التجارة منذ 1981- 2000 م	
170	4-1-2 العمل في التجارة بعد سنة 2000 م	
172	2-2 الاقامة السابقة والحالية لأصحاب المحلات التجارية	
173	3-2 إمتلاك السجلات التجارية	
174	4-2 طبيعة ملكية المحلات التجارية	
175	5-2 امتلاك رخصة البناء وشهادة المطابقة	
176	6-2 عدد مستخدمي المحلات التجارية	
178	7-2 الاصل الجغرافي للزبائن المتكررين على المحلات التجارية	
179	8-2 تردد سكان مدينة الشريعة على المحلات التجارية للقطاع الحضري الاول	
179	1-8-2 التردد على محلات المواد الغذائية العامة	
181	2-8-2 التردد على محلات الاواني المنزلية	
182	3-8-2 التردد على محلات حلقة الرجال	
183	4-8-2 التردد على الصيدليات	
184	9-2 استخدام التحليل العاملي في معرفة العلاقة بين أهم المتغيرات الخاصة بالمحلات	

	التجارية	
185	1-9-2	الاحصاءات الوصفية للمتغيرات الخاصة بالمحلات التجارية
185	2-9-2	مقياس كايزر مير اولكن واختبار برتلنت
185	أ	مقياس كايزر مير اولكن
185	ب	اختبار بارتلنت
186	3-9-2	مصفوفة الارتباط المتعدد الخاصة بالمحلات التجارية
186	4-9-2	الجدور الكامنة لمصفوفة الارتباط المتعدد الخاصة بالمحلات التجارية
187	5-9-2	مصفوفة العوامل بعد التدوير
188	أ	العامل الأول
189	ب	العامل الثاني
190		<b>II – السوق الاسبوعية للمواشي</b>
190	1	عينة الدراسة الخاصة بالسوق الاسبوعية للمواشي
190	2	دراسة خصائص السوق الاسبوعية للمواشي
190	1-2	بداية العمل بالنشاط التجاري
191	2-2	الأصل الجغرافي لتجار السوق الاسبوعية للمواشي
193	3-2	المستوى التعليمي لتجار السوق الاسبوعية للمواشي
194	4-2	ساعة الدخول والخروج من السوق الاسبوعية للمواشي
195	5-2	وسائل نقل المواشي الى السوق
196	6-2	السير العام للسوق الاسبوعية للمواشي
196	1-6-2	سعر الدخول الى السوق
196	2-6-2	الحصول على تذكرة الدخول، مراقبة الصفة وتحديد مكان العرض
197	3-6-2	امتلاك تجار السوق الاسبوعية للمواشي لبطاقة موال او فلاح
198	4-6-2	الرقابة داخل السوق
198	5-6-2	احساس التجار بالامن داخل السوق الاسبوعية للمواشي
199	7-2	استخدام التحليل العاملي لمعرفة العلاقة بين متغير عدد التجار، نوعية وسيلة نقل المواشي الى السوق، عدد الزبائن حسب أصول التدفقات
199	2-7-2	الاحصاءات الوصفية للمتغيرات الخاصة بالسوق الاسبوعية للمواشي
200	3-7-2	مصفوفة الارتباط المتعدد الخاصة بالسوق الاسبوعية للمواشي
200	4-7-2	الجدور الكامنة لمصفوفة الارتباط المتعدد الخاصة بالسوق الاسبوعية للمواشي
200	5-7-2	مصفوفة العوامل بعد التدوير
201	أ	العامل الأول
201	ب	العامل الثاني
203		<b>III -السوق الاسبوعية للخضر والفواكه</b>
203	1	عينة الدراسة الخاصة بالسوق الاسبوعية للخضر والفواكه
203	2	دراسة خصائص السوق الاسبوعية للخضر والفواكه
203	1-2	بداية العمل بالنشاط التجاري
204	2-2	الأصل الجغرافي لتجار السوق الاسبوعية للخضر والفواكه

205	المستوى التعليمي لتجار السوق الاسبوعية للخضر والفواكه	3-2
206	امتلاك تجار السوق الاسبوعية للخضر والفواكه للسجل التجاري	4-2
207	فتح المحلات التجارية يوم التسوق	5-2
207	ساعة الدخول والخروج من السوق الاسبوعية للخضر والفواكه	6-2
208	وسيلة نقل الخضر والفواكه الى السوق الاسبوعية	7-2
209	السير العام للسوق الاسبوعية للخضر والفواكه	8-2
209	1-8-2 سعر الدخول الى السوق ومدى الحصول على تذكرة الدخول	
210	2-8-2 الرقابة داخل السوق	
211	3-8-2 إحساس التجار بالامن داخل السوق الاسبوعية للخضر والفواكه	
212	استخدام التحليل العاملي في معرفة العلاقة بين اهم متغيرات السوق الاسبوعية للخضر والفواكه	9-2
213	1-9-2 الاحصاءات الوصفية للمتغيرات الخاصة بالسوق الاسبوعية للخضر والفواكه	
213	2-9-2 مصفوفة الارتباط المتعدد الخاصة بالسوق الاسبوعية للخضر والفواكه	
214	3-9-2 الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباط المتعدد الخاصة بالسوق الاسبوعية للخضر والفواكه	
214	4-9-2 مصفوفة العوامل بعد التدوير	
215	أ العامل الأول	
215	ب العامل الثاني	
217		خلاصة
218		الخاتمة
222		المراجع
225		الملاحق

## فهرس الخرائط

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
1	مدينة الشريعة،الموقع ضمن الشرق الجزائري	42
2	مدينة الشريعة،الموقع ضمن المجال الولائي	43
3	مدينة الشريعة،الخريطة الجيوتقنية	46
4	مدينة الشريعة،التطور العمراني	57
5	مدينة الشريعة،تقسيم الوسط الحضري الى قطاعات حضرية	58
6	مدينة الشريعة،القطاع الحضري الأول (مركز المدينة)	60
7	مدينة الشريعة،القطاع الحضري الثاني (الحي الجديد)	61
8	مدينة الشريعة،القطاع الحضري الثالث (ابن باديس)	62
9	مدينة الشريعة،القطاع الحضري الرابع (العربي التبسي)	63
10	مدينة الشريعة،القطاع الحضري الخامس (الملعب)	64
11	مدينة الشريعة،القطاع الحضري السادس (مخلوفي)	65
12	مدينة الشريعة،القطاع الحضري السابع (محمود شريقي)	66
13	مدينة الشريعة،القطاع الحضري الثامن (النهضة)	67
14	مدينة الشريعة،القطاع الحضري التاسع (المتقن)	68
15	مدينة الشريعة،القطاع الحضري العاشر (البابور)	69
16	مدينة الشريعة،القطاع الحضري الحادي عشر (سوق الفلاح)	70
17	مدينة الشريعة،القطاع الحضري الثاني عشر (الجرف)	71
18	مدينة الشريعة،القطاع الحضري الثالث عشر (الطريق الاجتبابي)	72
19	عدد السجلات التجارية ببلديات ولاية تبسة	77
20	مدينة الشريعة،أهم المحاور التجارية	107
21	معامل الجذب التجاري عبر القطاعات الحضرية لمدينة الشريعة	112
22	كثافة المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية لمدينة الشريعة	114
23	مدينة الشريعة، موقع السوق الاسبوعية للخضر والفواكه بالقطاع الحضري الاول	135
24	مدينة الشريعة، موقع السوق المركزي المغطى للتجزئة بالقطاع الحضري الاول	147
25	مدينة الشريعة، موقع السوق الجوّاري للخضر والفواكه بالقطاع الحضري العاشر	152
26	مدينة الشريعة، موقع السوق الجوّاري للخضر والفواكه بالقطاع الحضري السادس	152

162	مدينة الشريعة، موقع السوق غير الشرعية للخضر والفواكه بالقطاع الحضري الاول	27
162	مدينة الشريعة، موقع السوق غير الشرعية للخضر والفواكه بالقطاع الحضري الثاني	28
162	مدينة الشريعة، موقع السوق غير الشرعية للخضر والفواكه بالقطاع الحضري الثامن	29
166	مدينة الشريعة، حجم عينة دراسة المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية	30
167	مدينة الشريعة، حجم عينة دراسة المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية حسب تصنيفها وفق المقاربة الاقتصادية	31
168	مدينة الشريعة، حجم المحلات التجارية التي ظهرت قبل سنة 1972 م.	32
169	مدينة الشريعة، حجم المحلات التجارية التي ظهرت في الفترة 1972-1981م	33
170	مدينة الشريعة، حجم المحلات التجارية التي ظهرت في الفترة 1981-2000م	34
171	مدينة الشريعة، حجم المحلات التجارية التي ظهرت بعد سنة 2000 م	35
172	مدينة الشريعة، عدد أصحاب المحلات التجارية حسب الاقامة السابقة والحالية.	36
173	مدينة الشريعة، عدد أصحاب المحلات التجارية حسب امتلاك السجل التجاري	37
174	مدينة الشريعة، عدد أصحاب المحلات التجارية حسب نوع ملكية المحلات التجارية	38
175	مدينة الشريعة، عدد المحلات التجارية حسب امتلاك رخصة البناء وشهادة المطابقة	39
177	مدينة الشريعة، عدد المحلات التجارية حسب عدد المستخدمين	40
178	مدينة الشريعة، الاصل الجغرافي للزبائن المترددين على المحلات التجارية	41
180	مدينة الشريعة، عدد السكان المتدفقين على محلات المواد الغذائية العامة الواقعة بالقطاع الحضري الأول.	42
181	مدينة الشريعة، عدد السكان المتدفقين على محلات الاواني المنزلية الواقعة بالقطاع الحضري الأول.	43
183	مدينة الشريعة، عدد السكان المتدفقين على محلات حلاقة الرجال الواقعة بالقطاع الحضري الأول.	44
184	مدينة الشريعة، عدد السكان المتدفقين على الصيدليات الواقعة بالقطاع الحضري الأول.	45

## فهرس المخططات

الصفحة	عنوان المخطط	الرقم
129	مدينة الشريعة، مخطط الكتلة لطابق ارضي لمتجر كبير بالقطاع الحضري الأول	1
129	مدينة الشريعة، مخطط الكتلة لطابق الأول لمتجر كبير بالقطاع الحضري الأول	2
130	مدينة الشريعة، مخطط الكتلة لطابق الثاني لمتجر كبير بالقطاع الحضري الأول	3
148	مدينة الشريعة، تنظيم السوق المركزي المغطى للتجزئة المتواجد بالقطاع الحضري الاول	4
155	مدينة الشريعة، تنظيم السوق للجواري للخضر والفواكه المتواجد بالقطاع الحضري الاول	5

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	توزيع حجم السكان حسب التجمعات الحضرية بولاية تبسة	48
2	توزيع حجم سكان بلدية الشريعة	49
3	النسبة المئوية لحجم سكان مدينة الشريعة لسنة 2015	50
4	النسب المئوية للفئات العمرية لمدينة الشريعة لسنة 2015	52
5	هرم الفئات العمرية لمدينة الشريعة لسنة 2015	53
6	التركيب الاقتصادي لسكان مدينة الشريعة لسنة 2015	55
7	توزيع المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية بمدينة الشريعة	79
8	علاقة حجم السكان بعدد المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية بمدينة الشريعة	80
9	عدد المحلات الغذائية وغير الغذائية عبر القطاعات الحضرية بمدينة الشريعة	83
10	عدد أنواع المحلات الغذائية وغير الغذائية عبر القطاعات الحضرية بمدينة الشريعة	83
11	نسب المحلات التجارية الغذائية وغير الغذائية بالقطاع الحضري الأول	84
12	نسب المحلات التجارية الغذائية وغير الغذائية بالقطاع الحضري الثاني	85
13	نسب المحلات التجارية الغذائية وغير الغذائية بالقطاع الحضري الثالث	85
14	نسب المحلات التجارية الغذائية وغير الغذائية بالقطاع الحضري الرابع	86
15	نسب المحلات التجارية الغذائية وغير الغذائية بالقطاع الحضري الخامس	87
16	نسب المحلات التجارية الغذائية وغير الغذائية بالقطاع الحضري السادس	87
17	نسب المحلات التجارية الغذائية وغير الغذائية بالقطاع الحضري السابع	88
18	نسب المحلات التجارية الغذائية وغير الغذائية بالقطاع الحضري الثامن	89
19	نسب المحلات التجارية الغذائية وغير الغذائية بالقطاع الحضري التاسع	89
20	نسب المحلات التجارية الغذائية وغير الغذائية بالقطاع الحضري العاشر	90
21	نسب المحلات التجارية الغذائية وغير الغذائية بالقطاع الحضري الحادي عشر	90
22	نسب المحلات التجارية الغذائية وغير الغذائية بالقطاع الحضري الثاني عشر	91
23	نسب المحلات التجارية الغذائية وغير الغذائية بالقطاع الحضري الثالث عشر	92
24	نصيب 1000 ساكن من المحلات التجارية وفق النشاط الغذائي وغير الغذائي عبر القطاعات الحضرية بمدينة الشريعة	92
25	نصيب 1000 ساكن من المحلات الغذائية عبر القطاعات الحضرية بمدينة الشريعة	94
26	نصيب 1000 ساكن من المحلات غير الغذائية عبر القطاعات الحضرية بمدينة الشريعة	95
27	عدد محلات التجارة الصافية، الحرفية والخدمية بمدينة الشريعة	96
28	عدد المحلات التجارية لمختلف أصناف التجارة الصافية بمدينة الشريعة	97
29	عدد المحلات التجارية لمختلف أصناف التجارة الحرفية بمدينة الشريعة	98
30	التوزيع المجالي للمحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية لمدينة الشريعة	99
31	رتب عدد محلات التجارة الصافية عبر القطاعات الحضرية لمدينة الشريعة	99
32	رتب عدد محلات التجارة الحرفية عبر القطاعات الحضرية لمدينة الشريعة	101
33	رتب عدد محلات التجارة الخدمية عبر القطاعات الحضرية لمدينة الشريعة	103
34	نصيب 1000 ساكن من المحلات التجارية وفق مقارنة إقتصادية عبر القطاعات الحضرية لمدينة الشريعة	105

108	توزيع القطاعات الحضرية حسب الاصناف التجارية وفق مقارنة اقتصادية	35
110	معامل الجذب التجاري عبر القطاعات الحضرية لمدينة الشريعة	36
113	عدد أنواع محلات التجارة الخدمية عبر القطاعات الحضرية لمدينة الشريعة	37
120-117	مدينة الشريعة، مستوى هيراركية القطاعات الحضرية حسب تراتب توزيع المحلات التجارية	38
189	تصنيف المتغيرات الخاصة بالمحلات التجارية الى مجموعات متجانسة .	39
191	بداية العمل بالسوق الاسبوعية للمواشي بمدينة الشريعة.	40
192	الاصل الجغرافي لتجار السوق الاسبوعية للمواشي بمدينة الشريعة	41
193	المستوى التعليلي لتجار السوق الاسبوعية للمواشي بمدينة الشريعة	42
194	أوقات الدخول والخروج من السوق الاسبوعية للمواشي بمدينة الشريعة	43
195	وسيلة نقل المواشي الى السوق الاسبوعية للمواشي بمدينة الشريعة	44
196	الحصول على تذكرة الدخول الى السوق الاسبوعية للمواشي بمدينة الشريعة	45
197	امتلاك باعة المواشي الى بطاقة موال او فلاح بالسوق الاسبوعية للمواشي بمدينة الشريعة	46
198	مراقبة التجار داخل السوق الاسبوعية للمواشي بمدينة الشريعة	47
202	تصنيف أهم المتغيرات الخاصة بالسوق الاسبوعية للمواشي بمدينة الشريعة داخل مجموعات متجانسة	48
203	بداية العمل بالسوق الاسبوعية للخضر والفواكه بمدينة الشريعة	49
205	الاصل الجغرافي لتجار السوق الاسبوعية للخضر والفواكه بمدينة الشريعة	50
205	المستوى التعليلي لتجار السوق الاسبوعية للخضر والفواكه بمدينة الشريعة	51
206	امتلاك تجار السوق الاسبوعية للخضر والفواكه للسجل التجاري	52
207	فتح المحلات التجارية التي يملكها تجار السوق الاسبوعية للخضر والفواكه يوم التسوق	53
208	اوقات الدخول والخروج من السوق الاسبوعية للخضر والفواكه بمدينة الشريعة	54
209	وسيلة نقل الخضر والفواكه الى السوق الاسبوعية	55
210	الحصول على تذكرة الدخول الى السوق الاسبوعية للخضر والفواكه بمدينة الشريعة	56
210	مراقبة التجار داخل السوق الاسبوعية للخضر والفواكه بمدينة الشريعة	57
211	احساس التجار بالامن داخل السوق الاسبوعية للخضر والفواكه بمدينة الشريعة	58
216	تصنيف أهم المتغيرات الخاصة بالسوق الاسبوعية للخضر والفواكه بمدينة الشريعة داخل مجموعات متجانسة	59

## فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	توزيع حجم السكان حسب التجمعات الحضرية بولاية تبسة	47
2	توزيع حجم سكان مدينة الشريعة	48
3	النسبة المئوية لتوزيع حجم سكان بلدية الشريعة لسنة 2015	50
4	عدد سكان مدينة الشريعة حسب الفئات العمرية لسنة 2015	52
5	تقسيم الفئات النوعية لسكان مدينة الشريعة لسنة 2015	53
6	توزيع السكان المشتغلون فعلا حسب نوع النشاط بمدينة الشريعة، 2015	55
7	تسمية القطاعات الحضرية واهم الأحياء المكونة لها	59
8	عدد السجلات التجارية على مستوى بلديات ولاية تبسة	76
9	عدد السجلات التجارية على مستوى بلدية الشريعة	78
10	نتائج الإحصائيات الوصفية الخاصة بالمحلات التجارية لمدينة الشريعة	185
11	مقياس كيزر مير اولكن واختبار برتلت	186
12	مصفوفة الارتباط المتعدد الخاصة بالمحلات التجارية لمدينة الشريعة	186
13	التباين الكلي المفسر الخاص بالمحلات التجارية لمدينة الشريعة	187
14	مصفوفة العوامل بعد التدوير للمحلات التجارية لمدينة الشريعة	188
15	نتائج الإحصائيات الوصفية الخاصة بأهم متغيرات السوق الاسبوعية للمواشي	199
16	مصفوفة العوامل بعد التدوير الخاصة بالسوق الاسبوعية للمواشي	200
17	نتائج الإحصائيات الوصفية الخاصة بالسوق الاسبوعية للخضر والفواكه	213
18	مصفوفة العوامل بعد التدوير الخاصة بالسوق الاسبوعية للخضر والفواكه	214

## فهرس الصور

الرقم	عنوان الصورة	الصفحة
-------	--------------	--------

125	مساحة صغرى من نوع سوبرات بالقطاع الحضري الاول	1
126	منظر واجهة لمتجر كبير متخصص في التجارة الخدمية بالقطاع الحضري الأول	2
127	منظر واجهة لمتجر كبير متخصص في بيع الملابس بالقطاع الحضري الثالث	3
127	منظر واجهة لمتجر كبير بالقطاع الحضري الأول	4
128	منظر واجهة متجر كبير من وسط حوش بالقطاع الحضري الأول	5
131	التوقف أمام متجر كبير بالقطاع الحضري الأول	6
132	الباب الرئيسي لمتجر كبير بمدينة الشريعة	7
133	عرض السلع على رصيف واجهة متجر كبير	8
136	أرضية السوق الأسبوعية للخضر والفواكه	9
137	العرض العشوائي للسلع بالسوق الأسبوعية للخضر والفواكه	10
137	بائع من فئة المسنين بالسوق الأسبوعية للخضر والفواكه	11
138	عرض السلع بمحيط السوق الأسبوعية للخضر والفواكه	12
138	دوار حول المحور بمحيط السوق الأسبوعية للخضر والفواكه خارج أوقات فتحة	13
139	دوار حول المحور بمحيط السوق الأسبوعية للخضر والفواكه أثناء أوقات فتحة	14
139	تراكم النفايات بالسوق الأسبوعية للخضر والفواكه	15
140	محطة غير شرعية شاحنات النقل العمومي بالسوق الأسبوعية للخضر والفواكه	16
140	الكشك المتواجد بالسوق الأسبوعية للخضر والفواكه	17
141	الازدحام المروري بمحيط السوق الأسبوعية للخضر والفواكه	18
142	مواقع سوق المواشي بمدينة الشريعة	19
143	العرض العشوائي للمواشي داخل السوق الأسبوعية للمواشي	21-20
144	العرض العشوائي للسلع داخل السوق الأسبوعية للمواشي	27-20
145	التجارة غير الشرعية في محيط السوق الاسبوعية للمواشي	31-28
146	التوقف العشوائي في محيط السوق الأسبوعية للمواشي	32
149	التجارة غير الشرعية بمحيط السوق المركزي المغطى للتجزئة	33
150	بعض الممارسات غير الشرعية بمحيط السوق المركزي المغطى للتجزئة	36-34
151	تحول موقف سيارات السوق المركزي المغطى للتجزئة الى محطة غير شرعية	37
153	مظهر عام للسوق الجوّاري للخضر والفواكه المتواجد بالقطاع الحضري السادس	38
153	مظهر عام للسوق الجوّاري للخضر والفواكه المتواجد بالقطاع الحضري العاشر	39
155	كيفية استغلال المربعات التجارية بالسوق الجوّاري للخضر والفواكه	41-40
156	بناء غير شرعي لمربع تجاري بالسوق الجوّاري للخضر والفواكه	42
156	الاستغلال غير الشرعي لمربعات تجارية بالسوق الجوّاري للخضر والفواكه	43

157	ربط عربة تقليدية بعمود كهربائي بالسوق الجوّاري للخضر والفواكه	44
157	سقوط عمود كهربائي بالسوق الجوّاري للخضر والفواكه	45
158	التوقف العشوائي أمام السوق الجوّاري للخضر والفواكه	47-46
160	بعض مظاهر التجارة غير الشرعية بمدينة الشريعة	53-48
161	مظهر عام للسوق غير الشرعية بالقطاع الحضري الأول	54

#### مقدمة عامة:

تتعدد مفاهيم وتعريف المدينة تبعاً لمختلف التخصصات، لكن أغلبها تتفق على أن المدينة تتمثل في تجمعات سكانية مستقرة تنتشر بها أنماط الحياة الحضرية وهي تتميز بمظهرها العمراني ووظائفها الأساسية التي تؤديها. وتبرز هذه الوظائف من خلال تعدد أنشطتها المتمثلة في النشاط التجاري المعبر عنه بالأسواق والمحلات التجارية ونشاط الخدمات المعبر عنه بالمناطق الصناعية، التجهيزات

العمومية ... ونشاط النقل والتنقل المعبر عنه بشبكة الطرق، السكك الحديدية، الموانئ، المطارات، مترو الأنفاق، المحطات البرية وغيرها.

فكل هذه الأنشطة والوظائف تشكل فيما بينها حركية متكاملة ومتناسقة، حيث تلعب كل وظيفة من هذه الوظائف دورا محددًا في تنظيم المجال الحضري ومساهما في تسييره ، فإذا اختل واحد منها اختل النظام ككل.

وبصفة عامة تعتبر التجارة نشاطا قاعديا لا يمكن لأي مدينة التطور دونه مما جعل "العلاقات بين التجارة والمدينة منذ وقت طويل محل اهتمام المختصين في التعمير، الجغرافيا والاقتصاد ليبينوا ويؤكدوا لنا أن المساحات التجارية في كل مرة تزداد كما ونوعا مثلها مثل أحياء المدينة وسكانها الذين تجذبهم هذه المساحات"<sup>1</sup> لذا فالأنشطة التجارية من أهم الأجهزة الاقتصادية الميكلية للمجال الحضري ومحرك رئيسي للعلاقات داخله ومعطى أساسي في تنظيمه بشكل دفع الباحث هنري بيران «HENRI Pérenne» اعتبار "المدينة ابنة التجارة"<sup>2</sup>.

رغم هذا تبقى الأنشطة التجارية بالجزائر كباقي دول العالم النامي غير ملائمة لمتطلبات جودة الحياة بسبب التباين في التوزيع غير العادل وغير المتوازن لها بالمدن مما خلق فوارق مجالية عميقة واختلال بين مختلف أحياء المدينة الواحدة أين خلقت بعض المناطق المهمشة والتي تتميز ببنية تجارية ضعيفة مما انعكس سلبا على التسيير الحضري الجوّاري للأحياء كل هذا راجع إلى غياب سياسة تخطيطية للبنية التجارية تتضمن قوانين متعلقة بالتعمير التجاري فكل الخطط لم تخرج من دائرة المخططات الاستعجالية، المؤقتة والترقيعية هذا ما شجع النمو العشوائي وغير المراقب للأنشطة التجارية والذي أثار سلبا على تنظيم المجال الحضري للمدن الجزائرية .

## إشكالية البحث

سيتم تسليط الضوء على مدينة الشريعة الواقعة جنوب غرب مدينة تبسة والتي تبعد عنها بحوالي 47 كلم وهي مدينة متوسطة قدر عدد سكانها

<sup>1</sup> Bakouche Zine: structure commerciale et dynamique urbaine cas de Biskra, Thèse de doctorat, UFR de géographie, université Aix Marseille I, p67

<sup>2</sup> Brice Navereau: le commerce alimentaire de proximité dans le centre ville des grandes agglomérations "l'exemple de Toulouse et Saragosse", Thèse de doctorat, université de Toulouse, 2011, p21

حسب معطيات الإحصاء العام للسكن والسكان لسنة 2008 بـ: 66160 نسمة فهي الأكبر كثافة سكانية بعد مركز الولاية ومدينة بئر العاتر التي تزيد عنها بـ 4985 نسمة ، ما أدى إلى وجود سوق استهلاكية معتبرة بها جعلتها تكتسب أهمية ضمن الشبكة الحضرية بفضل دورها الوظيفي الذي أصبحت تؤديه على المستوى المحلي وكذا الإقليمي الذي نتج عنه تداخل الوظائف المتعددة التي لم تكن موجودة من قبل كالمصالح العمومية والهياكل القاعدية والتجهيزات الخدمية، إضافة إلى التركيز السكاني الكبير بسبب الهجرة الوافدة من باقي بلديات الولاية الشيء الذي انعكس على اتساع الرقعة العمرانية.

من هذا المنطلق تبرز أهمية الدراسة المقصودة والتي لم تكن محل الصدف لمدينة الشريعة كنموذج يساهم على فهم وإدراك إشكالية تنظيم الأنشطة التجارية داخل المجال الحضري بالمدن الجزائرية خاصة إذا علمنا أن مدينة الشريعة خلال نموها العمراني المتسارع لم تعط اهتماما واضحا للتجهيزات الخدمية المرافقة للسكن والذي سجل تأخرا ملحوظا مما جعل أغلب أنشطتها التجارية رغم تعدد أصنافها وتغلغلها في أغلب النسيج العمراني إلا أنها بقيت تعاني من سوء تنظيم الفضاءات التجارية المختلفة سواء كانت أحد أشكال المحلات التجارية أو الأسواق لعدم لامتطابقها مع أغلب متطلبات وأحكام التعمير التجاري بالجزائر.

فالتوزيع غير المتجانس وغير العادل للمحلات التجارية بين الأحياء ،نقص المحلات التجارية ذات البعد الجوّاري في أغلب القطاعات الحضرية بالمدينة، هامشية المحلات التجارية المتواجدة بالقطاعات الحضرية الواقعة بالأطراف ،غياب السجلات التجارية، استغلال المحلات دون الحصول على شهادة المطابقة التي تعتبر رخصة استغلال للمحل التجاري ...، إضافة إلى عدم احترام الأسواق للأحكام المنصوص عليها بدفاتر شروطها وكذا انتشار التجارة غير المرخصة والعشوائية عبر أحياء المدينة ، رغم صدور تعليمات من طرف السلطات المحلية تنص بمنع ممارسة أي نشاط تجاري أو عرض للسلع على حواف الطرقات العمومية، الأحياء السكنية، المساحات العمومية ،المعالم الأثرية، الأماكن العامة...

من هذا المنطلق تبرر أهمية هذا البحث وتطرح التساؤل الرئيسي التالي:

فيما تكمن إشكاليات تنظيم الأنشطة التجارية داخل المجال الحضري بمدينة الشريعة؟

مشفوعة بمجموعة التساؤلات المشروعة حول هذا الوضع، على النحو التالي:

✓ ما هي الوضعية الحقيقية لعدد مختلف أصناف المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية بمدينة الشريعة .

✓ ما مدى تغطية المحلات التجارية لاحتياجات السكان وما هو الاختصاص التجاري لكل قطاع حضري بمدينة الشريعة.

✓ ما مدى مطابقة مختلف الفضاءات التجارية لمتطلبات وأحكام التعمير التجاري بمدينة الشريعة.

من أجل معالجة إشكالية البحث والإجابة عن تساؤلاتها ، وعلى ضوء معاينة الحالات الإيجابية والسلبية جراء البحث الميداني ، يمكن صياغة الفرضية المركبة للبحث كالآتي:

عدم تجانس الانتشار المجالي للمحلات التجارية مع احتياجات السكان وحجمهم عبر مختلف القطاعات الحضرية للمدينة، إضافة الى عدم احترام مختلف أشكال الفضاءات التجارية لأحكام التعمير التجاري هي أهم إشكاليات تنظيم الأنشطة التجارية داخل المجال الحضري بمدينة الشريعة.

## أهداف البحث

يهدف هذا البحث الى مايلي:

1- إيجاد تأصيل نظري لمختلف المفاهيم المتعلقة بالأنشطة التجارية وعلاقتها بتنظيم المجال الحضري من خلال التطرق الى المفاهيم المتعلقة بالتعمير والتعمير التجاري

2- إثبات أن الموضوع الأنشطة التجارية يحتاج إلى فريق متعدد الاختصاصات وليس حكر على الباحثين في مجال الاقتصاد فقط كونه مرتبط ارتباطا وثيقا بعلم العمران.

3- التأكيد على أن موضوع التجارة من أهم العناصر في التسيير الجوي للمدن وعامل محدد في ترقيتها

4- وكذا ارتباط موضوع هذا البحث بتخصصنا الذي يهتم بكل مقاييس التسيير الجوي الذي يلعب فيها التوزيع المتوازن والتنظيم المحكم للأنشطة التجارية داخل المجال الحضري دورا محوريا.

## مبررات البحث

يمكن إيجاز أهم أسباب إختيار موضوع هذا البحث إلى إعتبرات ذاتية وأخرى موضوعية، من أهمها:

1- إشباع فضول شخصي تنامي معي عبر تخصصي في الحوكمة الحضرية والتسيير الجوي.

2- صلة الموضوع بالتخصص المدروس سواء في مرحلة ما قبل التدرج (مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية، تخصص تسيير المدن، أو في المرحلة الطور الأول في التدرج، ماجستير في تسيير التقنيات الحضرية، تخصص حوكمة حضرية وتسيير حضري جوي).

3- الوضعية غير المرضية التي تجسد إختلال تنظيم الأنشطة التجارية وأثرة على تنظيم المجال الحضري ، لاسيما على مستوى مدينة الشريعة ، وبالتالي محاولة إيجاد بدائل تسمح بتخطي هذه الوضعية، مما يمكن من إحداث تنظيم شامل ومتوازن للأنشطة التجارية داخل المجال الحضري.

## منهجية البحث

سيتم الاعتماد في إنجاز هذا البحث على أسلوب التشخيص والتحليل من خلال تحليل المعطيات المستقاة من الميدان بواسطة المقاربة multiscalaire وهذا على صعيد ثلاث مستويات مختلفة :

- المستوى الأول: إقليمي، من خلال دراسة الاصول الجغرافية للتجار والزبائن لقياس مدى أهمية الأنشطة التجارية لمدينة الشريعة على المستوى الاقليمي.
- المستوى الثاني: محلي أي على مستوى المدينة، وهذا للوصول الى مجمل الاشكاليات التي تعاني منها تنظيم الأنشطة التجارية على مستوى المدينة.

- المستوى الثالث: جوارى، من خلال تقسيم مجال الدراسة الى قطاعات  
عمرانية.

وسيتم الاستناد في هذا البحث على المنهج الوصفي ، الكمي، وكذا المنهج المقارن الذي سنبين  
من خلاله التباينات التي ينجر عنها اختلال توازن تنظيم الأنشطة التجارية وأثره على تنظيم المجال  
الحضري، ولا يتم التحقق من العلاقات التي تربط مختلف مفاهيم الفرضية -سالفه الذكر- إلا  
باللجوء إلى المقاربة النسقية، التي تعتبر مدينة الشريعة كنسق عمراني مكون من مجموعة من عناصر  
تركيب لجميع قطاعاتها العمرانية . وهذه الخلفية يمكن أن تسمح بمعرفة أسباب اختلال تنظيم  
النشاطات التجارية داخل المجال الحضري لمدينة الشريعة .

## مراحل البحث

وعليه وردت منهجية البحث ضمن ثلاث مراحل تتمثل في:

أ- المرحلة الاستطلاعية: تم التطرق من خلالها إلى بعض المفاهيم التي تخص موضوع البحث  
لمتغيراته وثوابته المختلفة معتمدين في ذلك على المراجع والدراسات السابقة التي تخدم الموضوع  
لاستخراج مجموعة من الأفكار تمهد للانطلاق في العمل وانجاز البحث.

ب- المرحلة الميدانية: حتى يتم التمكن من تحقيق النتائج المرجوة من خلال هذا البحث لابد من  
جمع معلومات، معطيات، إحصائيات ضرورية مرتبطة بالموضوع، وعليه تم القيام في بادئ الأمر بجمع  
المعطيات لدى المصالح الإدارية ثم إنجاز العديد من التحقيقات الميدانية لاستكمال كل المعطيات.

- جمع معطيات إحصائية لدى المصالح الإدارية: تتمثل في الاتصال بمختلف المصالح الادارية  
والتقنية من أجل الاطلاع على الوثائق الرسمية التي بإمكانها إثراء الموضوع، مع تنظيم لقاءات مع  
المسؤولين والمختصين في بعض الإدارات ببلدية الشريعة و عاصمة الولاية وتتمثل هذه المصالح في:

- الديوان الوطني للاحصاء
- الغرفة التجارية
- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية
- المصلحة التقنية لبلدية الشريعة.

- المصلحة التقنية لدائرة الشريعة
- القسم الفرعي الاقليمي للتعمير، الهندسة المعمارية والبناء لدائرة الشريعة
- مديرية التعمير، الهندسة المعمارية والبناء لولاية تبسة
- الفرع الاقليمي للتجارة لدائرة الشريعة
- مديرية التجارة لولاية تبسة
- مصالح السجل التجاري لولاية تبسة
- مديرية البيئة لولاية تبسة

وقد تم الحصول من طرف هذه المصالح الادارية على مجموعة من الوثائق الرسمية ذات فائدة علمية متغيرة تمثلت في :خرائط، إحصائيات مختلفة ومتعددة، تقارير، دفاتر شروط ...

فرغم تعدد المصالح الإدارية إلا أنه لم يتم التمكن من جمع كل المعطيات الضرورية للبحث، فحتى لو توفر بعضها فأما يكون ناقصا، أو متناقض مع مختلف الوثائق المتحصل عليها من مختلف المصالح الإدارية.

#### - جمع معطيات إحصائية ميدانية

تعتبر أهم مرحلة في إعداد البحث لأنها تتعلق بجمع معطيات إحصائية مرتبطة مباشرة بموضوع البحث حسب تواجدها في الميدان (توزيعها، عددها، نوعها...) والتي تتناسب مع زمن إعداد البحث، وتمثل هذا العمل في:

- إحصاء عدد المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية لمدينة الشريعة.
- إحصاء مختلف الأسواق المتواجدة بمدينة الشريعة
- إحصاء مختلف مواقع التجارة غير الشرعية بمدينة الشريعة .
- إحصاء كل الملاحظات المرئية المرتبطة بتنظيم الأنشطة التجارية.

#### - جمع معطيات إحصائية باستخدام الاستبيانات الميدانية

أستخدم فيما أسلوب الاستثمار كأداة جوهرية لاستكمال بقية المعطيات الإحصائية التي تخدم موضوع البحث، لأنها وسيلة اتصال مباشر مع الميدان وتقدم معطيات إحصائية أكثر تفصيلا والتي لم يتم التمكن من الحصول عليها بالطرق السابقة.

وفي هذا الصدد تم إعداد 04 استمارات استبائية تتمثل في:

## ■ استمارة استبيان موجهة لأصحاب المحلات التجارية بمدينة الشريعة

وجه هذا الاستبيان إلى أصحاب المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية بمدينة الشريعة بهدف معرفة الدور الذي يلعبه كل قطاع في تغطية احتياجات سكانه ومجال نفوذه وكيفية تنظيم المحلات التجارية به، وعليه فقد وزعت الاستمارة على عينة من تجار مدينة الشريعة مقدارها 10 % من إجمالي المحلات التجارية، أين بلغ حجم العينة 326 محل تجاري موزعين على القطاعات الحضرية للمدينة.

## ■ استمارة استبيان موجهة لتجار السوق الاسبوعية للمواشي.

يهدف هذا الاستبيان الى توضيح الجوانب الكمية والكيفية لتجارة السوق الاسبوعية للمواشي ومعرفة مشاكل تنظيمها حيث بلغ عدد استمارات الاستبيان الموزعة 100 استمارة أي ما نسبته 10% من إجمالي عدد تجاره المتوسط أسبوعيا والمقدر بحوالي 1000 تاجر.

## ■ استمارة استبيان موجهة لتجار السوق الاسبوعية للخضر والفواكه.

بنفس هدف الاستبيان الخاص بالسوق الاسبوعية للمواشي، تم توزيع حوالي 70 استمارة استبيان على تجار السوق الاسبوعية للخضر والفواكه المقدر عددهم الاسبوعي المتوسط حوالي 700 تاجر أي بنسبة 10% من إجمالي عدد تجاره

## ■ استمارة استبيان موجهة لسكان مدينة الشريعة.

تم توزيع عينة مقدارها 1343 استمارة استبيان على سكان مدينة الشريعة وهي موزعة على سكان القطاعات الحضرية للمدينة وهو ما نسبته 10 % من عدد الأسر بالمدينة، حيث تم الاستعانة بمختلف المؤسسات التربوية (المدارس) المتواجدة في مختلف القطاعات الحضرية، حيث كان الهدف من توزيع استمارة الاستبيان هته استكمال المعلومات التي لم يتم التمكن من التعرف عليها من خلال التجار كتدفقات الزبائن بين مختلف المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية

ت- مرحلة تحليل المعطيات:

بعد استكمال كل المعطيات والمعلومات المرتبطة بموضوع البحث سواء على المستوى النظري أو المعطيات الإحصائية، تم التطرق إلى فرزها، تصنيفها وتحليلها لتوضيح إشكالية تنظيم الأنشطة التجارية داخل المجال الحضري لمدينة الشريعة، لذلك كان الغرض الأساسي من التحليل هو عرض

نتائجه في عدة أشكال: خرائط، مصفوفات، جداول، رسوم بيانية،... لأجل دعم المناقشة والنتائج، وهذا ما يساعد في تفسير الكثير من الظواهر التي يسعى البحث لتحليلها ولربط عناصرها مع بعضها البعض. ومن أجل توضيح مختلف الظواهر المجالية المرتبطة بإشكالية تنظيم الأنشطة التجارية بالمجال الحضري لمدينة الشريعة من خلال التمثيل الخطي، المساحي وحتى النقطي، اعتمادا على المتغيرات البصرية باستخدام القوانين الإحصائية (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الارتباط، التحليل العاملي...)، وذلك إما بواسطة نماذج التحليل وبرنامج MapInfo Professional V8.0 التي تم التطرق إليها من خلال محصلة التكوين النظري في الماجستير، أو بواسطة برامج إحصائية إستدعت الحاجة إليها تكوين ذاتي من أجل استخدامها نذكر منها IBM SPSS STATISTICS 20 ، SPHINX PLUS<sup>2</sup> ، E-VIEWS V5 .

وقد تم تفصيل هذه الدراسة من خلال خطة تتماشى وطبيعة الموضوع ضمن 05 فصول وهي كما يلي:

### **الفصل الأول: الأنشطة التجارية، التعمير والتعمير التجاري.**

تناول هذا الفصل إطارا مفاهيميا ونظريا للموضوع، أين تم التطرف إلى عموميات ومفاهيم حول الأنشطة التجارية، التعمير والتعمير التجاري.

**الفصل الثاني: المعطيات التاريخية والطبيعية، السكانية والعمرانية المساهمة في تطوير الأنشطة التجارية بمدينة الشريعة.**

تتضمن هذه الدراسة التطرق إلى أهم المعطيات التاريخية والطبيعية، السكانية والعمرانية التي تخدم البحث .

### **الفصل الثالث: دراسة وتحليل بنية المحلات التجارية بمدينة الشريعة**

تم من خلال هذا الفصل تحليل البنية التجارية للمحلات التجارية بمدينة الشريعة بعد تقسيمها الى ثلاثة عشر قطاعا حضريا، وإبراز التوزيع المجالي للمحلات التجارية وذلك من أجل تحديد مؤهلات المحلات التجارية لكل قطاع حضري.

### **الفصل الرابع: تنظيم الفضاءات التجارية بمدينة الشريعة**

تم تقييم ونقد لمختلف الفضاءات التجارية من خلال التأكد من مدى مطابقتها للأحكام والتشريعات الخاصة بالتعمير التجاري .

## الفصل الخامس: دراسة العلاقات غير المرئية في تنظيم الأنشطة التجارية بمدينة الشريعة

وهذا من خلال توزيع عدد من استمارات الاستبيان من أجل استكمال دراسة الظواهر غير المرئية ومدى تأثيرها على تنظيم الأنشطة التجارية داخل المجال الحضري لمدينة الشريعة.

# الفصل الأول

الإطار التقني والنظري: الأنشطة التجارية، التعمير والتعمير التجاري.

## تمهيد

يلعب تنظيم الأنشطة التجارية داخل المجال الحضري دورا هاما في ديناميكية وحركية المدينة حيث تمكنها من أداء دورها الوظيفي بأحسن وجه.

وهو ما يعكس كفاءة الأنشطة التجارية وتوافقها مع حجم السكان، حيث تتضح ملامحها في توفر الخدمات التجارية على المستوى الجوّاري

وسيتّم في هذا الفصل محاولة تقديم بعض المفاهيم والتعريفات لكل من الأنشطة التجارية، التعمير والتعمير التجاري... ، وذلك من أجل إدراك الدور المفاهيمي لتنظيم الأنشطة التجارية داخل المجال الحضري

## ا. عموميات حول الأنشطة التجارية

### 1- تعاريف ومفاهيم

#### 1-1 تعريف التجارة

ظهرت التجارة منذ عدة عصور، مع أهل جزيرة كريت وتجار بلاد ما بين النهرين (العراق) وفينيقيًا (لبنان وسوريا)<sup>3</sup> ولقد اختلفت تعاريف التجارة باختلاف أفكار ووجهات نظر الدارسين لها، فليس هناك تعريف متفق عليه، لذلك فإن إعطاء عدة أمثلة عن التعاريف المعروفة للتجارة يعد أمراً ضرورياً للإحاطة به، فإذا أخذنا :

- **تعريف جمعية التسويق الأمريكية:** التجارة هي أوجه نشاط الأعمال التي توجه انسياب السلع والخدمات من المنتج إلى المستهلك.<sup>4</sup>
- **تعريف الباحثين الجغرافيين "A.DELOBEZ و J.BEAUJEU-GARNIER":** هي كل تلك الإجراءات المعقدة التي تقع بين عمليتي الإنتاج والاستهلاك.<sup>5</sup>
- **تعريف " J.P BERTRAND ":** هي عبارة عن نشاط يتعلق بشراء المنتجات من أجل بيعها في نفس الحالة الفيزيائية أو مصحوبة بتغييرات طفيفة.<sup>6</sup>
- **التعريف الاجتماعي:** استمراراً للتطور العلمي ظهر تعريف جديد للتجارة وهو التعريف الاجتماعي ووفقاً لذلك فإن التجارة لا يجب أن تعمل على إرضاء رغبات أصحاب المشاريع فقط من تحقيق أرباح وإنما يجب أن تعمل على تحقيق رفاهية المجتمع وإشباع حاجيات المستهلكين ومراعاة مصلحتهم.<sup>7</sup>
- **تعريف ابن خلدون:** محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء.<sup>8</sup>

#### 2-1 تعريف التجارة غير الرسمية

<sup>3</sup>J.P BERTRAND : Techniques commerciales et marketing, édition Berti, boumrdes, Algérie,1994,p1.

<sup>4</sup>أحمد فهمي جلال: مبادئ التسويق مدخل إداري، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1977، ص7.

<sup>5</sup> Nathalie lemarchand : géographie du commerce et de la consommation, territoires du commerce distractif, mémoire présenté en vue de l'habilitation à diriger des recherches, université paris 6, Sorbonne, 2009, p16.

<sup>6</sup>J.P BERTRAND : Op, cit, p1.

<sup>7</sup>السيد ناجي: التسويق (المبانيء والقرارات الأساسية)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص45.

<sup>8</sup>عبد الرحمن بن خلدون: مقدمة ابن خلدون، دار ابن الجوزي، القاهرة، مصر، ط1، 2010، ص328.

1-2-1 تعريف « HANT KAYT »: جزء من قوة العمل والموجود خارج سوق العمل المنظم.<sup>9</sup>

2-2-1 تعريف « PFEFERMAN »: هو ذلك القطاع الذي يتألف أساسا من باعة الشوارع والمتجولين وغيرهم من العاملين لحسابه الخاص في مهنة منخفضة الإنتاجية، هذا القطاع نهي نتيجة تزايد ندرة فرص العمل النظامية.<sup>10</sup>

3-1 تعريف التاجر: لقد عرف المشرع الجزائري التاجر بأنه "كل شخص طبيعي أو معنوي يباشر عملا تجاريا يتخذه مهنة معتادة له، ما لم يقضي القانون بخلاف ذلك".<sup>11</sup>

4-1 تعريف المستهلك: "هو من يقوم بشراء السلع والخدمات لاستخداماته أو استعمالاته الخاصة، أو استخدامات واستعمالات أسرته و المقيمين معه".<sup>12</sup>

ولقد عرفه المشرع الجزائري على أنه " كل شخص طبيعي أو معنوي يفتني، بمقابل أو مجانا، سلعة أو خدمة موجهة للاستعمال النهائي من أجل تلبية حاجته الشخصية أو تلبية حاجة شخص آخر أو حيوان متكفل به"<sup>13</sup>.

5-1 تعريف السلعة: حسب القانون الجزائري فالسلعة هي "كل شئ مادي قابل للتنازل عنه بمقابل أو مجانا"<sup>14</sup>.

6-1 تعريف الخدمة: "هي النشاط الذي يحقق منافع معينة مثل خدمات تصليح وصيانة الأجهزة وخدمات المطاعم والكافيتريات والنقل والسياحة والخدمات المصرفية وخدمات التأمين على سبيل المثال"<sup>15</sup>، ولقد عرفها المشرع الجزائري على أنها " كل عمل مقدم، غير تسليم السلعة، حتى ولو كان هذا التسليم تابعا أو مدعما للخدمة المقدمة"<sup>16</sup>.

7-1 تعريف السعر: يعرف السعر بأنه "عبارة عن فن ترجمة قيمة المنتج للمستهلك إلى وحدات نقدية"<sup>17</sup>.

<sup>9</sup> س.بوخيظ: واقع القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية، باعة أرصفة وسط مدينة قسنطينة، مذكرة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1999، ص13.

<sup>10</sup> س.بوخيظ، نفس المرجع السابق، ص13.

<sup>11</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: القانون التجاري، العدد 101، 1979، ص01.

<sup>12</sup> السيد ناجي: مرجع سابق، ص85.

<sup>13</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: قانون حماية المستهلك وقمع الغش، العدد 15، 2009، ص13.

<sup>14</sup> نفس المرجع السابق، ص15.

<sup>15</sup> السيد ناجي: مرجع سابق، ص243.

<sup>16</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: قانون حماية المستهلك وقمع الغش، مرجع سابق، ص15.

<sup>17</sup> فريد كورتل: مدخل للتسويق، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007، ص35.

8-1 تعريف مستخرج السجل التجاري: "هو سند رسمي يؤهل كل شخص طبيعي أو اعتباري يتمتع بكامل أهليته القانونية، لممارسة نشاط تجاري."<sup>18</sup>

2 أشكال ممارسة الأنشطة التجارية: يمكن ممارسة الأنشطة التجارية حسب المشرع الجزائري بطريقة قارة أو غير قارة

1-2 النشاط التجاري القار: "كل نشاط يمارس بصفة منتظمة في أي محل"<sup>19</sup> وتتمثل في المحلات التجارية باختلاف أصنافها"<sup>20</sup>.

2-2 النشاط التجاري غير القار: "كل نشاط تجاري يمارس عن طريق العرض أو بصفة متنقلة ويمارس النشاط التجاري غير القار في الأسواق والمعارض أو أي فضاء آخر يعد لهذا الغرض"<sup>21</sup>.

3 تصنيف المحلات التجارية: سوف نتطرق إلى عدة تصنيفات وهي كالآتي:

1-3 تصنيف سبورك (J.S.SPORCK)<sup>22</sup>: يقوم تصنيف سبورك على تصنيف المحلات

التجارية إلى ستة فئات رئيسية هي كما يلي:

- مواد غذائية.
- ملابس.
- تجهيز.
- فنادق ومطاعم ومقاهي.
- ترفيه وثقافة وكماليات.
- الخدمات.

<sup>18</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: قانون شروط ممارسة الأنشطة التجارية، العدد 52، 2004، ص 05

<sup>19</sup> نفس المرجع السابق، ص 06

<sup>20</sup> فؤاد بن غضبان: دور شبكة الخدمات في التنظيم المجالي بولايتي الطارف وعنابة، أطروحة دكتوراه علوم، كلية علوم الأرض والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2009، ص 119.

<sup>21</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: قانون شروط ممارسة الأنشطة التجارية، مرجع سابق، ص 06

<sup>22</sup> عنون نور الدين: دور البنية التجارية في تنظيم المجالات الحضرية-حالة مدينة باتنة-، أطروحة دكتوراه علوم، كلية علوم الأرض والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2012، ص 92.

### 2-3 تصنيف المحلات التجارية حسب مدونة النشاط الاقتصادي N.E.A لسنة 1997<sup>23</sup>

هذا التصنيف يطبق كمبدأ عمل في التعاملات الرسمية للإدارة الجزائرية كالغرفة الجهوية للتجارة، ومديرية الأسعار والمنافسة وفقا للمادة الثانية من المرسوم التنفيذي 97-39 بتاريخ 18 يناير 1997 حيث نجد أن أنها تقسم الى ستة فئات رئيسية وهي:

- الإنتاج.
- الحرف
- الاستيراد والتصدير.
- تجارة التجزئة.
- الخدمات.
- تجارة الجملة.

### 3-3 تصنيف المحلات التجارية وفقا للنشاط الغذائي وغير الغذائي<sup>24</sup>: يعتمد هذا التصنيف على تحديد عدد المحلات التجارية ذات :

- 1-3-3 النشاط الغذائي: والتي تضم محلات (المواد الغذائية، الخضار والفواكه، الخباز، اللبان، السميد ومشتقاته، الحلويات، المطاعم....
- 2-3-3 النشاط غير الغذائي: والتي تضم محلات (الأثاث، الألبسة والأحذية، الأجهزة الكهرومنزلية، النجارة، الميكانيك، الوكالات العقارية، الترخيص الصحي...

ويمكن هذا التصنيف من معرفة قوة الجذب التجاري التي تتضح بعد حساب معامل الجذب التجاري<sup>25</sup> الذي يساوي عدد محلات التجارة غير الغذائية على عدد محلات التجارة الغذائية، فإذا كان هذا المعامل أقل من الواحد فهناك طرد تجاري، أما إذا كان يساوي الواحد فهناك جذب تجاري، بينما عندما يساوي الواحد فهناك اتزان تجاري.

### 4-3 تصنيف المحلات التجارية وفق مقارنة اقتصادية<sup>26</sup>: يحمل هذا التصنيف بعدا مجاليا، وتقوم هذه المقاربة الاقتصادية على تقسيم النشاطات التجارية إلى ثلاثة مجموعات كبرى هي:

---

<sup>23</sup> نفس مرجع سابق، ص 94، 95.  
<sup>24</sup> فؤاد بن غضبان: مرجع سابق، ص 124.  
<sup>25</sup> فهمي تومي، عادل بغو: الطرقات إحدى محددات التنمية الحضرية في المدن الجزائرية - حالة مدينة أم البواقي، -مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة أم البواقي، 2010، ص 98.  
<sup>26</sup> فؤاد بن غضبان: مرجع سابق، ص 128.

1-4-3 محلات التجارة الصافية: تضم هذه المجموعة 03 أصناف من الأنشطة التجارية التجارية هي:

- أ- صنف التغذية: مواد غذائية ، خضروفاواكه ، مخابز ، جزار ، حلويات ومرطبات ...
- ب- صنف الملابس: ملابس جاهزة ، أقمشة ، ألبسة رياضية ، لوازم الخياطة ، أحذية ...
- ت- صنف التجهيز المنزلي: أدوات كهرومنزلية ، أواني ، أثاث ...

2-4-3 محلات التجارة الحرفية: تضم هذه المجموعة صنفين هما:

- أ- صنف الحرف الإنتاجية: النجارة ، الحدادة ، الصباغة ، المطاحن ...
- ب- صنف الحرف الخدمية : ميكانيك السيارات ، تصليح الراديو والتلفزيون ، تصليح المحركات الكهربائية ...
- ت- محلات تجارة الخدمات: تتضمن هذه المجموعة : المطاعم ، المقاهي ، المحامين ، الأطباء ، الكتاب العموميون ...

#### 4 التشريعات القانونية المتعلقة بالأنشطة التجارية بالجزائر

1-4 أهم النصوص التنظيمية للأنشطة التجارية: في ميدان التجارة ظلت القوانين الاستعمارية سارية المفعول إلى غاية صدور الأمر رقم 59-75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 م المتضمن أول قانون تجاري و الذي تم تعديله بموجب الأمر 27-96 المؤرخ في 09/12/1996 والصادر بالجريدة الرسمية رقم 77 المؤرخة في 11/12/1996 لتتبعه عدة قوانين ومراسيم تنفيذية أهمها:

- المرسوم التنفيذي رقم 79-15 المؤرخ في 25/01/1979 المتضمن تنظيم السجل التجاري
- المرسوم التنفيذي رقم 88-229 المؤرخ في 05/01/1988 المتضمن تخفيف شروط التسجيل في السجل التجاري .
- القانون رقم 90-22 المؤرخ في 18/08/1990 المتعلق بالسجل التجاري.
- المرسوم التنفيذي رقم 92-68 المؤرخ في 18/02/1992 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالمركز الوطني للسجل التجاري وتنظيمه.
- المرسوم التنفيذي رقم 97-39 المؤرخ في 18/02/1997 المتعلق بمدونة النشاطات الاقتصادية الخاضعة للقيود في السجل التجاري.
- المرسوم التنفيذي رقم 97-40 المؤرخ في 18 يناير 1997 والمتعلق بمعايير تحديد النشاطات والمهن المقننه الخاضعة للقيود في السجل التجاري وتأطيرها .
- القانون 03-12 المؤرخ في 25/10/2003 المتعلق بالمنافسة .

– القانون 02-04 المؤرخ في 23/06/2004 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على الممارسات التجارية.

– القانون 08-04 المؤرخ في 14/08/2004 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية المعدل والمتمم بالقانون 06-13 المؤرخ في 23 يوليو 2013 والصادر بالجريدة الرسمية رقم 39 الصادرة بتاريخ 31 يوليو 2013.

– المرسوم التنفيذي رقم 06-222 المؤرخ في 21 يونيو 2006 المحدد لنموذج مستخرج السجل التجاري ومحتواه.

– [قانون رقم 09-03](#) مؤرخ في 25 فبراير سنة 2009، يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش.

– المرسوم التنفيذي رقم 12-111 المؤرخ في 6 مارس 2012 المحدد لشروط وكيفيات إنشاء وتنظيم الفضاءات التجارية وممارسة بعض الأنشطة التجارية.

## 2-4 تنظيم ومهام الهيئات المشرفة على تنظيم النشاط التجاري

### 2-4-1 تنظيم ومهام المصالح الداخلية لوزارة التجارة<sup>27</sup>

إن [المرسوم التنفيذي رقم 14-18](#) المؤرخ في 21 يناير سنة 2014، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 02-454 المؤرخ في 21 ديسمبر سنة 2002 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التجارة، حيث يضم الهيكل التنظيمي خمس مديريات عامة وهي:

#### أ- المديرية العامة للتجارة الخارجية: وتكلف هذه المديرية بـ

– تقييم سياسة التجارة الدولية .

– التنظيم المتعلق بالتجارة الخارجية وتنسيق السياسة الوطنية في هذا المجال.

– وضع أدوات ترقية الإنتاج الوطني وتكييفها مع الممارسات الدولية.

– وضع بنك للمعطيات حول المبادلات التجارية الدولية،

وتتضمن أربع مديريات وهي:

– مديرية متابعة وترقية المبادلات التجارية .

– مديرية العلاقات مع المنظمة العالمية للتجارة

– مديرية متابعة الاتفاقات التجارية الجهوية والتعاون.

– مديرية العلاقات التجارية الثنائية.

<sup>27</sup>الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: مرسوم تنفيذي رقم 14-18 بتاريخ 21 يناير 2014 متضمن تنظيم الإدارة المركزية يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي 02-454 بتاريخ 21 ديسمبر 2002، العدد 04، 2014، ص 10-13.

وتتضمن هذه المديرية بعض المديرية الفرعية التي تتقاسم فيما بينها المهام الموكلة لها حسب المرسوم التنفيذي رقم 14-18 مؤرخ في 21 يناير سنة 2014، المعدل والمتمم.

ب- **المديرية العامة لضبط النشاطات وتنظيمها:** وهي الأكثر أهمية في موضوع بحثنا هذا حيث تكلف بما يلي:

- السهر على السير التنافسي للأسواق واقتراح كل التدابير ذات الطابع التشريعي أو التنظيمي الرامية الى تطوير قواعد وشروط منافسة سليمة ونزيهة بين المتعاملين الاقتصاديين.
- تحديد ترتيب لملاحظة ومراقبة الأسواق ووضعها.
- اقتراح كل التدابير المتصلة بالضبط الاقتصادي، لاسيما في مجال التسعيرة وتنظيم الأسعار وهوامش الربح.
- المشاركة في تحديد السياسة الوطنية وكذا التنظيمات العامة والنوعية المتعلقة بترقية جودة السلع والخدمات وحماية المستهلكين وتنفيذ ذلك.
- المبادرة بكل الدراسات واقتراح كل التدابير ذات الصلة بتحسين شروط تنظيم الأنشطة التجارية والمهن المقننة وسيورها.
- تنشيط نشاطات المؤسسات التابعة لقطاع التجارة والتي لديها مهام في مجال تنظيم السوق وضبطه وتوجيه هذه النشاطات وترقيتها.
- وضع بنك المعطيات ونظام الإعلام الاقتصادي وتسييره.

وتتضمن أربع مديريات:

- مديرية المنافسة.
  - مديرية الجودة والاستهلاك.
  - مديرية تنظيم الأسواق والنشاطات التجارية والمهن المقننة.
  - مديرية الدراسات والاستكشاف والإعلام الاقتصادي.
- وتشتمل هذه المديرية على بعض المديرية الفرعية التي تتقاسم فيما بينها المهام الموكلة لها .

ت- **المديرية العامة للرقابة الاقتصادية وقمع الغش:** وتوكل لها المهام الآتية

- تحديد الخطوط العريضة للسياسة الوطنية للمراقبة في ميدان الجودة وقمع الغش ومكافحة الممارسات المضادة للمنافسة والتجارية اللامشروعة.
- السهر على توجيه برامج المراقبة الاقتصادية وقمع الغش وتنفيذها.
- إنجاز كل الدراسات واقتراح كل التدابير بغية تدعيم وظيفة المراقبة وعصرنتها.
- توجيه نشاطات المراقبة الاقتصادية وقمع الغش التي تقوم بها المصالح الخارجية المكلفة بالتجارة وتنسيقها وتقييمها.
- تطوير التنسيق ما بين القطاعات في الرقابة الاقتصادية وقمع الغش .
- تطوير علاقات التعاون الدولي في ميدان الرقابة الاقتصادية، مراقبة الجودة وقمع الغش.
- متابعة المنازعات في مجال مراقبة الجودة، وقمع الغش والممارسات التجارية.
- القيام بتحقيقات ذات منفعة وطنية بخصوص الإختلالات التي تمس السوق التي لها تأثيرات على الاقتصاد الوطني.
- تقييم نشاطات مخابر تجارب وتحاليل الجودة.

وتضم أربع مديريات:

- مديرية مراقبة الممارسات التجارية والمضادة للمنافسة.
  - مديرية مراقبة الجودة وقمع الغش.
  - مديرية مخابر التجارب وتحاليل الجودة.
  - مديرية الموارد البشرية.
- حيث تضم هذه المديريات بعض المديريات الفرعية التي تتقاسم فيما بينها المهام الموكلة لها .

- ث- مديرية الموارد البشرية، تكلف هذه المديرية بـ:
- المشاركة في تقييم الاحتياجات من الموارد البشرية .
- ضمان توظيف المستخدمين .
- ضمان التسيير النشط للحياة المهنية للمستخدمين.
- تنظيم ومتابعة تكوين مستخدمي قطاع التجارة وتحسين مستواهم وتجديد معارفهم.
- إعداد مشاريع وبرامج التعاون والمساعدة التقنية في مجال التكوين وتسييرها.
- وتضم مديرتين فرعيتين أحدهما خاصة بالتكوين والأخرى خاصة بالتوظيف.
- مديرية الأنظمة المعلوماتية، وتوكل لها المهام الآتية:
- السهر على وضع وتطوير الأنظمة المعلوماتية والاتصال على مستوى الإدارة المركزية.

- صيانة التجهيزات وأنظمة الإعلام الآلي على مستوى الإدارة المركزية.
  - وضع وتطوير الأنظمة وشبكات الإعلام الآلي والإعلام والبريد الإلكتروني وأدوات التسيير.
  - تشجيع استعمال التكنولوجيات الحديثة من أجل إيصال المعلومة عن بعد للخدمات الموجهة لمختلف المستعملين المرتبطة مع إدارة التجارة.
- وتتضمن مديريتين فرعيتين أحدهما خاصة بتطوير الأنظمة المعلوماتية والأخرى خاصة بالصيانة وشبكة الإعلام الآلي.

#### 2-2-4 تنظيم ومهام المصالح الخارجية لوزارة التجارة

تتوزع المصالح الخارجية لوزارة التجارة الجزائرية عبر كامل ولايات الوطن من خلال 48 مديرية ولائية تندرج ضمن تسع مديريات جهوية مقراتها متواجدة بالولايات الآتية :

- الجزائر تتبعها المصالح الإدارية لولاية (الجزائر، بومرداس، تيبازة).
- البلدية تتبعها المصالح الإدارية لولاية (البلدية، البويرة، تيزي وزو، المدية، عين الدفلى، الجلفة)
- عنابة تتبعها المصالح الإدارية لولاية (عنابة، سكيكدة، سوق أهراس، الطارف، قالمة).
- وهران تتبعها المصالح الإدارية لولاية (وهران، تلمسان، سيدي بلعباس، عين تموشنت، مستغانم)
- بشار تتبعها المصالح الإدارية لولاية (بشار، نعامة، تندوف، أدرار، البيض).
- سطيف تتبعها المصالح الإدارية لولاية (سطيف، جيجل، برج بوعريش، المسيلة، ميله، بجاية).
- باتنة تتبعها المصالح الإدارية لولاية (باتنة، قسنطينة، أم البواقي، تبسة، بسكرة، خنشلة)
- سعيدة تتبعها المصالح الإدارية لولاية (سعيدة، تيارت، غليزان، الشلف، تيسمسيلت، معسكر).
- ورقلة تتبعها المصالح الإدارية لولاية (ورقلة، غرداية، الوادي، اليزي، تمنراست، الاغواط).

#### أ- هيكلية ومهام المديريات الولائية للتجارة<sup>28</sup>

تنظم المديرية الولائية للتجارة في مصالح يحدد عددها من أربع (4) إلى خمس (5) مصالح حيث يحتوي تنظيم المديرية الولائية للتجارة المشكلة من خمس (5) مصالح على ما يأتي:

- مصلحة الإدارة والوسائل.
- مصلحة الجودة.
- مصلحة تنظيم السوق والمنافسة .

<sup>28</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المرسوم التنفيذي رقم 03-409 المؤرخ بتاريخ 5 نوفمبر 2003 يتضمن تنظيم المصالح الخارجية لوزارة التجارة وصلاحياتها وعملها، العدد 68، ص 16، 17.

— مصلحة المراقبة والمنازعات.

— مصلحة التجارة الخارجية.

وتتمثل مهام المديرية الولائية للتجارة في تنفيذ السياسة الوطنية المقررة في ميادين التجارة الخارجية والمنافسة والجودة وحماية المستهلك وتنظيم النشاطات التجارية والمهن المقننة والرقابة الاقتصادية وقمع الغش وتكلف بهذه الصفة بما يأتي:

— السهر على تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بالتجارة الخارجية والممارسات التجارية والمنافسة والتنظيم التجاري وحماية المستهلك وقمع الغش.

— المساهمة في وضع نظام إعلامي حول وضعية السوق بالاتصال مع النظام الوطني للإعلام.

— اقتراح كل التدابير ذات الطابع التشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة المهن المقننة

— اقتراح كل التدابير ذات الطابع التشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة المهن المقننة.

— اقتراح كل التدابير التي تهدف إلى تحسين ظروف إنشاء وإقامة وممارسة النشاطات التجارية والمهنية.

— المساهمة في تطوير وتنشيط كل منظمة أو جمعية التي يكون موضوعها ذا صلة بصلاحياتها.

— وضع حيز التنفيذ كل نظام محدد من طرف الإدارة المركزية في مجال تأطير وترقية الصادرات.

— اقتراح كل التدابير الرامية إلى تطوير الصادرات.

— تنسيق وتنشيط نشاطات الهياكل والفضاءات الوسيطة ذات المهام المتصلة بترقية التبادلات التجارية الخارجية.

— المساهمة في إعداد نظام معلوماتي متعلق بالمبادلات التجارية الخارجية.

— وضع حيز التنفيذ برنامج الرقابة الاقتصادية وقمع الغش واقتراح كل التدابير الرامية إلى تطوير ودعم وظيفة الرقابة.

— ضمان تنفيذ النشاط ما بين القطاعات بالتعاون مع الهياكل المعنية.

— التكفل بمتابعة المنازعات المرتبطة بنشاطاتها.

يمكن إنشاء أقسام إقليمية للتجارة، إذا فرض ذلك النشاط الاقتصادي والتجاري أو بعد التجمعات الحضرية عن مركز الولاية .

ب- تنظيم ومهام المديريات الجهوية للتجارة<sup>29</sup>: تنظم مصالح المديريات التجارية للتجارة كما يأتي :

<sup>29</sup>الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المرسوم التنفيذي رقم 03-409 ، نفس المرجع السابق، ص 17، 18.

- مصلحة الإدارة والوسائل.
  - مصلحة التخطيط ومتابعة المراقبة وتقييمها.
  - مصلحة الإعلام الاقتصادي والتحقيقات المتخصصة وتفتيش مصالح مديريات التجارة .
- تتمثل مهام المديرية الجهوية للتجارة في تنشيط وتوجيه وتقييم نشاطات المديريات الولائية للتجارة التابعة لاختصاصها الإقليمي وانجاز جميع التحقيقات الاقتصادية حول المنافسة ، والتجارة الخارجية والجودة وأمن المنتوجات ، بالاتصال مع الهياكل المركزية لوزارة التجارة وتكلف بهذه الصفة بما يأتي:
- ضمان تنسيق نشاطات المديريات الولائية للتجارة ، لاسيما في مجال الرقابة الاقتصادية وقمع الغش.
  - تحضير برامج الرقابة والسهرة على تنفيذها، بالاتصال مع الإدارة المركزية والمديريات الولائية للتجارة وتنسيق عمليات المراقبة ما بين الولايات.
  - إنجاز التحقيقات الاقتصادية التي تتطلب تدخل فرق متعددة التخصصات وذات اختصاص جهوي وتنظيم ووضع فرق متخصصة للتكفل بهذه المهام.
  - انجاز خلاصات دورية عن حصائل أنشطة المديريات الولائية للتجارة .
  - القيام بتفتيش المديريات الولائية للتجارة التابعة لاختصاصها الإقليمي ومصالح الهيئات الموضوعة تحت وصاية وزارة التجارة مع السهر على احترام مقاييس وكيفيات وإجراءات سيرها وتداخلاتها.

## II. التعمير.

### 1- تعاريف ومفاهيم

#### 1-1 تعريف التعمير

هو مجموع المقاييس التقنية، الإدارية، الاقتصادية والاجتماعية التي تسمح بتنمية المدينة بطريقة تضمن الحياة الجيدة للسكان، وهو أيضا علم يهتم بتهيئة المدن وتوسعها، إذ بمساعدة كل التقنيات يتكفل بتحديد بتحديد أحسن لتموضع الطرق والمساحات الحرة ومراكز الخدمات العمومية بطريقة تجعل المحيط صحي ومناسب لساكنيه<sup>30</sup>.

ومن منظور آخر فإن التعمير هو مجموعة المعارف التاريخية، الثقافية والتقنيات التي لها صلة وثيقة بإشكالية تنظيم وتحويل الفضاء العمراني، وهو أيضا مجموعة المبادئ، الوسائل والبنى المؤهلة، المطبقة أو المفترقة في مختلف النصوص التاريخية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية<sup>31</sup>.

#### 2-1 المدينة

تتعدد تعاريف المدينة تبعا لمختلف التخصصات، "فالجغرافي يرجعها لاحتلالها نقطة الامتياز في الموقع الجغرافي، الاقتصادي يرجعها إلى نسبة العمالة وأشكالها، الاجتماعي يرجعها إلى مستوى الحضرمبرزا نسبة العاملين في الزراعة والوظائف الأخرى والعمراني يعتبرها في نفس الوقت إطار طبيعي إيكولوجي، مجال متميز ومفضل للعلاقات السوسيوثقافية، نقطة قوية ضمن المجال الجيواقتصادي"<sup>32</sup>، "لكن أغلبها تتفق على أن المدينة تتمثل في تجمعات سكانية مستقرة تنتشر بها أنماط الحياة الحضرية وهي تتميز بمظهرها العمراني ووظائفها الأساسية التي تؤديها. وتبرز هذه الوظائف من خلال تعدد أنشطتها المتمثلة في النشاط التجاري المعبر عنه بالأسواق والمحلات التجارية ونشاط الخدمات المعبر عنه بالمناطق الصناعية ونشاط النقل والتنقل المعبر عنه بشبكة الطرقات، السكك الحديدية، الموانئ، المطارات، مترو الأنفاق، المحطات البرية وغيرها"<sup>33</sup> ولقد عرفها المشرع الجزائري : على أنها "كل تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية"<sup>34</sup>.

#### 3-1 تصنيف المدن: إن تصنيف المدن يتغير حسب عدة عوامل وسنتطرق إلى التصنيفات الآتية :

<sup>30</sup> P Merlin : Dictionnaire de l'Urbanisme et de l'Aménagement, PUF, 2ème Edition, 1996, p816.

<sup>31</sup> A Zucchelli : Introduction à l'Urbanisme Operationelle, V2, OPU, Alger, 1983, p68.

<sup>32</sup> شريف رحمانى: الجزائر غدا، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 1996، ص240.

<sup>33</sup> فهمي تومي، عادل بغو: مرجع سابق، ص01.

<sup>34</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: قانون 06-06 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، عدد15، 2006، ص18.

### 1-3-1 تصنيف المدن حسب حجمها السكاني: تصنف المدن الجزائرية كالتالي:

أ- **الحظيرة الكبرى**<sup>35</sup>: التجمع الحضري الذي يشمل على الأقل ثلاثمائة ألف (300.000) نسمة ولها قابلية لتطوير وظائف دولية، زيادة على وظيفتها الجهوية والوطنية.

ب- **المدينة الكبيرة**<sup>36</sup>: تجمع حضري يشمل على الأقل مئة ألف (100.000) نسمة.

ت- **المدينة المتوسطة**<sup>37</sup>: تجمع حضري يشمل ما بين خمسين ألف (50.000) ومائة ألف (100.000) نسمة.

ث- **المدينة الصغيرة**<sup>38</sup>: تجمع حضري يشمل ما بين عشرين ألف (20.000) وخمسين ألف (50.000) نسمة.

ج- **التجمع الحضري**<sup>39</sup>: فضاء حضري يشمل على الأقل خمسة آلاف (5.000) نسمة.

### 2-3-1 تصنيف المدن حسب وظائفها: يقول جورج شابو GEORGE CHABOT "وظيفة المدينة هي

سبب وجودها"<sup>40</sup> وسيتم سرد بعض وظائفها الآن<sup>41</sup>:

أ- **الوظيفة المنجمية**: وهي تلك المدن التي نشأت من أجل استغلال منجم ما بحيث تتأثر المدينة بالموقع والنشاط والمنشآت المنجزة والسكن، وحتى مستوى الحياة والمحيط مثل مدن النحاس في الزاير ومدن الذهب في جنوب إفريقيا.

ب- **الوظيفة الصناعية**: لقد كان للتطور الصناعي الكبير في القرن التاسع عشر دورا كبيرا في ظهور المدن الصناعية ثم تركزت حول المنشآت الصناعية الكبيرة مثلما هو الحال في الاتحاد السوفياتي سابق مثل مدينة (TOGLIATI)، التي بنيت حول مصنع السيارات، وكما هو الحال في العديد من المدن الأوروبية.

ت- **الوظيفة التجارية**: تعد أهم خاصية للمدن، بحيث أنها ميزت نشأة المدن في الكثير من الحقب الزمنية السابقة، وقد اعتبرت بعض المدن أُنذاك مدن خاصة بتجارة الجملة، مثل مدينة فينيز (VENISE) في أن تجارة التجزئة كانت ميزت كل المدن.

ث- **وظيفة النقل**: لها ارتباط كبير بالنشاط التجاري وهي تخص الموانئ مثل موانئ نقل المسافرين مثل هامبورغ HAMBOURG أو برام BREME... الخ.

<sup>35</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: قانون 02-01 يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، عدد 77، 2001، ص 19.

<sup>36</sup> نفس المرجع السابق، ص 19.

<sup>37</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: قانون 06-06 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، مرجع سابق، ص 18.

<sup>38</sup> نفس المرجع السابق، ص 18.

<sup>39</sup> نفس المرجع السابق، ص 18.

<sup>40</sup> PIERRE Merlin :que sais-je ? la croissance urbaine, imprimerie des presses universitaires de France, juillet 1994, p18.

<sup>41</sup> لمخطي أحمد: التوسع العمراني وأثره على تسيير المدينة-دراسة حالة بوسعادة-، مذكرة ماجستير، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2008، ص 32.

ج- الوظيفة المالية: وهي المدن التي تتمركز فيها الهياكل الخاصة بسلطة القرار المالي حيث توجد بها البنوك والتأمينات وهي غالبا المدن الكبيرة مثل لندن، طوكيو، نيويورك...الخ.

ح- الوظيفة السياسية والإدارية: غالبا ما تكون هذه الوظيفة مرتبطة بالوظائف الأخرى إلا أنه قد وجدت مدن بغرض سياسي أو إداري بحت مثلما هو الحال في مدينة برازيليا ...

خ- الوظيفة الثقافية والدينية: المدينة الدينية هي التي تنبت حول مكان مقدس مثلما هو الحال بمدينة مكة المكرمة، القدس،... أما المدينة الثقافية فهي التي تحتوي على مراكز إشعاع ثقافي كبير مثل الأقطاب الجامعية مثل أكسفورد OXFORD وكمبريدج CAMBRIDGE ...

4-1 تعريف الحي<sup>42</sup>: جزء من المدينة يحدد على أساس تركيبة من المعطيات تتعلق بحالة النسيج العمراني وبنيته وتشكيلته وعدد السكان المقيمين به.

5-1 الاقتصاد الحضري<sup>43</sup>: كل النشاطات المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات المتواجدة في الوسط الحضري أو في المجال الخاضع لتأثيراته.

2- عموميات حول أدوات التهيئة والتعمير في الجزائر: "تشكل أدوات التعمير من المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي"<sup>44</sup>.

1-2 المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير: أداة التخطيط المجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية أخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي ويحدد:

— التخصيص العام للأراضي على مجموع تراب بلدية أو مجموعة بلديات

— يحدد توسع المباني السكنية وتمركز المصالح والنشاطات وطبيعة وموقع التجهيزات الكبرى والهياكل الأساسية.

— يحدد مناطق التدخل في الأنسجة الحضرية والمناطق الواجب حمايتها.

1-1-2 قطاعات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير: يقسم المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المنطقة التي يتعلق بها الى قطاعات محددة كما يلي:

أ- قطاعات التعمير: جزء ممتد من تراب البلدية يتوقع تخصيص أرضية لاستعمالات عامة وأجال محددة للتعمير وهي:

— القطاعات المعمرة: تشمل كل الأراضي حتى إن كانت غير مجهزة بجميع التهيئات التي تشغلها بنايات مجتمعة ومساحة فاصلة بينهما ومستحوزات التجهيزات والنشاطات ولو غير مبنية المساحات

<sup>42</sup>الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:قانون 06-06 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، مرجع سابق،ص18.

<sup>43</sup>المرجع السابق:ص18

<sup>44</sup>الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:قانون 90-29 يتعلق بالتهيئة والتعمير، عدد52، 1990، ص03.

الخضراء والحدائق والفسحات الحرة والغابات الحضرية الموجهة إلى خدمة هذه البنايات المتجمعة، كما تشمل أيضا الأجزاء من المنطقة المعمرة الواجب تجديدها وإصلاحها وحمايتها.

— القطاعات المبرمجة للتعمير: تشمل القطاعات المخصصة للتعمير على الأمدين القصير والمتوسط في أفق عشر سنوات .

— قطاعات التعمير المستقبلية: تشمل الأراضي المخصصة للتعمير على المدى البعيد، في أفق عشرين سنة .

ب- القطاعات غير القابلة للتعمير: هي القطاعات التي يمكن أن تكون حقوق البناء منصوص عليها بدقة وبنسب تتلاءم مع الاقتصاد العام لمناطق هذه القطاعات.

2-1-2 إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير<sup>45</sup>: يقرر إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير عن طريق مداولة المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس البلدية المعنية حيث يجب أن تبين هذه المداولة ما يأتي :

○ التوجهات التي تحددها الصورة الإجمالية للتهيئة أو مخطط التنمية بالنسبة إلى التراب المقصود.

○ كفاءات مشاركة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية والجمعيات في إعداد المخطط التوجيهي والتعمير.

○ القائمة المحتملة للتجهيزات ذات الفائدة العمومية (يتكفل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ببرامج الدولة والجماعات الإقليمية والمؤسسات والمصالح العمومية وتفرض المشاريع ذات المصلحة الوطنية نفسها على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير)<sup>46</sup> .

— تبلغ المداولة للوالي المختص إقليميا وتنشر لمدة شهر بمقر المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية.

— يبادر رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية أو المؤسسة العمومية المشتركة بين البلديات بإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وجمع الآراء في إطار التشاور مع مختلف الهيئات والمصالح العمومية والإدارات العمومية والجمعيات المعتمدة لهذا الغرض.

— يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية أو المؤسسة العمومية المشتركة بين البلديات باطلاع رؤساء غرف التجارة ورؤساء غرف الفلاحة، ورؤساء المنظمات المهنية، ورؤساء الجمعيات المحلية كتابيا بالمقرر القاضي بإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ولهؤلاء المرسل إليهم مهلة خمسة عشر (15) يوما ابتداء من تاريخ استلامهم الرسالة للإفصاح عما إذا كانوا

<sup>45</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: مرسوم تنفيذي رقم 91-177 الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به، عدد 26، 1990، ص 56.

<sup>46</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: قانون رقم 90-29 يتعلق بالتهيئة والتعمير، مرجع سابق، ص 03.

يريدون أن يشاركوا في إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وتعيين مثلهم في حالة ثبوت إرادتهم هذه.

— يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية بإصدار قرار يبين قائمة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية أو الجمعيات عند انقضاء مهلة الخمس عشر يوما قرار يبين قائمة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية أو الجمعيات التي طلبت استشارتها بشأن مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير حيث:

➤ يستشار وجوبا بعنوان الإدارات العمومية والمصالح التابعة للدولة المكلفة في مستوى الولاية :

- التعمير.
- الفلاحة.
- التنظيم الاقتصادي.
- الري.
- النقل.
- الأشغال العمومية.
- المباني والمواقع الأثرية والطبيعية.
- البريد والمواصلات
- الصناعة وترقية الاستثمار.

➤ ويستشار وجوبا بعنوان الهيئات والمصالح العمومية المكلفة في المستوى المحلي:

- توزيع الطاقة.
- النقل.
- توزيع الماء.
- الضبط العقاري.<sup>47</sup>

— ينشر هذا القرار مدة شهر في مقر المجلس الشعبي البلدي المعني أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية ويبلغ للإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية، وللجمعيات والمصالح التابعة للدولة.

— يبلغ مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المصادق عليه بمداولة رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية للإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية والجمعيات

<sup>47</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: مرسوم تنفيذي رقم 12-148 يتم المرسوم 91-177 الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به، مرجع سابق، ص14.

والمصالح المعنية التابعة للدولة وتمهل مدة ستون (60) يوما لإبداء آراءها أو ملاحظتها، إذا لم تجب خلال هذه المدة يعد رأيها موافقا.

– يخضع مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المصادق عليه للاستقصاء العمومي لمدة خمسة وأربعون (45) يوما ويصدر رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية قرارا بهذا الصدد :

➤ يحدد المكان أو الأماكن التي يمكن استشارة مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير فيه أو فيها .

➤ يعين المفوض المحقق أو المفوضين المحققين.

➤ يبين تاريخ انطلاق مدة التحقيق وتاريخ انتهائها.

➤ يحدد كيفية إجراء التحقيق العمومي.

– ينشر القرار الذي تعرض المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير على الاستقصاء العمومي بمقر المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية المعنية طوال مدة الاستقصاء العمومي. وتبلغ نسخة من القرار للوالي المختص إقليميا .

– يمكن أن تدون الملاحظات في سجل خاص مرقم وموقع من رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية، أو يعرب عنها مباشرة أو ترسل كتابيا الى المفوض المحقق أو المفوضين المحققين.

– يقفل سجل الاستقصاء عند انقضاء المهلة القانونية ويوقعه المفوض المحقق أو المفوضون المحققون.

– يقوم المفوض المحقق أو المفوضون المحققون خلال الخمسة عشرة (15) يوما الموالية بإعداد محضر قفل الاستقصاء ويرسلونه إلى المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية مصحوبا بالملف الكامل للاستقصاء مع استنتاجاته.

### 3-1-2 المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

– يرسل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، بعد تعديله عند الاقتضاء، مصحوبا بسجل الاستقصاء والنتائج التي يستخلصها المفوض المحقق، وبعد المصادقة عليه بمدولة المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية، إلى الوالي المختص إقليميا الذي يتلقى رأي المجلس الشعبي الولائي المختص خلال الخمسة عشر (15) يوما الموالية لتاريخ استلام الملف ويتم المصادقة على التوجيهي للتهيئة والتعمير بـ:

➤ قرار من الوالي بالنسبة للبلديات أو مجموعة من البلديات التي يقل عدد سكانها من 200.000

ساكن

➤ قرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعمير والوزير المكلف بالجماعات المحلية بعد استشارة الوالي المعني أو الولاية المعنيين بالنسبة للبلديات أو مجموعة البلديات التي يفوق عدد سكانها 200.000 ساكن ويقل عن 500.000 ساكن.

➤ مرسوم تنفيذي يصدر بعد استشارة الوالي المعني أو الولاية المعنيين وبناء على تقرير الوزير المكلف بالتعمير بالنسبة للبلديات أو مجموعة البلديات التي يكون عدد سكانها 500.000 ساكن فأكثر.

— يبلغ المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المصادق عليه والموضوع تحت تصرف الجمهور للجهات الآتية:

➤ الوزير المكلف بالتعمير.

➤ الوزير المكلف بالجماعات المحلية

➤ مختلف الأقسام الوزارية المعنية.

➤ رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية

➤ رئيس المجلس الشعبي الولائي المعني أو المجالس الشعبية الولائية المعنية.

➤ المصالح التابعة للدولة المعنية بالتعمير على مستوى الولاية

➤ الغرفة التجارية.

➤ الغرفة الفلاحية.

**2-2 مخطط شغل الأراضي:** يحدد مخطط شغل الأراضي بالتفصيل، في إطار توجيهات المخطط

التوجيهي للتهيئة والتعمير، حقوق استخدام الأراضي والبناء ولهذا فإن مخطط شغل الأراضي:

— يحدد بصفة مفصلة بالنسبة للقطاع أو القطاعات أو المناطق المعنية الشكل الحضري، والتنظيم وحقوق البناء واستعمال الأراضي.

— يعين الكمية الدنيا والقصوى من البناء المسموح به المعبر عنها بالمتر المربع من الأرضية المبنية خارج البناء أو بالمتر المكعب من الأحجام، وأنماط البناءات المسموح بها واستعمالاتها.

— يظبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبناءات.

— يحدد المساحة العمومية والمساحات الخضراء والمواقع المخصصة للمنشآت العمومية والمنشآت ذات المصلحة العامة، وكذلك تخطيطات ومميزات طرق المرور.

— يحدد الارتفاعات.

— يحدد الأحياء ولشوارع والنصب التذكارية والمواقع والمناطق الواجب حمايتها وتجديدها وإصلاحها.

— يعين مواقع الأراضي الفلاحية الواجب وقايتها وحمايتها.

2-2-1 إعداد مخطط شغل الأراضي: يقرر إعداد مخطط شغل الأراضي عن طريق مداولة من المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية ويجب أن تتضمن هذه المداولة ما يأتي:

○ تذكيرا بالحدود المرجعية لمخطط شغل الأراضي الواجب إعداده وفقا لما حدده المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المتعلق به.

○ بيانا لكيفيات مشاركة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية والجمعيات في إعداد مخطط شغل الأراضي.

— تبلغ المداولة للوالي المختص إقليميا وتنشر لمدة شهر بمقر المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية.

— يبادر رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية أو المؤسسة العمومية المشتركة بين الولايات بإعداد مخطط شغل الأراضي، وجمع الآراء في إطار التشاور مع مختلف الهيئات والمصالح العمومية والإدارات العمومية والجمعيات المعتمدة لهذا الغرض

— يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية أو المؤسسة العمومية المشتركة بين البلديات باطلاع رؤساء غرف التجارة ورؤساء غرف الفلاحة، ورؤساء المنظمات المهنية ورؤساء الجمعيات المحلية للمرتفقين كتابيا بالمقرر القاضي بإعداد مخطط شغل الأراضي ولهؤلاء المرسل إليهم مهلة خمسة عشر (15) يوما ابتداء من تاريخ استلامهم الرسالة للإفصاح عما إذا كانوا يريدون أن يشاركوا في مخطط شغل الأراضي.

— يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية بإصدار قرار يبين قائمة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية أو الجمعيات عند انقضاء مهلة الخمس عشر يوما قرار يبين قائمة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية أو الجمعيات التي طلبت استشارتها بشأن مشروع مخطط شغل الأراضي حيث:

➤ يستشار وجوبا بعنوان الإدارات العمومية والمصالح التابعة للدولة المكلفة في مستوى الولاية :

- التعمير.
- الفلاحة.
- التنظيم الاقتصادي.
- الري.
- النقل.
- الأشغال العمومية.
- المباني والمواقع الأثرية والطبيعية.

▪ البريد والمواصلات

➤ يستشار وجوبا بعنوان الهيئات والمصالح العمومية المكلفة في المستوى المحلي:

▪ توزيع الطاقة.

▪ النقل.

▪ توزيع الماء.

— ينشر هذا القرار مدة شهر في مقر المجلس الشعبي البلدي المعني أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية ويبلغ للإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية، وللجمعيات والمصالح التابعة للدولة.

— يبلغ مشروع مخطط شغل الأراضي المصادق عليه بمداولة رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية للإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية والجمعيات والمصالح المعنية التابعة للدولة وتمهل مدة ستون (60) يوما لإبداء آراءها أو ملاحظتها إذا لم تجب خلال هذه المدة يعد رأيها موافقا.

— يخضع مشروع مخطط شغل الأراضي المصادق عليه للاستقصاء العمومي لمدة ستون (60) يوما ويصدر رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية قرارا بهذا الصدد:

➤ يحدد المكان أو الأماكن التي يمكن استشارة مشروع مخطط شغل الأراضي.

➤ يعين المفوض المحقق أو المفوضين المحققين.

➤ يبين تاريخ انطلاق مدة التحقيق وتاريخ انتهائها.

➤ يحدد كيفية إجراء التحقيق العمومي.

➤ ينشر القرار الذي يعرض مخطط شغل الأراضي على الاستقصاء العمومي بمقر المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية المعنية طوال مدة الاستقصاء العمومي. وتبلغ نسخة من القرار للوالي المختص إقليميا

➤ يمكن أن تدون الملاحظات في سجل خاص مرقم وموقع من رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية، أو يعرب عنها مباشرة أو ترسل كتابيا إلى المفوض المحقق أو المفوضين المحققين.

➤ يقفل سجل الاستقصاء عند انقضاء المهلة القانونية ويوقعه المفوض المحقق أو المفوضون المحققون.

➤ يقوم المفوض المحقق أو المفوضون المحققون خلال الخمسة عشرة (15) يوما الموالية بإعداد محضر قفل الاستقصاء ويرسلونه إلى المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية مصحوبا بالملف الكامل للاستقصاء مع استنتاجاته.

## 2-2-2 المصادقة على مخطط شغل الأراضي

— يرسل مخطط شغل الأراضي، بعد تعديله عند الاقتضاء، مصحوبا بسجل الاستقصاء وبمحضر قفل الاستقصاء وبمحضر قفل الاستقصاء والنتائج التي يستخلصها المفوض المحقق، إلى الوالي المختص إقليميا الذي يبدي رأيه وملاحظاته خلال ثلاثون يوما (30) يوما ابتداء من تاريخ استلام الملف وإذا انقضت هذه المهلة عد رأي الوالي موافقا.

— يصادق المجلس الشعبي البلدي بمداولة على مخطط شغل الأراضي المعدل عند الاقتضاء، لأخذ نتائج الاستقصاء العمومي بعد أخذ رأي الوالي في الحسبان.

— يبلغ مخطط شغل الأراضي للجهات الآتية على الخصوص :

➤ الوالي أو الولاية المختصين إقليميا.

➤ المصالح التابعة للدولة، المكلفة بالتعمير على مستوى الولاية.

➤ الغرفة التجارية.

➤ الغرفة الفلاحية .

3- القواعد العامة للتهيئة والتعمير: في حالة غياب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي لا تكون قابلة للبناء إلا القطع الأرضية:

— التي تراعي الاقتصاد الحضري عندما تكون هذه القطع داخل الأجزاء المعمرة للبلدية.

— التي تكون في الحدود المتلائمة مع القابلية للاستغلالات الفلاحية عندما تكون موجودة على أراض فلاحية.

— التي تكون في الحدود المتلائمة مع ضرورة حماية المعالم الأثرية والثقافية .

— لا يمكن تشييد أي بناء أو سياج داخل الأجزاء المعمرة من البلدية إلا إذا ابتعد بأربعة أمتار على الأقل من محور الطريق المؤدي إليه وفي حالة وجود هذه البنايات أو السياجات من الصلب من قبل على جانب من الطريق يعتبر محور الطريق كأنه يبعد بأربعة أمتار من السياجات أو البنايات الموجودة.

— لا يمكن أن يتجاوز علو البنايات في الأجزاء المعمرة من البلدية متوسط علو البنايات المجاورة .

— يجب أن يكون علو البنايات خارج الأجزاء المعمرة منسجما مع المحيط.

— يجب أن يستفيد كل بناء معد للسكن من مصدر للمياه الصالحة للشرب، كما يجب أن يتوفر على جهاز لصرف المياه يحول دون رمي النفايات على السطح.

— يجب تصميم المنشآت والبنائيات ذات الاستعمال المهني والصناعي بكيفية تمكن من تفادي رمي النفايات الملوثة وكل العناصر الضارة .

— يجب تنظيم استغلال المحاجر ومواقع التفريغ بكيفية تضمن بعد استغلال المحاجر ومواقع التفريغ بكيفية تضمن بعد الاستغلال أو نهاية فترة الاستغلال صلاحية استعمال الأراضي وتعيد للموقع مظهره النظيف.

#### 4- عموميات حول عقود التعمير في الجزائر<sup>48</sup>:

1-4 شهادة التعمير: هي الوثيقة التي تسلم بناء على طلب كل شخص معني، تعين حقوقه في البناء والارتفاعات من جميع الأشكال التي تخضع لها القطعة الأرضية المعنية.

1-1-4 دراسة طلب شهادة التعمير: يدرس طلب شهادة التعمير من طرف مصالح التعمير التابعة للبلدية اعتمادا على أداة التعمير المعمول بها (أحكام مخطط شغل الأراضي، أو في حالة عدم وجوده، من مواصفات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أو من أحكام القواعد العامة للتهيئة والتعمير في حالة غيابهما) .

2-1-4 مضمون شهادة التعمير: يجب أن تبين شهادة التعمير ما يأتي:

- مواصفات التهيئة والتعمير المطبقة على القطعة الأرضية.
- الارتفاعات المدخلة على القطعة الأرضية والمواصفات التقنية الخاصة الأخرى.
- خدمة القطعة الأرضية بشبكات من الهياكل القاعدية العمومية الموجودة أو المبرمجة.
- الأخطار الطبيعية التي يمكن أن تؤثر على الموقع المعني، وتلك المحددة على الخريطة التي يمكن أن تنقص من قابلية القطعة الأرضية لانجاز المشروع عليها أو تمنع ذلك لاسيما (ظهور صدوع زلزالية نشطة على السطح، تحركات القطعة الأرضية -انزلاق، انهيار، انسياب الوحل، رص، تمييع، تساقط.....)، القطع الأرضية المعرضة للفيضانات، الاخطار التكنولوجية الناجمة عن نشاط المؤسسات الصناعية الخطيرة وقنوات نقل المنتجات البترولية والغازية وخطوط نقل الطاقة.

3-1-4 صلاحية شهادة التعمير: ترتبط صلاحية شهادة التعمير بصلاحية مخطط شغل الأراضي المعمول به أو بصلاحية المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، في حالة عدم وجود مخطط شغل الأراضي.

2-4 رخصة التجزئة: تشترط لكل عملية تقسيم ملكية عقارية واحدة أو عدة ملكيات مهما كان موقعها، إلى قطعتين أو عدة قطع إذا كان يجب استعمال إحدى القطع الأرضية الناتجة عن هذا التقسيم أو عدة قطع أرضية لتشييد بناية. ولا تسلم رخصة التجزئة إلا إذا كانت الأرض المجزأة

<sup>48</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: مرسوم تنفيذي رقم 15-19 يحدد كفايات تحضير عقود التعمير وتسليمها، عدد 2015، ص 4-23.

موافقة لمخطط شغل الأراضي المصادق عليه، أو تجاوزت مرحلة التحقيق العمومي، أو مطابقة لوثيقة التعمير التي تحل محل ذلك.

4-2-1 مضمون رخصة التجزئة : تتضمن رخصة التجزئة وجوب إنجاز صاحب الطلب للأشغال المتعلقة بجعل الأراضي المجزأة قابلة للاستغلال من خلال إحداث:

➤ شبكات الخدمة وتوزيع الأرض المجزأة إلى شبكة من الطرق والماء والتطهير والإنارة العمومية والطاقة والهاتف.

➤ مساحة توقف السيارات والمساحات الخضراء وميادين الترفيه.

وتستلزم رخصة التجزئة، عند الاقتضاء مايلي:

➤ تخصيص بعض المواقع المهمة لبناء تجهيزات عمومية وللبناءات ذات الاستعمال التجاري أو الحرفي وإقامة محلات مهنية، أو بالأحرى نشاطات داخل الأراضي المجزأة لغرض الإقامة، عندما لا ينزعج منها السكان.

➤ مساهمة صاحب الرخصة في مصاريف تنفيذ بعض التجهيزات الجماعية التي تصبح ضرورية بفعل إنجاز مشروع الأرض المجزأة.

➤ تعديل أو إلغاء أحكام دفتر الشروط ، عندما تكون مخالفة لطابع الأرض المجزأة.

#### 4-2-2 دراسة وتسليم رخصة التجزئة

أ- **مصالح التعمير التابعة للبلدية:** عندما يكون إصدار رخصة التجزئة من اختصاص رئيس المجلس الشعبي البلدي الذي يتصرف باعتباره ممثلاً للبلدية أو للدولة في حالة مخطط شغل الأراضي المصادق عليه أو الذي تجاوز مرحلة التحقيق العمومي، تتم دراسة الملف على مستوى الشباك الوحيد للبلدية .

ب- **مصالح التعمير التابعة للولاية:** في حالة عدم وجود مخطط شغل أراض مصادق عليه أو لميتجاوز مرحلة التحقيق العمومي أو كان تسليم رخصة التجزئة من اختصاص الوالي أو الوزير المكلف بالعمران ، تتم دراسة الطلب على مستوى الشباك الوحيد للولاية.

— يعد تسليم رخصة التجزئة من اختصاص الوالي، بالنسبة لما يأتي:

➤ المشاريع ذات الأهمية المحلية .

➤ المشاريع الواقعة في مناطق غير مغطاة بمخطط شغل أراض مصادق عليه.

— يعد تسليم رخصة التجزئة من اختصاص الوزير المكلف بالعمران بالنسبة للمشاريع ذات الأهمية الوطنية.

— يعد تسليم رخصة التجزئة لبقية المشاريع من اختصاص رئيس المجلس الشعبي البلدي.

يطلب المستفيد من رخصة التجزئة، عند إتمام أشغال قابلية الاستغلال والتهيئة، من رئيس المجلس الشعبي البلدي لموقع وجود التجزئة، تسليم شهادة قابلية الاستغلال التي تثبت مطابقة هذه الأشغال وإتمامها.

**3-4 شهادة التقسيم:** وثيقة تبين شروط إمكانية تقسيم ملكية عقارية مبنية إلى قسمين أو عدة أقسام، ويجب تيرير تواجد البناية على القطعة الأرضية بسند قانوني مثل عقد الملكية، أو بسند إداري: شهادة المطابقة أو غيرها.

**1-3-4 تحضير شهادة التقسيم :** يتم تحضير طلب شهادة التقسيم على مستوى الشباك الوحيد للبلدية .

**2-3-4 صلاحية شهادة التقسيم:** تحدد مدة صلاحية شهادة التقسيم بثلاث (03) سنوات، ابتداء من تاريخ تبليغها.

**4-4 رخصة البناء:** تشترط في كل تشييد لبناية جديدة أوكل تحويل لبناية تتضمن أشغال تغيير مشتملات الأرضية و المقاس والواجهة والاستعمال أو الواجهة والهيكل الحامل لبناية والشبكات المشتركة العابرة للملكية ولا يمكن أن يرخص البناء إلا إذا كان المشروع المتعلق به موافقا لأحكام مخطط شغل الأراضي المصادق عليه، أو تجاوزت مرحلة التحقيق العمومي، أو مطابقة لوثيقة التعمير التي تحل محل ذلك.

**1-4-4 تحضير رخصة البناء:** يتناول تحضير طلب رخصة البناء إلى مدى مطابقة مشروع البناء لتوجيهات مخطط شغل الأراضي، أو في حالة عدم وجوده، لتعليمات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أو من أحكام القواعد العامة للتهيئة والتعمير في حالة غيابهما)، حيث تجمع المصلحة المختصة المكلفة بتحضير طلب رخصة البناء لكي تفصل باسم السلطة المختصة، الموافقات والآراء من طرف الأشخاص العموميين أو المصالح أو عند الاقتضاء لدى الجمعيات المعنية بالمشروع، ويعد الذين تم استشارتهم ولم يصدروا ردا في اجل ثمانية (08) أيام، ابتداء من تاريخ استلام طلب الرأي، كأنهم أصدروا رأيا بالموافقة، بعد تذكير مدته ثمان وأربعون (48) ساعة بالنسبة للمشاريع الصناعية المستقبلية للجمهور والمشاريع التي تراعى فيها ضوابط الأمن في الدرجة الأولى فيما يخص معالجة الملفات.

— حيث يستشار بصفة خاصة كأشخاص عموميين كل من:

➤ مصالح الدولة المكلفة بالعمران على مستوى الولاية

➤ مصالح الحماية المدنية لتشييد بنايات ذات استعمال صناعي أو تجاري، وبصفة عامة، كل بناية تستعمل لاستقبال الجمهور وكذا بالنسبة لتشييد بنايات سكنية هامة التي يمكن أن تكون موضوع تبعات خاصة، لاسيما فيما يتعلق بمحاربة الحرائق.

➤ المصالح المختصة بالأماكن والآثار التاريخية والسياحة، عندما تكون مشاريع البنايات موجودة في مناطق أو مواقع مصنفة.

➤ مصالح الدولة المكلفة بالفلاحة على مستوى الولاية.

➤ مصلحة الدولة المكلفة بالبيئة على مستوى الولاية.

#### 2-4-4 دراسة وتسليم رخصة البناء:

أ- **مصالح التعمير التابعة للبلدية:** عندما يكون تسليم رخصة البناء من اختصاص رئيس المجلس الشعبي البلدي، تتم دراسة الطلب من طرف الشباك الوحيد للبلدية، في هذه الحالة، يرسل رئيس المجلس الشعبي البلدي نسخة من ملف الطلب إلى المصالح المستشارة من خلال ممثلها في الشباك الوحيد، في أجل الثمانية (08) أيام التي تلي تاريخ إيداع الطلب، ويجب أن يفصل الشباك الوحيد في طلبات رخص البناء في أجل الخمسة عشر (15) يوما التي تلي تاريخ إيداع الطلب ويبلغ رأي مصالح الدولة المكلفة بالعمران على مستوى الدائرة من خلال ممثل قسمها الفرعي.

ب- **مصالح التعمير التابعة للولاية:** عندما يكون تسليم رخصة البناء من اختصاص الوالي أو الوزير المكلف بالعمران، يرسل رئيس المجلس الشعبي البلدي ملف الطلب مرفقا برأي مصالح التعمير التابعة للبلدية، في سبع (07) نسخ، إلى مصلحة الدولة المكلفة بالعمران قصد إبداء رأي مطابق وذلك الثمانية (08) أيام الموالية لتاريخ إيداع الطلب، يتم تحضير الملف من طرف الشباك الوحيد للولاية، ترسل نسخة من الملف إلى المصالح المستشارة من خلال ممثلها في الشباك الوحيد للولاية، ويجب أن يفصل الشباك الوحيد للولاية الذي يرأسه مدير التعمير أو ممثله، في الطلبات في أجل الخمسة عشر (15) يوما الموالية لتاريخ إيداع الطلب .

— يكون من اختصاص الوالي تسليم رخص البناء المتعلقة بالمشاريع الآتية:

➤ التجهيزات العمومية أو الخاصة ذات منفعة محلية.

➤ مشاريع السكنات الجماعية التي يفوق عدد سكانها 200 وحدة ويقل عن 600 وحدة سكنية.

— يكون من اختصاص الوزير المكلف بالعمران تسليم رخص البناء الخاصة بالمشاريع الآتية:

➤ التجهيزات العمومية أو الخاصة ذات منفعة وطنية.

➤ مشاريع السكنات الجماعية التي عدد السكنات فيها يساوي أو يتعدى 600 وحدة سكنية.

➤ الأشغال والبنائات والمنشأة المنجزة لحساب الدولة الأجنبية أو المنظمات الدولية ومؤسساتها العمومية وأصحاب الامتياز.

➤ المنشآت المنتجة والناقلة والموزعة والمخزنة للطاقة.

4-4-3 تبليغ قرار رخصة البناء لصاحب الطلب: يبلغ صاحب الطلب بالقرار المتضمن التأشيرة

على رخصة البناء مرفقا بنسخة من الملف المتضمن التأشيرة على التصاميم المعمارية، من طرف:

— مصالح التعمير التابعة للبلدية في حالة تسليم الرخصة من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي.

— المصالح المكلفة بالتعمير على مستوى الولاية في حالة تسلم الرخصة من طرف الوالي،

— المديرية العامة للتعمير والهندسة المعمارية على مستوى الوزارة المكلفة بالعمران في حالة تسليم الرخصة من طرف الوزير المكلف بالعمران.

4-4-4 تشكيلة الشباك الوحيد :

أ- تشكيلة الشباك الوحيد للبلدية: يتكون الشباك الوحيد للبلدية على مستوى البلدية من

— الأعضاء الدائمين:

➤ رئيس المجلس الشعبي البلدي، أو ممثله رئيسا.

➤ رئيس القسم الفرعي للتعمير والهندسة المعمارية والبناء أو ممثله.

➤ رئيس مفتشية أملاك الدولة أو ممثله.

➤ المحافظ العقاري المختص إقليميا أو ممثله.

➤ مفتش التعمير.

➤ رئيس القسم الفرعي للأشغال العمومية أو ممثله.

➤ رئيس القسم الفرعي للري أو ممثله.

— الأعضاء المدعوون، يمكن أن يكونوا حاضرين أو ممثلين، عند الاقتضاء، من طرف:

➤ رئيس القسم الفرعي للفلاحة أو ممثله.

➤ ممثل الحماية المدنية.

➤ ممثل مديرية البيئة للولاية.

➤ ممثل مديرية السياحة للولاية.

➤ ممثل مديرية السياحة للولاية.

➤ ممثل مديرية الثقافة للولاية.

➤ ممثل الصحة والسكان.

➤ ممثل الشركة الوطنية للكهرباء والغاز (سونلغاز)

يمكن الشباك الوحيد الاستعانة بأي شخص أو سلطة أو هيئة قصد تنويره وإفادته في أعماله.

ب- **تشكيلة الشباك الوحيد للولاية:** يتكون الشباك الوحيد للولاية الذي يتم فتحه على

مستوى مديرية التعمير من:

- ممثل الوالي
- المدير المكلف بالعمران، رئيسا أو ممثله، رئيس مصلحة التعمير عند الاقتضاء.
- رئيس المجلس الشعبي الولائي أو ممثله.
- عضوين (02) من المجلس الولائي، ينتخبهما نظراؤهما.
- رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني.
- مدير أملاك الدولة أو ممثله.
- مدير المحافظة العقارية أو ممثله.
- مدير المصالح الفلاحية أو ممثله.
- مدير الأشغال العمومية أو ممثله.
- مدير الموارد المائية أو ممثله.
- مدير الحماية المدنية أو ممثله.
- مديرية الطاقة والمناجم أو ممثله.
- مدير الشركة الوطنية للكهرباء والغاز (سونلغاز) أو ممثلوها من الشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل الكهرباء (GRTE) والشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل الغاز (GRTG) .
- مدير البيئة أو ممثله.
- مدير السياحة أو ممثله.
- مدير الثقافة أو ممثله.
- مدير الصحة والسكان أو ممثله.

تتولى مديرية التعمير، الهندسة المعمارية والبناء للولاية المعنية أمانة اللجنة التقنية للشباك الوحيد.

**5-4 شهادة المطابقة:** يتعين على المستفيد من رخصة البناء عند انتهاء أشغال البناء والتهيئة التي يتكفل بها إن اقتضى الأمر، استخراج شهادة مطابقة الأشغال المنجزة مع أحكام رخصة البناء حيث تقوم هذه الشهادة مقام رخصة السكن أو ترخيص باستقبال الجمهور أو المستخدمين إذا كان البناء مخصصا لوظائف اجتماعية وتربوية أو للخدمات أو الصناعة أو التجارة، مع مراعاة الأحكام التشريعية والتنظيمية في ميدان استغلال المؤسسات الخطرة أو غير الملائمة أو غير الصحية.

تسليم شهادة المطابقة من اختصاص رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا، بالنسبة لرخص البناء المسلمة من طرفه أو تلك المسلمة من طرف الوالي المختص إقليميا أو من طرف الوزير المكلف بالعمران.

**4-6 رخصة الهدم:** لا يمكن القيام بأي عملية هدم، جزئية أو كلية، لبنانية دون الحصول مسبقا على رخصة الهدم.

**4-6-1 تحضير رخصة الهدم:** يحضر الشباك الوحيد الذي تم فتحه على مستوى البلدية، طلب رخصة الهدم حسب نفس الأشكال المنصوص عليها لتحضير رخصة البناء، حيث تجمع مصلحة التعمير التابعة للبلدية المكلفة بتحضير الطلب المقدم، الآراء أو الموافقات أو القرارات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها، لدى الأشخاص العموميين والمصالح أو الهيئات المعنية بالهدم المبرمج ويجب على الأشخاص العموميين أو المصالح أو الهيئات التي تمت استشارتها من طرف ممثليهم في الشباك الوحيد، إبداء رأيها في أجل خمسة عشر (15) يوما، ابتداء من تاريخ استلام طلب إبداء الرأي، يجب أن يكون الرأي معللا قانونا في حالة الرفض أو متجانسا مع التوجيهات الخاصة.

**4-6-2 تسليم رخصة الهدم:** يسلم رئيس المجلس الشعبي البلدي رخصة الهدم بعد رأي الشباك الوحيد الذي تم فتحه على مستوى البلدية.

### III. التعمير التجاري

#### 1- تعاريف ومفاهيم:

**1-1 التعمير التجاري:** "يبعث على التوزيع المتوازن والمتجانس للتجهيزات التجارية للمدن، مع دراسة مركز المدينة وضاحية المدينة في نفس الوقت"<sup>49</sup>. وهو مصطلح ظهر في ستينيات القرن الماضي استجابة لمتطلبات المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية وما رافقها من برامج إعادة إعمار ما تم تدميره، وهو ما رافقه زيادة معتبرة في المساحات التجارية الكبرى، وهو عبارة عن مقارنة تشاركية بين

<sup>49</sup>J.P BERTRAND :Op,cit,p39.

أصحاب المؤسسات التجارية والسلطات العمومية من أجل تهيئة تسمح بتحقيق تنمية تجارية وعمرانية متوازنة، يمكن فهم التعمير التجاري خلال ثلاث مداخل:

— هو فن تهيئة وإدماج التجهيزات التجارية الكبرى للبيع بالجملة أو التجزئة في النسيج الحضري أو الشبه حضري بما يسمح بالتناسق بينهما، من أجل تحقيق توازن منسجم بين المناطق السكنية، مناطق الحركة، مناطق النشاطات، الأحياء المركزية والضواحي...

— هو مجموع الدراسات التقنية الموضوعية من أجل الوصول لا نجاز تجهيزات تجارية كبرى تستجيب للمعايير الاقتصادية والاجتماعية بما يسمح بتحقيق الحاجيات اليومية لعدد معين من السكان.

— مجموعة من المقاييس التشريعية والقانونية الموضوعية من طرف السلطات العامة من أجل تحقيق المنفعة العامة المتوخاة من النشاط التجاري.

فمن خلال كل هذا يمكن القول أن التعمير التجاري هو مجموعة إجراءات إدارية، تقنية، تشريعية تضمن انسجام البنية التجارية مع البنية الحضرية من خلال ترقية النشاطات التجارية الكبرى بصفة متناغمة مع اختيارات التوجهات العمرانية، بما يضمن التوازن بين المناطق السكنية، مناطق الحركة، مناطق النشاطات...<sup>50</sup>

1-2 الفضاء التجاري<sup>51</sup>: "كل حيز أو منشأة مبنية أو غير مبنية مهيأة ومحددة المعالم تمارس فيه مبادلات تجارية بالجملة أو بالتجزئة" ويعتبر فضاء تجاريا كل من:

### 1-2-1 الأسواق:

أ- أسواق الجملة: فضاءات قانونية تمارس بداخلها المعاملات التجارية بالجملة وتشمل (الخضر والفواكه، المنتجات الصيد البحري، المنتجات الصناعية الغذائية، المنتجات الصناعية).

ب- أسواق التجزئة: فضاءات قانونية تمارس بداخلها المعاملات التجارية بالتجزئة وهي (أسواق التجزئة المغطاة والجوارية للخضر والفواكه والأسماك والقشريات الطازجة والمجمدة، أسواق التجزئة المغطاة والجوارية للمنتوجات الصناعية الغذائية، أسواق التجزئة المغطاة والجوارية للمنتوجات المصنعة،)

ت- الأسواق الأسبوعية ونصف الأسبوعية: كل فضاء مهياً يوضع تحت تصرف تجار التجزئة أو الحرفيين أو الفلاحين وتشمل (الأسواق الأسبوعية أو نصف الأسبوعية للخضر والفواكه والمنتجات

<sup>50</sup>شماسي عباس: دور الأنشطة التجارية والتجهيزات الخدمية في تنظيم المجال الحضري -حالة مدينة عين البيضاء-، مذكرة ماجستير، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة أم البواقي، 2013، ص16.

<sup>51</sup>الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: مرسوم تنفيذي رقم 12-111 المؤرخ في 6 مارس 2012، المحدد لشروط وكيفيات إنشاء وتنظيم الفضاءات التجارية وممارسة بعض الأنشطة التجارية، عدد 15، ص26.

الغذائية الواسعة الاستهلاك و المنتوجات المصنعة، الأسواق الأسبوعية لبيع الحيوانات، الأسواق الأسبوعية لبيع السيارات المستعملة).

## 2-2-1 المساحات الصغرى من نوع سوبرماركت

3-2-1 المساحات الكبرى: كل محل تجارة بالتجزئة متخصص أو غير متخصص في أنشطة بيع كل المواد ويتم استغلاله عن طريق حرية الخدمة.

4-2-1 المراكز التجارية: كل مجمع عقاري يأوي عدة متاجر موجهة لممارسة أنشطة تجارية وحرفية متنوعة.

3-1 التجهيز التجاري<sup>52</sup>: تواجد وتنظيم الأنشطة التجارية على مستوى الفضاء التجاري.

4-1 مستعملوا سوق الجملة: ويتكونون من الصنفين الآتين:

— المتعاملون الاقتصاديون أو كل المتدخلين الآخرين المؤهلين للقيام في إطار أنشطتهم بمعاملات تجارية بالجملة.

— مقدموا الخدمات الذين يقومون في إطار أنشطتهم بتقديم خدمات ذات صلة بنشاط سوق الجملة.

5-1 الورقة المرافقة: وثيقة تحدد الاسم واللقب أو اسم الشركة بالنسبة للممون، وطبيعة وكمية الفواكه والخضر ومنتجات الصيد البحري وكذا تاريخ ومكان الشحن والتفريغ.

6-1 الوكيل تاجر الجملة: شخص طبيعي أو معنوي يقوم إما ببيع أو شراء الخضر والفواكه ومنتجات الصيد البحري بالجملة لحساب الموكل و/أو لحسابه الخاص.

7-1 الجامع المسلم للمنتوجات الفلاحية: شخص طبيعي أو معنوي يجمع المنتوجات الفلاحية ويتولى تحويلها إلى سوق الجملة للخضر والفواكه لغرض تسويقها.

2- شروط وكيفيات إنشاء الفضاءات التجارية في الجزائر<sup>53</sup>:

— تنشأ وتنجز الفضاءات التجارية وفقا للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي،

— يجب أن تراعى في إنشاء الفضاءات التجارية، الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية صحة المستهلكين وسلامتهم وحماية البيئة والحفاظ على المواقع التاريخية.

— يخضع إنجاز الفضاء التجاري والمحلات التجارية، عند الاقتضاء، إلى تصميمات الهندسة المعمارية والتهيئة التي تحددها المصالح المؤهلة للولاية (مديرية التعمير، الهندسة المعمارية والبناء) بالرجوع إلى المقاييس المعتمد مسبقا وفقا لطابع الفضاء التجاري وطبيعة النشاط المراد ممارسته والخصائص المحلية.

<sup>52</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: القانون 04-02 المؤرخ في 2004/06/23 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على الممارسات التجارية، عدد 52، 2004، ص 7

<sup>53</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: مرسوم تنفيذي رقم 12-111 المؤرخ في 6 مارس 2012، المحدد لشروط وكيفيات إنشاء وتنظيم الفضاءات التجارية وممارسة بعض الأنشطة التجارية، مرجع سابق، ص 28-31.

– باستثناء الأسواق الأسبوعية للسيارات المستعملة ،تقتصر ممارسة الأنشطة التجارية على مستوى الفضاءات التجارية ،فقط على التجار، والحرفيين المسجلين في سجل الحرف والمهن والفلاحين و/أو المربين الحائزين بطاقة فلاح بصفة فردية أو منظمين في تعاونية أو جمعية ذات طابع فلاحي لها علاقة بالنشاط، وكذا وكلاء منتوجات الصيد البحري، وذلك في موقع مخصص لكل متدخل.

– يجب أن توضع في كل فضاء تجاري ،لوحة توجه لعناية المستعملين يبين فيها مخطط مفصل للهيكل والتجهيزات التي يتكون منها الفضاء وكذا الطرق المخصصة للمرور.

## 1-2 شروط وكيفيات إنشاء أسواق الجملة وأنشطة التوزيع بالجملة وتسييرها:

– يجب أن تكون أسواق الجملة مهيأة في شكل مربعات و/أو محلات يمكن أن تكون موضوع تنازل أو ايجار لصالح متعاملين اقتصاديين بصفتهم أشخاصا طبيعيين أو معنويين مؤهلين للقيام بعمليات البيع والشراء بالجملة.

– يجب أن يوصل سوق الجملة مباشرة بالطريق واحتمالا بالسكة الحديدية.

– لا يمكن أن تكون المحلات أو المربعات الموجودة داخل أسواق الجملة موضوع تغيير لنشاطها.

– تمنع ممارسة كل نشاط تجاري بالجملة في محيط السوق أو على مستوى الأرصفة.

– تهيأ محلات ملائمة على مستوى أسواق الجملة وتوضع تحت تصرف مصالح الأمن و أعوان الرقابة التابعين للمصالح البيطرية والصحة النباتية والصيد البحري والنظافة الصحية والتجارة حسب طبيعة النشاط.

– يتكفل مسير سوق الجملة بالحراسة والصيانة والتنظيف بداخل الفضاء وبالصواحي القريبة من السوق وكذا إزالة النفايات الناتجة.

– يتعين على مستعملي السوق أن يقوموا بداخل المحلات والمربعات والفضاءات التي يستغلونها ،بضمان النظافة الضرورية و اللازمة للممارسة أنشطتهم بصفة خاصة والسير الحسن للسوق بصفة عامة.

– يجب أن تكون أسواق الجملة محددة بوضوح ومهيأة ومجهزة بمعدات مكافحة الحريق والإسعافات الأولية وكل التجهيزات الضرورية لسيورها الحسن، لاسيما دورة المياه، الماء والكهرباء.

– يجب أن تتوفر أسواق الجملة على التجهيزات الملائمة لحفظ المنتوجات وتخزينها وفضاءات للتوقف .

– تحدد أيام وكذا مواقيت فتح وغلق أسواق الجملة، بقرار من الوالي المختص إقليميا.

– تحدد حقوق استغلال المكان ،وعند الاقتضاء ،حقوق الدخول اليه ،ويجب أن تكون معلنة للجمهور بطريقة واضحة ومقروءة.

– يجب على مستعملي سوق الجملة ومستخدمهم دخول السوق أثناء أوقات الاستقبال والبيع التي يحددها التنظيم، ويتعين عليهم تقديم أي وثيقة تثبت صفتهم عند كل طلب من المصالح والسلطات المعنية.

– يسلم مسير السوق بطاقة دخول للوكيل تاجر الجملة وللجامع المسلم وللمقدم الخدمات ومستخدمهم ،وذلك على نفقتهم.

- يمسك مسير سوق الجملة سجلا تدون فيه أسماء و ألقاب و عناوين الوكلاء و/أو تجار الجملة وكذا أرقام قيدهم في السجل التجاري و أرقام التعريف الجبائي كما يفتح سجلا لشكاوي.
- يقوم مسير سوق الجملة للخضر والفواكه يوميا بإعداد كشف للأسعار ثلاث (03) مرات خلال أوقات البيع :

- ينجز الكشف الأول بعد ساعة (01) من بداية البيع.
  - ينجز الكشف الثاني بعد ساعتين (02) من بداية البيع.
  - ينجز الكشف الثالث قبل ساعة (01) من نهاية البيع.
- وتعلق الأسعار التي تم معاينتها إجباريا لإعلام مستعملي السوق.

- يجب على مسير سوق الجملة جمع ومعالجة المعلومات المتعلقة بتدفق البضائع يوميا، ولاسيما منها الكميات التي تدخل السوق وكذا طبيعتها وأسعارها ونوعيتها وبلغ المسير هذه المعلومات يوميا إلى المديرية الولائية للتجارة المختصة إقليميا، وعند الاقتضاء إلى الهيئات العمومية المعنية إذا طلبت ذلك.

- تمارس أنشطة التوزيع على مستوى الجملة، في فضاءات أو مربعات أو محلات تقع خارج المناطق الحضرية وبعيدا عن المناطق السكنية واحترام قواعد التهيئة والتعمير.
- يجب ألا تقل مساحة أسواق الجملة للخضر والفواكه عن ثلاث (03) هكتارات.
- "تصنف أسواق الجملة حسب إشعاعها حسب إشعاعها الجغرافي ومردودها الاقتصادي إلى ثلاث أصناف"<sup>54</sup>:

- الصنف الأول: أسواق الجملة ذات الحجم الوطني.
- الصنف الثاني: أسواق الجملة ذات الحجم الجهوي.
- الصنف الثالث: أسواق الجملة ذات الحجم المحلي

## 2-2 تنظيم أسواق التجزئة المغطاة والأسبوعية أو نصف الأسبوعية والجوارية

- تمنع ممارسة أنشطة التوزيع على مستوى أسواق التجزئة، في المناطق السكنية إذا كان من شأنها الإضرار بالسكان والمحيط.
- يجب أن تكون أسواق التجزئة المغطاة محددة بوضوح ومهيأة ومزودة بكل التجهيزات الضرورية وكل الوسائل اللازمة لحسن سيرها، لا سيما منها دورات المياه والماء والكهرباء ويجب أن تتوفر على شروط الأمن والصحة والنظافة للمتعاملين والزبائن.
- يجب أن يخضع تسيير سوق التجزئة المغطاة، السوق الأسبوعية أو نصف الأسبوعية والجوارية إلى القواعد المنصوص عليها في دفتر الشروط الذي يعده رئيس المجلس الشعبي البلدي يجب أن يوضح مايلي:
- شغل الأماكن أو الرفوف أو المحلات على مستوى السوق.

<sup>54</sup> عبد الله بونعاس: أسواق الجملة للخضر والفواكه والأسواق الأسبوعية بالشرق الجزائري "التنظيم والتأثير المجالي" حالة أسواق: شلغوم العيد، صالح بالشعور، جيمار (الشقة)، مذكرة ماجستير، قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009.

- الانتفاع بالأماكن.
- احترام قواعد الصحة والنظافة والأمن.
- صيانة معدات الوزن وتجهيزات الأمن والمحافظة عليها.
- احترام مواقيت فتح السوق وغلقتها.
- يتولى مسير سوق التجزئة القيام بالحراسة والصيانة والتنظيف داخل السوق وبالضواحي القريبة منه وكذا إزالة النفايات الناتجة .
- يحدد أيام ومواقيت فتح أسواق التجزئة المغطاة وغلقتها رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.
- ترخص السلطات المختصة، بممارسة الأنشطة التجارية أو الحرفية ، خلال يوم واحد (01) أو يومين (02) في الأسبوع بالنسبة للأسواق الأسبوعية أو نصف الأسبوعية ويوميا وفق مواقيت محددة بالنسبة للأسواق الجوارية.

## 3-2 شروط إنشاء المساحات الصغرى والكبرى والمراكز التجارية

- 1-3-2 المتجر الكبير: يجب أن تتوفر في المتجر الكبير ما يلي:
  - مساحة للبيع تفوق خمسمائة (500) متر مربع وتقل عن ألفين وخمسمائة (2500) متر مربع باحتساب جميع الطوابق.
  - أماكن توقف ملائمة للسيارات متصلة بها أو بجوارها تكون سعتها الدنيا مائة (100) سيارة.
- 2-3-2 المساحات الصغرى من نوع سوبرمارت: يجب أن تتوفر على:
  - مساحة بيع تتراوح ما بين مائة وعشرون (120) وخمسمائة (500) متر مربع باحتساب جميع الطوابق.
- 3-3-2 المتجر الضخم: يجب أن يتوفر فيه ما يلي:
  - مساحة بيع تفوق ألفين وخمسمائة (2500) متر مربع.
  - أماكن توقف ملائمة للسيارات متصلة بها أو بجوارها تكون سعتها الدنيا مائة (1000) سيارة.
  - تهيئات ضرورية للمرور ودخول الأشخاص والعربات.
  - مساحة محروسة للعب الأطفال.
- يرخص بإقامة المساحات الكبرى من نوع متجر ضخم خارج المناطق الحضرية فقط وفقا لأدوات التعمير.

- 4-2 شروط عامة خاصة بالمساحات الكبرى والمراكز التجارية: يجب أن تراعي المساحات الكبرى والمراكز التجارية التعليمات الآتية:
  - أن تتوفر على باب للخروج الاضطراري يؤدي مباشرة إلى الطريق العمومي ويسمح بخروج الزبائن وتدخل فرق النجدة.

- أن تكون الأبواب الرئيسية لمخارج النجدة والسلالم قابلة للفتح من الداخل في اتجاه الخارج بدفع بسيط.
- أن يكون محيط الواجهات خالياً وغير مسدود لتسهيل دخول فرق النجدة.
- أن تتوفر على مدارج ودورات مياه مخصصة للمعوقين.
- يجب عدم تغيير أو تحويل حجم الحماية والجدران المقاومة للنيرون التي تعزل المؤسسة عن الآخرين.
- يجب أن تتوفر على قاعة علاج تسمح بتقديم الإسعافات الأولية بسهولة.
- يجب أن تتوفر تجهيزات الكهرباء والغاز والتدفئة والتهوية والمصاعد ورافعات الأثقال وكل التجهيزات التقنية الأخرى على الأمن وتكون في حالة سير حسنة، كما يجب مراقبتها وصيانتها بصفة منتظمة.
- يجب أن تتوفر المواد والتجهيزات المستعملة في التزيين والترتيب على مناعة ضد الحريق.
- يجب أن تتم أعمال التهيئة أو التحويل أو الإصلاح التي تشكل خطراً على الجمهور أثناء الأوقات التي تكون فيها الفضاءات مفتوحة.
- يجب أن تكون الفضاءات معزولة عن كل بناية أو محل يشغله الغير لتفادي امتداد الحريق بسرعة من منطقة إلى أخرى.

### 3- اللجنة المكلفة بإنشاء وتنظيم الفضاءات التجارية:

- 1-3 التشكيكية: تنشأ على مستوى كل ولاية لجنة تكلف بإنشاء وتنظيم الفضاءات التجارية يرأسها الوالي أو ممثله، وتتشكل من:
- ممثل منتخب من المجلس الشعبي الولائي.
  - مديري الولاية المكلفين بالتنظيم والإدارة العامة، التجارة، التخطيط، البيئة، الصحة، الثقافة، الفلاحة، الصيد البحري، التعمير والبناء.
  - ممثل غرفة التجارة والصناعة المعنية .
  - ممثل غرفة الفلاحة .
  - ممثل غرفة الحرف والمهن المعنية.
  - ممثل غرفة الصيد البحري وتربية المائيات المعنية.
  - رئيس المجلس الشعبي البلدي للبلدية المعنية.
- تتولى مديرية التجارة للولاية المعنية أمانة اللجنة.

### 2-3 المهام: تكلف هذه اللجنة بـ:

- دراسة كل المسائل المرتبطة بالتعمير التجاري ومعالجتها.
- دراسة كل مشروع لإنشاء فضاء تجاري والمصادقة عليه.

## خلاصة

تمت المحاولة في هذا الفصل بوضع الإطار المفاهيمي لتنظيم الأنشطة التجارية داخل المجال الحضري، من خلال تحديد مختلف التعاريف تبعا للدور والهدف من كل متغير.

حيث تبرز أهمية تنظيم الأنشطة داخل المجال الحضري من خلال تعددها وارتباطها بشروط إنشاء تضمن فعاليتها واستمرارها وهو ما يؤكد علاقتها الوثيقة مع تنظيم المجال الحضري وإن أي مشكل تعاني منه الأنشطة التجارية سيعيق تحقيق احتياجات السكان، ومنه تراكم المشاكل الحضرية، التي أصبحت تعاني منها أغلب مدن العالم النامي التي تتميز بضعف تنظيم أنشطتها التجارية وعدم مواكبتها للتطور.

ومدينة الشريعة واحدة من المدن الجزائرية التي تعيش هذه الوضعية، حيث سيتم التطرق الى

خصائصها في الفصل الموالي

# الفصل الثاني

المعطيات التاريخية والجغرافية، الاقتصادية، السكانية والعمرانية  
لمدينة الشريعة

## 1. البعد التاريخي والجغرافي لمدينة الشريعة

### 1-1 لمحة تاريخية عن مدينة الشريعة :

تعد مدينة الشريعة مدينة ثورية تقع غرب ولاية تبسة ،يعود أصل تسميتها إلى وجود المياه الجوفية تحتها، تلقب بمدينة " الجرف "نسبة إلى المعركة الشهيرة التي وقعت أثناء الثورة التحريرية بجبل الجرف سنة 1955، نشأت كبلدية سنة 1958م ثم ترقى منذ التقسيم الإداري لسنة 1974 كمقر دائرة تضم كل من بلديتي الشريعة وثليجان، منذ القدم بتربية المواشي، زراعة الأعلاف والمتاجرة بها .

### 2- الاطار الطبيعي لمدينة الشريعة:(عنصر أساسي لتوطن الأنشطة التجارية بمدينة الشريعة)

#### 1-2 موقع مدينة الشريعة:

"يعتبر الموقع من أحد العناصر المهمة في نشأة المدن وتطورها، فقرب المدينة من باقي المدن، مراكز الخدمات والمحاور الكبرى للطرق والمواصلات له دور فعال في تنمية المدينة واستقرارها ويقصد بالموقع مكان وجود المدينة وعلاقته بالمناطق المحيطة به"<sup>55</sup>

ونظرا لأهمية الموقع سيتم دراسته بالنسبة لمدينة الشريعة على عدة مستويات وهي:

#### 2-1-1 موقع مدينة الشريعة ضمن الشرق الجزائري :

تقع مدينة الشريعة في الشرق الجزائري عند تقاطع الطريق الوطني رقم 83 الرابط بين مدينة تبسة وبسكرة والطريقين الولائيين رقم 01 الذي يربطها بمدينة بئر العاتر ورقم 05 الذي يربطها بمدينة العقلة المالحة وهي تتوسط إقليمها الولائي الذي تقدر مساحته بـ 13.878 كلم<sup>2</sup> يحده 04 ولايات :

◆ من الشمال:ولاية سوق أهراس.

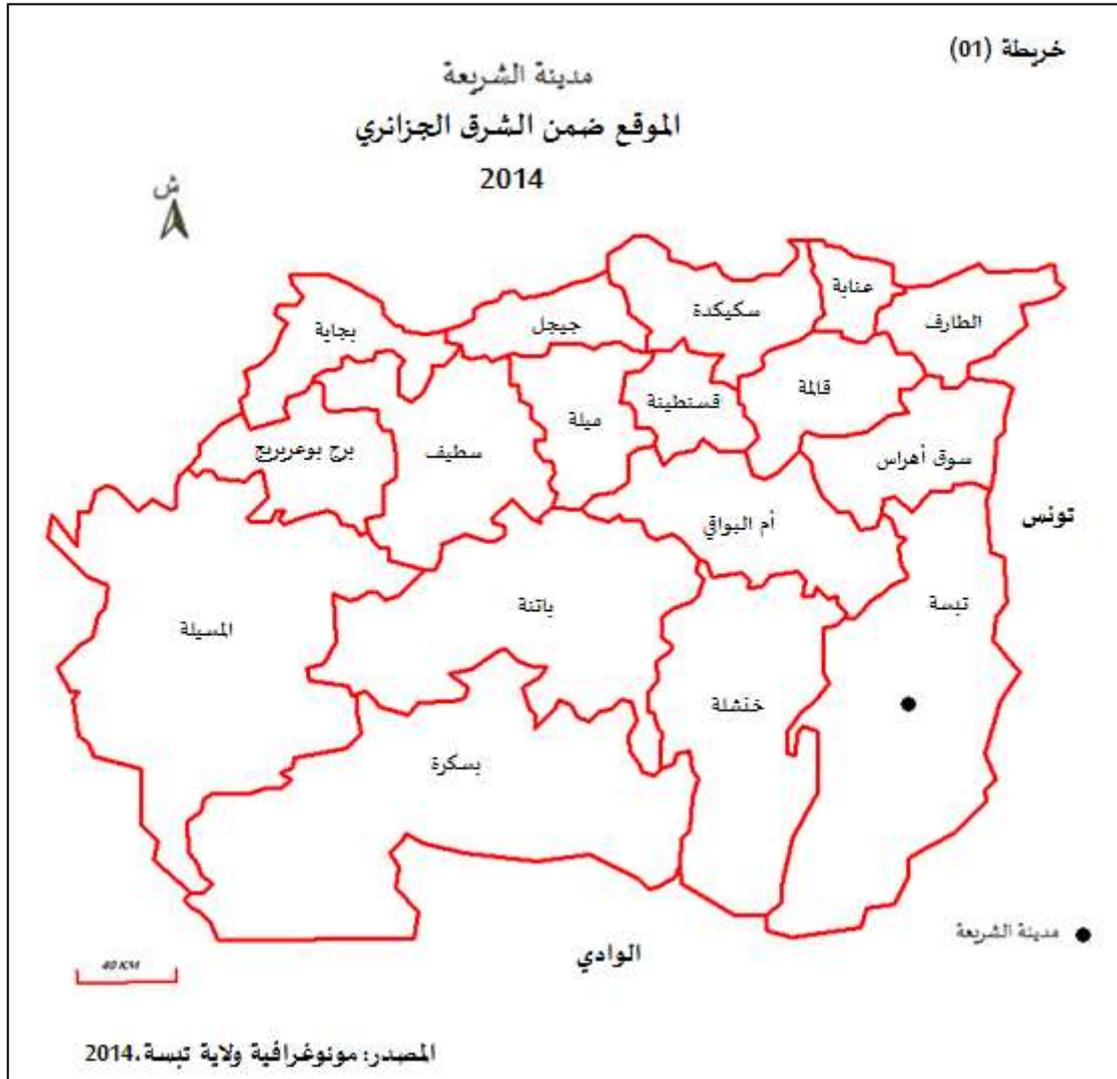
◆ من الجنوب:ولاية الوادي.

◆ من الشرق: الحدود التونسية.

◆ من الغرب: ولايتي أم البواقي وخنشلة.

كما توضحه الخريطة رقم(01): خريطة موقع مدينة الشريعة في الشرق الجزائري التي تم إنجازها من

طرف الباحث اعتمادا على برنامج MapINFO Professional.

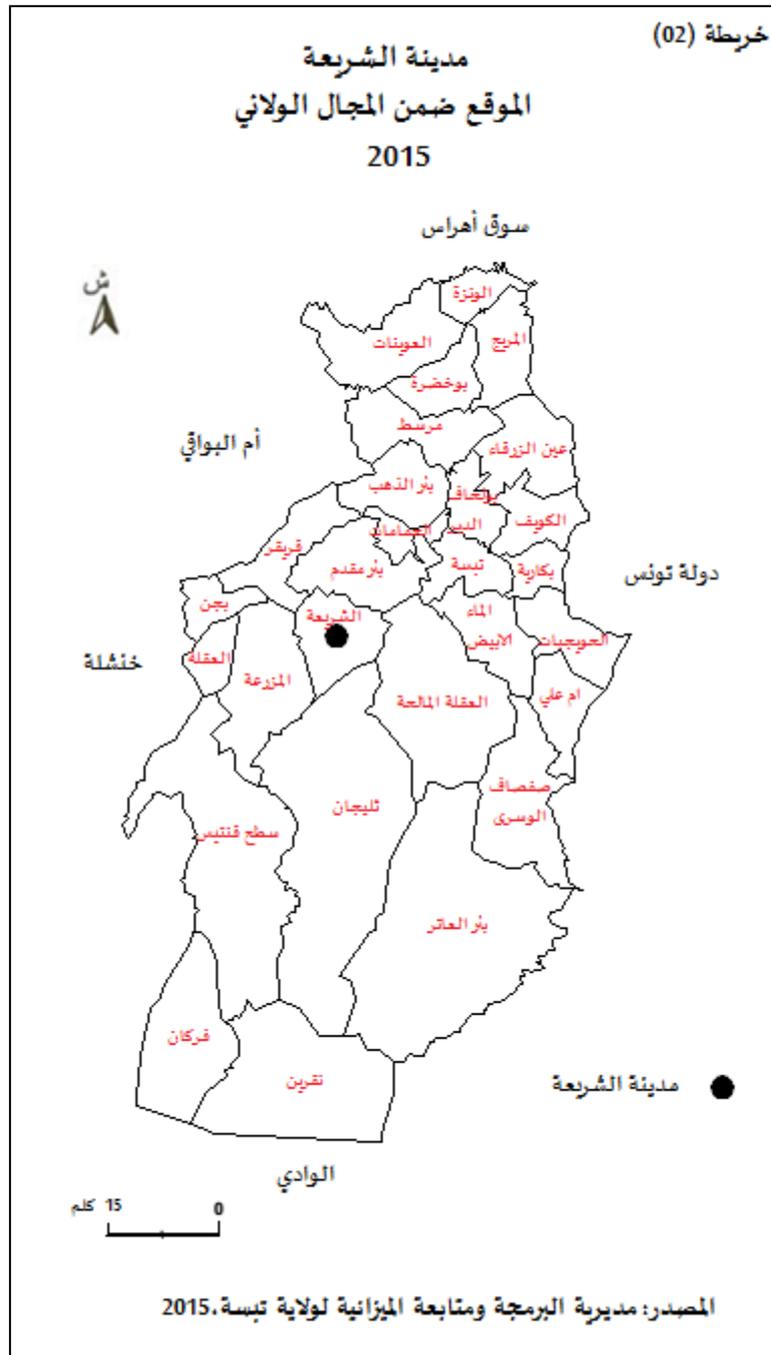


## 2-1-2 موقع مدينة الشريعة ضمن المجال الولائي (موقع متميز ضمن النسق العمراني للولاية):

يقول (delablache vidale) "أن الطرقات صنعت المدن"<sup>56</sup> فتقاطع والتقاء الطريق الوطني رقم 83 الذي يربط مدينة الشريعة ببعض البلديات الواقعة شرقها والطريق الولائي رقم 01 الذي يربطها ببعض البلديات الواقعة شمالها وجنوبها والطريق الولائي رقم 05 الذي يربطها ببعض البلديات الواقعة غربها وهذا ما جعلها تحتل موقعا متميزا ضمن إقليمها الولائي مما أهلها لأن تكون ثاني مدينة من حيث عدد السكان وبرامج التنمية بعد مقر الولاية حيث يحدها المدن الآتية :

- ◊ من الشمال: بلديتي بئر مقدم وقريقر.
- ◊ من الجنوب: بلدية ثليجان.
- ◊ من الشرق: بلدية العقلة المالحة.
- ◊ من الغرب: بلدية المزرعة.

كما توضحه الخريطة رقم(02):خريطة موقع مدينة الشريعة ضمن المجال الولائي التي تم إنجازها من طرف الباحث بواسطة برنامج MapINFO Professional.



2-2 التضاريس:

بلدية الشريعة تعتبر إحدى بلديات الهضاب العليا أرضيتها شبه معتدلة ذات ارتفاع يقدر بحوالي 1050 م فوق مستوى سطح البحر، ويسندها جبل لمهادة الواقع بالجهة الشرقية لمدينة الشريعة، حيث تقدر أعلى نقطة به بـ 1364 متر.

## 3-2 النظام المناخي: "سيادة المناخ شبه القاري"

يسود مجال الدراسة (مدينة الشريعة) المناخ شبه القاري المتميز بعدم الاعتدال في نسبة الهطولات بمعدل 250 ملم سنويا وكذا درجات الحرارة التي تجعل الجو بارد جدا شتاء بما يميزه من جليد خاصة في بداية النهار ونهايته وحار صيفا، وهو ما يؤثر على المحاصيل الزراعية خاصة الأشجار المثمرة حيث تؤثر البرودة والجليد خلال فترة الأزهار وتكوين الثمار كما تعيق عملية تلقيح وغرس الأشجار ابتداء من جانفي إلى مارس وعند ارتفاع درجة الحرارة صيفا تظهر بعض الأمراض وكذا التغيرات الفيزيولوجية للنبات، ويقدر معدل الحرارة المتوسطة بـ 15.85°م أما العليا فتتجاوز 45.50°م في حين تقدر الدنيا بـ 5.00°م، أما اتجاه الرياح السائد فهو شمالي غربي، في حين تقدر معدل كمية الأمطار السنوية 250 ملم.

## 4-2 الدراسة الجيولوجية

التكوين الغالب لبلدية الشريعة ينتمي للزمن الرابع والمتمثل في رسوبيات من الرمل، مجال الدراسة ينتمي إلى المنطقة 1 وهي منطقة زلزالية ضعيفة.

## 5-2 الدراسة الجيوتقنية

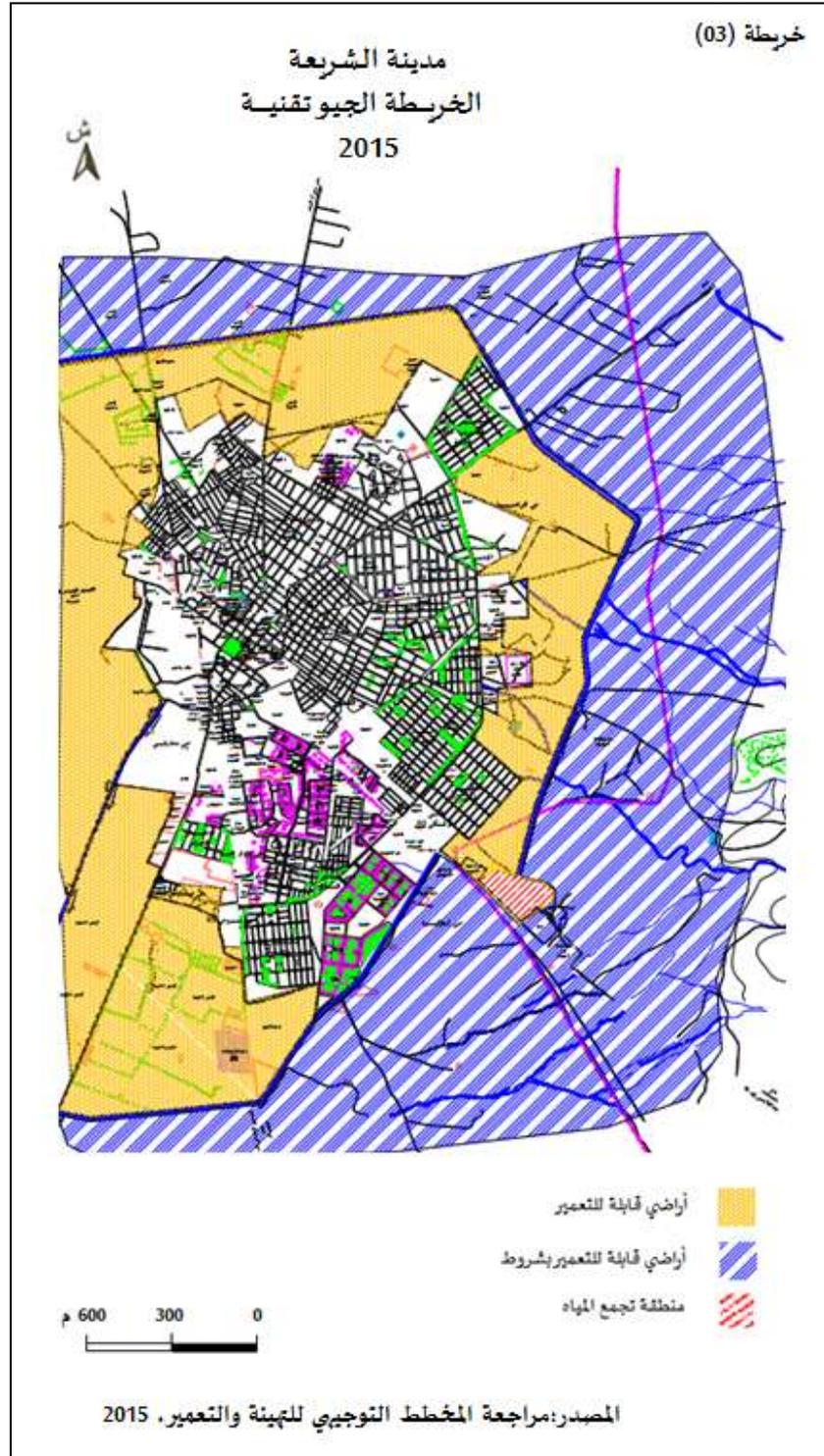
تعتبر الدراسة الجيوتقنية من أهم الأمور التي تكشف عن الإمكانيات الأولية في تحديد الأراضي الصالحة وغير الصالحة للبناء، حيث تبين الميزة الرئيسية للتربة وكيفية التعامل معها في عمليات التعمير، أي كيف تكون الأساسات التي تبني عليها المباني، كما تبين المناطق الشديدة الانحدار والتي يمكن أن تكون عائقا أمام النمو العمراني أو يكون التعمير بها مكلفا جدا من الناحية المالية، ومدينة الشريعة تنقسم حسب قابلية التعمير إلى:

– أراضي قابلة للتعمير:

تحتل أراضي الجهة الوسطى والغربية من التجمع الرئيسي، تتميز بنسبة انحدار ضعيفة جدا (أقل من 03%). أما خصائصها الجيوتقنية فهي عبارة عن تكوينات رسوبية والمتمثلة في الطمي والحصى وكتل من حجر كلسي، كما تتميز بكونها مستقرة، وعليه فإن هذه الأراضي تسمح بتشديد مختلف البناءات الكبيرة ذات الطوابق المتعددة.

– أراضي قابلة للتعمير بشروط:

توجد هذه الأراضي في كامل المنطقة الشرقية. تكويناتها عبارة طين و طمي. من الناحية الطبوغرافية ذات نسبة انحدار ضعيفة كما تتميز بكثرة المجاري المائية العشوائية. و عليه فهي تتطلب عمليات تهيئة للمجاري المائية من أجل الحد من توسعها، كما ننصح بخلق قناة حماية من أجل الحماية من الفيضانات، وهذا ما توضحه الخريطة رقم (03)



## II- الدراسة السكانية لمدينة الشريعة

### 1- تطور حجم السكان والكثافة السكانية

مدينة الشريعة تصنف ثالث التجمعات الحضرية على مستوى ولاية تبسة وبرز هذا من خلال مؤشر "حجم السكان"<sup>57</sup> و"الكثافة السكانية"<sup>58</sup>، فحسب معطيات التعداد العام للسكن والسكان لسنة 2008 م، أين تصدرت مدينة تبسة (عاصمة الولاية) الرتبة الأولى بحجم سكاني يقدر بـ 194461 نسمة، تليها مدينة بئر العاتر بحجم سكاني يقدر بـ 70749 نسمة ثم مدينة الشريعة بحجم سكاني يقدر بـ 66160 نسمة أي بفرق سكاني بينها وبين مدينة بئر العاتر يقدر بـ 4589 ساكن، ثم تأتي في الرتبة الرابعة مدينة الونزة الذي يقدر حجمها السكاني بـ 47312 نسمة، حيث يقدر فرق السكان بينها وبين مدينة الشريعة بـ 18848 ساكن وهو فرق كبير هذا ما يثبت مصداقية هذا الترتيب وهذا ما يتضح من خلال الجدول رقم (13) و الشكل البياني رقم 01.

جدول رقم (01): توزيع حجم السكان حسب التجمعات الحضرية بولاية تبسة .

التجمع الحضري	حجم السكان (ن)
تبسة	194461
بئر العاتر	70749
الشريعة	66160
الونزة	47312
الحمامات	19063
العوينات	14870
العقلة	14789
مرسط	12596

<sup>57</sup> حجم السكان هو عدد الأفراد في مكان معين وفي وقت محدد.

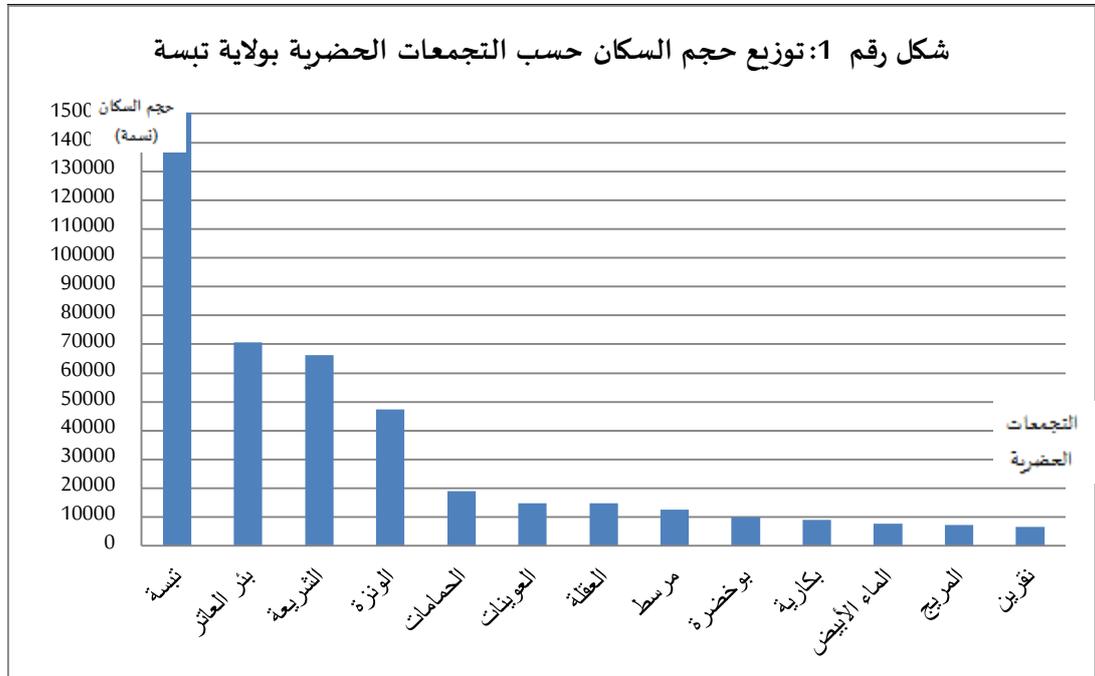
<sup>58</sup> تقاس الكثافة السكانية من خلال قسمة عدد السكان على المساحة الأرض، ويعبر عنها بمجموع عدد الأشخاص في الهكتار الواحد أو في الكيلومتر المربع.

9967	بوخضرة
8924	بكارية
7652	الماء الأبيض
7201	المريج
6486	نقرين
6394	الكويف

تعدادات السكان. 2008

المصدر: أنجز اعتمادا على

ويمكن تجسيد الجدول السابق بيانيا كما يلي :



المصدر: أنجز اعتمادا على تعدادات السكان. 2008

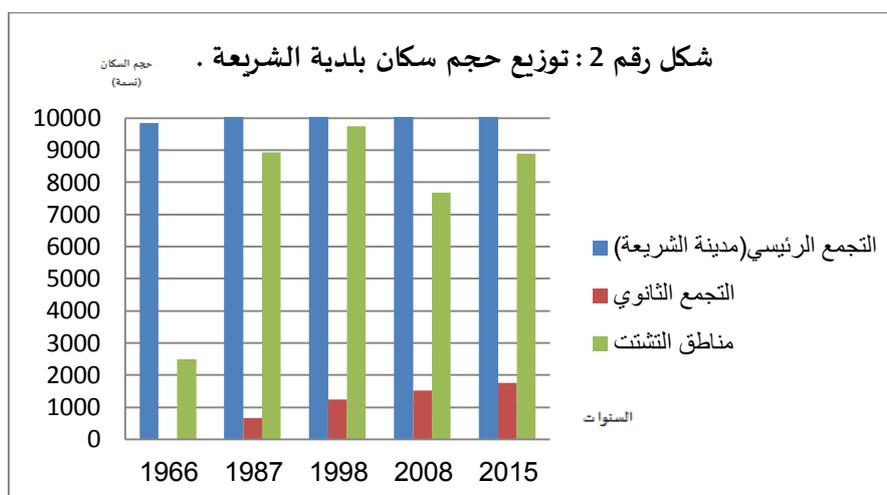
كما أن مدينة الشريعة تحتل المرتبة الأولى في حجم سكان البلدية الذي يعرف تطورا مستمرا ومتزايدا منذ تعداد سنة 1966 مإلى غاية يومنا هذا وهذا ما يوضحه الجدول رقم (14).

جدول رقم (02): توزيع حجم سكان بلدية الشريعة .

التعيين	حجم السكان 1966 (ن)	حجم السكان 1987 (ن)	حجم السكان 1998 (ن)	حجم السكان 2008 (ن)	حجم السكان حسب تقديرات 2015 <sup>59</sup> (ن)
التجمع الرئيسي الشريعة	9848	32953	53645	66160	76783
التجمع الثانوي أولاد المهلول	0	657	1249	1511	1753
مناطق التشتت (Z.E)	2500	8935	9744	7673	8901
البلدية	12348	42545	64638	75344	87436

المصدر: أنجز اعتمادا على مختلف تعدادات السكان+ مصلحة الإحصاء للبلدية، سبتمبر 2015.

ويمكن ترجمة الجدول السابق إلى شكل بياني كما يلي :



المصدر: أنجز اعتمادا الجدول السابق

ففي ظرف 49 سنة، تزايد حجم السكان بمدينة الشريعة بـ: 66935 نسمة بزيادة سنوية تقدر بـ: 1366/ن/سنة وهو ما يوضح تضاعف عدد السكان بستة مرات ونصف (6,5) تقريبا خلال هذه المدة الزمنية، ولقد تزايد حجم سكان مناطق التشتت بـ: 6401 نسمة أي بزيادة سنوية تقدر بحوالي: 130/ن/السنة، أما حجم سكان التجمع الثانوي الذي ظهر به 657 نسمة إثر الإحصاء العام للسكن والسكان لسنة 1987 م يقدر عدد سكانه في السنة الحالية (2015م) بـ: 1753 نسمة أي بزيادة سنوية تقدر بـ: 8 نسمة/سنة.

مع الإشارة إلى أن هذه الزيادة قد حدثت بصورة واضحة في مختلف المراحل لعدة ظروف تتلخص في:

<sup>59</sup> تم حساب تقديرات 2015 م من طرف مصلحة الإحصاء للبلدية بإسقاط سكان 2008 م على سنة 2015 م بالطريقة التالية: -الزيادة الطبيعية وهي حسيبة الفرق بين السكان النظريين للتعداد الحالي ( $p_1$ ) والسكان الحقيقيين للتعداد السابق ( $p_0$ ) لنفس التجمع.

ويتم حساب هذا المؤشر بالطريقة الرياضية التالية:  
لحساب السكان النظريين لسنة 2015 يجب أن يتوفر :

- معدل النمو السنوي (R) للفترة 2008/2015 وهو 2.15%

- عدد السنوات للفترة الممتدة بين 2015م و 2008 م = 7 سنوات

لذلك فالسكان النظريين ( $p_{15}$ ) يساوي:  $p_{15} = p_{1998} \times (1+R)^7$

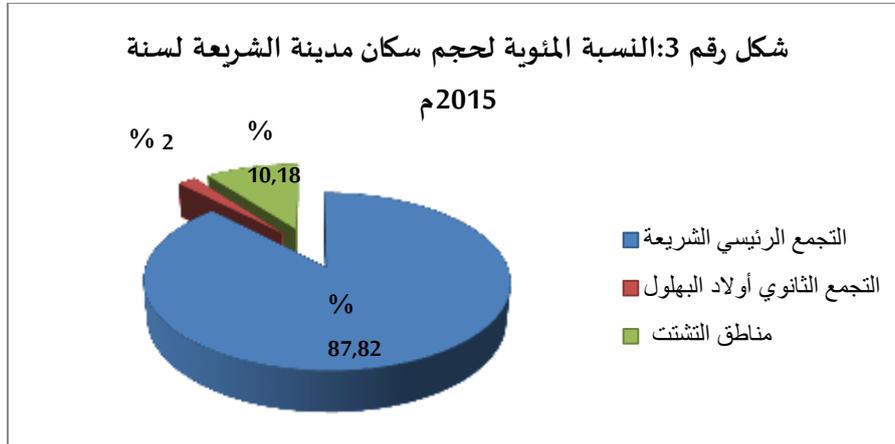
- الظروف الأمنية التي عاشتها المناطق المجاورة.
- تركيز مختلف التجهيزات الإدارية، الأمنية، الصحية، الخدمية، التجارية، ... بمدينة الشريعة وتوضح المعطيات الموضحة بالجدول والشكل البياني أنه سنة 2015م أن نسبة 82,87% من إجمالي السكان يتركزون بمدينة الشريعة في المقابل 12,18% يتواجدون في التجمع الثانوي ومناطق التشتت، هذه الأخيرة يقطنها نسبة 10,18%.

جدول رقم (03): النسبة المئوية لتوزيع حجم سكان بلدية الشريعة لسنة 2015 .

النسبة المئوية	حجم السكان حسب تقديرات 2015	التعيين
87,82	76783	التجمع الرئيسي الشريعة
2	1753	التجمع الثانوي أولاد البهلول
10,18	8901	مناطق التشتت (Z.E)
100	87436	البلدية

المصدر: مصلحة الإحصاء للبلدية، سبتمبر 2015.

ويتضح هذا أكثر بعد تمثلية بيانيا من خلال الشكل رقم (03) الموالي:



المصدر: أنجز اعتمادا الجدول السابق

وحسب توقعات حجم سكان مدينة الشريعة لسنة 2015م المقدرة بـ 76783 نسمة والتي تبلغ مساحتها العقارية بـ 1386,02 هـ<sup>60</sup>، لتساوي الكثافة السكانية بها بـ: 55,39 ن/هـ، فعند قراءتها يتبادر إلى الأذهان أن نصيب الفرد من المساحة العقارية للمدينة كبير إلا أن هذا ناتج عن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في الآونة الأخيرة أين برمجت مساحة 261.34 هـ بالنسبة للقطاع المبرمج للتعمير

<sup>60</sup>مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الشريعة - المرحلة الثانية والثالثة - جويلية 2015.

، ومساحة 114.40هـ بالنسبة لقطاع التعمير المستقبلي ، فإذا ما قورن مجموع مساحة هذين القطاعين وجدت أنها تمثل 37,19% من مساحة القطاع المعمر والمقدرة بـ 1010.27 هكتار.

## 2- التركيب العمري والنوعي

يطلق مصطلح التكوين العمري والنوعي للسكان على الأسلوب الذي يتوزع به أعداد السكان على فئات عمرية ونوعية متباينة ، إن أفراد أي مجتمع ليسوا مجرد عدد وإنما هم أفراد يختلفون فيما بينهم من حيث النوع إلى ذكور وإناث ومن حيث العمر إلى أطفال وشيوخ.<sup>61</sup>

ويعتبر التركيب النوعي والعمري من أهم العوامل التي لها علاقة بالظاهرة الديمغرافية والاقتصادية من مجتمع لأخر كتفوق نسبة الشباب عن باقي الفئات العمرية، وهذا يساعد على توفر القوة العاملة اللازمة للعمل، وأيضا هذه الفئة العمرية تتميز عن غيرها بارتفاع نسبة المواليد، وكذلك فئتي الأطفال والشيوخ تعتبر فئة مستهلكة وغير منتجة، وترتفع فيها نسبة الوفيات، كما أن التركيب السكاني يكشف أن الزيادة قد تشمل النساء أو الرجال حسب الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وتركيب السكان من أهم المتغيرات في الدراسة السكانية لأنه يغطي كل الخصائص التي يمكن قيامها بالنسبة للأفراد الذين يكونون سكان مجتمع معين ، فسكان أي منطقة ليسوا مجرد عدد بل هم مجموع الذكور والإناث ومختلف أفرادهم في فئات السن المتباينة .

## 1-2 التركيب العمري:

تتباين الفئات العمرية من مدينة لأخرى، ويكون لهذا التباين أثر على نمو السكان ، فالمجتمع الفتى الذي تفوق فيه نسبه الشباب تزيد فيه قوة السكان الإنتاجية وبالتالي الفعالية الاقتصادية ، والتركيب العمري يساعد على التعرف على مستقبل السكان ، ويقسم سكان إلى ثلاث فئات عمرية وهي:

— السكان أقل من 15 سنة.

— السكان من 16 سنة الى 59 سنة .

<sup>61</sup> عبد المنعم عبد الحى: علم السكان (الأسس النظرية والأبعاد الاجتماعية )، المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة، مصر، 1985، ص92.

– السكان أكبر من 60 سنة.

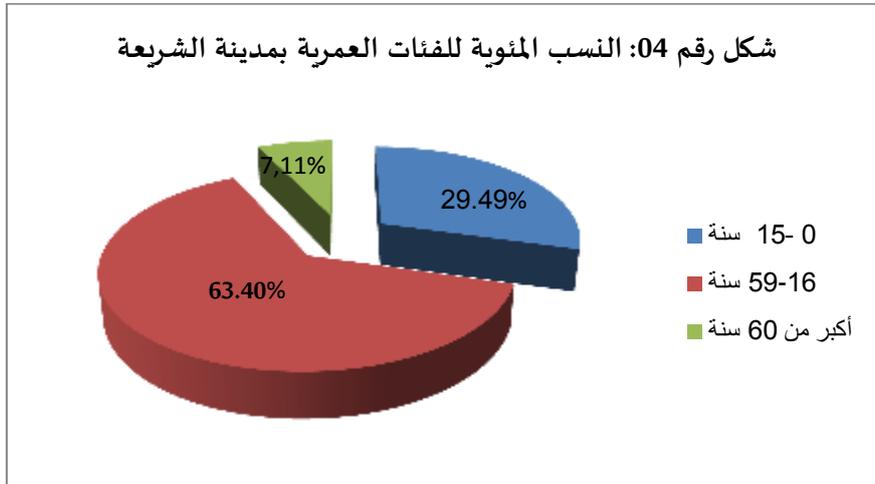
وهكذا تكون الفئة الثانية هي الفئة النشطة ،بينما الفئة الأولى والثالثة واللذان تتكونان من فئة صغار السن والمسنين فتعتمدان في معاشهما على الفئة الأولى بإعتبارها الفئة العاملة والقادرة على الانتاج. لذا يمكن تصنيف الفئات العمرية لسكان مدينة الشريعة كما هو في الجدول رقم (15) والشكل رقم (04).

جدول رقم (04): عدد سكان مدينة الشريعة حسب الفئات العمرية لسنة 2015 .

الفئة العمرية (سنة)	0-15 سنة	16-59 سنة	أكبر من 60 سنة	كل الفئات العمرية
العدد(نسمة)	22642	48681	5460	76783
النسبة (%)	29,49	63,4	7,11	100

المصدر: مصلحة الإحصاء للبلدية، سبتمبر 2015.

وحتى يتضح التدقيق في معطيات الجدول السابق يجب تمثيله بيانيا كالتالي:



المصدر: أنجز اعتمادا الجدول السابق

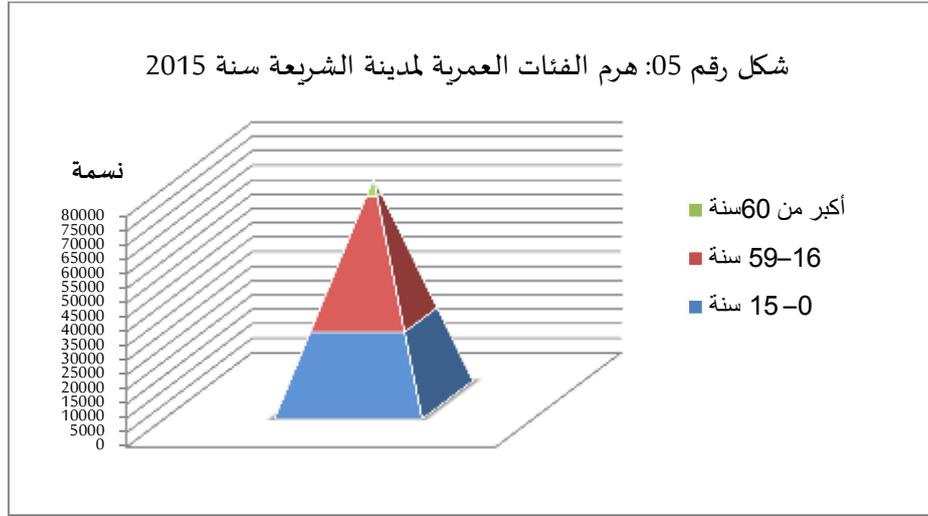
فمن خلال ماسبق يتضح أن :

– الفئة الأولى (0-15 سنة): هي فئة صغار السن ويقدر عددها بـ 22642 نسمة أي بنسبة 29.49% من إجمالي سكان المدينة .

– الفئة الثانية (15-59 سنة): وتعرف بالفئة النشطة وهي تمثل أعلى نسبة بـ 63.40% أي 48681 نسمة وتعتبر هذه النسبة دليل على وجود طاقات شبانية هائلة في المدينة يجب الاهتمام بها ومراعاة احتياجاتها.

– الفئة الثالثة: وهي فئة الشيوخ والتي تقدر بـ 5460 نسمة على مستوى مدينة الشريعة وهي بذلك تسجل أدنى نسبة كما هو الحال بالنسبة للمجتمع الجزائري حيث تقدر هذه النسبة بـ : 07.11%.

كل هذا يدل على أن هرم الأعمار يكون بقاعدة عريضة تمثلها الفئة الشابة (الأطفال والمتمدرسين إضافة إلى الفئة القادرة على العمل )، وقمة ضيقة تمثلها فئة كبار السن وهو ما يوضحه الشكل رقم (05).



المصدر: أنجز اعتمادا الجدول السابق

## 2-2 التركيب النوعي:

ترجع أهمية التركيب النوعي إلى كون الفرد ذكرا أو أنثى، باعتبار النوع يحدد أدوار الفرد الاجتماعية والاقتصادية التي يقوم بها في حياته، وقد تختلف نسبة الذكور عن نسبة الإناث من مدينة لأخرى وقد تتساوى النسبة، وقد تزيد نسبة الذكور والإناث والعكس<sup>62</sup> ويعتبر التركيب النوعي من أكثر المقاييس استعمالا لمعرفة التوازن بين السكان والجدول رقم (16) يبين الفئات النوعية لسكان مدينة الشريعة سنة 2015.

جدول رقم (05): تقسيم الفئات النوعية لسكان مدينة الشريعة لسنة 2015.

"نسبة النوع" <sup>63</sup> (%)				حجم السكان (ن)			التعيين
مجموع السكان	أكبر من 60 سنة	59-16 سنة	15-0 سنة	مجموع السكان	أكبر من 60 سنة	15-0 سنة	

<sup>62</sup> دريد فطيمة: النمو الديمغرافي وسياسة تنظيم النسل في الجزائر (دراسة ميدانية لولاية باتنة)، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع الحضري، جامعة قسنطينة، 2007، ص14.

<sup>63</sup> نسبة النوع = (عدد الذكور / عدد الإناث) x 100.

				38700	2604	24548	11548	ذكور
102%	% 91	%101	104%	38083	2856	24133	11092	إناث
				76783	5460	48681	22642	المجموع

المصدر: مصلحة الإحصاء للبلدية، سبتمبر 2015.

ومن أجل عقد مقارنة مباشرة بين التكوينات النوعية لمدينة الشريعة اتضح من خلال نتائج الجدول السابق أن نسبة النوع متقارب جدا حيث قدرت سنة 2015 بـ 102% أي 102 ذكراً مقابل 100 أنثى.

### 3- التركيب الاقتصادي لسكان المدينة

إن للتركيب الاقتصادي أهمية بالغة في معرفة الحالة الاقتصادية لسكان المدينة، حيث أنه كلما زادت نسبة المشتغلين في المدينة تحسن المستوى المعيشي للسكان، وسنحاول دراسة التركيب الاقتصادي للسكان والمتمثل في السكان الداخلون في قوة العمل وهي العمل:

#### 1-3 الداخلون في قوة العمل:

هم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين (16-59 سنة) وهم القادرون عن العمل، من أجل إنتاج السلع والخدمات ويبلغ أفراد هذه الفئة 48681 نسمة أي بنسبة 63.40% من إجمالي سكان المدينة المقدرين حسب تقديرات 2015 م بـ 76783 نسمة، وتنقسم هذه الفئة إلى:

#### 1-1-3 القوة العاملة:

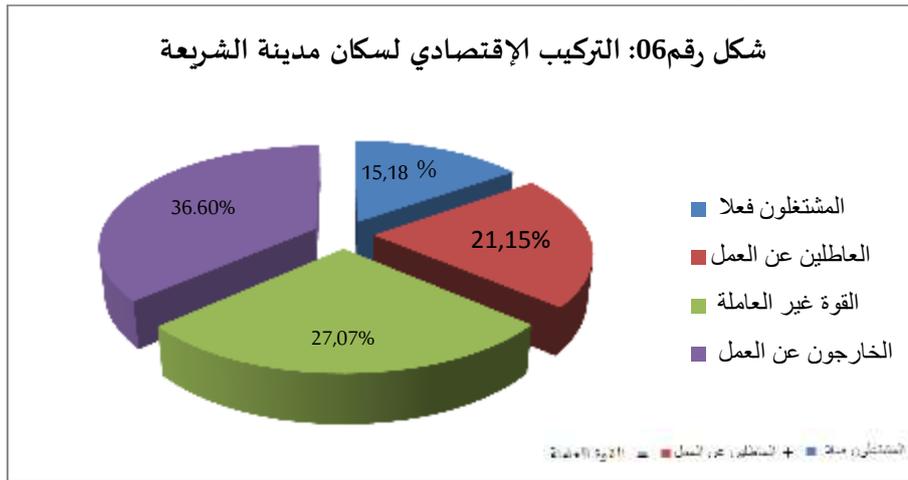
وهم الأفراد الذين يساهمون فعلاً بمجهودهم سواء كان جسدي أو عقلي في أي عمل يؤدي إلى إنتاج السلع أو الخدمات بالإضافة إلى الأشخاص القادرين على دخول سوق العمل ولكنهم لم يجدوا فرصة لممارسة العمل يقدر عددهم سنة 2015 م بـ 27898 نسمة أي بنسبة 36.33% من إجمالي السكان ويمكن تقسيم هذه الفئة إلى قسمين:

أ- **المشتغلون فعلاً:** وهم القادرون عن العمل والذين توفرت لهم الفرصة في إيجادهم ويساهمون في إنتاج السلع والخدمات ويقدر عددهم سنة 2015 م بـ 11656 نسمة، بنسبة تقدر بـ 15.18% من إجمالي السكان أي بنسبة 23.94% من إجمالي السكان الداخلون في قوة العمل ونسبة 41.79% من القوة العاملة.

ب- **العاطلين عن العمل:** وهم البطالين أي الأفراد القادرين عن العمل والباحثين عنه ولم تمنح لهم الفرصة ويقدر عددهم بـ 16242 نسمة، بنسبة تقدر بـ 21.15% من إجمالي السكان أي بنسبة 33.36% من إجمالي السكان الداخلون في قوة العمل، ونسبة 58.21% من القوة العاملة.

ت- القوة غير العاملة: وهم الأفراد الذين لا يعملون ولا يساهمون في إنتاج السلع وهم المعوقين، الطلبة ويقدر عددهم بـ 28103 نسمة، بنسبة 27.07% من إجمالي السكان أي بنسبة 42.70% من إجمالي السكان الداخلون في قوة العمل.

3-1-2 الخارجون عن العمل: المتمثلين في الأفراد الذين لم يبلغوا السن القانوني أي الأقل من 15 سنة وكبار السن وهم الذين تزيد أعمارهم عن 60 سنة، حيث يقدر عددهم سنة 2015 م بحوالي 28102 نسمة أي بنسبة 36.60% من إجمالي سكان المدينة ما يعادل أكبر من الثلث ، والشكل رقم (06) يمثل التركيب الاقتصادي لسكان المدينة.



المصدر: انجز اعتمادا على مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، 2015

### 3-2 توزيع السكان المشتغلون فعلا حسب نوع النشاط:

من خلال معطيات مصلحة الإحصاء لبلدية الشريعة فمدينة الشريعة حسب حصيلة الثلاثي الثالث لسنة 2015م، فإن عدد المشتغلين في قطاع الصناعة يمثل أضعف نسبة فهو يوظف 648 عامل أي ما يعادل 5.56%، أما قطاع البناء والأشغال العمومية فيوظف أكبر شريحة من المجتمع حيث يقدر عدد المشتغلين في هذا القطاع بـ 3636 عامل أي ما يعادل 31,19%، وفيما يخص الإدارات يقدر عددهم بـ 2535 موظف أي نسبة تقدر بـ 21,75% وهو قطاع مستقطب لذوي الشهادات الجامعية سواء بصفة دائمة أو بصفة التعاقد أو في إطار حاملي الشهادات، كما يقدر عدد التجار بـ 2598 تاجر بنسبة مئوية تقدر بـ 22.29% وهذا الرقم يشمل فقط التجار الرسميين (الحاصلين على سجل تجاري) وهذا ما يوضحه الجدول رقم (17).

جدول رقم (06): توزيع السكان المشتغلون فعلا حسب نوع النشاط بمدينة الشريعة

2015.

القطاع	عدد المشتغلين (نسمة)	نسبة المشتغلين (%)
قطاع الصناعة	648	5,56
قطاع البناء والأشغال العمومية	3636	31,19
القطاع الإداري	2535	21,75
قطاع الخدمات	2239	19,21
قطاع التجارة	2598	22,29
المجموع:	11656	100,00

المصدر: مصلحة الإحصاء، بلدية الشريعة 2015.

فمن خلال الجدول السابق يمكن القول أن لكل من قطاع التجارة، البناء والأشغال العمومية، القطاع الإداري، قطاع الخدمات دوره في استقطاب فئة معتبرة من السكان المشتغلون فعلا بمدينة الشريعة.

III- الدراسة العمرانية لمدينة الشريعة

1- التطور العمراني لمدينة الشريعة:

إن دراسة التطور العمراني له دور فعال في إبراز كيفية توسع مختلف الأنسجة الحضرية للمدينة، مما ينعكس على توقع الأنشطة التجارية بها والخريطة رقم (03) توضح التطور العمراني لمدينة الشريعة عبر مراحل متعاقبة وهي كما يلي:

### 1-1 فترة ما قبل 1922م:

تمثل هذه المرحلة النواة الأولى لنشأة مدينة الشريعة والمتمثلة في النواة الاستعمارية، المتميزة بوجود المخطط الشطرنجي نتيجة لتقاطع الطرقات العمودية مع الأفقية التي يتوسطها الطريق الوطني رقم 83.

### 2-1 الفترة الممتدة بين 1922-1972م:

تميزت هذه الفترة بظهور الأحياء التالية: حي العتيق، حي ابن باديس، حي العربي التبسي، الحي الجديد.

### 3-1 الفترة الممتدة بين 1972-1981م:

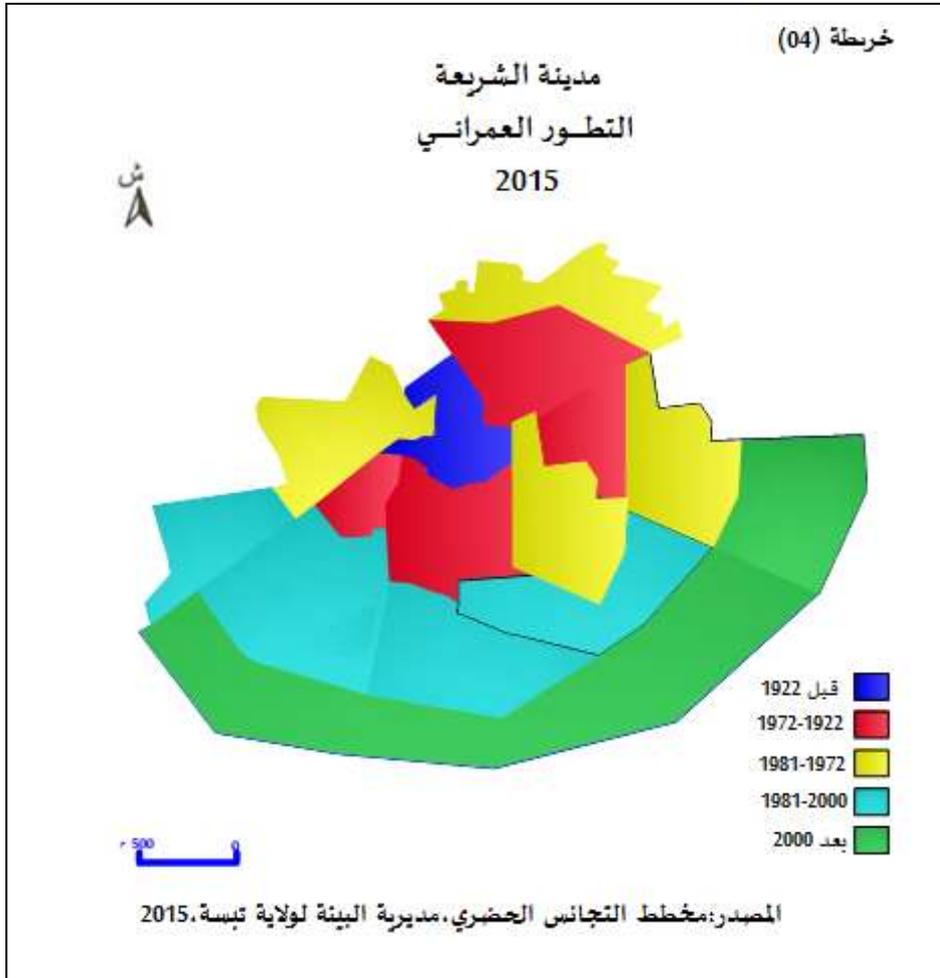
ظهر في هذه الفترة كل من حي العيد بن لعبيدي، حي أحمد بن علي، حركات بوزيان، التحصيص البلدي 01 و02 وكذا حي مخلوفي

### 4-1 الفترة الممتدة بين 1981-2000م:

ظهر كل من التحصيص البلدي النصر والفجر، تحصيل الجرف، النور 01 و02، بعض السكنات الجماعية المتواجدة قبل الوصول الى الطريق الاجتبابي.

### 5-1 فترة ما بعد سنة 2000 م:

ظهر النسيج الحضري المتواجد وراء الطريق الاجتبابي: والمتمثل في تحصيل محمود شريقي، تحصيل النور 03، السكنات المبنية عشوائيا على أرض المباركية، القواسمية والبراهمية.



## 2- التجهيزات العمومية والطرق المهيكلية لمدينة الشريعة:

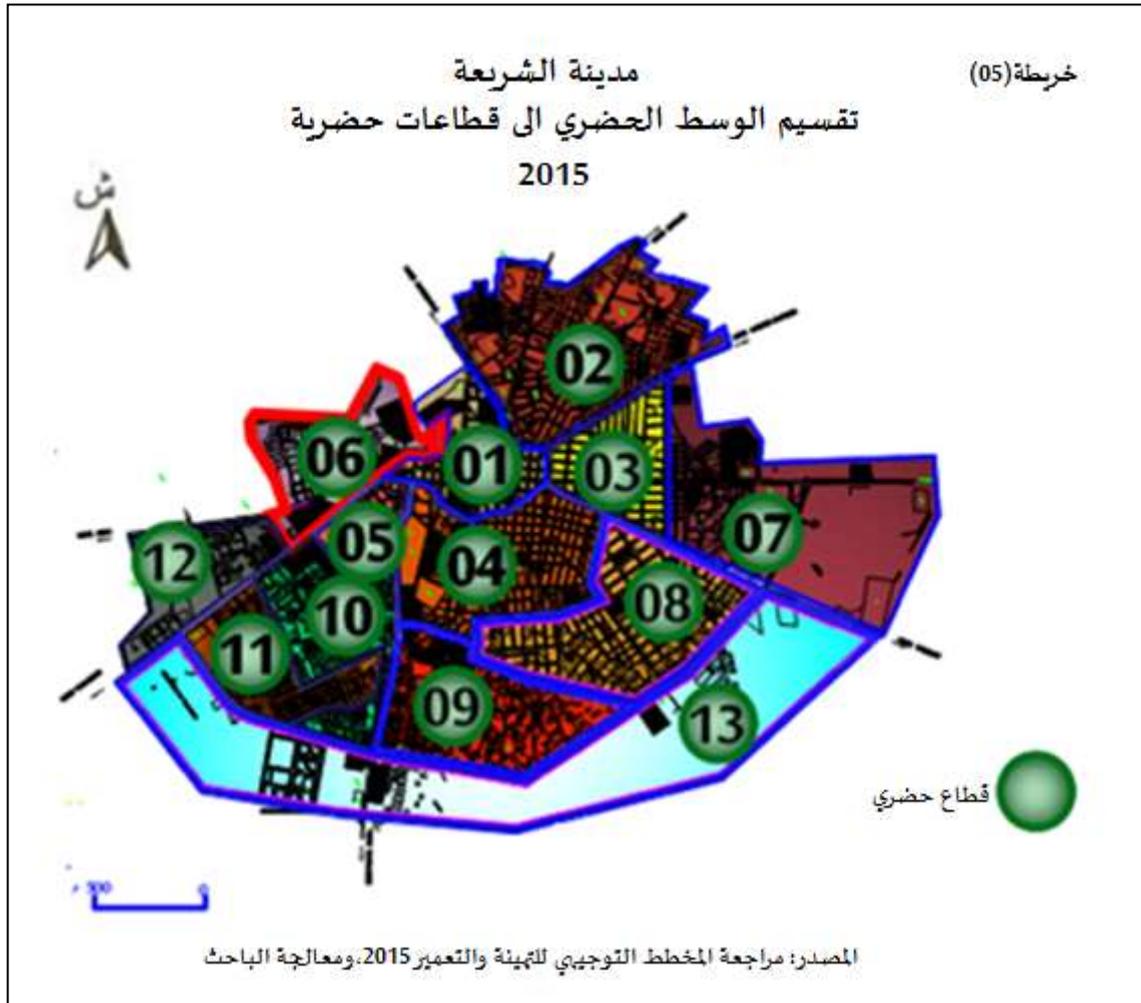
من خلال خريطة التجهيزات العمومية وخريطة الطرق المهيكلية لمدينة الشريعة والمدرجة بالملحق تبين أن أغلب التجهيزات العمومية الخادمة لمدينة الشريعة والمدن المجاورة تتمركز بمركز المدينة حيث يذكر من بين هذه التجهيزات العمومية، مقر الأمن الوطني، مقر الدرك الوطني، الحماية المدنية، مصالح الضرائب، مقر البلدية، الصندوق الوطني للتقاعد، مصالح مسح الأراضي، المحافظة العقارية، مصالح أملاك الدولة، مدارس... كما أن أغلب الطرق المهيكلية لمدينة الشريعة والمتمثلة في الطريق الرابط بين مدينة تبسة وثليجان والذي يعتبر إمتداد لطريق الضلعة، الطريق الذي يمتد الى غاية الطريق الولائي المؤدي الى مدينة قريقر، والطريق الممتد الى غاية الطريق الولائي الماء الابيض، إضافة الى الطريق المؤدي الى الطريق الوطني المؤدي الى خنشلة، تتقاطع في مركز مدينة الشريعة

## 3- تقسيم مدينة الشريعة إلى قطاعات حضرية:

لتسهيل المسح الميداني وتدقيق الدراسة التحليلية الخاصة بتنظيم الأنشطة التجارية داخل المجال الحضري لمدينة الشريعة و الحصول على نتائج قابلة للقياس والمقارنة تم تقسيم المدينة إلى ثلاثة عشرة قطاعات حضرية متجانسة، بالاعتماد في ذلك على المعايير الآتية:

- النشأة التاريخية للأنسجة العمرانية.
- المساكن ودرجة التجانس والتشابه وتوزيعها المجالي.
- بالنسبة للطرق المهيكلية بالمدينة.

وكانت النتيجة الخروج بالقطاعات الحضرية الموضحة مجاليا بالخريطة رقم (05):



والجدول الآتي يوضح تسمية الأحياء المكونة لكل قطاع حضري وتسميته

جدول رقم (07): تسمية القطاعات الحضرية وأهم الأحياء المكونة لها.

رقم القطاع الحضري	تسميته	أهم الأحياء المكونه له
01	وسط المدينة	حي وسط المدينة....
02	الحي الجديد	حي حركات بوزيان، ناجي ناجي، أحمد بن علي، الحي الجديد....
03	ابن باديس	حي ابن باديس....
04	العربي التبسي	حي العربي التبسي....
05	الملعب	حي العتيق 01، العتيق 02، الملعب، الرحل....
06	مخلوفي	حي البلدية+ مخلوفي....
07	محمود شريفي	حي 100 سكن فردي، 100سكن جماعي، 40 سكن جماعي، التحصيل البلدي 02، حي نفضال، تحصيل محمود شريفي....
08	النهضة	تحصيل النصر، التحصيل البلدي رقم 01، القرية، تحصيل النهضة، حي النهضة، تحصيل الهواء الطلق....
09	المتقن	الحي الوقائي، حي المتقن، تحصيل النور 01، تحصيل النور 02....
10	البابور	حي السكنات الجماعية البابور+ السكنات الجماعية ضحايا الارهاب....
11	سوق الفلاح	70 سكن تساهمي، 165 سكن تطوري، 70 سكن EPLF، 250 سكن فردي، 96 سكن RHP....
12	الجرف	تحصيل الجرف، حي الشبوكي 01، حي الشبوكي 02....
13	الطريق الاجتبابي	تحصيل الفجر، تحصيل أول نوفمبر، تحصيل النور 03، القطب الجديد، حي القواسمية، حي المباركية وحي البراهمية....

### 1-3 القطاع الحضري الأول (وسط المدينة):

يتمثل في مركز المدينة، يسود به السكن الفردي القديم الذي يتميز بسقف قرميدي ومبني بالحجر، وحالته تختلف ما بين المتدهور والمتوسط بفعل الفترة التي بني فيها، كما نجد أن بعض المساكن التقليدية طرأت عليها بعض الترميمات، مساحته حوالي 22.11 هكتار يقطعه الطريق الأولي المتصل بالطريق الوطني رقم 83 الرابط بين مدينتي تبسة وخنشلة الذي يقدر طوله بهذا القطاع 726.45 متر

ويقطع الطريق الأولي المربوط بالطريق الولائي المؤدي إلى مدينة بئر العاتر أين ينتهي امتداده عند تقاطعه مع الطريق الأولي المتصل بالطريق الوطني رقم 83 طوله بهذا القطاع 612.71 متر، يقدر عدد سكانه بـ 2085 ساكن يقطنون 283 مسكن ويحتوي على 1329 محل تجاري ، أي بنسبة 32.92% من عدد المحلات التجارية في المدينة المقدرة بـ 4037 محل تجاري إلى جانب ذلك فإن هذا القطاع يضم سوق يومية مغطاة ، والسوق الأسبوعية للمدينة، ويعتبر هذا القطاع مجالا لتركز أغلب التجهيزات العمومية التي تخدم كل سكان المدينة وكذا المناطق المجاورة والخريطة رقم 06 تبين هذا القطاع.



### 2-3 القطاع الحضري الثاني (الحي الجديد).

يضم كل من حي حركات بوزيان، ناجي ناجي، أحمد بن علي والحي الجديد التي يسود فيها نمط السكن الفردي العشوائي، تقدر مساحته حوالي 86.73 هكتار يمثل 14.40% من المساحة الإجمالية للمدينة المقدرة بـ 602.24 هكتار، تقدر كثافة السكان به 331.94 ساكن /الهكتار وكثافة السكنات 47.72 مسكن /الهكتار ،وتقدر عدد المحلات التجارية به 627 محلا تجاريا ليبلغ نصيب المحلات التجارية به 27 محلا تجاري لكل 1000 ساكن والخريطة رقم 07 تبين هذا القطاع.

مدينة الشريعة  
القطاع الحضري الثاني (الحي الجديد)  
2015



المصدر:مراجعة المخطط التوجيهي للهيئة والتعمير 2015+معالجة الباحث

### 3-3 القطاع الحضري الثالث ( ابن باديس):

يحتل موقعا مهما ضمن النسيج الحضري وهو من أقدم القطاعات بالمدينة يتمثل في حي ابن باديس يسوده نمط السكن الفردي العشوائي ، تبلغ مساحته 23.65 هكتار ويبلغ عدد المساكن به 1051 مسكن يقطنها حوالي 6592 ساكن، يستفيدون من الخدمات التجارية لـ 474 محل تجاري أي بنسبة تقدر بـ 11.74 % من إجمالي المحلات التجارية بالمدينة والخريطة رقم 08 تبين هذا القطاع.

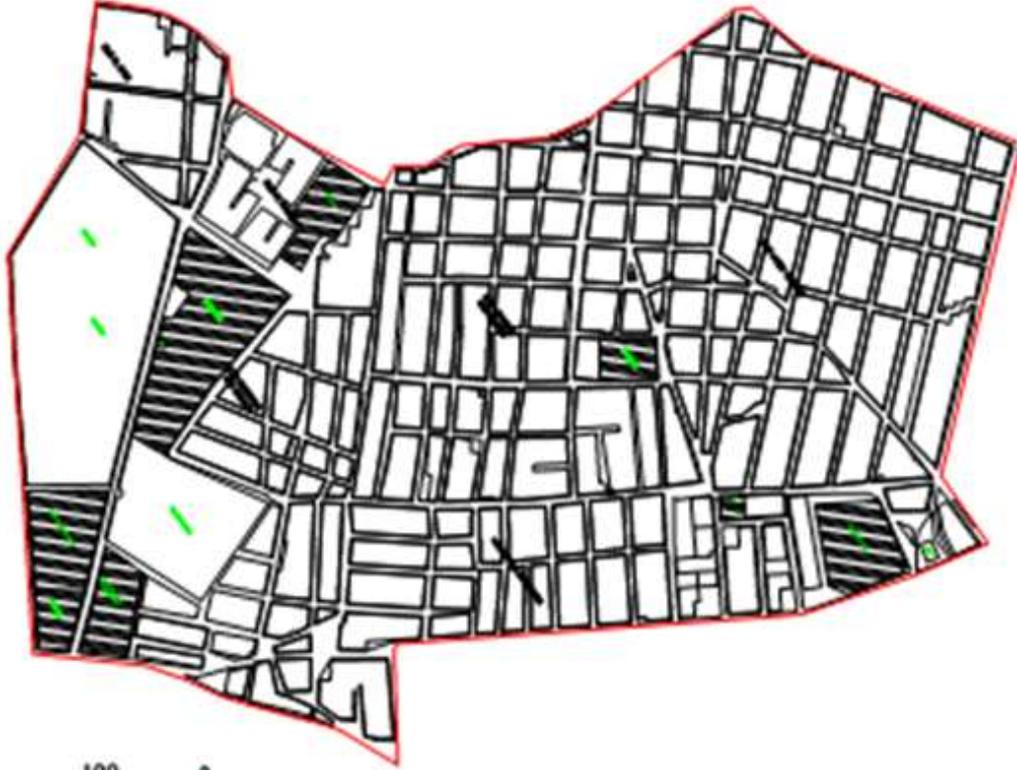


### 4-3 القطاع الحضري الرابع ( العربي التبسي):

يعتبر امتداد لقطاع مركز المدينة من الجهة الجنوبية، يقطعه الوادي المغطى الذي يعتبر مجمعا لقنوات صرف مياه الأمطار بالمدينة، تقدر مساحته العقارية بـ 49.1 هكتار، يقدر عدد سكانه بـ 11186 ساكن يقطنون 1715 مسكن ويحتوي على 515 محل تجاري بنصيب 10.49 محل تجاري محلا تجاري لكل 1000 ساكن.

مدينة الشريعة  
القطاع الحضري الرابع (العربي التبسي)

2015



المصدر:مراجعة المخطط التوجيهي للهيئة والتعمير 2015+معالجة الباحث

### 3-5 القطاع الحضري الخامس ( الملعب):

يقع بالجنوب الغربي لقطاع وسط المدينة ، يحده من الشرق الطريق الرئيسي المتصل بالطريق الولائي المؤدي إلى مدينة الماء الأبيض، مساحته 11.27 هكتار، ويبلغ عدد المساكن به 444 مسكن يقطنها حوالي 1626 ساكن، يستفيدون من الخدمات التجارية لـ 299 محل تجاري أي بنسبة تقدر بـ 7.41% من إجمالي المحلات التجارية بالمدينة.



### 6-3 القطاع الحضري السادس (مخلوفي):

يضم كل من حي مخلوفي ، حي البلدية، يسود به نمط السكن الفردي العشوائي ،تقدر مساحته حوالي 33.78 هكتار يمثل 5.31% من المساحة الإجمالية للمدينة المقدرة بـ 602.24 هكتار، تقدر كثافة السكان به 159.12 ساكن /الهكتار وكثافة السكنات 24.63 مسكن /الهكتار ،وتقدر عدد المحلات التجارية به 140 محلا تجاريا ليبلغ نصيب المحلات التجارية به 26 محلا تجاري لكل 1000 ساكن.



### 7-3 القطاع الحضري السابع ( محمود شريقي):

ثاني أكبر القطاعات من حيث المساحة العقارية المقدره بـ 78.89 هكتار، يقع أقصى شرق المدينة، يقطعه الطريق الأولي المتصل بالطريق الوطني رقم 83 الرابط بين مدينتي تبسة وخنشلة، ويبلغ عدد المساكن به 808 مسكن يقطنها حوالي 3713 ساكن، يستفيدون من الخدمات التجارية لـ 110 محل تجاري أي بنسبة تقدر بـ 2.72% من إجمالي المحلات التجارية بالمدينة.



### 8-3 القطاع الحضري الثامن ( النهضة):

يضم كل من تخصيص النصر، التخصيص البلدي رقم 01، حي القرية، تخصيص النهضة، حي النهضة، تخصيص الهواء الطلق، تقدر مساحته بـ 54.5 هكتار يقدر عدد سكانه بـ 4882 ساكن يقطنون 883 مسكن ويحتوي على 172 محل تجاري، أي بنسبة 4.26% من عدد المحلات التجارية في المدينة المقدرة بـ 4037 محل تجاري.

مدينة الشريعة  
القطاع الحضري الثامن (النهضة)  
2015



100 م

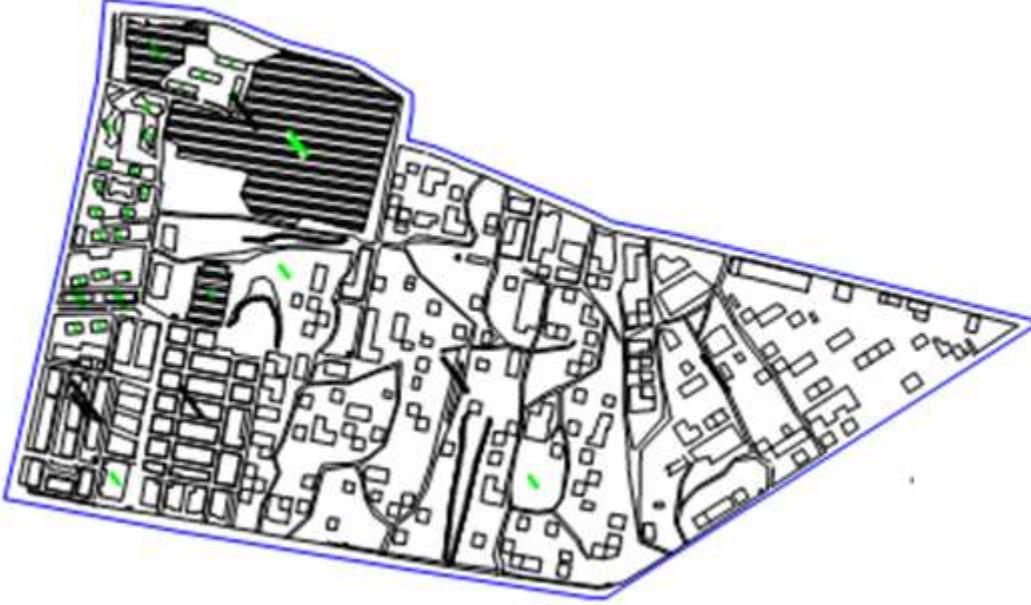
المصدر:مراجعة المخطط التوجيهي للهيئة والتعمير 2015+معالجة الباحث

### 9-3 القطاع الحضري التاسع ( المتقن):

يحدّه من الشمال القطاع الحضري الأول والثالث ومن الجنوب القطاع الحضري التاسع ،أما من الشرق فيحدّه القطاع الحضري الثامن ومن الغرب القطاع الحضري الخامس والعاشر، تبلغ مساحته 44.49 هكتار تقدر الكثافة السكانية به 77.97 ساكن/الهكتار، أما كثافة المساكن به فتقدر 15.76 مسكن/الهكتار، ويبلغ عدد المحلات التجارية به 132 محلا تجاريا ليبلغ نصيب المحلات التجارية به 38 محلا تجاري لكل 1000 ساكن.

مدينة الشريعة  
القطاع الحضري التاسع (المتقن)

2015

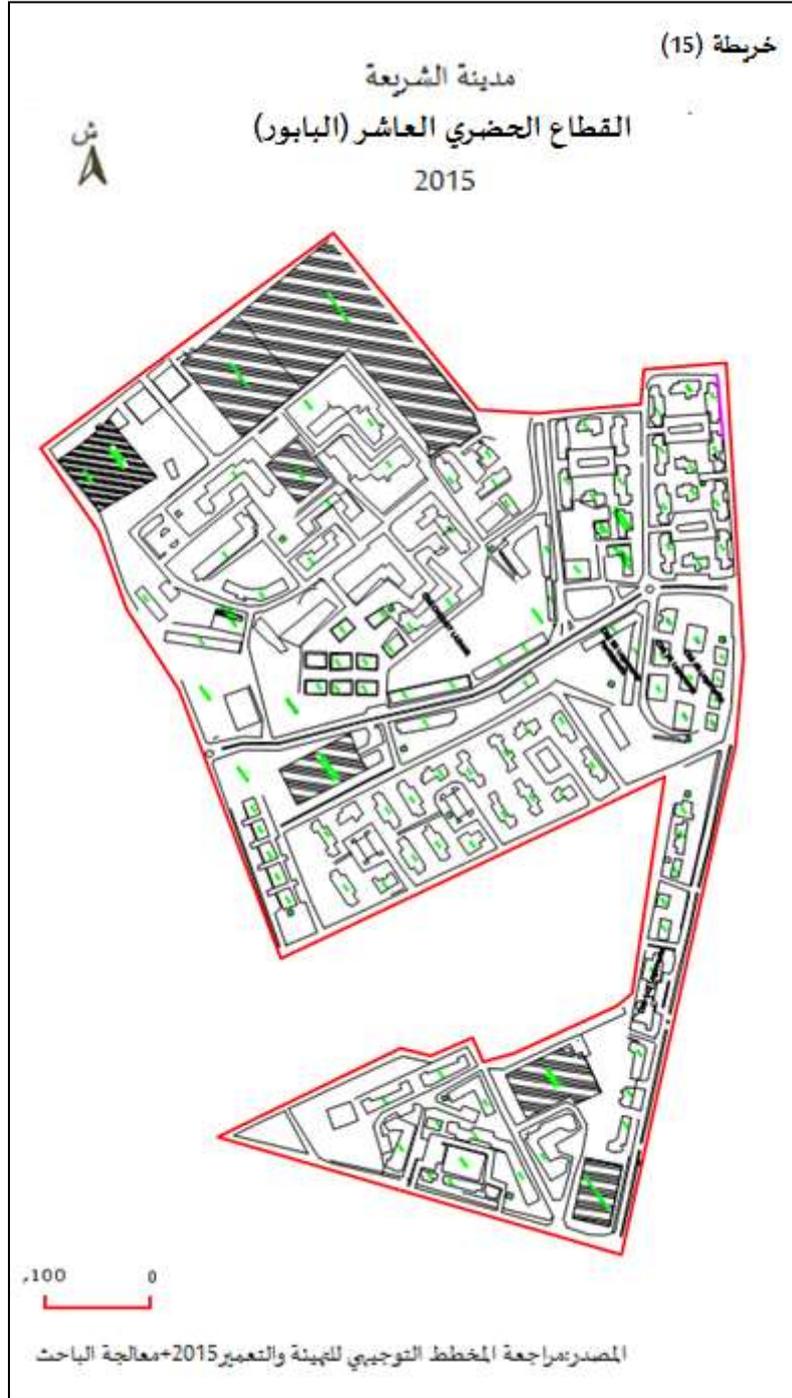


0 100

المصدر:مراجعة المخطط التوجيهي للهيئة والتعمير 2015+معالجة الباحث

### 10-3 القطاع الحضري العاشر (البابور):

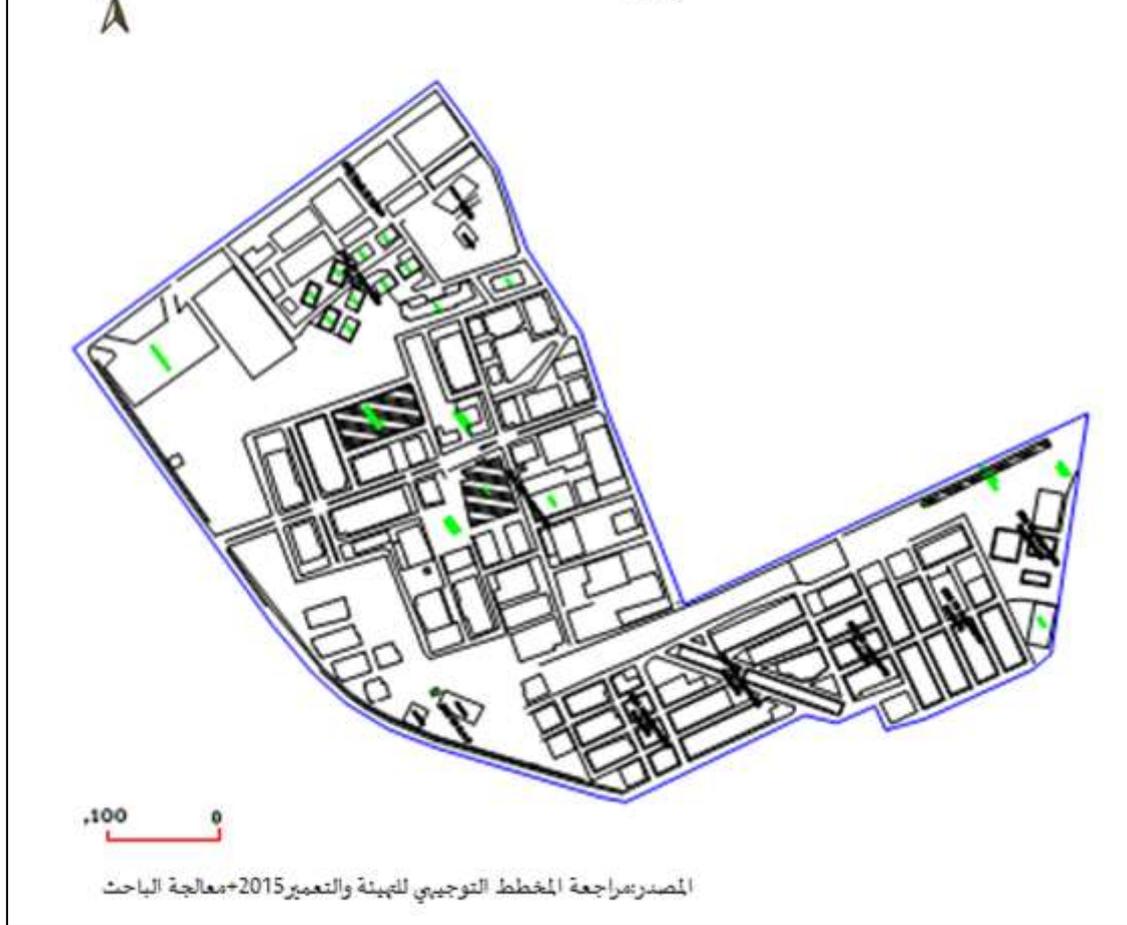
يضم كل من حي السكنات الجماعية البابور+ السكنات الجماعية ضحايا الارهاب...، تقدر مساحته بـ 32.15 هكتار يقدر عدد سكانه بـ: 5474 ساكن يقطنون 1131 مسكن ويحتوي على 135 محل تجاري ، أي بنسبة 3.34% من عدد المحلات التجارية في المدينة المقدرة بـ 4037 محل تجاري.



### 11-3 القطاع الحضري الحادي عشر (سوق الفلاح):

يحدّه من الشمال والشرق القطاع الحضري العاشر والثالث ومن الشمال الغربي القطاع الحضري السادس والثاني عشر، أما من الجنوب والجنوب الغربي فيحدّه القطاع الحضري الثالث عشر، تبلغ مساحته 32.15 هكتار تقدر الكثافة السكانية به 176.26 ساكن/الهكتار، أما كثافة المساكن به فتقدر 35.18 مسكن/الهكتار، ويبلغ عدد المحلات التجارية به 135 محلا تجاريا ليبلغ نصيب المحلات التجارية به 25 محلا تجاري لكل 1000 ساكن.

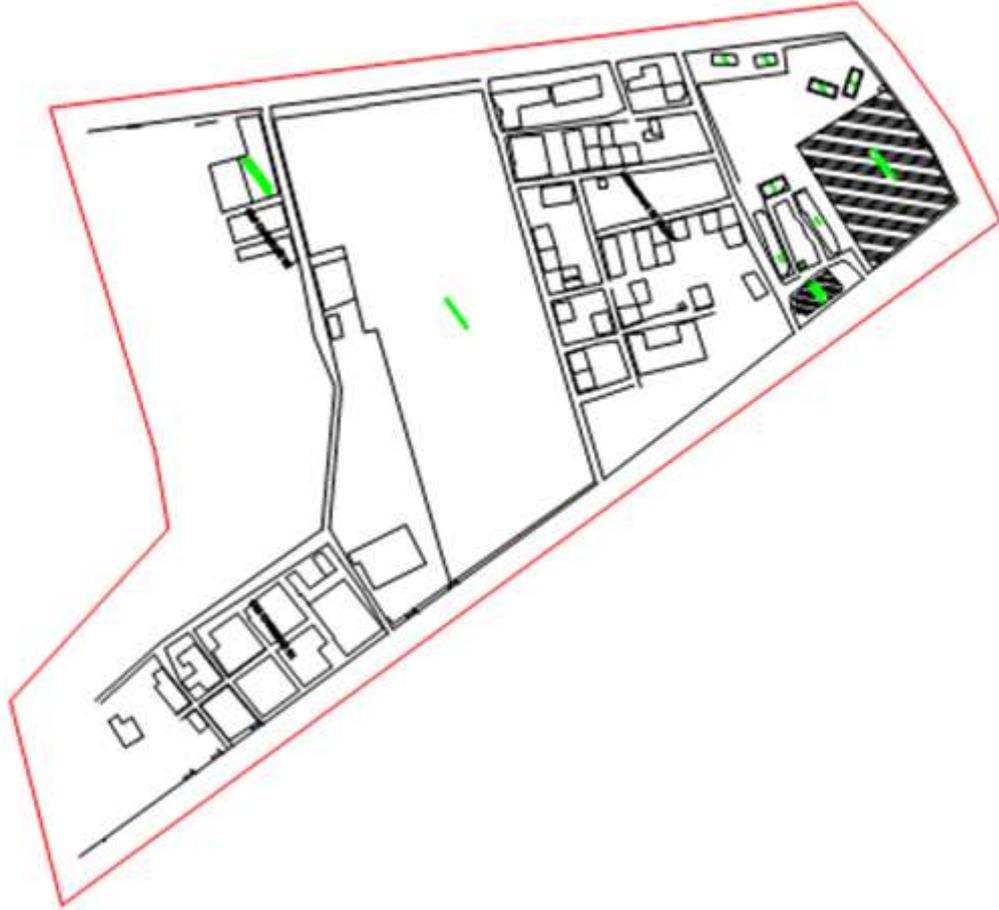
مدينة الشريعة  
القطاع الحضري الحادي عشر (سوق الفلاح)  
2015



### 12-3 القطاع الحضري الثاني عشر ( الجرف):

يضم كل من تخصيص الجرف، حي الشبوكي 01 و02 تقدر مساحته بـ: 25.35 هكتار يقدر عدد سكانه بـ: 3783 ساكن يقطنون 696 مسكن ويحتوي على 33 محل تجاري ، أي بنسبة 0.82% من عدد المحلات التجارية في المدينة المقدرة بـ 4037 محل تجاري.

مدينة الشريعة  
القطاع الحضري الثاني عشر (الجرف)  
2015



0 100

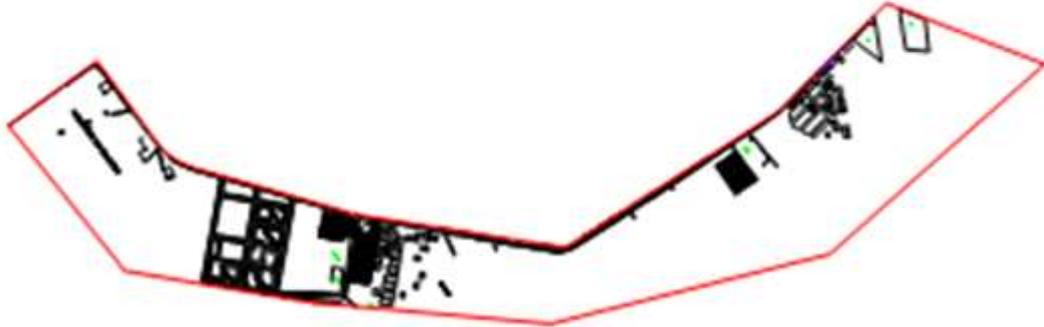
المصدر:مراجعة المخطط التوجيهي للهيئة والتعمير 2015+معالجة الباحث

### 13-3 القطاع الحضري الثالث عشر (الطريق الاجتيابي):

أكبر القطاعات الحضرية مساحة حيث تقدر بـ 131.87 هكتار وأقلها محلات تجارية (28 محل تجاري)، تقدر الكثافة السكانية به 16.86 ساكن/الهكتار، أما كثافة المساكن به فتقدر 4.67 مسكن/الهكتار.

مدينة الشريعة  
القطاع الحضري الثالث عشر (الطريق الاجتيابي)

2015



0 300 م

المصدر:مراجعة المخطط التوجيهي للمهنة والتعمير 2015+معالجة ابحاث

خلاصة

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى مؤهلات مجال الدراسة أين تم التعرف على أهم المعطيات المؤثرة في تنظيم الأنشطة التجارية داخل المجال الحضري، حيث تم الانطلاق بالمؤهلات التاريخية والطبيعية، ثم المؤهلات السكانية فالمؤهلات العمرانية.

ولقد سمحت هذه المعطيات بتقسيم مجال الدراسة إلى قطاعات حضرية تسمح بدراسة توزيع وانتشار الأنشطة التجارية داخل المجال الحضري، حيث سيتم في الفصل الموالي دراسة توزيع وانتشار وتحليل بنية المحلات التجارية بمدينة الشريعة

# الفصل الثالث

دراسة وتحليل بنية المحلات التجارية بمدينة الشريعة

## تمهيد

سيتم في هذا الفصل دراسة وضعية المحلات التجارية داخل المجال الحضري لمدينة الشريعة وفقا لمعطيات المصالح المؤهلة والمتمثلة في مصالح السجل التجاري ومقارنتها بمعطيات التحقيق الميداني الذي سيتم على ضوئه دراسة الارتباط بين عدد المحلات التجارية حجم السكان وكذا دراسة انتشار وتوزيع المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية بالمدينة ومدى تغطيتها لحاجيات السكان وذلك بالاعتماد على تصنيفات متعددة، كما سيتم التطرق إلى هيكلية وتنظيم المحاور التجارية للمدينة والتعرف على التخصص التجاري لكل قطاع حضري، وأخيرا تحليل بنيتها وذلك بالاعتماد على عدة مؤشرات

### 1 - تقييم وضعية المحلات التجارية لمدينة الشريعة

#### 1-1 - الوضعية وفقا لعدد السجلات التجارية

##### 1-1-1 وضعية السجلات التجارية لبلدية الشريعة ضمن النسق الولائي

من خلال إحصائيات مديرية التجارة لولاية تبسة والمركز الوطني لسجل التجاري المبينة بالجدول رقم (18) المتعلق بعدد السجلات التجارية على مستوى بلديات ولاية تبسة، أين تم تمثيلها بالخريطة رقم (19) اعتمادا على برنامج MapInfo Professional 8.0 التي تبين الترتيب التنازلي لعدد السجلات التجارية ببلديات ولاية تبسة، وجد أن بلدية الشريعة تحتل المرتبة الثالثة من حيث عدد السجلات التجارية التي قدر عددها 2603 سجل تجاري نهاية الثلاثي الثالث لسنة 2015، بعد بلدية تبسة (12054 سجل تجاري) وبلدية بئر العاتر (3627 سجل تجاري) وقبل بلدية الونزة (1781 سجل تجاري)،

من جهة أخرى وبإدراج متغير حجم سكانها البالغ حسب تقديرات سنة 2015 بـ 87436 نسمة، نجد أن نصيب الفرد من السجلات التجارية (المحلات التجارية) هو محل تجاري لكل 34 ساكن تقريبا، وهو معدل متقارب جدا مع نصيب حجم السكان الولائي للمحلات التجارية المقدر بمحل تجاري لكل 28 ساكن

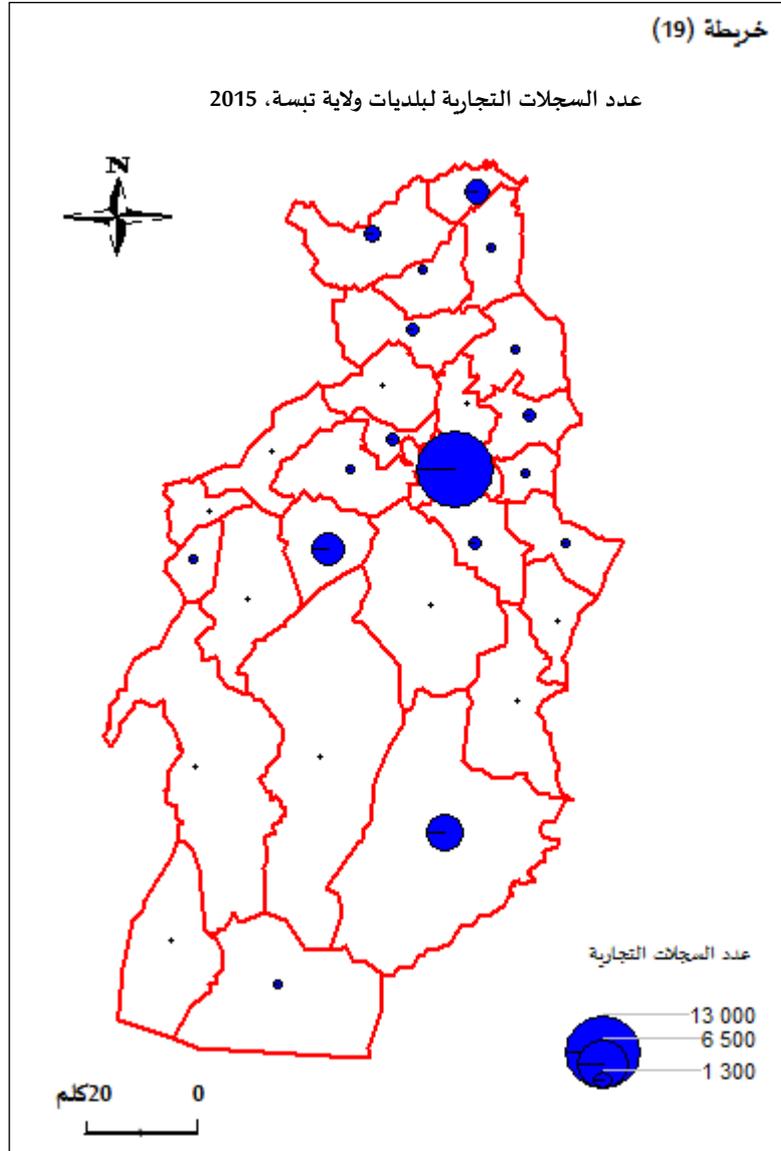
**جدول رقم (08): عدد السجلات التجارية على مستوى بلديات ولاية تبسة**

الرقم	البلدية	عدد السجلات التجارية
1	تبسة	12054
2	بئر العاتر	3627
3	الشريرة	2603
4	الونزة	1781
5	العوينات	768
6	الحمامات	605
7	مرسط	472
8	الكويف	429
9	الماء الأبيض	423
10	العقلة	369
11	بئر مقدم	341
12	بكارية	337
13	بوخضرة	301
14	المريج	231
15	عين الزرقاء	210
16	نقرين	179
17	الجويجات	167
18	أم علي	151
19	بئر الذهب	132
20	ثليجان	115

91	بوالحاف الدير	21
82	فركان	22
81	المزرعة	23
80	صفصاف الوسرى	24
52	سطح فنتيس	25
69	قريفق	26
48	بجن	27
44	العقلة المالحة	28

المصدر: مديرية التجارة لولاية تبسة، 2015.

والخريطة الآتية تترجم معطيات الجدول السابق:



### 2-1 وضعية السجلات التجارية لمدينة الشريعة ضمن النسق البلدي

بعد الملاحظة و التدقيق في الجدول رقم (19) وترجمته الى الشكل البياني رقم (01) المدرج بالملحق. لتكون معطياته أكبر دلالة ووضوحا نجد أنه يتركز بمدينة الشريعة 2598 محل تجاري (سجل تجاري) بنسبة تقدر بـ: 99.81% من إجمالي عدد السجلات التجارية ببلدية الشريعة، أما التجمع الثانوي فيوجد به 5 محلات تجارية (سجلات تجارية) بنسبة تقدر بـ: 0.19% من إجمالي عدد السجلات التجارية بالبلدية ،ليقدر نصيب الفرد من السجلات التجارية بمدينة الشريعة التي يسكنها حسب تقديرات سنة 2015 م حوالي 76783 نسمة بمحل تجاري (سجل تجاري) لكل 30 ساكن ،أما التجمع الثانوي الذي يسكنه 1753 نسمة فيقدر بمحل تجاري لحوالي 351 ساكن وهذا ما جعل سكان التجمع الثانوي، ومناطق التشتت يتوجهون إلى مدينة الشريعة من أجل التسوق والعمل في القطاع التجاري.

#### جدول رقم 09: عدد السجلات التجارية على مستوى بلدية الشريعة

التعيين	عدد السجلات التجارية 2015 م (سجل تجاري)	النسبة المئوية (%)
مدينة الشريعة	2598	99,81
التجمع الثانوي	5	0,19
البلدية	2603	100

المصدر: مديرية التجارة لولاية تبسة، 2015.

### 3-1 وضعية السجلات التجارية لمدينة الشريعة وفقا لتحقيق الميداني

تؤكد عملية المسح الميداني خلال الفترة الممتدة بين شهري سبتمبر وأكتوبر لسنة 2015 م أن مدينة الشريعة يتواجد بها فعلا 3184 محل تجاري وهو عدد كبير مقارنة بمعطيات السجل التجاري المقدر بـ: 2598 محل تجاري أي بفارق 586 محل تجاري

وتبين هذه العملية الانتشار غير المتجانس للمحلات التجارية بمختلف أشكالها (حانوت<sup>64</sup> ، دكان<sup>65</sup> ، كشك<sup>66</sup> ، سوبرات<sup>67</sup> ، بازار<sup>68</sup> ، شقة<sup>69</sup>)، حيث يشهد القطاع الحضري الأول (وسط المدينة) تركزا كبيرا للمحلات التجارية مقارنة بباقي القطاعات الحضرية أين تنتشر به 1018 محل تجاري أي بنسبة 31.97% من إجمالي المحلات التجارية بالمدينة، يليه القطاع الحضري الثاني (الحي الجديد) الذي يعتبر من أقدم القطاعات الحضرية بالمدينة و تقدر عدد المحلات التجارية به 486 محل تجاري بنسبة 15.26% ، ثم القطاع الحضري الرابع (العربي التبسي) بـ 413 محل تجاري أي بنسبة 12.97% ويليه على التوالي القطاع الحضري الثالث (إبن باديس) بـ 381 محل تجاري، القطاع الحضري الخامس (الملعب) بـ 241 محل تجاري، القطاع الحضري الثامن (النهضة) بـ 143 محل تجاري، القطاع الحضري السادس (مخلوفي) بـ 114 محل تجاري، القطاع الحضري التاسع (المتقن) بـ 110 محل تجاري، القطاع الحضري العاشر (البابور) بـ 106 محل تجاري، القطاع الحضري السابع (محمود شريفي) بـ 91 محل تجاري، القطاع الحضري الحادي عشر (سوق الفلاح) بـ 34 محل تجاري، القطاع الحضري الثاني عشر (الجرف) بـ 25 محل تجاري وأخيرا القطاع الحضري الثالث عشر (الطريق الاجتياي) بـ 22 محل تجاري وهذا ما يوضحه الشكل البياني رقم 07 والجدول رقم 01 المدرج بالملحق .

<sup>64</sup> الحانوت: شكل من المحلات التجارية له ارتباط وثيق بنمط البناء الفردية التقليدية، واجهته متواضعة عرضها يتراوح بين (3 و4) متر، ومساحته تتراوح بين 10 و20 متر مربع.

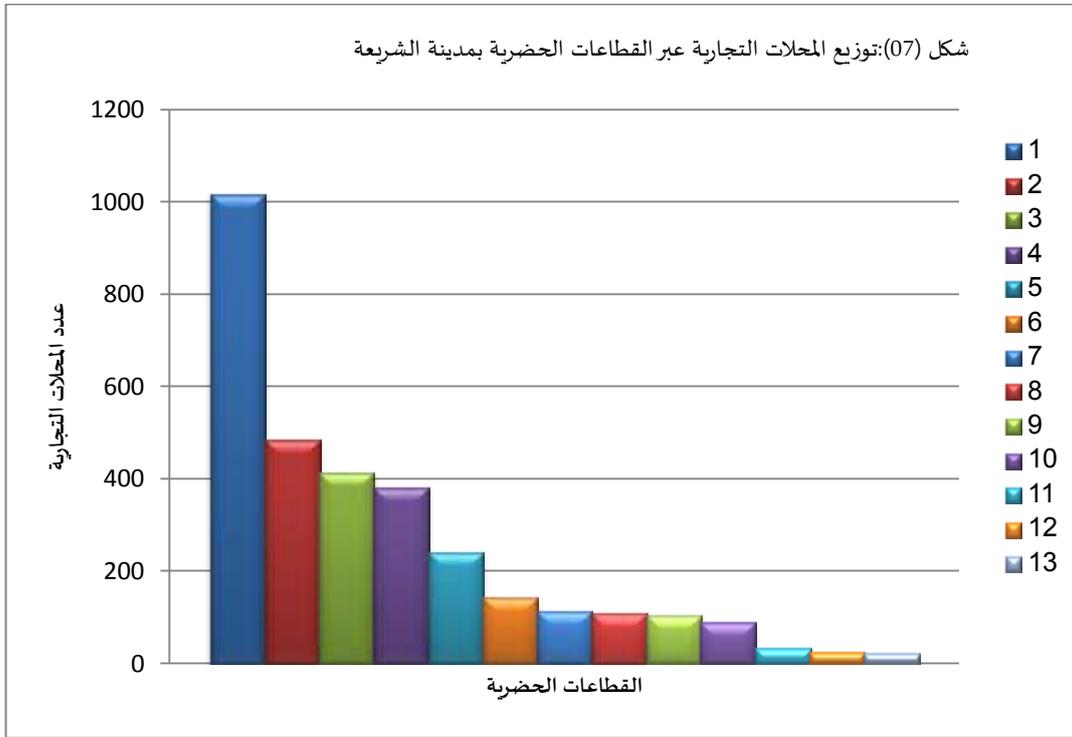
<sup>65</sup> الدكان: مساحة تجارية أكثر تهينة مرتبطة خاصة بالطابق الأرضي للبيانات السكنية الحديثة مساحتها تتراوح بين 15 و40 متر مربع.

<sup>66</sup> الكشك: محل تجاري مساحته صغيرة مقارنة بالهانوت ، إطاره المبني مفصول عما يحيط به موجه اساسا لبيع الجرائد والتبغ.

<sup>67</sup> سوبرات: محل تجاري واسع مساحته السطحية تتراوح بين 100 و 200 متر مربع، تتم فيه عرض السلع بطريقة عصرية يسمح للزبائن التجول بين الرفوف وجلب المقننات الى الصندوق عند المخرج.

<sup>68</sup> البازار: حالة من التراكم الأفقي العمودي لمجموعة من الدكاكين.

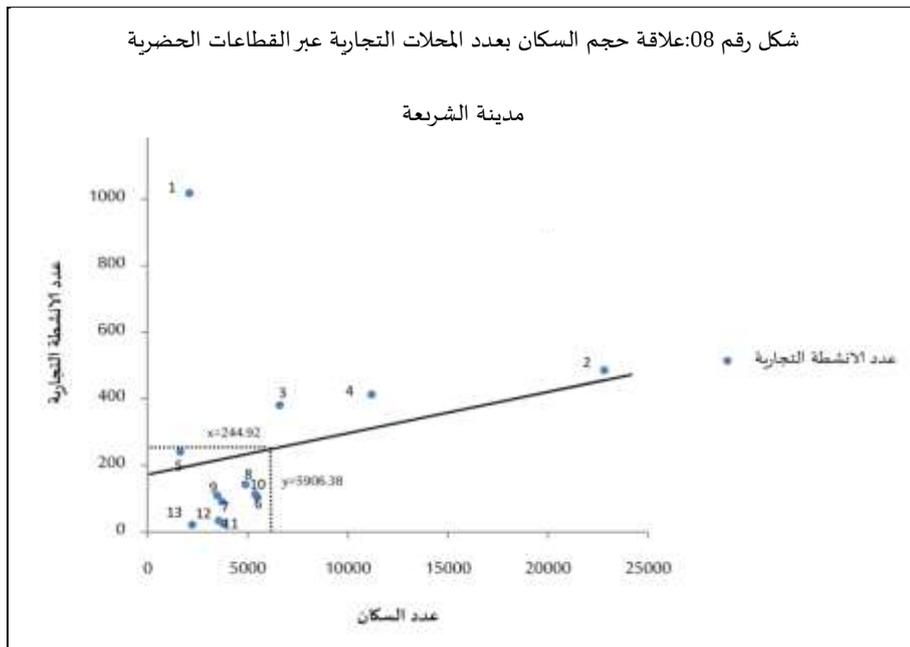
<sup>69</sup> الشقة: في الاصل عبارة عن سكنات جماعية أو نصف جماعية من f2، f5 تستغل لممارسة نشاطات تجارية من صنف الخدمات



المصدر: تحقيق ميداني شهر سبتمبر، أكتوبر 2015.

## 2- علاقة المحلات التجارية بالأحجام السكانية:

من أجل معرفة العلاقة بين عدد المحلات التجارية وحجم السكان بمدينة الشريعة، تم معالجة معطيات الجدول رقم 02 المدرج بالملحق باستخدام البرنامج الإحصائي المعد مسبقاً 8 Eviews حيث تم الحصول على الشكل البياني التالي:



المصدر: انجاز اعتماد على التحقيق الميداني لشهر سبتمبر، أكتوبر 2015.

حيث بلغ معامل الارتباط 0.78 وهي قيمة مرتفعة وقريبة من الواحد(1)، وهذا ما يدل على قوة العلاقة بين حجم السكان وعدد المحلات التجارية بالقطاعات الحضرية، وهذا يعني أنه كلما ارتفع حجم السكان يرافقه زيادة في عدد المحلات التجارية ومن ثم خدمة السكان بأحسن تغطية.

– يبرز القطاع الحضري الاول (مركز المدينة) بعيد عن الخط المثالي في الجهة الفوقية وابتعد عن باقي القطاعات الحضرية، حيث يفسر ذلك بظاهرة المركزية التجارية التي يتميز بها هذا القطاع عن غير من القطاعات الحضرية، وهذا يدل على أن تركيز المحلات التجارية بهذا القطاع لا تخدم سكان هذا القطاع فقط، بل تخدم سكان باقي القطاعات وتتعدى لخدمة التجمع الثانوي ومناطق التشتت بل لخدمة سكان مراكز أخرى منها ما هو تابع للولاية كمدينة ثليجان، المزرعة، العقلة، قريقر، بجن، سطح قنتيس، غراب، ومنها ما هو تابع لولايات مجاورة كمدينة الضلعة وأولاد رشاش.

– تتوزع أغلب القطاعات المجاورة لمركز المدينة بالقرب من الخط المثالي في الجهة الفوقية، مما يبين الارتباط القوي بين حجم سكانها وعدد المحلات التجارية بها، وهذا دليل على التغطية الجيدة لخدمات المحلات التجارية للسكان.

– أما باقي القطاعات التي تقع أسفل الخط المثالي فهي تعاني من نقص المحلات التجارية، مما يلزم سكانها الى الاعتماد على المحلات التجارية لمركز المدينة والقطاعات المجاورة له مما يزيد من مجال نفوذ هذه الاخيرة.

فكل هذا راجع الى توفر مركز المدينة على عوامل التوطن التجاري (سهولة الوصول، توطن التجهيزات العمومية...)، واكتسابه الوظيفية التجارية منذ القدم لكونه النواة الاولى للنسيج الحضري، كما ساهمت أهمية مواقع الاحياء المجاورة لمركز المدينة التي يقع أغلبها على أهم الطرق المهيكلية للمدينة رغم أن بعضها يضم حجم كبير من السكان من توطن المحلات التجارية.

## II - تصنيف وكيفية انتشار المحلات التجارية بمدينة الشريعة:

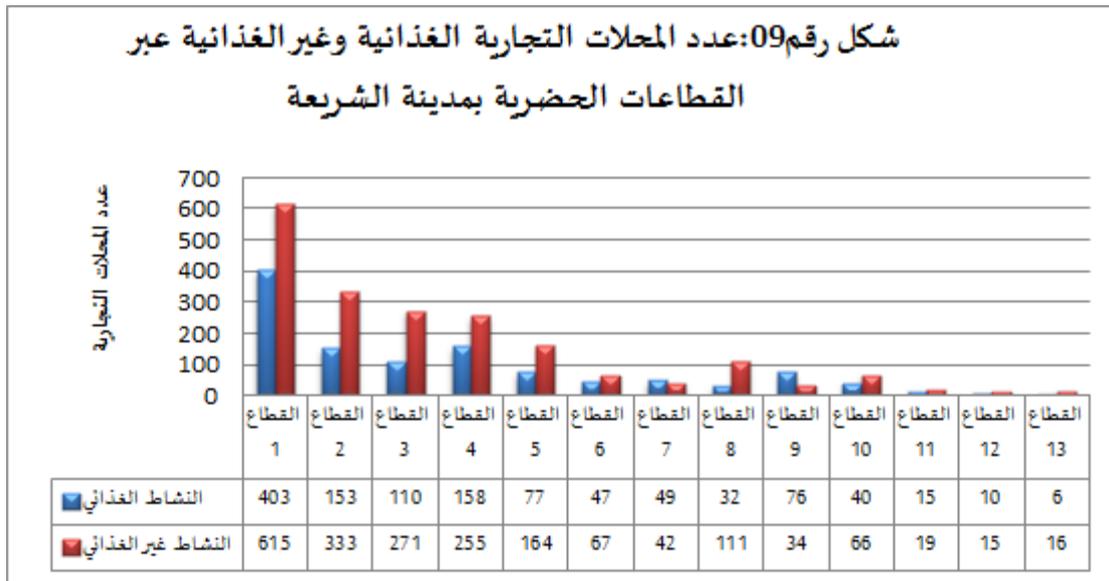
لقد تم التطرق في الجانب النظري لعدة تصنيفات للمحلات التجارية كتصنيف مدونة النشاط الاقتصادي الذي يطبق كمبدأ معاملة رسمية لدى الإدارة الجزائرية كالغرفة الجهوية للتجارة ومديرية الاسعار والمنافسة وهو يفيد في معرفة قيمة الرأسمال التجاري للمدينة حيث يعتمد على إحصاء عدد السجلات التجارية الذي لا يعكس أرض الواقع ، كما تم التطرق لتصنيف سبورك الذي من أهم ما يميزه إحتواءه على فئة (الترفيه، الثقافة والكماليات) التي يولي سبورك لوزنها أهمية كبيرة ضمن الجهاز التجاري للمدينة وهو أكبر ترددا في الدول المتقدمة ، لكن "تبقى نسب هذه الفئة ضعيفة في المدن الجزائرية مقارنة بالمدن الغربية"<sup>70</sup> وهي لا تفيد كثيرا في هذه الدراسة، خاصة وأنه تم التطرق إلى تصنيف المحلات التجارية وفقا للنشاط الغذائي وغير الغذائي الذي يمكن من معرفة قوة الجذب التجاري، وأيضا تصنيف المحلات التجارية وفق مقارنة إقتصادية لما يحمله هذا التصنيف من بعد مجالي، وسوف يعتمد في هذه الدراسة في تصنيف المحلات التجارية على التصنيفين الآتيين:

## 1- تصنيف المحلات التجارية وفقا للنشاط الغذائي و غير الغذائي وكيفية انتشارها

### بمدينة الشريعة

ينتشر بمدينة الشريعة عدد كبير من المحلات التجارية ويقدر بـ "3184 محل تجاري"<sup>71</sup> موزعة بالتباين عبر القطاعات الحضرية لمجال الدراسة الذي تم تقسيمه إلى ثلاثة عشرة (13) قطاع حضري، حيث يقدر عدد المحلات التجارية الخاصة بالنشاط الغذائي بـ 1176 محلا تجاريا أي بنسبة 36.93% من إجمالي عدد المحلات التجارية بالمدينة، أما عدد المحلات التجارية ذات النشاط غير الغذائي فتقدر بـ :

2008 محل تجاري بنسبة 63.07 % من إجمالي عدد المحلات التجارية بالمدينة، وهذا ما يمكن تلخيصه في الجدول رقم 03 (المدرج بالملحق) والشكل البياني رقم 09 الذي يتبين من خلاله أن أغلب القطاعات الحضرية تسود بها محلات التجارة غير الغذائية ما عدا القطاع الحضري رقم 07 (محمودي شريف) والقطاع الحضري رقم 09 (المتقن) فتسود بهما المحلات التجارة الغذائية.

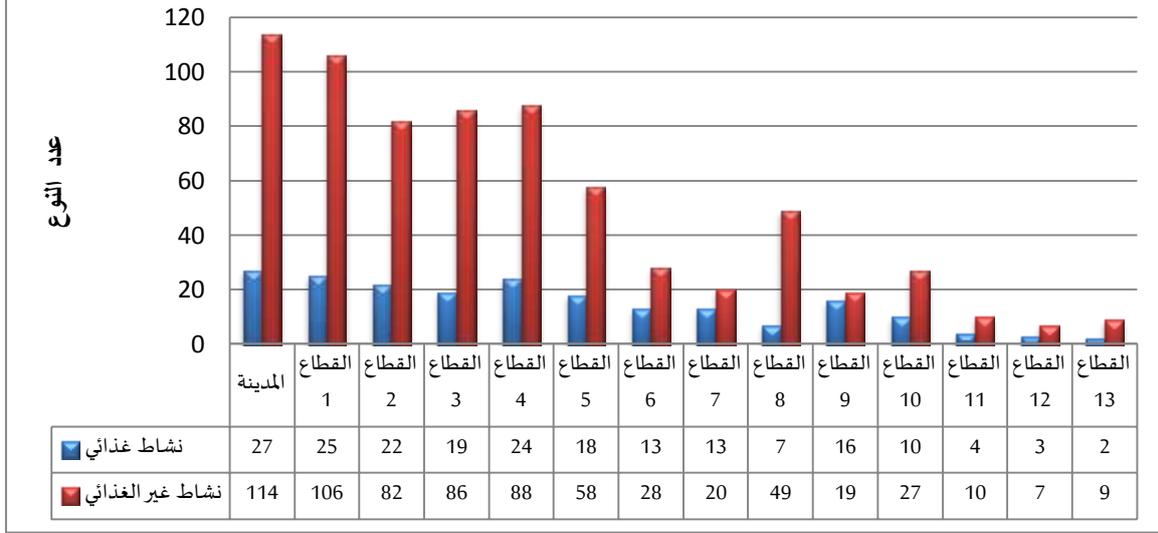


المصدر: أنجز اعتمادا على معطيات التحقيق الميداني سبتمبر، أكتوبر 2015

كما يتوزع بطريقة متباينة من حيث الانتشار المجالي والنسبي بمدينة الشريعة 30 نوعا من محلات التجارة الغذائية، 109 نوعا من محلات التجارة غير الغذائية وهذا ما تم تفصيله في الشكل البياني رقم 10.

<sup>71</sup> تم الحصول على عدد المحلات التجارية من خلال القيام بتحقيق ميداني في الفترة الممتدة بين شهري سبتمبر و أكتوبر 2015 حيث تم جرد وإحصاء كل المحلات التجارية باختلاف أنشطتها في كل القطاعات الحضرية المتواجدة بمجال الدراسة.

شكل رقم 11: عدد أنواع المحلات التجارية الغذائية وغير الغذائية عبر القطاعات الحضرية بالمدينة



المصدر: أنجز اعتماداً على معطيات التحقيق الميداني سبتمبر، أكتوبر 2015.

ومن أجل تحليل توزيع محلات التجارة الغذائية وغير الغذائية من حيث عددها وتعدد أنواعها عبر القطاعات الحضرية تم إنجاز الجدولين (04، 05) المدرجين بالملحق ولقد كانت النتيجة كما يلي:

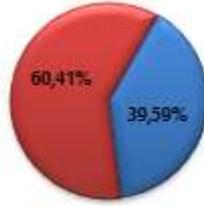
يحتل القطاع الحضري الأول الرتبة الأولى من حيث انتشار أنواع محلات التجارة الغذائية المقدر بـ 27 نوعاً ومن حيث عددها المقدر بـ 403 محلاً تجارياً، وكذا يعتبر الأول من حيث انتشار أنواع محلات التجارة غير الغذائية المقدر بـ 103 نوعاً ومن حيث عددها المقدر بـ 615 محلاً تجارياً .

لذا فهو يمثل مجالاً للمركزية التجارية، ويتميز بسيادة الأنشطة غير الغذائية التي تقدر نسبتها بـ : 60.41% مقارنة بنظيرتها الغذائية التي تقدر نسبتها بـ 39.59% وهذا ما يوضحه الشكل البياني

رقم 11.

شكل رقم 11:نسب المحلات التجارية الغذائية وغير الغذائية بالقطاع الحضري الاول (وسط المدينة).

محللات غير الغذائية التجارية الغذائية محللات التجارية الغذائية



المصدر:أنجز إعتمادا على معطيات التحقيق الميداني سبتمبر، أكتوبر 2015

كما تجدر الإشارة إلى ذكر النوعين غير المتواجدين من المحلات التجارية الغذائية وهما المذبح والمطحنة لعدم توافق طبيعة ممارسات نشاطها مع التواجد بالموقع المركزي للمدينة .

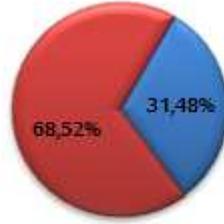
كما تنتشر به بعض أنواع المحلات التجارية غير الغذائية التي لا تليق بالوظيفة التجارية لمركز المدينة أكثرها لفتا للانتباه محل لدباغة الجلود حيث أصبح مصدرا للروائح الكريهة والأمراض لسكان القطاع .

أما القطاع الحضري الثاني فيعتبر من أقدم القطاعات الحضرية بالمدينة ،يتميز بمجاورته لمركز المدينة وامتداده إلى الأطراف ،هذا ما جعله يترتب ضمن المرتبة الثالثة من حيث انتشار أنواع محلات التجارة الغذائية المقدره بـ 23 نوعا والمرتبة الثالثة من حيث عددها المقدر بـ 153 محلا تجاريا أما بالنسبة للتجارة غير الغذائية فيعتبر الرابع من حيث انتشار أنواعها المقدره بـ 82 نوعا والثاني من حيث عدد ها المقدر بـ 333 محلا تجاريا .

وتقدر نسبة عدد محلات التجارة الغذائية بـ 31.48 % من إجمالي المحلات التجارية بالقطاع ،أما نسبة عدد محلات التجارية غير الغذائية فتقدر بـ 68.52 % وهذا ما يوضحه الشكل البياني رقم 12.

شكل رقم 12: نسب المحلات التجارية الغذائية وغير الغذائية بالقطاع الحضري الثاني (الحي الجديد).

محلات غير الغذائية للتجارة الغذائية ■ محلات التجارة الغذائية ■



المصدر: أنجز اعتمادا على معطيات التحقيق الميداني سبتمبر، أكتوبر 2015

أما القطاع الحضري الثالث فمجاورته لمركز المدينة جعلته، يترتب ضمن المرتبة الرابعة من حيث انتشار أنواع محلات التجارة الغذائية المقدر بـ 20 نوعا و المرتبة الرابعة من حيث العدد المقدر بـ 110 محلا تجاريا أما بالنسبة للتجارة غير الغذائية فيعتبر الثالث من حيث انتشار أنواعها المقدر بـ 85 نوعا والثالث من حيث عددها 271 البالغ محلا تجاريا.

حيث تقدر نسبة محلات التجارة الغذائية به 28.87 % من إجمالي المحلات التجارية بالقطاع، وتقدر نسبة المحلات التجارية غير الغذائية 71.13 %، والشكل البياني رقم (13) يوضح ذلك.

شكل رقم 13: نسب المحلات التجارية الغذائية وغير الغذائية بالقطاع الحضري الثالث (إبن باديس)

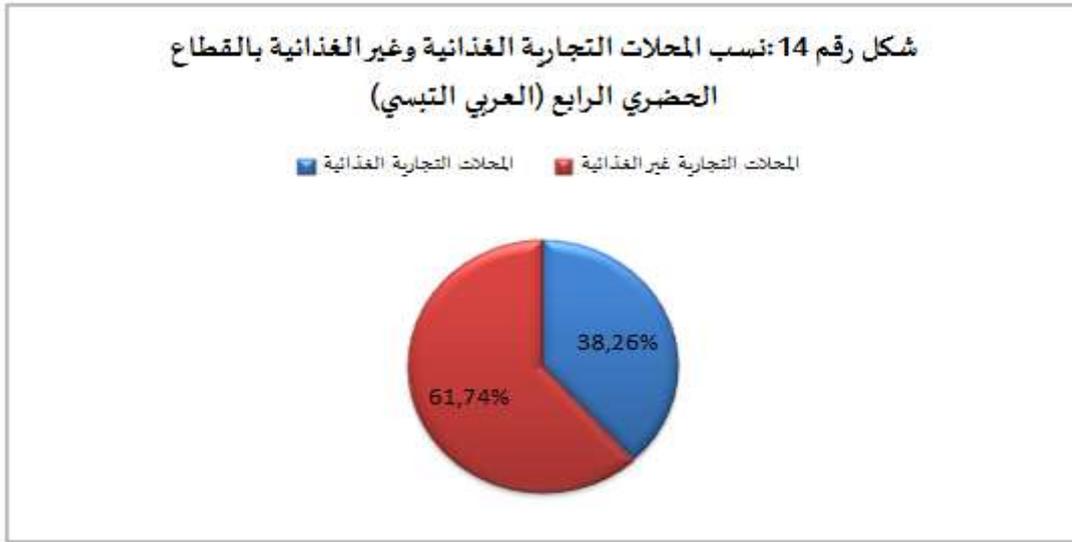
المحلات التجارية غير الغذائية ■ المحلات التجارية الغذائية ■



المصدر: أنجز اعتمادا على معطيات التحقيق الميداني سبتمبر، أكتوبر 2015

أما القطاع الحضري الرابع المجاور للقطاع الحضري الأول و الذي يشهد عملية تحسين حضري لكل مساحته المعتبرة والمقدرة بـ 49.10 هكتار فكل هذه العوامل أهلتها لأن يحتل المرتبة الثانية من حيث انتشار أنواع محلات التجارة الغذائية المقدر بـ 25 نوعا و المرتبة الثانية من حيث

عددتها المقدر بـ 158 محلا تجاريا أما بالنسبة للتجارة غير الغذائية فيعتبر الثاني من حيث انتشار أنواعها المقدر بـ 87 نوعا والرابعة من حيث عددتها المقدر بـ 255 محلا تجاريا وتقدر نسبة عدد المحلات التجارية الغذائية في هذا القطاع بـ 38.26 % من إجمالي المحلات التجارية بالقطاع، وتقدر نسبة عدد محلات التجارة غير الغذائية بـ 61.74 %، والشكل البياني رقم (14) يوضح ذلك.



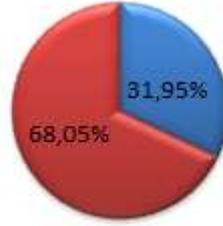
المصدر: أنجز اعتمادا على معطيات التحقيق الميداني سبتمبر، أكتوبر 2015

أما القطاع الحضري الخامس فرغم صغر مساحته إلا أن مجاورته لمركز المدينة وتموقعه عند التقاء طريقي رئيسين مهيكلين للمدينة وهما طريق ثليجان وطريق الماء الأبيض جعلته يحتل المرتبة الخامسة من حيث انتشار أنواع محلات التجارة الغذائية المقدر بـ 20 نوعا والمرتبة الرابعة من حيث عددتها المقدر بـ 77 محلا تجاريا أما بالنسبة للتجارة غير الغذائية فيعتبر الخامس من حيث انتشار أنواعها المقدر بـ 56 نوعا والخامس من حيث عددتها 164 محلا تجاريا.

وتقدر نسبة عدد محلات التجارة الغذائية فيه بـ 31.95% من إجمالي المحلات التجارية بالقطاع، وتقدر نسبة المحلات التجارية غير الغذائية بـ 68.05 %، والشكل البياني رقم (15) يوضح ذلك.

شكل رقم 15:نسب المحلات التجارية الغذائية وغير الغذائية بالقطاع  
الحضري الخامس(الملعب)

المحلات التجارية غير الغذائية المحلات التجارية الغذائية



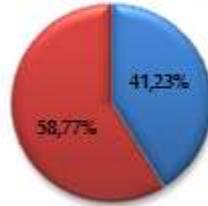
المصدر:أنجز إعتقادا على معطيات التحقيق الميداني سبتمبر، أكتوبر 2015

أما القطاع الحضري السادس فيترتب ضمن المرتبة الثامنة من حيث انتشار أنواع محلات التجارة الغذائية المقدرة بـ 14 نوعا و المرتبة السابعة من حيث عددها المقدرة بـ 47 محلا تجاريا أما بالنسبة للتجارة غير الغذائية فيعتبر الثامن من حيث انتشار أنواعها المقدرة بـ 25 نوعا والسابع من حيث عددها الذي يبلغ 67 محلا تجاريا.

وتقدر نسبة عدد محلات التجارة الغذائية فيه بـ 41,23% من إجمالي المحلات التجارية بالقطاع، وتقدر نسبة المحلات التجارية غير الغذائية بـ 58,77%، والشكل البياني رقم (16) يوضح ذلك.

شكل رقم 16:نسب المحلات التجارية الغذائية وغير الغذائية بالقطاع الحضري  
السادس(مخلوفي)

المحلات التجارية غير الغذائية المحلات التجارية الغذائية

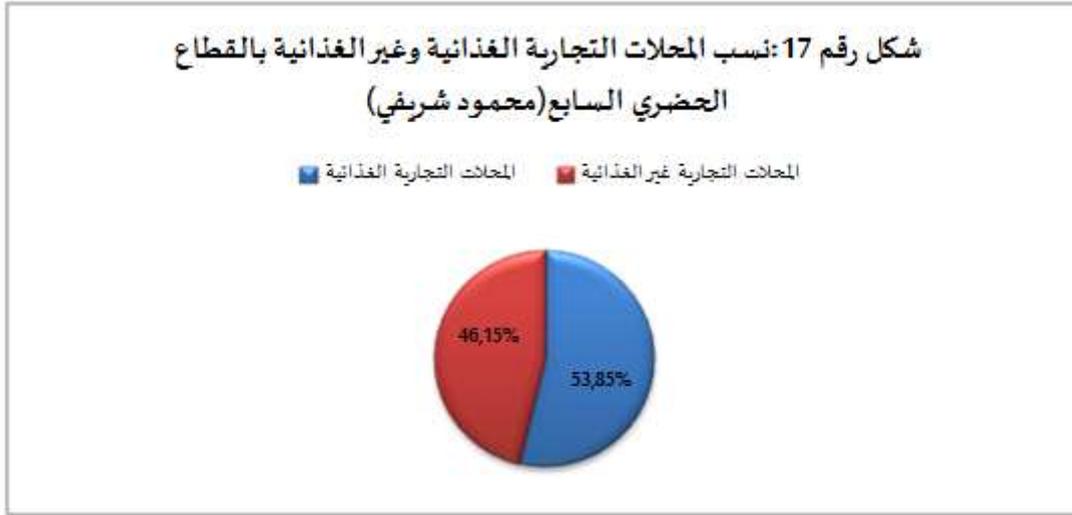


المصدر:أنجز إعتقادا على معطيات التحقيق الميداني سبتمبر، أكتوبر 2015

ليترتب القطاع الحضري السابع ضمن المرتبة السابعة من حيث انتشار أنواع محلات التجارة الغذائية المقدرة بـ 13 نوعا و المرتبة الثامنة من حيث عددها المقدرة بـ 49 محلا تجاريا أما بالنسبة

للتجارة غير الغذائية فيعتبر التاسع من حيث انتشار أنواعها المقدر بـ 20 نوعا والتاسع من حيث عددها الذي يبلغ 42 محلا تجاريا .

وتقدر نسبة عدد محلات التجارة الغذائية فيه بـ 53,85% من إجمالي المحلات التجارية بالقطاع، وتقدر نسبة المحلات التجارية غير الغذائية بـ 46,15%، والشكل البياني رقم (17) يوضح ذلك.



المصدر: أنجز إعتامادا على معطيات التحقيق الميداني سبتمبر، أكتوبر 2015

أما القطاع الحضري الثامن فيترب ضمن المرتبة العاشر من حيث انتشار أنواع محلات التجارة الغذائية المقدر بـ 7 نوعا والمرتبة العاشرة من حيث عددها المقدر بـ 32 محلا تجاريا أما بالنسبة للتجارة غير الغذائية فيعتبر السادسة من حيث انتشار أنواعها المقدر بـ 48 نوعا والسادس من حيث عددها البالغ 111 محلا تجاريا .

وتقدر نسبة عدد محلات التجارة الغذائية فيه بـ 22,38% من إجمالي المحلات التجارية بالقطاع، وتقدر نسبة المحلات التجارية غير الغذائية بـ 77,62%، والشكل البياني رقم (18) يوضح ذلك.

شكل رقم 18: نسب المحلات التجارية الغذائية وغير الغذائية بالقطاع الحضري  
الثامن (النهضة)

المحلات التجارية غير الغذائية المحلات التجارية الغذائية



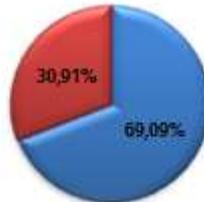
المصدر: أنجز اعتمادا على معطيات التحقيق الميداني سبتمبر، أكتوبر 2015

ويحتل القطاع الحضري التاسع المرتبة السادسة من حيث انتشار أنواع محلات التجارة الغذائية المقدر بـ 16 نوعا والمرتبة السادسة من حيث عددها المقدر بـ 76 محلا تجاريا أما بالنسبة للتجارة غير الغذائية فيعتبر العاشر من حيث انتشار أنواعها المقدر بـ 19 نوعا والعاشر من حيث عددها البالغ 34 محلا تجاريا.

وتقدر نسبة عدد محلات التجارة الغذائية فيه بـ 69,09% من إجمالي المحلات التجارية بالقطاع، وتقدر نسبة المحلات التجارية غير الغذائية بـ 30,91%، والشكل البياني رقم (19) يوضح ذلك.

شكل رقم 19: نسب المحلات التجارية الغذائية وغير الغذائية بالقطاع  
الحضري التاسع (المتقن)

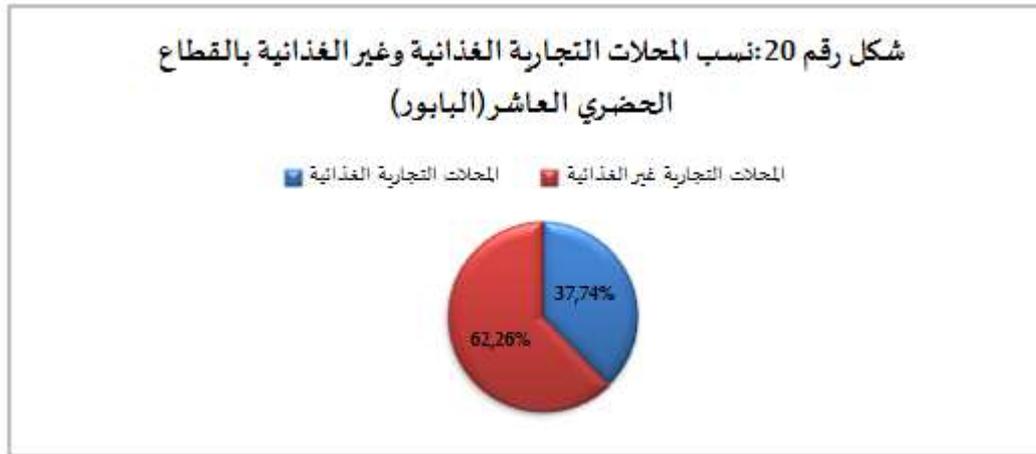
المحلات التجارية غير الغذائية المحلات التجارية الغذائية



المصدر: أنجز اعتمادا على معطيات التحقيق الميداني سبتمبر، أكتوبر 2015

وبالنسبة للقطاع الحضري العاشر فيترتب ضمن المرتبة التاسعة من حيث انتشار أنواعها محلات التجارة الغذائية المقدرة بـ 9 أنواع و المرتبة التاسعة من حيث عددها المقدرة بـ 40 محلا تجاريا أما بالنسبة للتجارة غير الغذائية فيعتبر السابع من حيث انتشار أنواعها المقدرة بـ 27 نوعا والثامن من حيث عددها البالغ 66 محلا تجاريا.

وتقدر نسبة عدد محلات التجارة الغذائية فيه بـ 37,74% من إجمالي المحلات التجارية بالقطاع، وتقدر نسبة المحلات التجارية غير الغذائية بـ 62,26%، والشكل البياني رقم (20) يوضح ذلك.



المصدر: أنجز اعتمادا على معطيات التحقيق الميداني سبتمبر، أكتوبر 2015

كما يترتب القطاع الحضري الحادي عشر ضمن المرتبة الحادية عشر من حيث انتشار أنواع محلات التجارة الغذائية المقدرة بـ 4 أنواع ومن حيث عددها المقدرة بـ 15 محلا تجاريا ، وكذلك بالنسبة للتجارة غير الغذائية فيترتب بنفس المرتبة من حيث انتشار أنواعها المقدرة بـ 10 نوعا ومن حيث عدد ها البالغ 19 محلا تجاريا.

وتقدر نسبة عدد محلات التجارة الغذائية فيه بـ 44,12% من إجمالي المحلات التجارية بالقطاع، وتقدر نسبة المحلات التجارية غير الغذائية بـ 55,88%، والشكل البياني رقم (21) يوضح ذلك.

شكل رقم 21:نسب المحلات التجارية الغذائية وغير الغذائية بالقطاع  
الحضري الحادي عشر(سوق الفلاح)

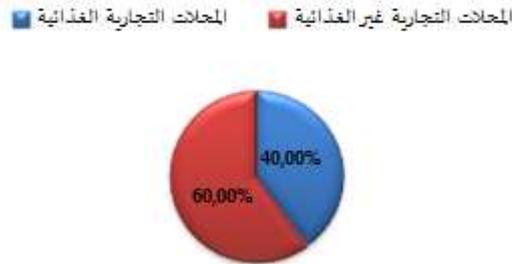


المصدر:أنجز إعتامادا على معطيات التحقيق الميداني سبتمبر، أكتوبر 2015

أما القطاع الحضري الثاني عشر فيترتب ضمن الرتبة الثانية عشر من حيث انتشار أنواع محلات التجارة الغذائية المقدرة بـ 3 أنواع ونفس المرتبة من حيث عددها المقدرة بـ 10 محلات تجارية أما بالنسبة للتجارة غير الغذائية فيعتبر الثالث عشر من حيث انتشار أنواعها المقدرة بـ 8 نوعا ويحتل الرتبة الثانية عشر من حيث عدد ها البالغ 15 محلا تجاريا.

وتقدر نسبة عدد محلات التجارة الغذائية فيه بـ 40,00% من إجمالي المحلات التجارية بالقطاع، وتقدر نسبة المحلات التجارية غير الغذائية بـ 60,00%، والشكل البياني رقم (22) يوضح ذلك.

شكل رقم 22:نسب المحلات التجارية الغذائية وغير الغذائية بالقطاع  
الحضري الثاني عشر(الجرف)

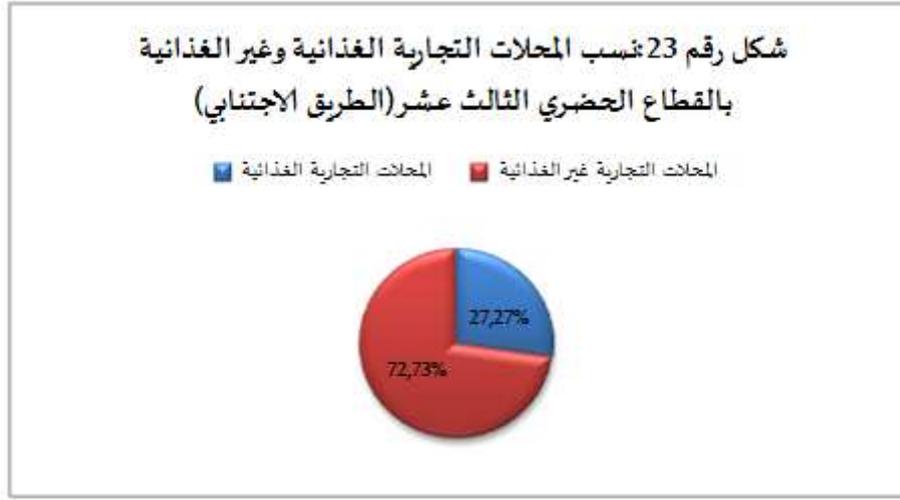


المصدر:أنجز إعتامادا على معطيات التحقيق الميداني سبتمبر، أكتوبر 2015

وأخيرا القطاع الحضري الثالث عشر فيترتب ضمن المرتبة الثالثة عشر من حيث انتشار أنواع محلات التجارة الغذائية المقدرة بـ (2) نوعين ونفس المرتبة من حيث عددها المقدرة بـ 6 محلات تجارية

أما بالنسبة للتجارة غير الغذائية فيعتبر الثاني عشر من حيث انتشار أنواعها المقدر بـ 9 أنواع ويحتل الرتبة الأخيرة من حيث عددها البالغ 16 محلا تجاريا .

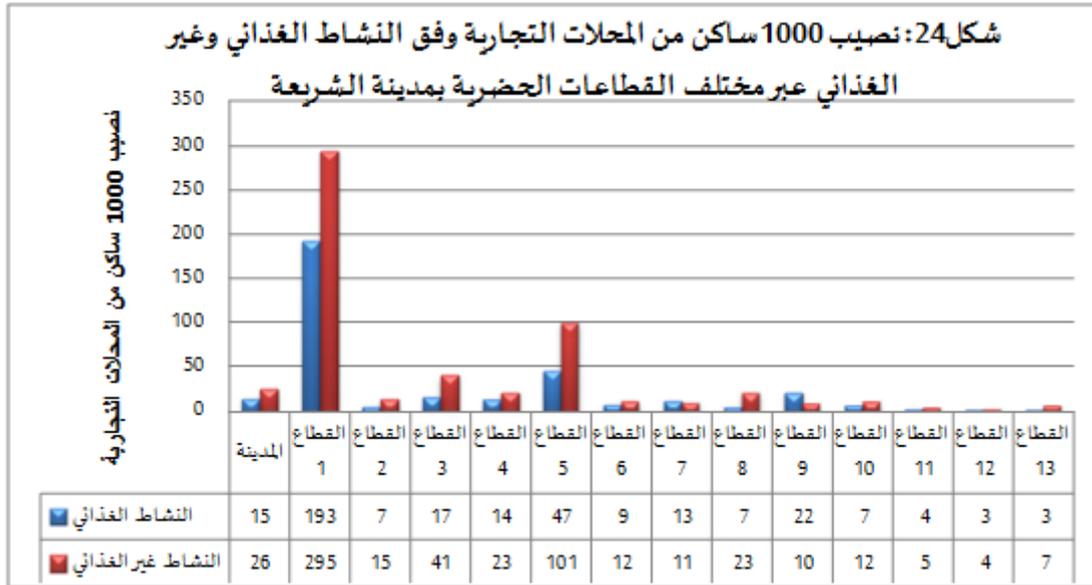
وتقدر نسبة عدد محلات التجارة الغذائية فيه بـ 27,27% من إجمالي المحلات التجارية بالقطاع، وتقدر نسبة المحلات التجارية غير الغذائية بـ 72,73%، والشكل البياني رقم (23) يوضح ذلك.



المصدر:أنجز إعتمادا على معطيات التحقيق الميداني سبتمبر، أكتوبر 2015

## 2- تغطية سكان القطاعات الحضرية بالمحلات التجارية الغذائية وغير الغذائية:

ولتحليل مستوى تغطية هذه القطاعات بالمحلات التجارية الغذائية وغير الغذائية وجب إدراج حجم السكان، الذي سيمكن من معرفة نصيب الفرد من المحلات التجارية الغذائية وغير الغذائية وهذا ما يوضحه الشكل البياني رقم 24 الذي يبين نصيب 1000 ساكن من المحلات التجارية وفق النشاط الغذائي وغير الغذائي عبر القطاعات الحضرية لمدينة الشريعة.



المصدر: أنجز اعتمادا على معطيات التحقيق الميداني سبتمبر، أكتوبر 2015

وسيتم تحليل معطيات الشكل السابق بالتطرق إلى مستويين في كل صنف من المحلات التجارية:

## 1-2 بالنسبة لمحلات التجارة الغذائية:

1-1-2 المستوى الأول: قطاعات نصيب 1000 ساكن فيها من محلات التجارية أقل من معدل 1000 ساكن بالمدينة.

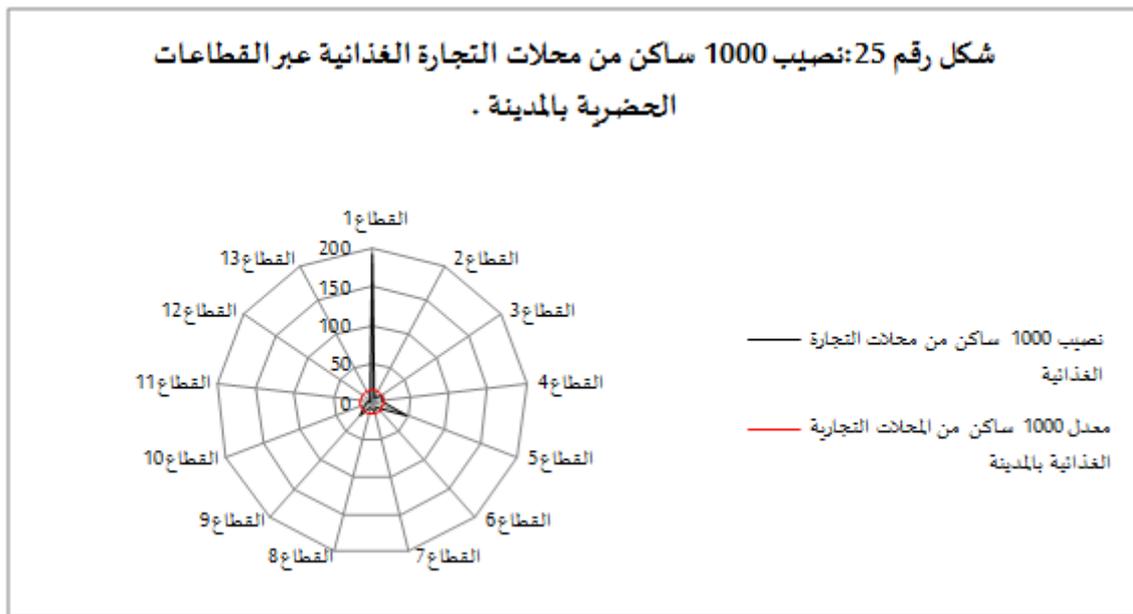
وهي قطاعات حضرية مستوى تغطية المحلات التجارية فيها ضعيف ، يقدر عددها بـ 9 قطاعات حضرية ، نصيب الـ 1000 ساكن فيها أقل من معدل 1000 ساكن المحلات التجارية الغذائية بالمدينة المقدر من خلال التحقيق الميداني بـ 15 محل تجاري لكل 1000 ساكن وهي كالتالي :

- القطاع الحضري الثاني، الثامن والعاشر (7 محلات لكل 1000 ساكن) .
- القطاع الحضري الرابع (14 محلات لكل 1000 ساكن).
- القطاع الحضري السادس (9 محلات لكل 1000 ساكن).
- القطاع الحضري السابع (13 محلا لكل 1000 ساكن).
- القطاع الحضري الحادي عشر (4 محلا لكل 1000 ساكن).
- القطاع الحضري الثاني عشر والثالث عشر (3 محلات لكل 1000 ساكن).

2-1-2 المستوى الثاني: قطاعات نصيب 1000 ساكن فيها من محلات التجارية الغذائية أكبر من معدل المدينة.

وهي قطاعات حضرية مستوى تغطية المحلات التجارية فيها جيد ، يقدر عددها بـ 4 قطاعات حضرية ، نصيب الـ1000 ساكن فيها أكبر من معدل المحلات التجارية الغذائية بالمدينة المقدر من خلال التحقيق الميداني بـ15 محل تجاري لكل 1000 ساكن وهي كالتالي :

- القطاع الحضري الأول (193 محلات لكل 1000 ساكن) .
  - القطاع الحضري الثالث (17 محلات لكل 1000 ساكن) .
  - القطاع الحضري الخامس (47 محلات لكل 1000 ساكن) .
  - القطاع الحضري التاسع (22 محلات لكل 1000 ساكن) .
- والشكل الآتي يبين نصيب 1000 ساكن من محلات التجارة الغذائية عبر القطاعات الحضرية بالمدينة .



المصدر: أنجز اعتماداً على معطيات التحقيق الميداني سبتمبر، أكتوبر 2015

## 2-2 بالنسبة لمحلات التجارة غير الغذائية:

1-2-2 المستوى الأول: قطاعات نصيب 1000 ساكن فيها من محلات التجارة أقل من معدل 1000 ساكن بالمدينة.

قطاعات حضرية مستوى تغطية المحلات التجارية فيها ضعيف ، يقدر عددها بـ 10 قطاعات حضرية ، نصيب الـ1000 ساكن فيها أقل من معدل المحلات التجارية غير الغذائية بالمدينة المقدر من خلال التحقيق الميداني بـ27 محل تجاري لكل 1000 ساكن وهي كالتالي :

- القطاع الحضري (02) الثاني (15 محلا لكل 1000 ساكن) .

- القطاع الحضري (04)الرابع و (08) الثامن (23 محلا لكل 1000 ساكن).
- القطاع الحضري (06)السادس (12 محلا لكل 1000 ساكن).
- القطاع الحضري (07)السابع (11 محلا لكل 1000 ساكن).
- القطاع الحضري (09)التاسع (10 محلا لكل 1000 ساكن).
- القطاع الحضري (10)العاشر (12 محلا لكل 1000 ساكن).
- القطاع الحضري (11)الحادي عشر (5محلات لكل 1000 ساكن).
- القطاع الحضري (12)الثاني عشر (4محلا لكل 1000 ساكن).
- القطاع الحضري (13)الثالث عشر (7محلات لكل 1000 ساكن).

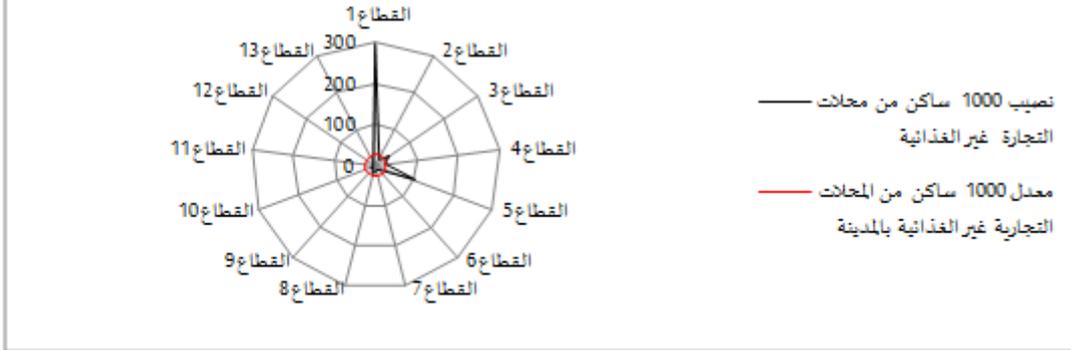
2-2-2 المستوى الثاني: قطاعات نصيب 1000 ساكن فيها من محلات التجارية غير الغذائية أكبر من معدل 1000 ساكن بالمدينة.

وهي قطاعات حضرية مستوى تغطية المحلات التجارية فيها جيد ، يقدر عددها بـ 3 قطاعات حضرية ، نصيب الـ 1000 ساكن فيها أكبر من معدل المحلات التجارية غير الغذائية بالمدينة المقدر من خلال التحقيق الميداني بـ 27 محل تجاري لكل 1000 ساكن وهي كالتالي :

- القطاع الحضري (01)الأول (295 محلا لكل 1000 ساكن) .
- القطاع الحضري (05)الخامس (101 محلا لكل 1000 ساكن).
- القطاع الحضري (03)الثالث (41 محلا لكل 1000 ساكن).

والشكل الأتي يبين نصيب 1000 ساكن من محلات التجارة غير الغذائية عبر القطاعات الحضرية بالمدينة

شكل رقم 26: نصيب 1000 ساكن من محلات التجارة غير الغذائية عبر القطاعات الحضرية بالمدينة .



المصدر: أنجز إتمادا على معطيات التحقيق الميداني سبتمبر، أكتوبر 2015

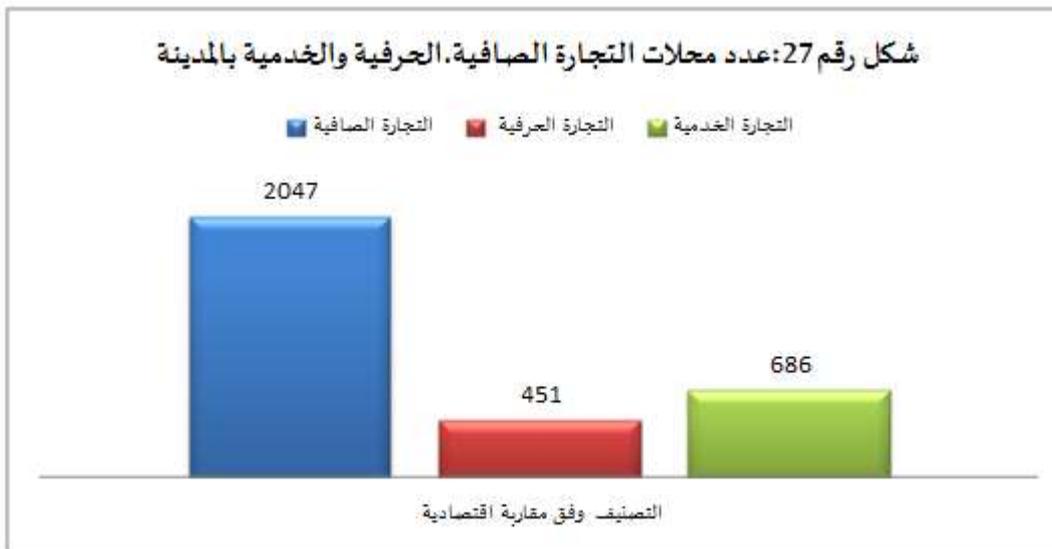
3- تصنيف المحلات التجارية وفق مقارنة اقتصادية وكيفية انتشارها بالمدينة.

3-1 تصنيف المحلات التجارية وفقا مقارنة اقتصادية: "مفارقة مجالية واضحة"

أكبر التصنيفات استعمالا بسبب البعد المجالي الذي يحمله، مهم في معرفة العلاقات التي تربط مختلف القطاعات الحضرية.

ومنه فيمكن توزيع إجمالي المحلات التجارية لمدينة الشريعة إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهذا

ما يوضحه الشكل الآتي:



ومن جهة أخرى فإن تصنيف المحلات التجارية وفق المقاربة الاقتصادية، يتضمن فئات ثانوية تسهل وتبسط دراسة وتحليل توزيع الأنشطة التجارية بالمدينة

3-1-1 محلات التجارة الصافية: ينتشر بطريقة متباينة في التوزيع المجالي و النسبي بمدينة الشريعة 2047 محلا تجاريا متخصصا في التجارة الصافية وهو ما يعادل نسبة 64.29% من إجمالي عدد المحلات التجارية بالمدينة وهي تجمع بين صنف التغذية، الملابس، التجهيز المنزلي وأخرى، حيث أنه تم توزيع عدد محلات التجارة الصافية كالتالي:

أ- **صنف التغذية:** تقدر بـ 830 محلا تجاريا أي بنسبة 40.55% من إجمالي عدد محلات التجارة الصافية بالمدينة، يذكر منها محلات المواد الغذائية العامة، الخضراوات والفواكة، بيع اللحوم..... والجدول رقم 05 المدرج بالملحق يبين عدد كل نوع من محلات التجارة الصافية-صنف التغذية- بمدينة الشريعة.

ب- **صنف الملابس:** بلغ عددها 284 محلا تجاريا وهو ما يعادل نسبة 13.87% من إجمالي محلات التجارة الصافية بالمدينة، يذكر منها محلات ملابس النساء، ملابس الرجال، ملابس الأطفال... والجدول رقم 06 المدرج بالملحق يبين عدد كل نوع من محلات التجارة الصافية-صنف الملابس- بمدينة الشريعة.

ت- **صنف التجهيز المنزلي وأخرى:** يمثلها 933 محلا تجاريا وهو ما يعادل نسبة 45.58% من إجمالي محلات التجارة الصافية بالمدينة، يذكر منها محلات الأواني المنزلية، قطاع الغيار، المفروشات والجدول رقم 07 المدرج بالملحق يبين عدد كل نوع من محلات التجارة الصافية-صنف تجهيز منزلي واخرى- بمدينة الشريعة، والشكل التالي يبين عدد المحلات التجارية لمختلف أصناف التجارة الصافية

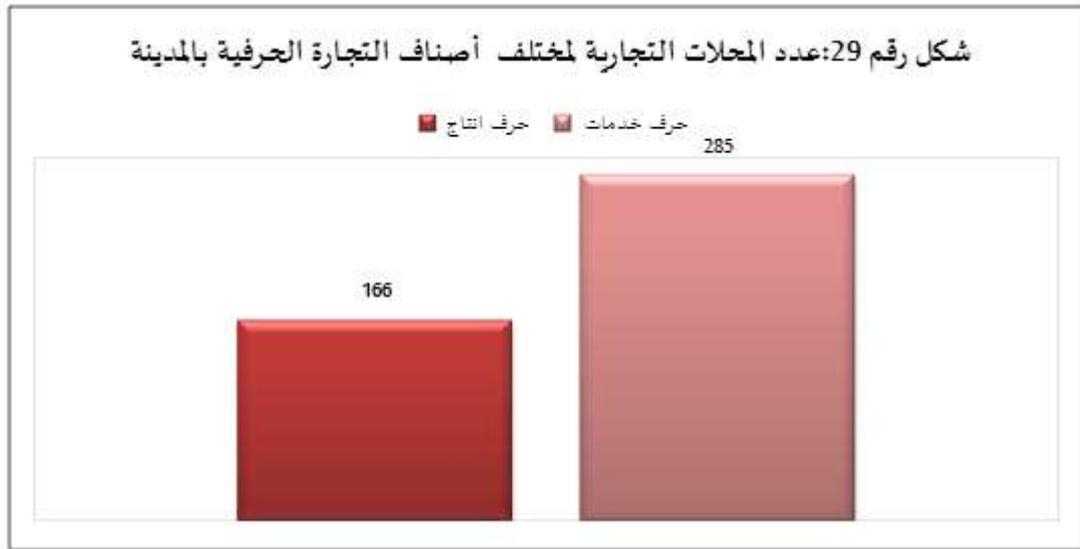


2-1-3 محلات التجارة الحرفية: بلغ عددها 451 محلا تجاريا بنسبة 14.16% من إجمالي عدد المحلات التجارية بالمدينة ويوجد فئتين ثانويتين في هذا الصنف هما:

أ- حرف الإنتاج: تتوزع على 166 محلا تجاريا أي بنسبة 36.81% من إجمالي عدد محلات التجارة الحرفية بالمدينة، يذكر منها محلات النجارة، الحدادة، الصياغة والجدول رقم 08 المدرج بالملحق يبين عدد كل نوع من محلات التجارة الحرفية-صنف حرف الانتاج- بمدينة الشريعة.

ب- حرف الخدمات: يمثلها 285 محلا تجاريا وهو ما يعادل نسبة 63.19% من إجمالي محلات التجارة الحرفية بالمدينة، يذكر منها محلات حلاقة النساء، حلاقة الرجال، تصليح الأجهزة الالكترونية... والجدول رقم 09 المدرج بالملحق يبين عدد كل نوع من محلات التجارة الحرفية-صنف الحرف الخدمة- بمدينة الشريعة.

والشكل التالي يبين عدد المحلات التجارية لمختلف أصناف التجارة الحرفية



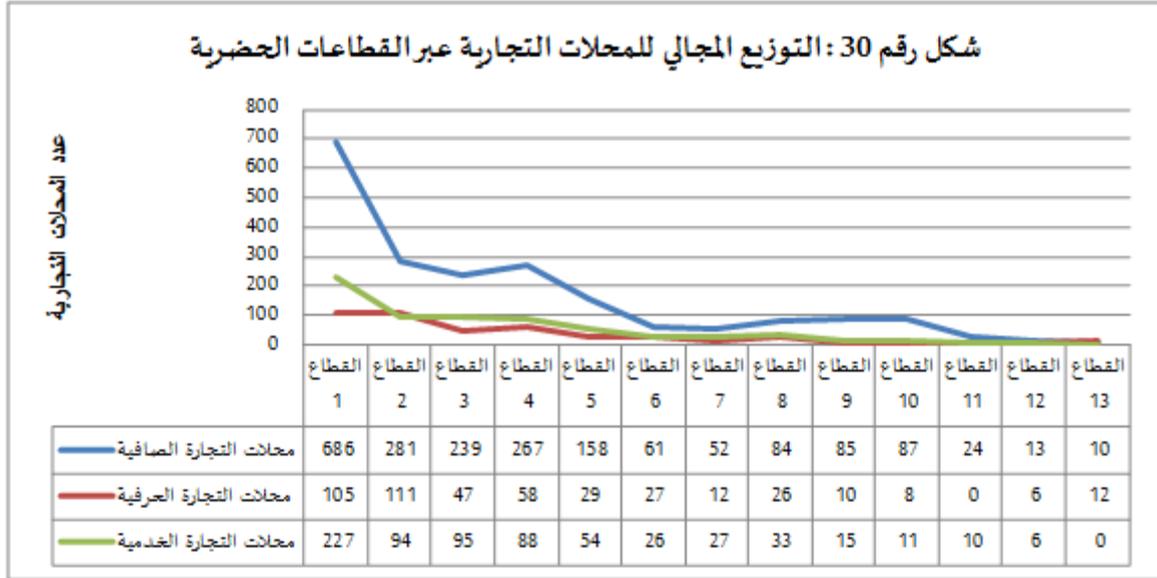
المصدر: أنجز اعتمادا على معطيات التحقيق الميداني سبتمبر، أكتوبر 2015

3-1-3 محلات التجارة الخدمية: تنتشر بالمدينة 686 محلا تجاريا بنسبة 21.55% من إجمالي عدد المحلات التجارية بالمدينة والجدول رقم 10 المدرج بالملحق يبين عدد كل نوع من محلات التجارة الخدمية.

فمن خلال كل هذا يمكن الحكم أن هذه الأصناف غير متقاربة من حيث عدد المحلات التجارية وتعدد أنواعها بالمدينة.

### 2-3 كيفية إنتشار المحلات التجارية المصنفة وفق المقاربة الاقتصادية

ومن أجل الاهتمام بتحليل توزيع المحلات التجارية وفق المقاربة الاقتصادية من أجل إبراز البعد المجالي في الدراسة سيتم التطرق إلى توزيع الفئات الرئيسية للمحلات التجارية على القطاعات الحضرية للمدينة، حيث تم انجاز الشكل البياني رقم 30 الذي يوضح توزيع المحلات للمحلات التجارية وفق مقاربة اقتصادية عبر القطاعات الحضرية لمدينة الشريعة.

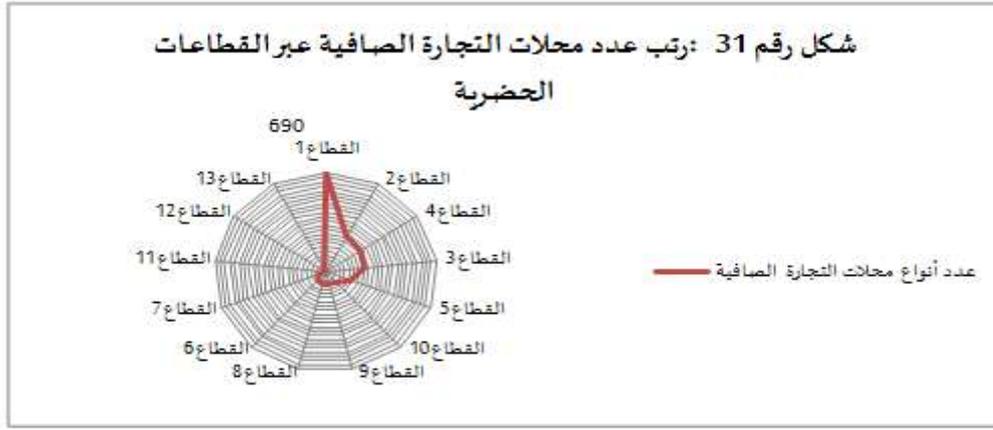


المصدر: أنجز اعتمادا على معطيات التحقيق الميداني سبتمبر، أكتوبر 2015

حيث تم من خلاله استنتاج من ما يلي :

- عدد محلات التجارة الصافية هو السائد في أغلب القطاعات الحضرية بالمدينة .
- وجود علاقة تناوب بين عدد محلات التجارة الحرفية والخدمية من قطاع لآخر حيث انه من خلال الجدول السابق والتعامل المباشر مع الميدان تم الوصول الى أن:

1-2-3 محلات التجارة الصافية: رغم سيادتها في مختلف القطاعات الحضرية بالمدينة إلا ان تركزها يختلف من قطاع لآخر، حيث انه وباستخدام أبسط مناهج التحليل ( العتبة الطبيعية seuil naturelle) اعتمادا على الشكل رقم 02 المدرج بالملحق و الشكل البياني الاتي تم تقسيم توزيع محلات التجارة الصافية عبر المدينة إلى خمس فئات وهي:

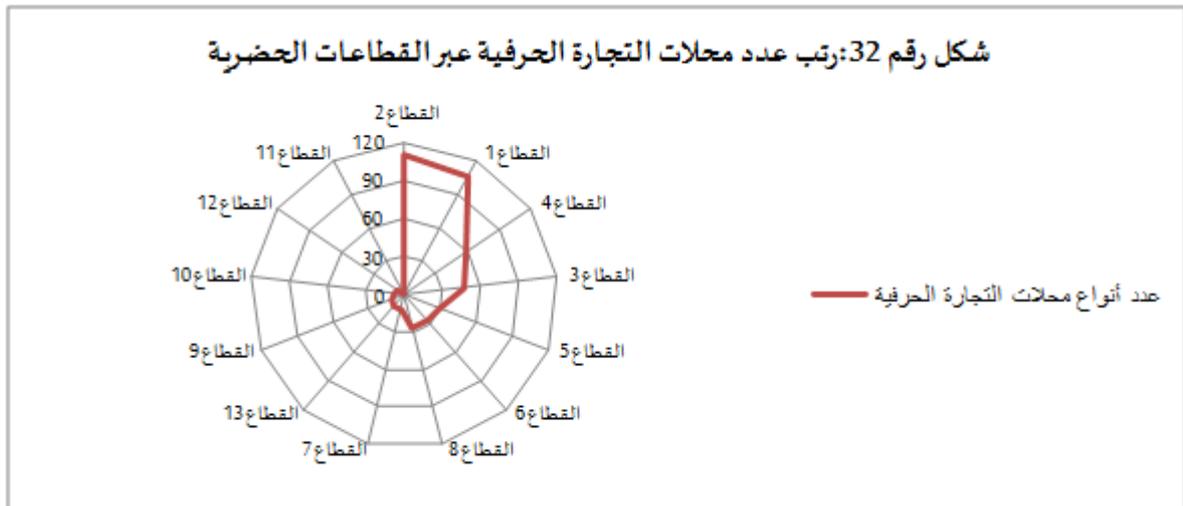


المصدر: أنجز اعتماداً على معطيات التحقيق الميداني سبتمبر، أكتوبر 2015

- أ- **قطاعات الفئة الأولى: عدد المحلات التجارية مرتفع جداً**  
تمثل هذه الفئة في القطاع الحضري الأول الذي يحتل الرتبة الأولى من حيث انتشار محلات التجارة الصافية والمقدرة بـ 686 محلاً تجارياً بنسبة 33.51% من عدد هذه المحلات التجارية بالمدينة .
- ب- **قطاعات الفئة الثانية: عدد المحلات التجارية مرتفع** تضم هذه الفئة القطاع الحضري (الثاني، الثالث والرابع)  
- **القطاع الحضري الثاني:** يترتب ضمن المرتبة الثانية من حيث انتشار محلات التجارة الصافية المقدر بـ 281 محلاً تجارياً بنسبة 13.73% من عدد هذه المحلات التجارية بالمدينة.  
- **القطاع الحضري الثالث:** يترتب ضمن المرتبة الرابعة من حيث انتشار محلات التجارة الصافية المقدر بـ 267 محلاً تجارياً بنسبة 11.68% من عدد هذه المحلات التجارية بالمدينة.  
- **القطاع الحضري الرابع:** يترتب ضمن المرتبة الثالثة من حيث انتشار محلات التجارة الصافية المقدر بـ 267 محلاً تجارياً بنسبة 13.04% من عدد هذه المحلات التجارية بالمدينة.
- ت- **قطاعات الفئة الثالثة:** عدد المحلات التجارية متوسط تحتوي هذه المجموعة القطاع الحضري (الخامس) .  
- **القطاع الحضري الخامس:** يحتل الفئة الخامسة من حيث انتشار أنواع محلات التجارة الصافية المقدر بـ 158 محلاً تجارياً، نسبة 7.72% من عدد هذه المحلات التجارية بالمدينة.
- ث- **قطاعات الفئة الرابعة: عدد المحلات التجارية ضعيف**  
تحتوي هذه الفئة خمس قطاعات حضرية (السادس، السابع، الثامن، التاسع، العاشر).  
- **القطاع الحضري السادس:** يكتسب المرتبة التاسعة من حيث انتشار محلات التجارة الصافية المقدر بـ 61 محلاً تجارياً، نسبة 2.98% من عدد هذه المحلات التجارية بالمدينة.

- القطاع الحضري السابع: يحتل المرتبة العاشر من حيث انتشار محلات التجارة الصافية المقدرة بـ 52 محلا تجاريا، نسبة 2.54% من عدد هذه المحلات التجارية بالمدينة.
  - القطاع الحضري الثامن: يترتب ضمن المرتبة الثامنة من حيث انتشار محلات التجارة الصافية المقدر بـ 84 محلا تجاريا بنسبة 4.10% من عدد هذه المحلات التجارية بالمدينة.
  - القطاع الحضري التاسع : يحتل المرتبة السابع من حيث انتشار محلات التجارة الصافية المقدر بـ 85 محلا تجاريا بنسبة 4.25% من عدد هذه المحلات التجارية بالمدينة.
  - القطاع الحضري العاشر: يحتل المرتبة السابع من حيث انتشار محلات التجارة الصافية المقدر بـ 85 محلا تجاريا بنسبة 2.54% من عدد هذه المحلات التجارية بالمدينة.
- ج- قطاعات الفئة الخامسة: عدد المحلات التجارية ضعيف جدا  
تحتوي هذه الفئة خمس قطاعات حضرية (الحادي عشر، الثاني عشر، الثالث عشر).

- القطاع الحضري الحادي عشر: يترتب ضمن المرتبة الحادية عشر من حيث انتشار عدد محلات التجارة الصافية المقدرة بـ 24 محلا تجاريا بنسبة 1.17% من عدد هذه المحلات التجارية بالمدينة.
  - القطاع الحضري الثاني عشر: فإنه يترتب ضمن المرتبة الثانية عشر من حيث انتشار عدد محلات التجارة الصافية المقدرة بـ 13 محلا تجاريا بنسبة 0.49% من عدد هذه المحلات التجارية بالمدينة.
- 2-2-3 محلات التجارة الحرفية: سيتم دراسة توزيعها عبر القطاعات الحضرية سيتم استخدام نفس منهج التحليل الذي تم في دراسة التجارة الصافية وهو ( العتبة الطبيعية ( seuil naturelle وهذا اعتمادا على الجدول رقم 03 المدرج بالملحق و الشكل البياني الآتي تم تقسيم توزيع محلات التجارة الحرفية عبر المدينة إلى خمس فئات وهي:



أ- قطاعات الفئة الأولى: عدد المحلات التجارية مرتفع جدا

تحتوي هذه الفئة قطاعين حضريين (الأول والثاني).

– القطاع الحضري الأول: الذي يحتل المرتبة الثانية من حيث انتشار محلات التجارة الحرفية المقدره بـ 105 محلا تجاريا بنسبة 23.28 % من عدد المحلات التجارية بالمدينة.

– القطاع الحضري الثاني: ي ترتب ضمن المرتبة الأولى من حيث انتشار محلات التجارة الحرفية المقدره بـ 111 محلا تجاريا بنسبة 13.73% من عدد المحلات التجارية بالمدينة.

ب- قطاعات الفئة الثانية: عدد المحلات التجارية مرتفع

تحتوي هذه الفئة قطاعين حضريين (الثالث والرابع).

– القطاع الحضري الثالث: يحتل المرتبة الرابعة من حيث انتشار محلات التجارة الحرفية المقدره بـ 47 محلا تجاريا بنسبة 10.42 % من عدد المحلات التجارية بالمدينة.

– القطاع الحضري الرابع: يحتل المرتبة الثالثة من حيث انتشار محلات التجارة الحرفية المقدره بـ 58 محلا تجاريا بنسبة 12.86 % من عدد المحلات التجارية بالمدينة.

ت- قطاعات الفئة الثالثة: عدد المحلات التجارية متوسط

تحتوي هذه الفئة على قطاعين حضريين (الخامس، السادس والثامن).

– القطاع الحضري الخامس: يحتل المرتبة الخامسة من حيث انتشار محلات التجارة الحرفية المقدره بـ 29 محلا تجاريا بنسبة 6.43 % من عدد المحلات التجارية بالمدينة.

– القطاع الحضري السادس: يحتل المرتبة السادسة من حيث انتشار محلات التجارة الحرفية المقدره بـ 27 محلا تجاريا بنسبة 5.99 % من عدد المحلات التجارية بالمدينة.

– القطاع الحضري الثامن: يحتل المرتبة السابعة من حيث انتشار محلات التجارة الحرفية المقدره بـ 26 محلا تجاريا بنسبة 5.76 % من عدد المحلات التجارية بالمدينة.

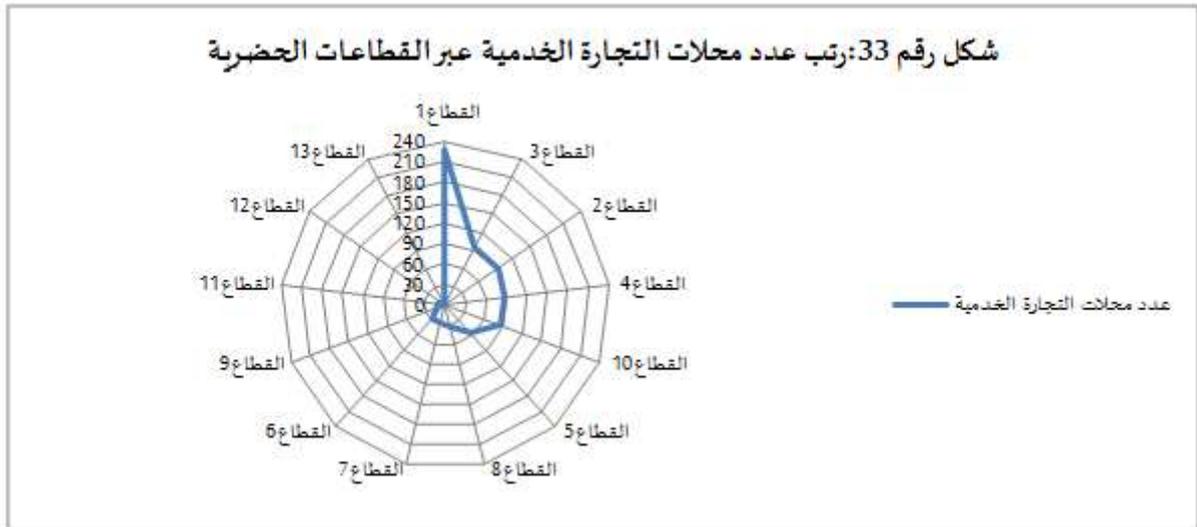
ث- قطاعات الفئة الرابعة: عدد المحلات التجارية ضعيف

تحتوي هذه الفئة على القطاع الحضري (السابع، التاسع، العاشر، الحادي عشر، الثاني عشر).

- القطاع الحضري السابع و الثالث عشر: يحتلان نفس المرتبة الثامنة من حيث انتشار محلات التجارة الحرفية المقدره بـ 12 محلا تجاريا بنسبة 2.66 % من عدد المحلات التجارية بالمدينة.
  - القطاع الحضري التاسع: يحتل المرتبة العاشرة من حيث انتشار محلات التجارة الحرفية المقدره بـ 10 محلات تجارية بنسبة 2.22 % من عدد المحلات التجارية بالمدينة.
  - القطاع الحضري العاشر: يحتل المرتبة الحادي عشر من حيث انتشار محلات التجارة الحرفية المقدره بـ 8 محلات تجارية بنسبة 1.77 % من عدد المحلات التجارية بالمدينة.
  - القطاع الحضري الثاني عشر: يحتل المرتبة الثانية عشر من حيث انتشار محلات التجارة الحرفية المقدره بـ 6 محلات تجارية بنسبة 1.33 % من عدد المحلات التجارية بالمدينة
- ج- قطاعات الفئة الخامسة: عدد المحلات التجارية ضعيف جدا

تحتوي هذه الفئة على القطاع الحضري الحادي عشر الذي لا تنعدم به محلات التجارة الحرفية

3-2-3 محلات التجارة الخدمية: وسيتم دراسة توزيعها عبر القطاعات الحضرية سيتم استخدام نفس منهج التحليل الذي تم في دراسة التجارة الصافية الحرفية وهو العتبة الطبيعية seuil naturelle وهذا اعتمادا على الجدول رقم 04 المدرج بالملحق و الشكل البياني الآتي تم تقسيم توزيع محلات التجارة الخدمية عبر المدينة إلى خمس فئات وهي:



المصدر: أنجز اعتمادا على معطيات التحقيق الميداني سبتمبر، أكتوبر 2015

#### أ- قطاعات الفئة الأولى: عدد المحلات التجارية مرتفع جدا

تتمثل هذه الفئة في القطاع الحضري الأول الذي يحتل الرتبة الأولى من حيث انتشار محلات التجارة الخدمية والمقدرة بـ 277 محلا تجاريا بنسبة 29.79 % من عدد المحلات التجارية بالمدينة .

#### ب- قطاعات الفئة الثانية: عدد المحلات التجارية مرتفع

تحتوي هذه الفئة أربع قطاعات حضرية ( الثاني، الثالث، الرابع والعاشر)

– القطاع الحضري الثاني: يحتل المرتبة الثالثة من حيث انتشار محلات التجارة الخدمية المقدرة بـ 94 محلا تجاريا بنسبة 12.34 % من عدد المحلات التجارية بالمدينة.

– القطاع الحضري الثالث: يحتل المرتبة الثانية من حيث انتشار محلات التجارة الخدمية المقدرة بـ 95 محلا تجاريا بنسبة 12.47 % من عدد المحلات التجارية بالمدينة.

– القطاع الحضري الرابع: يحتل المرتبة الرابع من حيث انتشار محلات التجارة الخدمية المقدرة بـ 88 محلا تجاريا بنسبة 11.55 % من عدد المحلات التجارية بالمدينة.

– القطاع الحضري العاشر: يحتل المرتبة الخامسة من حيث انتشار محلات التجارة الخدمية المقدرة بـ 87 محلا تجاريا بنسبة 11.42 % من عدد المحلات التجارية بالمدينة.

#### ت- قطاعات الفئة الثالثة: عدد المحلات التجارية متوسط

تحتوي هذه الفئة على القطاع الحضري (الخامس).

– القطاع الحضري الخامس: يحتل المرتبة الخامسة من حيث انتشار محلات التجارة الخدمية المقدرة بـ 54 محلا تجاريا بنسبة 7.09 % من عدد المحلات التجارية بالمدينة.

#### ث- قطاعات الفئة الرابعة: عدد المحلات التجارية ضعيف

تحتوي هذه الفئة القطاع الحضري (السادس، السابع، الثامن).

– القطاع الحضري السادس: يحتل المرتبة التاسعة من حيث انتشار محلات التجارة الخدمية المقدرة بـ 26 محلا تجاريا بنسبة 3.41 % من عدد المحلات التجارية بالمدينة.

– القطاع الحضري السابع: يحتل المرتبة الثامنة من حيث انتشار محلات التجارة الخدمية المقدرة بـ 27 محلا تجاريا بنسبة 3.54 % من عدد المحلات التجارية بالمدينة.

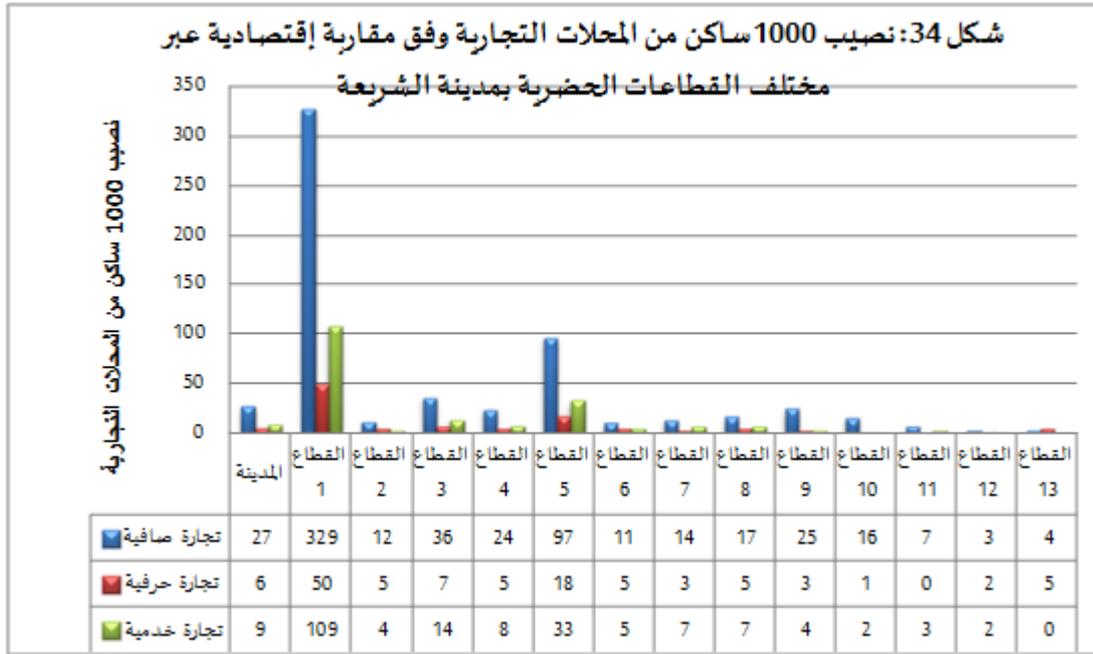
– القطاع الحضري الثامن: يحتل المرتبة السابع من حيث انتشار محلات التجارة الخدمية المقدرة بـ 33 محلا تجاريا بنسبة 4.33 % من عدد المحلات التجارية بالمدينة.

#### ج- قطاعات الفئة الخامسة: عدد المحلات التجارية ضعيف جدا

تحتوي هذه الفئة القطاع الحضري (التاسع، الحادي عشر، الثاني عشر).

- القطاع الحضري التاسع: يحتل المرتبة العاشرة من حيث انتشار محلات التجارة الخدمية المقدره بـ15 محلا تجاريا بنسبة 1.97 % من عدد المحلات التجارية بالمدينة.
- القطاع الحضري الحادي عشر: يحتل المرتبة الحادية عشر من حيث انتشار محلات التجارة الخدمية المقدره بـ10 محلا تجارية بنسبة 1.31 % من عدد المحلات التجارية بالمدينة.
- القطاع الحضري الثاني عشر: يحتل المرتبة الثانية عشر من حيث انتشار محلات التجارة الخدمية المقدره بـ6 محلا تجارية بنسبة 0.79 % من عدد المحلات التجارية بالمدينة.
- القطاع الحضري الثالث عشر: يحتل المرتبة الثالثة عشر حيث تنعدم فيه المحلات التجارية. لقد تم الاعتماد على نفس منهج التحليل في تقسم فئات هذه الأصناف الثلاثة للمحلات التجارية من أجل الحصول على نفس الخصائص الاحصائية بين كل فئة ونظيرتها من الصنفين الاخرين حيث تم الحصول على خمس فئات في كل صنف وعند مقارنة أي فئة من صنف معين مع الفئات التي تناظرها في الصنفين الآخرين يمكن ملاحظة تباين في عدد القطاعات المندرجة في نفس الفئة بين هذه الأصناف وتباينها من فئة لأخرى في نفس الصنف وهذا ما يفسر التوزيع غير المتجانس لعدد محلات التجارة الصافية، الحرفية والخدمية عبر القطاعات الحضرية من صنف لآخر وضمن نفس الصنف .

**4- تغطية سكان القطاعات الحضرية بالمحلات التجارية الصافية، الحرفية والخدمية**  
لتحليل مستوى تغطية هذه القطاعات بالمحلات التجارية الصافية، الحرفية والخدمية وجب إدراج حجم السكان، الذي سيمكن من معرفة نصيب الفرد من المحلات التجارية وفق المقاربة الاقتصادية وهذا ما يوضحه الشكل البياني رقم 35 الذي يبين نصيب 1000 ساكن من المحلات التجارية وفق المقاربة الاقتصادية عبر القطاعات الحضرية لمدينة الشريعة.



المصدر: أنجز اعتمادا على معطيات التحقيق الميداني لشهر سبتمبر، أكتوبر 2015

فمن خلال الجدول السابق يتبين أن نصيب 1000 ساكن من محلات التجارة الصافية بالقطاعات الحضرية الأولى والثالث والخامس يتعدى معدل نصيب 1000 ساكن بالمدينة من هذه التجارة ، وهو نفس حال التجارة الحرفية والصافية.

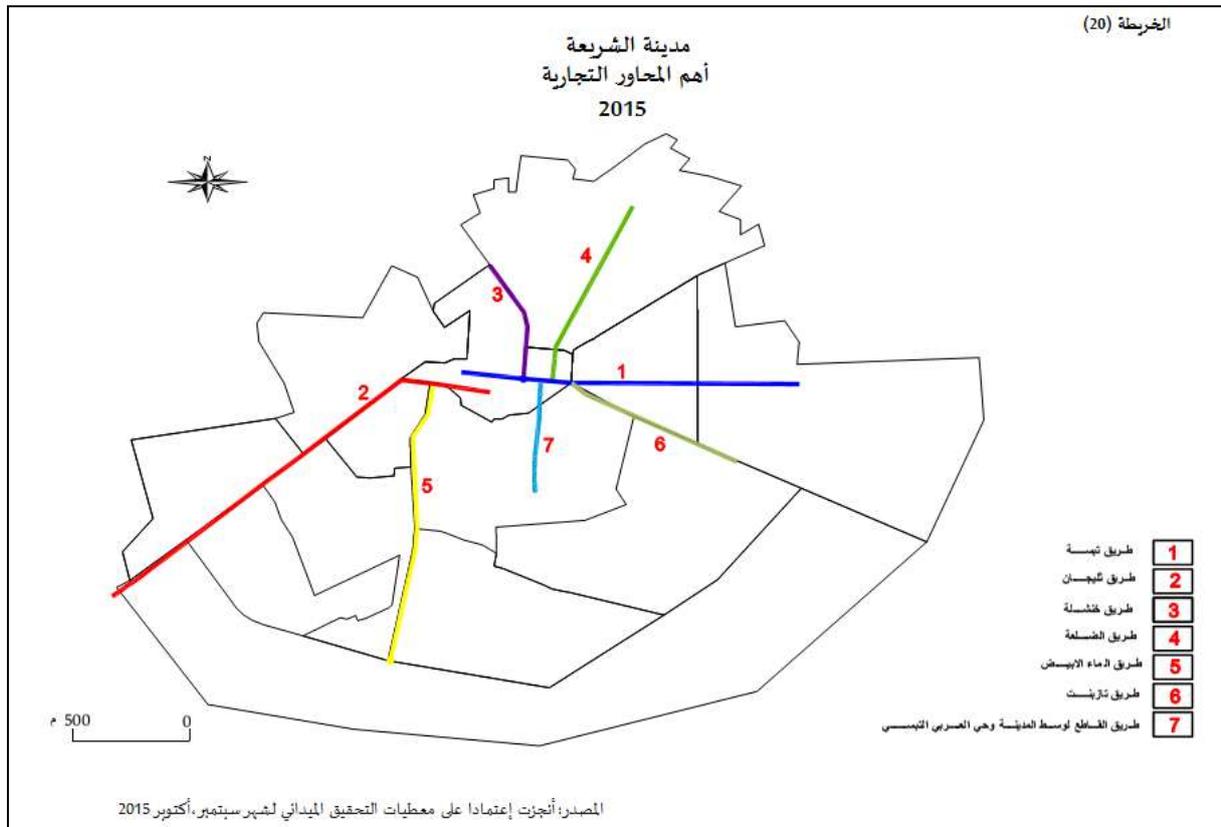
أما بقية القطاعات فنصيب 1000 ساكن من كل صنف من محلات التجارة الصافية أقل من معدل نصيب 1000 ساكن بالمدينة من هذه التجارة ، وهذا ما ينطبق أيضا على التجارة الحرفية والخدمية .

##### 5- هيكلية وتنظيم المحاور التجارية بمدينة الشريعة:

سيتم التطرق إلى أهم المحاور التجارية بالمدينة من خلال التعامل المباشر مع الميدان بناء على عدة مؤشرات يذكر منها:

- صنف الطريق (حيث تم الاعتماد على الطرق الأولية ، وأهم الطرق الثانوية).
- موقع المحور .
- نوعية ونمط البنايات المحاذية للمحور.
- الخصائص العمرانية والتاريخية للقطاعات الحضرية التي يقطعها.

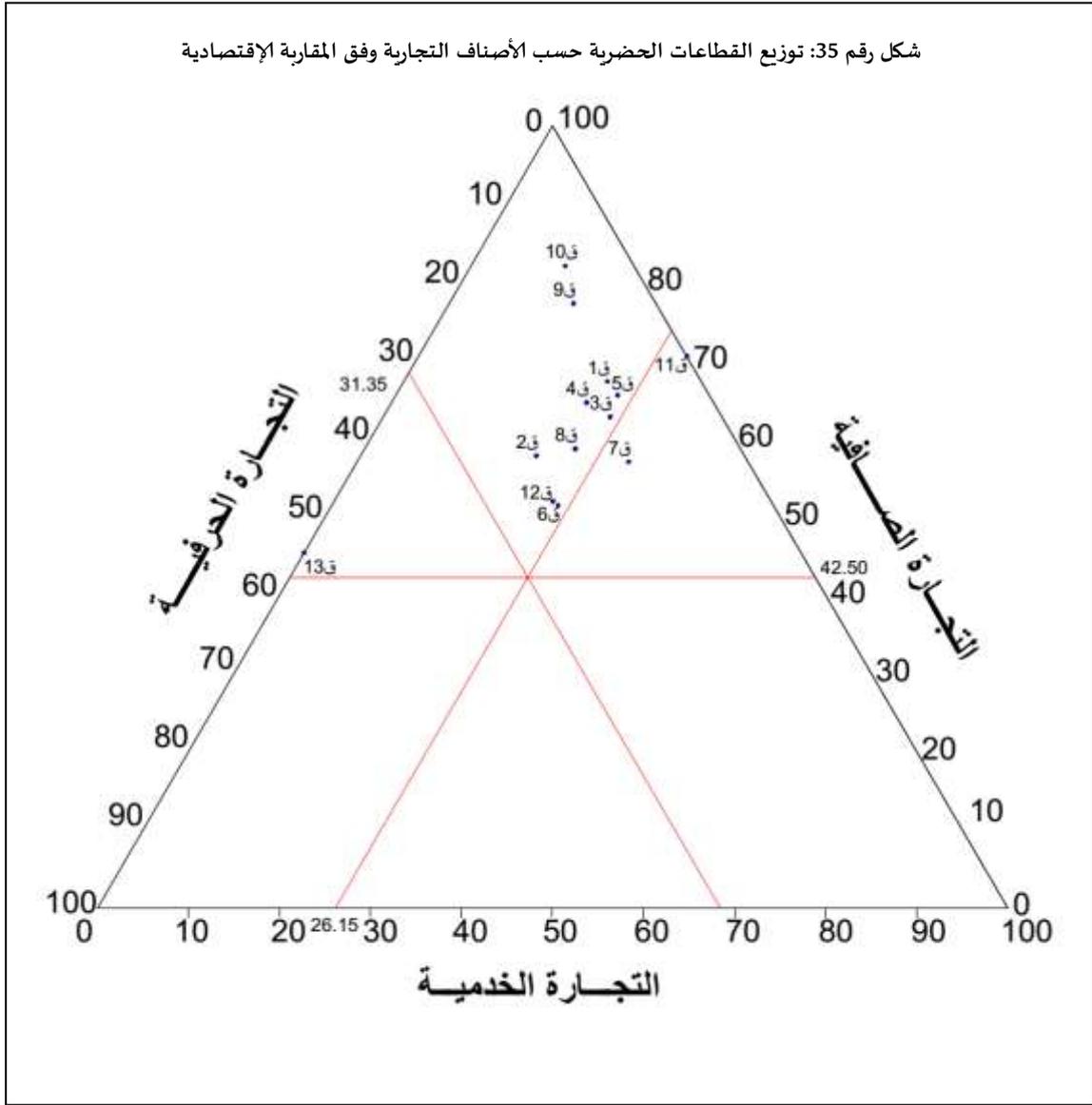
- الامتداد الطولي المعتبر للمحور.
  - تنوع الأصناف التجارية.
- فمن خلال هذه المؤشرات تم إحصاء أهم 07 محاور تجارية بالمدينة، نتائجها مدونة بالجدول رقم 11 المدرج بالملحق، تم ترجمتها إلى الخريطة رقم 20 التي مكنت من الخروج بالنتائج الآتية:
- تتجه أهم المحاور التجارية نحو مركز المدينة.
  - كلما كانت المحلات التجارية بهذه المحاور التجارية قريبة من قطاع مركز المدينة كلما زادت كثافتها وكانت من صنف التجارة الصافية والخدمية.
  - كلما كانت المحلات التجارية بهذه المحاور التجارية قريبة من قطاع أطراف المدينة كلما نقصت كثافتها وكانت من صنف التجارة الحرفية.
  - البنايات بمعظم هذه المحاور التجارية في الأجزاء القريبة من قطاع مركز المدينة تستخدم الطابق الأرضي للتجارة والطابق الأول للسكن.
  - أما في الأجزاء القريبة من الأطراف فتستغل المراب الخاص بالسكن كمحل تجاري.



### III- التخصيص التجاري للقطاعات الحضريّة :

ومن أجل التدقيق في التخصيص التجاري لكل قطاع حضري ومعرفة سيطرة فئة تجارية معينة أو أكثر تم القيام بإنجاز الشكل البياني رقم 34 والذي تم تحليله كما يلي:

شكل رقم 35: توزيع القطاعات الحضرية حسب الأصناف التجارية وفق المقاربة الاقتصادية



المصدر: أنجز حسب معطيات التحقيق الميداني لشهر سبتمبر، أكتوبر 2015

- 1- القطاعات الحضرية ذات التخصص الأحادي "قطاعات متخصصة في التجارة الصافية" تظهر هذه السيطرة في 10 قطاعات حضرية وهي القطاع الأول (وسط المدينة)، القطاع الثاني (الحي الجديد)، القطاع الثالث (إبن باديس)، القطاع الرابع (العربي التبسي)، القطاع الخامس (العتيق)، القطاع السادس (مخلوفي)، القطاع الثامن (النهضة)، القطاع التاسع (المتقن)، القطاع العاشر (البابور)، القطاع الثاني عشر (الجرف).

## 2- القطاعات الحضرية ذات التخصص التجاري المزدوج:

1-2 تخصص تجارة صافية - تجارة خدمية: يمثلها مركزين فقط وهما القطاع الحضري السابع (محمود شريفى) والقطاع الحادى عشر (سوق الفلاح) هذا الأخير تنعدم فيه محلات التجارة الحرفية.

2-2 تخصص تجارة صافية - تجارة خدمية: تظهر فى مركز وحيد تنعدم فيه محلات التجارة الخدمية وهو القطاع الثالث عشر (الطريق الاجتياي).

ومنه يمكن استنتاج أن أغلب القطاعات الحضرية يسطرفها إنتشار محلات التجارة الصافية ماعدا القطاع الحضري السابع والحادى عشر اللذان يتميزان بسيادة محلات التجارة الصافية ومحلات التجارة الخدمية ،إضافة الى القطاع الحضري الثالث عشر فيتميز بسيطرة محلات التجارة الصافية ومحلات التجارة الحرفية أمام الانعدام التام لمحلات التجارة الخدمية.

## IV - تحليل بنية المحلات التجارية لمدينة الشريعة

من خلال التحاليل المتوصل إليها من خلال تصنيف المحلات التجارية لمدينة الشريعة حسب النشاط الغذائى وغير الغذائى ووفق مقارنة إقتصادية، ومن خلال تنظيم وهيكله أهم المحاور التجارية بالمدينة إتضح أن هناك تباين واضح بين مختلف القطاعات الحضرية وهذا من خلال:

— التوزيع غير المتجانس لعدد وتعدد المحلات التجارية من قطاع لآخر وأحيانا بنفس القطاع الحضري .

– اختلاف درجة تغطية المحلات التجارية المنتشرة بالقطاع لحاجات سكانه من قطاع لأخر حيث أن نصيب الفرد من المحلات التجارية يكون في بعض القطاعات أكبر من معدل المدينة وفي البعض الأخر أقل.

– التدقيق في التخصيص التجاري لكل قطاع حضري ومعرفة سيطرة فئة تجارية معينة أو أكثر.

– علاقة تركيز المحلات التجارية بأهم المحاور التجارية.

ويهدف التوضيح والتفصيل أكثر في البنية التجارية لمدينة الشريعة سيتم تحليلها بالإعتماد على عدة مؤشرات لعل أهمها:

1- مؤشر قوة الجذب التجاري: لقد تم التطرق في الجانب النظري لكيفية حساب معامل الجذب التجاري، وهذا لمعرفة تراتب القطاعات الحضرية حسب نسبة انتشار محلات التجارة الغذائية وغير الغذائية بكل قطاع حضري، حيث أنه بإسقاط النتائج المتحصل عليها من خلال تصنيف المحلات التجارية حسب النشاط الغذائي وغير الغذائي تم التمكن من إنجاز الشكل البياني الآتي:



المصدر: أنجز اعتمادا على معطيات التحقيق الميداني لشهر سبتمبر، أكتوبر 2015

فمن خلال هذه الاعمدة التكرارية التي تم ترجمتها الى الخريطة رقم 21 بواسطة برنامج Mapinfo professional 8.0 أين مكنت من "تقسيم القطاعات الحضرية لمدينة الشريعة حسب قيم معامل الجذب التجاري" كما يلي:

#### 1-1 القطاعات ذات جذب تجاري قوي: معامل الجذب التجاري [2.6-3.5]

تتمثل في القطاع الحضري الثامن الذي يساوي فيه معامل الجذب التجاري 3.47 والقطاع الحضري الثالث عشر (2.67) وهذا يعلل بالرجوع الى تصنيف المحلات التجارية حسب النشاط الغذائي وغير الغذائي الذي يتبين من خلاله أن هذا القطاع الثامن يحتوي على 32 محلا تجاريا ذو تخصص غذائي أي بنسبة 22.38% من إجمالي المحلات التجارية بالقطاع وهي أقل نسبة مقارنة

بقرائنها في القطاعات الاخرى، أما محلات التجارة غير الغذائية فتمثل 111 محلا تجاريا أي بنسبة 77.62% من إجمالي المحلات التجارية بالقطاع وهي أكبر نسبة مقارنة بقرائنها في القطاعات الاخرى، أما بالنسبة للقطاع الحضري الثالث عشر الذي تمثل فيه نسبة عدد محلات التجارة الغذائية ثاني أقل نسبة بعد القطاع الحضري الثالث، أما محلات التجارة غير الغذائية فتمثل ثاني أكبر نسبة من حيث العدد.

ومن المتبادر في الازهان مثلا أن القطاع الحضري الثالث عشر أضعف القطاعات من عدد محلات التجارة الغذائية وكذا غير الغذائية، إلا أنه ذو جذب تجاري قوي، كل هذا بحكم أن مؤشر الجذب التجاري يفسر من خلال الحصول على نسبة المحلات التجارية الغذائية وكذا غير الغذائية بالقطاع الحضري الواحد ثم مقارنة وترتيب هذه النسب مع قرائنها عبر باقي القطاعات الاخرى.

#### 2-1 القطاعات ذات جذب تجاري متوسط: معامل الجذب التجاري [1.8-2.6]

وهي القطاع الحضري الثاني الذي يساوي فيه معامل الجذب التجاري (2.18)، القطاع الحضري الثالث (2.46)، القطاع الحضري الخامس (2.13)، كل هذا تفسره الرتب التي تحتلها والتي تتراوح بين الرتبة الثالثة والخامسة من حيث نسب التجارة غير الغذائية بهذه القطاعات مقارنة بنظائرها في باقي القطاعات الاخرى، إضافة الى الرتب الاخيرة والتي تتراوح بين التاسعة والحادية عشر من حيث نسب التجارة الغذائية بهذه القطاعات مقارنة بنظائرها في القطاعات الاخرى.

#### 3-1 القطاعات ذات جذب تجاري ضعيف: معامل الجذب التجاري [1.8 - 1]

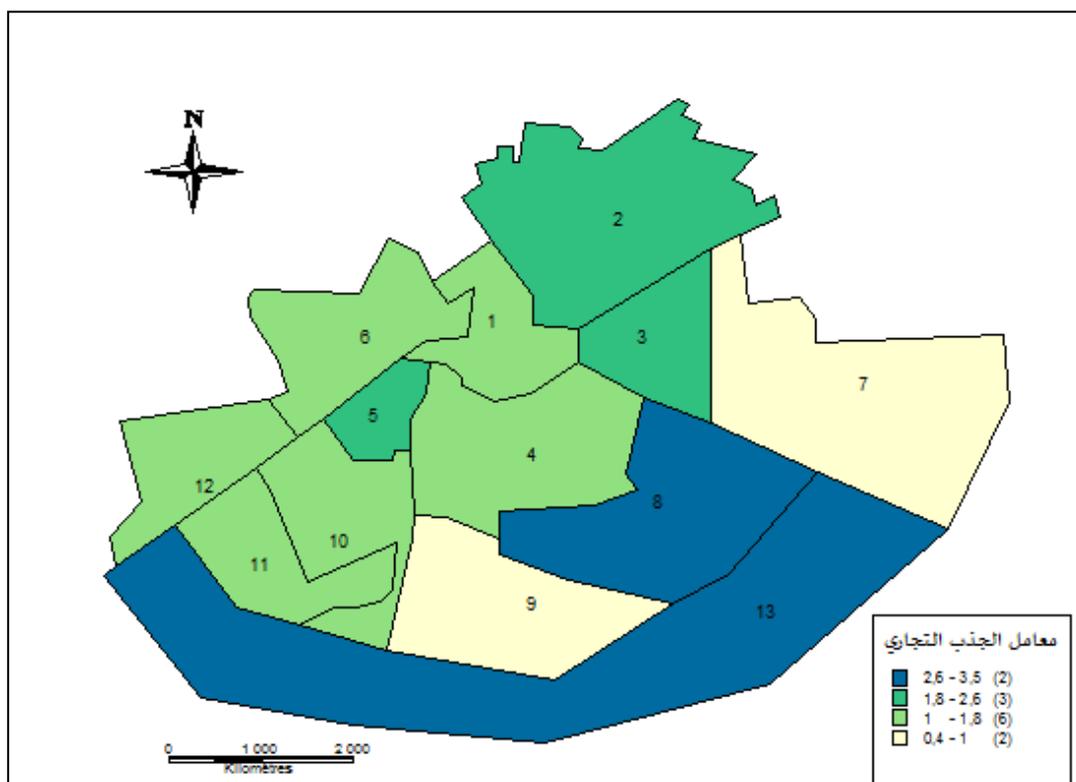
يظهر هذا في القطاع الحضري الرابع (1.61)، العاشر (1.65)، الاول (1.53)، السادس (1.43)، الثاني عشر (1.5)، الحادي عشر (1.27) وما يميز هذه القطاعات أن عدد محلات التجارة الغذائية متقارب مع محلات التجارة غير الغذائية.

#### 4-1 القطاعات التي لا يوجد بها جذب تجاري: معامل الجذب التجاري [0.4-1]

تظهر في القطاع الحضري السابع (0.86) والتاسع (0.45) كل هذا تفسره الرتب التي تحتلها من حيث نسب التجارة غير الغذائية مقارنة بباقي القطاعات الاخرى وهي المرتبة الثانية عشر بالنسبة للقطاع الحضري السابع والثالثة عشر بالنسبة للقطاع الحضري التاسع، إضافة الى الرتبة الثانية التي يحتلها القطاع الحضري التاسع والرتبة الثالثة التي يترتب فيها القطاع الحضري السابع من حيث نسب التجارة الغذائية بهذه القطاعات مقارنة بنظائرها في القطاعات الاخرى

فمن خلال كل هذا يمكن استنتاج مايلي:

- قوة الجذب التجاري غير مرتبطة بموقع القطاع الحضري .
- رتبة القطاع الحضري من حيث عدد محلات التجارة الغذائية ورتبته من حيث محلات التجارة غير الغذائية هو الذي يتحكم في قوة الجذب التجاري ، فكلما كانت علاقة الرتب عكسية



وتحتل فيها رتبة عدد محلات التجارة غير الغذائية الرتب الاولى كلما كانت قوة الجذب التجاري قوية والعكس صحيح.

— تصنيف المحلات التجارية وفق مقارنة إقتصادية لا يعكس قوة الجذب التجاري.

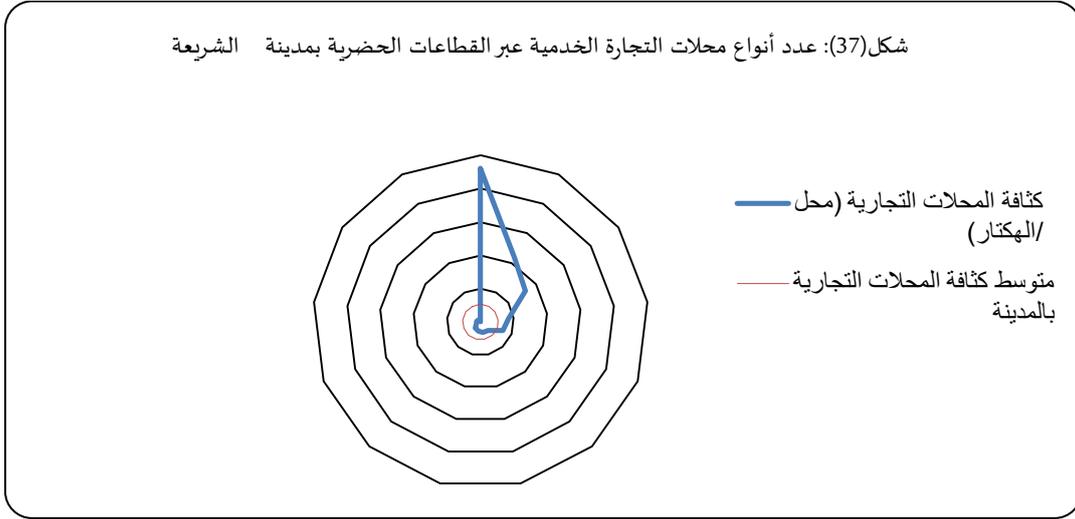
خريطة (21) لتجاري عبر القطاعات الحضرية لمدينة الشريعة. 2015

المصدر: أنجز اعتمادا على معطيات التحقيق الميداني لشهر سبتمبر، أكتوبر 2015

## 2- كثافة المحلات التجارية:

تباين كثافة المحلات التجارية بمدينة الشريعة من قطاع حضري لآخر فبعضها مرتفع والبعض متوسط والبعض الآخر ضعيفا حسب علاقة المحلات التجارية بالمساحة العقارية للقطاع الحضري، والشكل البياني رقم 37 يبين كثافة المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية بمدينة الشريعة .

شكل(37): عدد أنواع محلات التجارة الخدمية عبر القطاعات الحضرية بمدينة الشريعة



المصدر: أنجز اعتمادا على معطيات التحقيق الميداني لشهر سبتمبر، أكتوبر 2015

فمن خلال هذا الشكل البياني يمكن القول ان الاحياء المركزية هي التي تشهد كثافة معتبرة من حيث عدد المحلات التجارية، اين قدرت كثافتها بمركز المدينة (القطاع الحضري الاول) ب:46.09 محل تجاري/الهكتار، وكلما اتجهنا نحو الاطراف في جهة التوسع العمراني للمدينة كلما ضعفت كثافة المحلات التجارية.

ويمكن من خلال معالجة معطيات الشكل البياني السابق بواسطة برنامج Mapinfo professional 8.0 الحصول على الخريطة رقم 22 والمتعلقة بتوزيع كثافة المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية لمدينة الشريعة مما أفضى إلى تقسيم القطاعات الحضرية بالمدينة إلى الفئات الآتية:

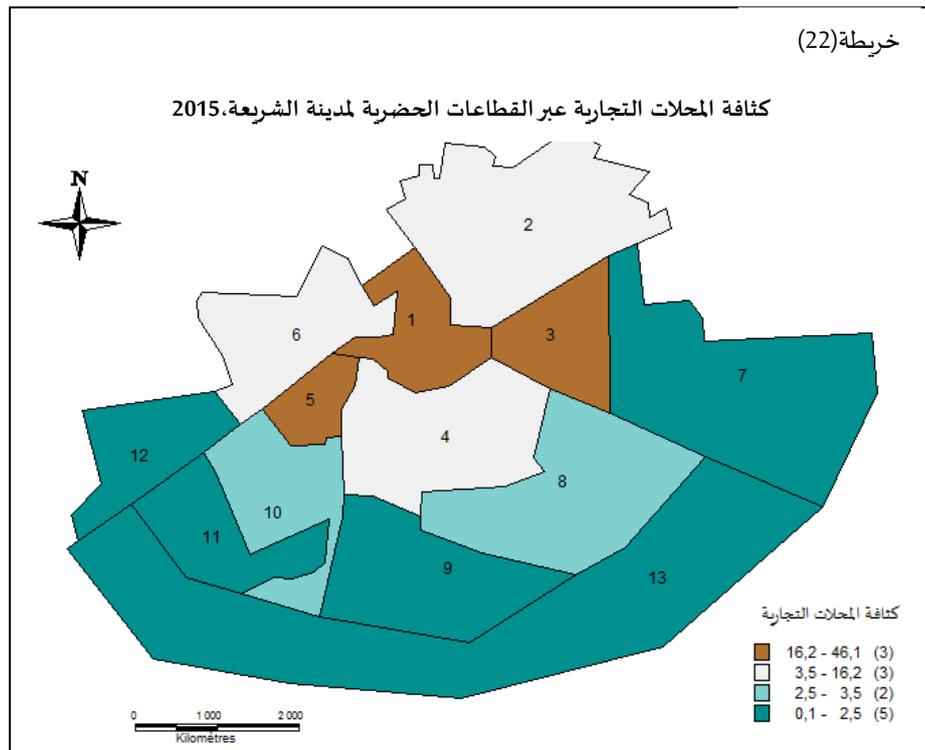
**1-2 الفئة الاولى:** كثافة المحلات التجارية مرتفعة تتراوح بين 16.1 و 46.1 محل تجاري /الهكتار تضم ثلاث قطاعات حضرية وهي القطاع الحضري الاول (مركز المدينة) ، القطاع الحضري الثالث (إبن باديس)، القطاع الحضري الخامس (العتيق) وهي القطاعات مركزية التي يمر بها المحورين التجاريين طريق تبسة وطريق ثليجان، حيث يتركز بها ما يعادل 59.39 % من إجمالي المحلات التجارية بالمدينة.

**2-2 الفئة الثانية:** كثافة المحلات التجارية مرتفعة تتراوح بين 16.2 و 3.5 محل تجاري /الهكتار تضم ثلاث قطاعات حضرية وهي القطاع الحضري الثاني (الحي الجديد) بكثافة تقدر ب7.10 محل تجاري/هكتار، القطاع الحضري الرابع (العربي التبسي) بكثافة تقدر ب8.49 محل تجاري/هكتار، القطاع الحضري السادس (مخلوفي) بكثافة تقدر ب3.55 محل تجاري/هكتار وهي قطاعات محيطة بالقطاع الحضري الأول (مركز المدينة) ومجاورة للقطاعين الآخرين اللذان يصنفان ضمن فئة كثافة محلات التجارة العالية.

**3-2 الفئة الثالثة:** كثافة المحلات التجارية متوسطة تتراوح بين 3.5 و 2.5 محل تجاري /الهكتار

تشمل قطاعين حضريين وهي القطاع الحضري الثامن (النهضة) بكثافة تقدر بـ 2.77 محل تجاري/هكتار، القطاع الحضري العاشر (البابور) بكثافة تقدر بـ 3.30 محل تجاري/هكتار.

4-2 الفئة الرابعة: كثافة المحلات التجارية ضعيفة تتراوح بين 0.1 و 2.5 محل تجاري/الهكتار تحتوي على خمس قطاعات حضرية وهي القطاع الحضري السابع (محمود شريقي) بكثافة تقدر بـ 1.15 محل تجاري/هكتار، القطاع الحضري الثالث عشر (الطريق الاجتبابي) بكثافة تقدر بـ 0.17 محل تجاري/هكتار، القطاع الحضري التاسع (المتقن) بكثافة تقدر بـ 2.47 محل تجاري/هكتار، القطاع الحضري الحادي عشر (سوق الفلاح) بكثافة تقدر بـ 1.29 محل تجاري/هكتار، القطاع الحضري الثاني عشر (سوق الفلاح) بكثافة تقدر بـ 0.99 محل تجاري/هكتار وهي في أغلبها قطاعات تقع بالاطراف.



المصدر: أنجز اعتمادا على معطيات التحقيق الميداني لشهر سبتمبر، أكتوبر 2015

3- مصفوفة تراتب القطاعات الحضرية حسب توزيع وانتشار أنواع المحلات التجارية: من أجل معرفة المستوى الحقيقي لهراريكية القطاعات الحضرية لمدينة الشريعة حسب توزيع وانتشار أنواع المحلات التجارية، تم اللجوء الى تحليل المعطيات الميدانية بإستخدام المصفوفة بطريقة موجود/غير موجود وهذا بين انواع المحلات التجارية، والقطاعات الحضرية ولقد تم إنجاز المصفوفة المبينة بالشكل رقم 38 وهذا باتباع الخطوات الاتية .

— ترتيب الاعمدة (القطاعات الحضرية) حسب تردد ظهور المحلات التجارية ترتيبا تنازليا.

— ترتيب الصفوف (أنواع المحلات التجارية) ترتيبا تنازليا .

إن تحليل المعطيات عن طريق هذه المصفوفة يتم بعد قراءتها أفقيا وعموديا:

**3-1 القراءة العمودية:** مكنت هذه القراءة من تقسيم القطاعات الى أربع فئات متباينة من حيث

تعداد أنواع المحلات التجارية ،يمكن تلخيصها في ما يلي :

**3-1-1 قطاعات الفئة الاولى "ذات التنوع القوي":** عدد أنواع المحلات التجارية يتراوح بين 104

و132 نوعا . تتمثل في القطاع الحضري الأول (مركز المدينة) وبعض القطاعات الواقعة في تماس معه

،وهي القطاع الحضري الرابع (العربي التبسي)، القطاع الحضري الثالث (إبن باديس)، القطاع

الحضري الثاني (الحي الجديد)، وما يميز هذه الفئة أنها تضم أكبر عدد من أنواع المحلات التجارية.

**3-1-2 قطاعات الفئة الثانية "ذات التنوع الحسن":** تشمل القطاع الحضري الخامس يبلغ

عدد أنواع المحلات التجارية به 76 نوعا ،وما يميز هذا القطاع أنه أيضا في تماس مع القطاع الحضري

الاول، وأهم ما يميز قطاع هذه الفئة محافظته من حيث ترتيب عدد أنواع المحلات التجارية على نفس

رتبته من حيث عددها وهي الرتبة الخامسة .

**3-1-3 قطاعات الفئة الثالثة "ذات التنوع المتوسط":** عدد أنواع المحلات التجارية يتراوح بين

91 و143 نوعا تظهر في القطاع الحضري الثامن، القطاع الحضري السادس، القطاع الحضري

العاشر، القطاع الحضري التاسع، القطاع الحضري السابع.

**3-1-4 قطاعات الفئة الرابعة "ذات التنوع الضعيف":** عدد أنواع المحلات التجارية يتراوح بين

11 و14 نوعا تتمثل في القطاع الحضري الحادي عشر، القطاع الحضري الثاني عشر، القطاع

الحضري الثالث عشر .

من خلال المعطيات المتحصل عليها من القراءة العمودية للمصفوفة يمكن القول أن قيمة التنوع

التجاري متطابقة مع معطيات التطور العمراني للمدينة وهراريكية شبكة طرقاتها وتوطن التجهيزات

العمومية، فكلما تم الاقتراب من القطاع الحضري الأول (مركز المدينة) والقطاعات المماسية له كلما زاد

عدد أنواع المحلات التجارية وكلما تم الاقتراب من قطاعات الاطراف (إتجاه التوسع العمراني) نقص

عدد أنواع المحلات التجارية.

**3-2 القراءة الأفقية:** سمحت هذه القراءة بمعرفة درجة تردد ظهور نوع تجاري ما عبر القطاعات

الحضرية، أين كانت مختلفة ومتباينة حسب كل نوع تجاري ، ومن الملاحظ أن أنواع المحلات التجارية

التي يتم ظهورها في 9 قطاعات أو أقل تشهد تشتتا كبيرا في تردد الظهور وهذا ما يمكن من استخلاص أن:

— درجة تردد ظهور أنواع المحلات التجارية بصفة عامة تتناسب طرذا مع عدد المحلات التجارية فعلى سبيل المثال:

○ محلات تجارة المواد الغذائية التي يقدر عددها بـ273 محلا تظهر في كل القطاعات الحضرية (13 قطاع حضري)

○ 68 محل تجاري متخصص في بيع الهواتف النقالة يظهر في 10 قطاعات حضرية .

○ 5 مدارس إعلام الي تظهر في 3 قطاعات حضرية.

غير أنه لا يمكن تعميم هذا الحكم على كل الأنواع فهناك بعض الانواع تظهر في أكبر عدد من القطاعات الحضرية إلا أن عددها أصغر من بعض الانواع التي تردد ظهورها أقل فمثلا:

○ 58 نادي أنترنيت تظهر في 12 قطاع حضري بينما 84 محلات لتصوير الوثائق تظهر في 11 قطاع حضري.

○ قيمة تردد ظهور محلات تجارية لنشاط معين مرتبطة بالبعد الجوازي، فكلما كانت هذه القيمة مرتفعة أي كلما زاد ظهوره على مستوى القطاعات الحضرية كلما كان هذا النوع مرتبط بالحياة اليومية للمواطن، إلا أنه بعد التدقيق في مختلف أنواع المحلات التجارية وتردد ظهورها وجد أن بعض محلات التجارة الخدمية رغم إرتباطها المباشر بالحياة اليومية للسكان إلا أن قيمة تردد ظهورها منخفضة ومثال على ذلك الصيدليات التي تنتشر في 6 قطاعات حضرية فقط.

— من بين إحدى عشر نوعا من المحلات التجارية التي تظهر بقطاع حضري واحد هناك عشر أنواع تظهر بالقطاع الحضري الأول (مركز المدينة)، من بينها ثمانية أنواع من صنف التجارة الخدمية و نوعين من صنف التجارة الحرفية الا أن وجود هذين النوعين (سباغة الصوف ودباغة الجلود) بمركز المدينة من أهم مؤشرات سوء تنظيم الأنشطة التجارية داخل الوسط الحضري بمدينة الشريعة، أما النوع المتبقي فهو يندرج ضمن التجارة الخدمية (المراقبة التقنية للسيارات) وهو موجود بالقطاع الثاني عشر وهو قطاع موجود بالأطراف الا أن إمكانية الوصول إليه لا تتم إلا بالمرور بقطاعات حضرية أخرى وهذا نتيجة سوء دراسة موقعة مع مخطط الحراك التنقلي للمدينة والذي هو في الاصل غير موجود.

شكل 38: مدينة الشريعة: مستوى هراكية القطاعات الحضرية حسب تراتب توزع المحلات التجارية











11	11	14	33	35	37	41	56	76	104	105	112	132	عدد الأنواع
6	5	4	3	2	1	المستوى							

تجارة صافية.

تجارة حرفية.

تجارة خدمية

المصدر: أنجز حسب معطيات التحقيق الميداني شهر سبتمبر وأكتوبر 2015.

### خلاصة

على ضوء الدراسة التي تمت بهذا الفصل تم القطع بوجود فارق ملحوظ بين عدد المحلات التجارية وفقا لمعطيات مصالح السجل التجاري وعددها وفقا للتحقيق الميداني، كما أكدت الدراسة وجود علاقة ارتباط قوية بين عدد المحلات التجارية وعدد السكان بالقطاعات الحضرية المركزية للمدينة مما يدل على التغطية الجيدة لحاجيات سكانها وقدرتها على استقطاب سكان باقي القطاعات الحضرية الأخرى وحتى سكان المناطق المجاورة على عكس القطاعات الحضرية الواقعة بالأطراف التي تعاني نقصا في تغطية سكانها بالمحلات التجارية ما يلزم سكانها بالاعتماد على القطاعات الحضرية المركزية، كما أكدت دراسة توزيع وانتشار المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية للمدينة وجود خلل في توزيع المحلات التجارية بالمدينة، ليؤكد هذا الخلل ويثبت بعد تحليل بنيتها بواسطة عدة مؤشرات.

وسيتم في الفصل الموالي دراسة تنظيم مختلف الفضاءات التجارية بالمدينة

# الفصل الرابع

تنظيم الفضاءات التجارية بمدينة الشريعة

## تمهيد

من المهم معرفة مدى إحترام الفضاءات التجارية التي تم إحصاؤها حسب المصطلح المتداول لدى سكان المدينة، لمتطلبات وأحكام التعمير التجاري، وسيعتمد على درجة تطابق الملاحظات الميدانية مع أحكام القانون رقم 08-04 المؤرخ في 14 أوت 2004، المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، المعدل والمتّم، والمرسوم التنفيذي رقم 111-12 المؤرخ في 06/03/2012 المحدد لشروط وكيفيات إنشاء وتنظيم الفضاءات التجارية وممارسة بعض الأنشطة التجارية.

## 1- المساحات الصغرى من نوع سوبرات

يتوزع بمدينة الشريعة سبع مساحات صغرى من نوع سوبرات، يتركز أربع منها بالقطاع الحضري الأول (مركز المدينة)، واحدة بالقطاع الحضري الثاني (الحي الجديد)، إثنان بالقطاع الحضري الثالث (إبن باديس)، وواحدة بالقطاع الحضري الرابع (العربي التبسي).

ومن الملاحظ أن حداثة هذه الظاهرة التجارية جعلتها غير منتشرة على نطاق واسع، حيث تقتصر فقط على القطاعات الحضرية المركزية بالمدينة، وسيم الاعتماد على المعايير الآتية في تحليل تنظيم هذه الفضاءات التجارية:

### 1- إحترام مخطط شغل الأراضي

بما أن أحكام التعمير التجاري تنص على أن "الفضاءات التجارية تنشأ وتنجز وفقا للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي"<sup>72</sup>، فتوزع المساحات الصغرى من نوع سوبرات على مخطط شغل الأراضي "أ" المصادق عليه بمداولة المجلس الشعبي البلدي رقم 10 بتاريخ 2009/05/23، مخطط شغل الأراضي رقم 01، مخطط شغل الأراضي رقم 03، مخطط شغل الأراضي رقم "ب" 04 التي تسمح بـ

✓ إنجاز البنايات ذات الطابع السكني، البنايات ذات الطابع التجاري، وكذا البنايات ذات الطابع السكني التجاري.

✓ إرتفاع أقصى للبنايات (طابق أرضي+طابقين+سطح).

✓ معامل شغل الأرض في البنايات ذات الطابع التجاري يجب أن لا يتجاوز 03.

وبما أن هذه الفضاءات التجارية توجد ببنايات تراعي المعايير السابقة الذكر، فهي محترمة لأدوات التهيئة والتعمير الواقعة بها.

<sup>72</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: مرسوم تنفيذي رقم 12-111 المؤرخ في 6 مارس 2012، المحدد لشروط وكيفيات إنشاء وتنظيم الفضاءات التجارية وممارسة بعض الأنشطة التجارية. مرجع سابق، ص 26.

## 2- إحترام شهادة المطابقة

رغم أن قوانين التعمير تعتبر شهادة المطابقة رخصة استقبال الجمهور في البنايات مخصصة للنشاطات التجارية، وتمنع شغل أو استغلال أي بناية إلا بعد الحصول عليها، إلا أن ممارسة الأنشطة التجارية من نوع سوبرات بمدينة الشريعة مقتصر على رخص بناء لم تخضع الى الموافقة المسبقة من طرف مديرية التجارة.

## 3- إحترام معيار المساحة

كل المساحات الصغرى من نوع سوبرات بمدينة الشريعة لا تقل مساحتها على مائة وسبعين (170) م<sup>2</sup> ولا تزيد على مئتين وعشرين (220) م<sup>2</sup>، وهي تستجيب لمعيار المساحة التي تنص على وجوب أن لا تقل عن 120 م<sup>2</sup> ولا تزيد على 500 م<sup>2</sup>.

## 4- إحترام معايير النظافة، السلامة والأمن

أغلب المساحات الصغرى من نوع سوبرات لها مدخلين أحدهما مخصص للدخول والآخر للخروج، وهي تفتح من الخارج نحو الداخل عكس المعايير المنصوص عليها في القوانين التنظيمية للفضاءات التجارية وهذا ما يجعل خروج مستعمليها صعب عند حدوث خطر معين داخلها.

وهي لا تتوفر على أدنى لوازم مكافحة الحريق رغم الكميات المعتبرة للسلع الموجودة بها خاصة وانها تحتل الطوابق الارضية لبنايات ذات طابع سكني تجاري، هذا قد يؤثر على أمن وسلامة سكان هذه الطوابق في حالة نشوب حريق ما.

كما أن توقف سيارات الزبائن يكون بطريقة عشوائية امام هذه الفضاءات التجارية وهذا ما قد يؤثر على السلامة والأمن المروري خاصة وأنها تتموقع بالقطاعات الحضرية المركزية وعلى طول المحاور التجارية المهمة التي تشهد حركة مرورية معتبرة والصورة الآتية تبين توقف العشوائي للمركبات أمام مساحة صغرى من نوع سوبرات على المحور تجاري بالقطاع الحضري الثالث .

ورغم أنها تعد ظاهرة تجارية عصرية ظهرت منذ أقل من خمسة عشر سنة بمدينة الشريعة، إلا أن بعض الممارسات التي يقوم بها التجار المشرفون عليها تتشابه مع ممارسات أولئك المشرفين على الدكاكين والحوانيت البسيطة وتتمثل هذه الممارسات في عرض مادة الخبز مثلا على الرصيف، وكذلك

تجمع النفايات الخاصة بهذه الفضاءات خاصة علب الكرتون بالقرب منها. وهذا ما تمنعه قوانين التعمير التجاري بالجزائر بسبب تشويه المظهر العمراني للمدينة، تدهور النظافة العامة للفضاءات الخارجية...، والصورة رقم 01: توضح نموذج لواجهة مساحة صغرى من نوع سوبرات

صورة رقم 01 : مساحة صغرى من نوع سوبرات بالقطاع الحضري الأول



إلتقاط الباحث 2015.

### III - المتاجر الكبرى

من خلال التأمل في تعريف المتجر الكبير ومصطلح البازار الذي يطلقه سكان المدينة على هذا الشكل من الفضاءات التجارية الذي بدأ ظهوره في السنوات الأخيرة، فيمكن دراسة وتحليل هذه البازارات باعتبارها كمتاجر كبرى بالمدينة.

فبعد التأمل الدقيق في هذه الفضاءات التجارية الذي يبلغ عددها 24 متجرا كبيرا بالمدينة يمكن تأكيد أنها بنيت في أماكن سكنات فردية تم هدمها بسبب توزيعها بشكل نقطي داخل إستخدامات سكنية فردية، إذ يتركز أغلبها بالقطاع الحضري الأول وعلى طول المحاور التجارية في الأجزاء التي تقطع القطاع الحضري الثالث وبالقرب من المحكمة بالقطاع الحضري الثاني، كما توجد أيضا بالقطاع الحضري الرابع بالجزء القريب من قطاع مركز المدينة، حيث يمكن إعتبارها بنايات ذات طوابق متعددة يجتمع بها عدد يتراوح بين 5 و15 محلا تجاريا، هندستها المعمارية بسيطة، مساحتها العقارية تتراوح بين 120 متر و400 متر، واجهاتها أحيانا تشبه واجهات السكنات الفردية الحديثة وأحيانا تكون متميزة، تمارس فيها غالبا الأنشطة التجارية الصافية والخدمية، وتنفرد بعضها أحيانا بممارسة التجارة الخدمية، وأحيانا تدمج بينها وبين محلات التجارة الصافية التي عادة ما تكون بالطابق الأرضي، وأحيانا تكون مخصصة لنوع واحد من محلات التجارة الصافية خاصة تلك المتعلقة بالملابس، والصور الآتية تبين بعض البازارات بمدينة الشريعة.

صورة رقم 02: منظر واجهة متجر كبير متخصص في التجارة الخدمية بالقطاع الحضري الأول



المصدر: إلتقاط الباحث 2015.

صورة رقم 04: منظر واجهة متجر كبير بالقطاع الحضري الأول

صورة رقم 03: منظر واجهة متجر كبير متخصص لبيع الملابس  
بالقطاع الحضري الثالث



المصدر: إلتقاط الباحث 2015.



المصدر: إلتقاط الباحث 2015

وسيم الاعتماد على المعايير الآتية في تحليل تنظيم هذه الفضاءات التجارية:

## 1- إحترام أحكام مخطط شغل الاراضي

تتوزع المتاجر الكبرى على مخطط شغل الأراضي "أ" المصادق عليه بمداولة المجلس الشعبي البلدي رقم 10 بتاريخ 2009/05/23، مخطط شغل الأراضي رقم 01، مخطط شغل الأراضي رقم 03 ومخطط شغل الأراضي رقم ب 04، وهي تسمح بإنجاز البنايات ذات الطابع السكني، ذات الطابع التجاري، ذات الطابع السكني التجاري، مع احترام الارتفاع الأقصى للبنايات (طابق أرضي+طابقين+سطح)، أما معامل شغل الأرض في البنايات ذات الطابع التجاري يجب أن لا يتجاوز 03.

ورغم أن بعض هذه الفضاءات التجارية تحترم جميع توجيهات مخطط شغل الأراضي الواقعة به، إلا أن طبيعة السكنات الفردية التقليدية المجاورة لها تتميز بوجود أحواش (وسط الدار) خاصة بالقطاع الحضري الأول، ما إستوجب القيام بمحادثة السكان حول تأثير هذه الفضاءات على حياتهم اليومية داخل المساكن، فوجد أن إرتفاعها يتنافى مع مبدأ الحرمة والمحافظة.

وبالعودة إلى القواعد العامة للتهيئة والتعمير التي تنص على أنه لا يمكن أن يتجاوز علو البنايات في الأجزاء المعمرة متوسط علو البنايات المجاورة الذي يقدر بطابق أرضي + طابق أول في المناطق التي تتواجد بها هذه الفضاءات التجارية، وهذا ما يتعارض مع ما تنص عليه أدوات التهيئة والتعمير.

وبعد الاطلاع على قرارات رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية الشريعة التي تبين قائمة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية التي طُلِبَتْ استشارتها بشأن مشاريع مخططات شغل الأراضي نجد أن مصالح التجارة مُغَيَّبَة، ولعلّ هذا من بين أهم العوامل التي جعلت ارتفاع هذه الفضاءات التجارية مصدر لإزعاج السكان المجاورين لها خاصة بالقطاع الحضري الأول (مركز المدينة). والصورة رقم 05 توضح منظر متجر كبير من وسط حوش بالقطاع الحضري الأول

صورة رقم 05: منظر متجر كبير من وسط حوش بالقطاع الحضري الأول



المصدر: إلتقاط الباحث 2015.

فبعد ملاحظة الصورة يتبين أن الواجهة معالجة بطريقة تحترم مبدأ الحرمة، ولكن بعد محادثة السكان المجاورين، إتضح أن مالك هذا المتجر الكبير لم يطبق الواجهة الموجودة في المخططات بسبب عدة إحتجاجات من طرف السكان، وهذا ما جعل نوافذ الواجهة صغيرة، لا تمكن من تدخل فرق النجدة بسهولة في حالة وجود خطر معين.

## 2- إحترام شهادة المطابقة

رغم أن قوانين التعمير تمنع شغل أو استغلال أي بناية إلا بعد حصولها على شهادة المطابقة، حيث تقوم هذه الشهادة مقام رخصة استقبال الجمهور إذا كان البناء مخصصا للتجارة إلا أن أغلب المتاجر الكبرى بمدينة الشريعة تمارس فيها أنشطة تجارية دون حصولها على شهادة مطابقة.

ومن أجل التحليل الأمثل تم اعتماد نموذج متوافق مع أغلب المتاجر الكبرى حيث تم تمثيله بمخططات الهندسة المعمارية الآتية:





### 3- احترام معيار المساحة

كل المتاجر الكبرى بمدينة الشريعة لا تقل مساحتها على خمسمئة (500) م<sup>2</sup> ولا تزيد على الف ومئتين (1200) م<sup>2</sup> بإحتساب مساحة جميع الطوابق، لذا فهي تستجيب لمعيار المساحة التي تنص على وجوب أن لا تقل عن 500 م<sup>2</sup> ولا تزيد على 2500 م<sup>2</sup>.

### 4- احترام معيار أماكن توقف السيارات

كل المتاجر الكبرى لا تتصل ولا توجد بجوارها أماكن توقف ملائمة للسيارات، لذا فهي لا تستجيب لمعيار أماكن توقف السيارات التي تنص على أن تكون سعتها الدنيا مائة (100) سيارة، وهذا ما يجعل المشتريين يقومون بركن السيارات على جانب الطريق، وهذا ما يؤثر على الأمن والسلامة المرورية للأفراد، والصورة الاتية تبين التوقف العشوائي أمام متجر كبير.

صورة رقم 06: التوقف أمام متجر كبير بالقطاع الحضري الأول



المصدر: إلتقاط الباحث 2015.

## 5- احترام معيار باب الخروج الاضطراري

كل التصميمات الخاصة بالمحلات الكبرى بمدينة الشريعة لا تولي أهمية كبيرة للباب الاضطراري، فمن خلال المثال المتخذ كنموذج عن مخطط الكتلة للمتاجر الكبرى بمدينة الشريعة (مخطط رقم 01، 02، 03) يتضح أن الطابق الأول يحتوي على باب نجدة مفتوح نحو سلم الدرج الذي يستخدم من أجل صعود الزبائن الى الطابق الثاني، بينما أنه لا يوجد أصلا باب للخروج الإضطراري بالطابق الثاني مع العلم أن كل الأبواب غير قابلة للفتح من الداخل في اتجاه الخارج حتى تلك الموجودة بالطابق الأرضي، وهذا ما يتعارض مع المعايير المعمول بها في هذا الشأن والتي تستدعي وجود باب للخروج الاضطراري يؤدي مباشرة الى الطريق العمومي ويسمح بخروج الزبائن وتدخل فرق النجدة، مع قابلية فتح الابواب الرئيسية من الداخل في اتجاه الخارج بدفع بسيط، والصورة الموالية نموذج عن ذلك:

صورة رقم 07: الباب الرئيسي لمتجر كبير بمدينة الشريعة



## 6- احترام معيار المدارج ودورات المياه المخصصة للمعوقين

جميع المحلات الكبرى بالمدينة ودون استثناء لا تولي أهمية لاحتياجات تسوق المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، لاسيما من حيث عدم مراعاتها لشروط وكيفيات إنشاء المتاجر الكبرى التي تستوجب كحد أدنى توفر مدارج ودورات مياه مخصصة للمعوقين .

## 7- احترام معيار الفضاء المخصص للإسعافات الأولية

رغم أنه من الشروط العامة الخاصة بالمساحات الكبرى توفرها على قاعة علاج تسمح بتقديم الإسعافات الأولية للزبائن والعمال بسهولة، إلا أن المتاجر الكبرى بمدينة الشريعة لا يوجد بها مثل هذه الفضاءات وبعضها لا يحتوي حتى على العلبة الصيدلانية الخاصة بالإسعافات الأولية.

## 8- كيفية عرض السلع

بعض المتاجر الكبرى بالمدينة تستغل الرصيف في عرض السلع ، ما يؤثر على نظافتها وعرقلة سير الراجلين وهذا ما يتنافى مع شروط وكيفيات إنشاء المتاجر الكبرى . و الصورة الآتية تبين عرض سلع متجر كبير على الرصيف.

صورة رقم 08: عرض السلع على رصيف واجهة متجر كبير



المصدر: إلتقاط الباحث 2015.

### III - الأسواق

تعتبر الأسواق من أهم الفضاءات التجارية المكونة للبنية التجارية لمدينة الشريعة، وهي تشكل موردا ماليا مهما ضمن ميزانية البلدية، إلا أنها بقيت تعاني من عدة مشاكل من حيث تنظيمها، وهذا ما يمكن التطرق إليه بالتفصيل من خلال دراسة وتحليل تنظيم مختلف أشكال هذه الفضاءات التجارية بالمدينة.

1- السوق الأسبوعية للخضر والفواكه:

بعد أن كان موقع السوق الأسبوعية للخضر والفواكه قبل الستينيات بمركز المدينة (القطاع الحضري الأول) بالقرب من سوق الأسبوعية للمواشي الذي كان موقعة آنذاك بساحة الثورة المعروفة حالياً بالسوق الأبيض، ليتم تحويله مع السوق الأسبوعية للمواشي في السبعينيات إلى موقعين متجاورين بالقطاع الحضري الرابع حيث احتلت السوق الأسبوعية للخضر والفواكه الموقع الحالي للمقبرة المركزية، بينما السوق الأسبوعية للمواشي وضع بموقع ثانوية النعمان بن بشير حالياً، وفي منتصف الثمانينات ومن أجل خلق توازن في البنية التجارية بين أحياء المدينة تم تحويل موقعه إلى القطاع الحضري الثاني (الحي الجديد) بعد أن تم تحويل السوق الأسبوعية للمواشي للموقع الذي تحتله ثانوية الطريق الاجتبابي حالياً بالقطاع الحضري الثالث عشر، ليتم تحويل السوق الأسبوعية للمواشي سنة 2002 الى موقعه الحالي بسبب التوسع العمراني للمدينة، وبقاء الأسبوعية للخضر والفواكه في نفس الموقع الى غاية شهر جانفي 2015 أين تم تحويله الى موقعه الحالي بجوار حضيرة البلدية بالقطاع الحضري الأول بسبب تبين أن جزء من المساحة العقارية التي كانت مخصصة لهذا السوق ملك لأحد الخواص الذي طالب بملكيتها العقارية، مع العلم أن الموقع الحالي للسوق كان عبارة عن مساحة خضراء مغروسة بأشجار لذلك درب سكان المدينة على تسميتها بالجنان<sup>73</sup>، وهو عبارة عن قطعة أرضية غير مهيئة، تبلغ مساحتها 2.5 هكتار، يحيط بها نزل الجرف، المشتلة، المركب الجوي، متوسطة جلالى عثمان وحضيرة البلدية وهو يحتوي على مدخل وحيد والخريطة رقم 23 تبين الموقع الحالي للسوق الأسبوعية بالقطاع الحضري الأول.

---

<sup>73</sup> تم اعتماد هذه المعلومات بناء على عدة مقابلات أجريت مع سكان عايشوا مختلف مراحل تطور المدينة.



وسيتم التدقيق في دراسة تنظيم هذا السوق من خلال العناصر التالية:

### 1-1 إحترام أحكام مخطط شغل الاراضي

رغم أن القانون رقم 08-04 المؤرخ في 14 أوت 2004، المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، المعدل والمتمم، والمرسوم التنفيذي رقم 111-12 المؤرخ في 06 مارس 2012 المحدد لشروط وكيفيات إنشاء وتنظيم الفضاءات التجارية وممارسة بعض الأنشطة التجارية تنص على أن الفضاءات التجارية تنجز وفقاً للمخطط التوجيهي للهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي.

إلا أن إنشاء السوق الأسبوعية للخضر والفواكه لم يخضع للجنة المكلفة بإنشاء وتنظيم الفضاءات التجارية، هذا ما يؤكد عدم مطابقته لأدوات التهيئة والتعمير المنصوص عليها بسبب اختيار أرضيته ضمن قطعة أرضية يحددها مخطط شغل الأراضي "أ" المصادق عليه بمداولة المجلس الشعبي

البلدي رقم 10 بتاريخ 2009/05/23 كمساحة خضراء لم يتم إصدار قرار تخصيصها من طرف السلطة الوصية.

## 2-1 احترام معيار التهيئة العامة

تتميز السوق الأسبوعية للخضر والفواكه بالمدينة بسوء التنظيم والتهيئة فهي عبارة عن أرضية ترابية غير محاطة بسور، بل هي نتاج البناءات المحيطة بها. واجهته عبارة عن حاجز حديدي، له مدخل وحيد لا يحتوي على باب وهو مخصص لدخول وخروج الشاحنات والراجلين في نفس الوقت، عدم تهيئته دليل على إهماله لذوي الاحتياجات الخاصة التي لم تذكر حتى بدفتر شروطه، كما تغيب فيه اللوحة التي تبين المخطط المفصل للهياكل والتجهيزات التي يتكون منها هذا الفضاء وكذا الطرق المخصصة للمرور.

فعدم خضوعه لتصميمات الهندسة المعمارية والتهيئة، دليل على عدم احترامه لشروط تنظيم الفضاءات التجارية، والصورة الآتية تبين أرضية السوق الأسبوعية لمدينة الشريعة.

صورة رقم 09: أرضية السوق الأسبوعية للخضر والفواكه



المصدر:التقاء الباحث، 2015

## 3-1 احترام معيار شغل الأماكن والانتفاع بها

نظرا لعد وجود مربعات تجارية بالسوق الاسبوعية للخضر والفواكه ، يتم عرض الخضر والفواكه داخل السوق بطريقة عشوائية وغير منتظمة وهذا ما يؤثر على السير الحسن للسوق، كصعوبة مراقبة المؤهلين للقيام بعمليات البيع من بين ممارسي الأنشطة التجارية به والصورة الآتية تبين العرض العشوائي للسلع داخل السوق.

صورة رقم10: العرض العشوائي للسلع بالسوق الاسبوعية للخضر والفواكه



المصدر:التقاءالباحث ، 2015

والملاحظ أن ممارسة أنشطة تجارية داخل السوق تتعارض مع النشاطات التجارية المسموحة بدفتر الشروط التي تقتصر على الخضر والفواكه، كوجود خيمة على شكل مطعم يباع فيها الشواء والبيض، بيع الخنجلان بواسطة باعة متنقلين (أطفال)، بيع الأواني المنزلية وبيع الألبسة وغيرها...كما أنه من الملاحظ أنها توجد بالسوق شريحة كبيرة من الباعة المسنين والصورة الآتية تبين ذلك:

من فئة المسنين  
والفواكه



صورة رقم11: بائع  
بالسوق الاسبوعية للخضر

المصدر: التقاء الباحث ، 2015

كما تم ملاحظة استغلال لمحيط السوق لعرض بعض السلع كالخردوات ،الألبسة .... و بعض أنواع الحيوانات الأليفة كالدجاج والأرانب...،وهذا ما يتنافى مع بنود دفتر شروطه التي تمنع ممارسة أي نشاط تجاري في محيط السوق و الصور الآتية تبين ذلك .

صورة رقم12: عرض السلع بمحيط السوق الأسبوعية للخضر والفواكه



المصدر: التقاء الباحث ، 2015

ومن خلال الصور رقم 13، 14 التي تبين على التوالي الدوار حول المحور بمحيط السوق خارج وأثناء أوقات فتحه تم ملاحظة أنه يستغل في عرض السلع وهذا ما يشكل خطرا على أمن ،سلامة التجار والزبائن ، إضافة الى الاخلال بالنظافة وتشويه المظهر العمراني للمدينة.

صورة رقم13: دوار حول المحور بمحيط السوق الأسبوعية للخضر والفواكه خارج أوقات فتحه.



المصدر:التقاط الباحث، 2015

صورة رقم 14: دوار حول المحور بمحيط السوق الأسبوعية للخضر والفواكه أثناء أوقات فتحه.



المصدر:التقاط الباحث، 2015

كما أن حقوق استغلال الأماكن ودخول هذه السوق غير معلنة للجمهور وهذا ما يتناقى مع شروط ممارسة الأنشطة التجارية داخل هذا الفضاء التجاري.

#### 4-1 احترام معايير الصحة، النظافة والأمن

من خلال الزيارات الميدانية المتعددة خارج الأوقات المحددة لفتح وغلق السوق الأسبوعية، تم ملاحظة عدم تنظيفه وإزالة النفايات الناتجة عن استخدامه والتي من الواجب أن يتكفل بها مسيره،

وعدم رفع الردوم والأتربة المتراكمة من طرف حضيرة البلدية قبل إستغلاله، ونظرا لعدم وجود حارس بالسوق يتم رمي بقايا النفايات المنزلية من طرف السكان المجاورين له. والصورة الآتية تبين تراكم النفايات بهذه السوق.

صورة رقم15: تراكم النفايات بالسوق الأسبوعية للخضر والفواكه



المصدر: التقاط الباحث، 2015.

وبما أن السوق غير محروس طوال أيام الأسبوع من طرف مسيره، تم استغلال جزء منه خارج الأوقات المحددة للفتح والغلق كمحطة غير شرعية لشاحنات النقل العمومي، والصورة تبين ذلك:

صورة رقم16: محطة غير شرعية لشاحنات النقل العمومي بالسوق الأسبوعية للخضر والفواكه



المصدر: التقاط الباحث بتاريخ 2015/12/19

مع العلم أن السوق لا يحتوي لا على محلات مخصصة لمصالح الأمن وأعوان الرقابة التابعين للمصالح البيطرية والنظافة الصحية والتجارة ولا على هياكل ليتم صيانتها ماعدا كشك متدهور موجود منذ أن كان الفضاء عبارة عن مساحة خضراء وهذا ما توضحه الصورة رقم 17، كما أنه غير مزود بأدنى الوسائل والتجهيزات اللازمة لسيره الحسن كدورات المياه، الماء، الكهرباء، معدات مكافحة الحريق والإسعافات الأولية وغيرها....وهذا ما توضحه الصورة رقم (17)

صورة رقم 17 : الكشك المتواجد بالسوق الأسبوعية للخضر والفواكه



المصدر: التقاط الباحث بتاريخ 2015/12/19

كل هذا يؤثر على الصحة وسلامة المستهلكين وكذا على البيئة، خاصة وأن السوق مجاور لمشتلة ولا يفصلها عنه إلا حاجز على شكل شبكة حديدية مما يشكل خطرا عليها أثناء نشوب حريق ما خاصة وأن الفضاء لا يحتوي أدنى تجهيز لمكافحة الحريق.

## 5-1 احترام مواقيت الفتح والغلق

من الملاحظ خلال مختلف الزيارات الميدانية للسوق الأسبوعية للخضر والفواكه وفي مختلف ساعات يوم فتحه المحددة بيوم السبت من الخامسة صباحا إلى الساعة الواحدة زوالا تبين أن أوقات فتحه وغلقه تكون قبل وبعد أوقات الاستقبال والبيع المحدد في دفتر الشروط .

كما أن دخول مستعملي السوق الأسبوعية ومستخدميهم تكون بعد دفع حقوق الدخول دون استلام تذكرة، ولا تقديم أي وثيقة تثبت صفتهم.

6-1 احترام معيار أماكن توقف السيارات: بعد الزيارات الميدانية للسوق الأسبوعية أثناء الساعات التي يكون فيها مفتوحا يتم ملاحظة أن السيارات تتوقف بطريقة عشوائية في محيط السوق، مما يؤدي إلى إختناق الحركة المرورية بهذه الطرقات وهذا ما توضحه الصورة الآتية.

صورة رقم 18: الازدحام المروري بمحيط السوق الأسبوعية للخضر والفواكه



المصدر: التقاط الباحث، 2015.

كل هذا نتيجة استغلال السوق دون دراسة إنشائه والمصادقة عليها من طرف اللجنة المكلفة بإنشاء وتنظيم الفضاءات التجارية.

## 2- السوق الأسبوعية للمواشي

تعتبر السوق الأسبوعية للمواشي بمدينة الشريعة من أقدم الأسواق بالمجال الذي تقع فيه والذي يتميز بأنه فلاحي ورعوي، وهي تحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية والوزن بالشرق الجزائري، لذا فالأسواق الصغرى بالولاية وبعض الولايات المجاورة تنجذب وتهيكل وفقا لها.

تقع هذه السوق خارج المحيط العمراني لمدينة الشريعة في جهة التوسع (طريق الماء الأبيض) بجوار القطاع الحضري الثالث عشر، تزيد مساحته عن 02 هكتار، والصورة الجوية الآتية تبين موقع هذا السوق بالمدينة.

صورة رقم 19: موقع سوق المواشي بمدينة الشريعة.



المصدر: Google Earth ، 2015/12/20

## 1-2 إحترام أحكام التهيئة والتعمير

بما أن السوق تقع خارج المحيط العمراني ، وهذا يعني عدم وجوده ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ولا ضمن مخطط شغل أراضي ، إذن فهو يخضع للقواعد العامة للتهيئة والتعمير وبدراسة هذه السوق بناء على هذه القواعد والمدرجة بالجانب النظري وجد أنها تحترم أحكام التهيئة والتعمير.

## 2-2 احترام معيار التهيئة العامة

تتميز السوق الأسبوعية للمواشي بمدينة الشريعة بأرضيتها الترابية، وهي محدودة بسور من الطوب يصل ارتفاعه الى مترين ونصف (2.5)م ، يوجد بها مدخلين بدون أبواب ، تغيب به اللوحة التي تبين مخطط مفصل للهيكل والتجهيزات التي يتكون منها هذا الفضاء، وكذا الطرق المخصصة للمرور، وهو لا يعير أي إهتمام لذوي الاحتياجات الخاصة. وهذا ما يتناقى مع شروط إنشاء هذه الفضاءات التجارية،

## 3-2 احترام مواقيت الفتح والغلق

من الملاحظ خلال مختلف الزيارات الميدانية للسوق الأسبوعية للمواشي وفي مختلف ساعات يوم فتحه المحددة بيوم السبت من الخامسة صباحا إلى الساعة الواحدة زوالا تبين أن أوقات فتحه وغلقه تكون قبل وبعد أوقات الاستقبال والبيع المحدد في دفتر شروطه .

## 4-2 إحترام معيار شغل الأماكن والانتفاع بها

أثناء التجول بالسوق الأسبوعية للمواشي خلال الأوقات المحددة لفتحه تبين أنه مقسم الى جزئين، الأول مخصص للغنم والماعز والثاني مخصص للأبقار، إلا أنه لا يحتوي على المربعات التجارية مما يؤثر على السير الحسن للسوق، كصعوبة مراقبة المؤهلين للقيام بعمليات البيع من بين ممارسي الأنشطة التجارية به والصور الآتية تبين العرض العشوائي للمواشي داخل السوق.

الصور رقم 20،21: العرض العشوائي للمواشي داخل السوق الاسبوعية للمواشي



المصدر:التقاط الباحث، 2015.

والملاحظ ممارسة أنشطة تجارية داخل السوق تتعارض مع بند "النشاطات التجارية المسموحة داخل السوق" بدفتر الشروط الذي يقتصر على تجارة الماشية، كوجود خيم على شكل مطاعم يباع فيها الشواء والبيض، بيع مشروب الخنجلان، وبيع القشاشيب، وكذلك بعض اللوازم التي يحتاجها مربو المواشي والصور الآتية تبين ذلك.

الصور رقم 22، 23، 24، 25، 26، 27 : العرض العشوائي للسلع داخل السوق الاسبوعية للمواشي



صورة 23



صورة 22



صورة 25



صورة 24



صورة 27



صورة 26

المصدر:التقاط الباحث ، 2015

كما تم ملاحظة استغلال محيط السوق لبيع الأعلاف، الخضروالفواكه، التمور، خيم لبيع الشواء، بيع الاقمشة... وهذا ما يتنافى مع بنود دفتر شروطه التي تمنع ممارسة أي نشاط تجاري في محيط السوق ويؤثر على نظافة محيطة الصور الآتية تبين ذلك .

الصور رقم 28،29،30،31: التجارة غير الشرعية في محيط السوق الاسبوعي للمواشي



صورة 29



صورة 28



صورة 31



صورة 30

المصدر: التقاط الباحث ، 2015

مع العلم أن حقوق استغلال الأماكن ودخول هذه السوق غير معلنة للجمهور وهذا ما يتنافى مع شروط ممارسة الأنشطة التجارية داخل هذا الفضاء التجاري.

## 5-2 احترام قواعد الصحة والنظافة والأمن

من بين مجموع الوسائل والتجهيزات العمومية اللازمة للسير الحسن للسوق كدورات المياه، كدورات المياه، الماء، معدات مكافحة الحريق، الإسعافات الأولية، المحلات المخصصة لمصالح الأمن وأعاون الرقابة التابعين للمصالح البيطرية والنظافة الصحية والتجارة وغيرها.... يحتوي السوق فقط على أعمدة الإنارة العمومية .

ورغم أن حراسة السوق ونظافته من واجبات مسيره إلا أنها من خلال الخرجات الميدانية التي تم القيام بها خارج أوقات فتحه تبين أنه غير ملتزم بحراسته ، ولا يقوم بتنظيفه دوريا بل يتم أحيانا ، فكل هذا يتعارض مع شروط تنظيم مثل هذا الفضاء التجاري.

## 6-2 احترام معيار أماكن توقف السيارات

بعد الزيارات الميدانية للسوق الأسبوعية أثناء الساعات التي يكون فيها مفتوحا تم ملاحظة أن السيارات تتوقف بطريقة عشوائية في محيط السوق على جانبي الطريق الولائي رقم 05(المؤدي إلى الماء

البيض) الذي يشهد تدفقات مرورية معتبرة، مما قد يؤدي إلى وقوع حوادث مرورية والصورة الآتية تبين ذلك .

الصور رقم32: التوقف العشوائي في محيط السوق الأسبوعي للماشية

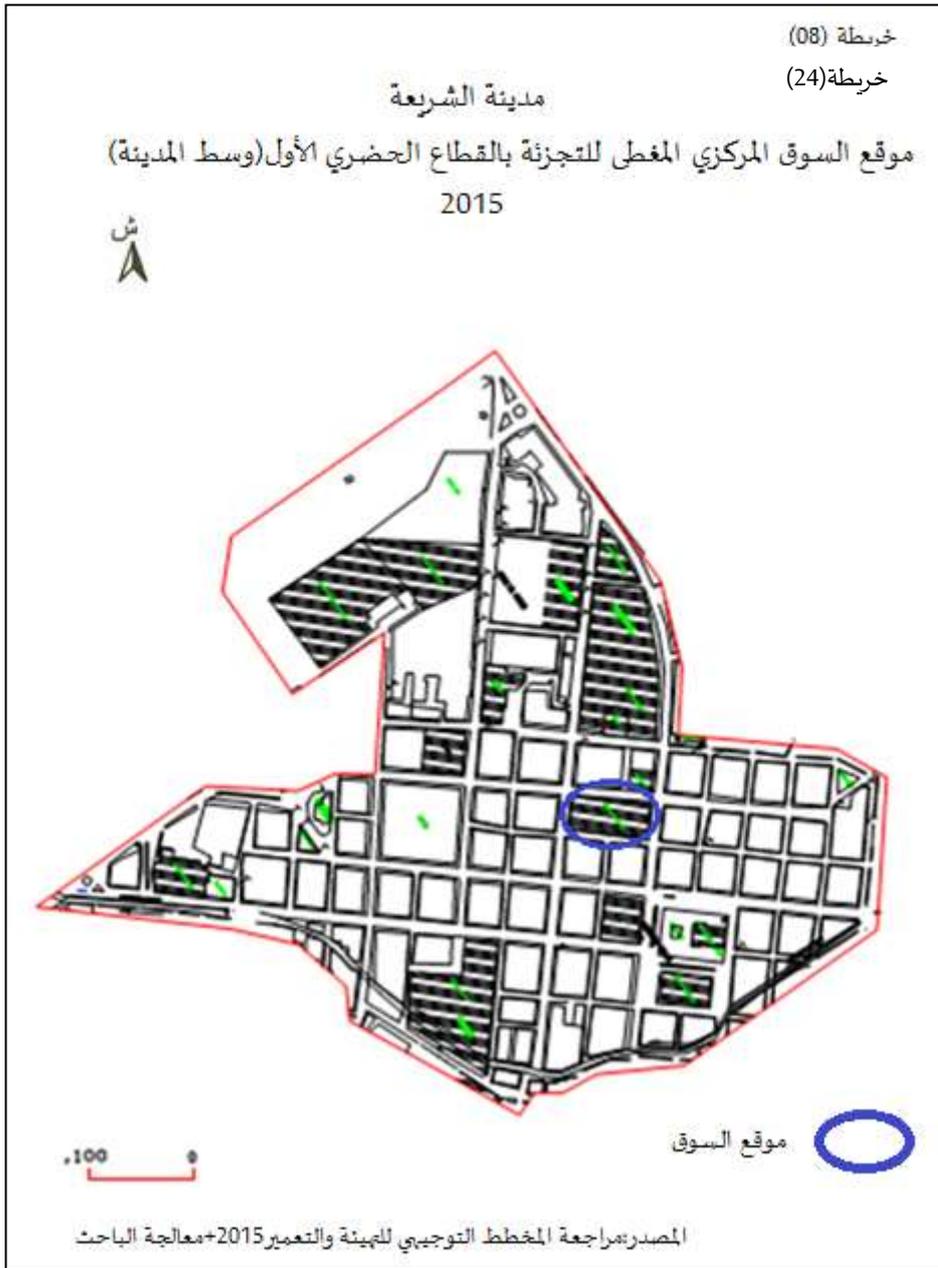


المصدر:التقاط الباحث، 2015

### 3- الأسواق الجوارية والمغطاة

#### 1-3 السوق المركزي المغطى للتجزئة

توضح الخريطة رقم 24، موقع السوق المركزي المتواجد بالقطاع الحضري الأول بقلب مركز المدينة ما يجعله يحتل موقع استراتيجي ،وهو موجودة فوق أرضية محاطة بأربعة طرقات، لذا فهو يحتل جزيرة كاملة (Ilot)، مساحته تقدر بـ 720 م<sup>2</sup>، بطول قدره 50.00م وعرض 24.00 م.



### 1-1-3 إحترام أحكام مخطط شغل الاراضي

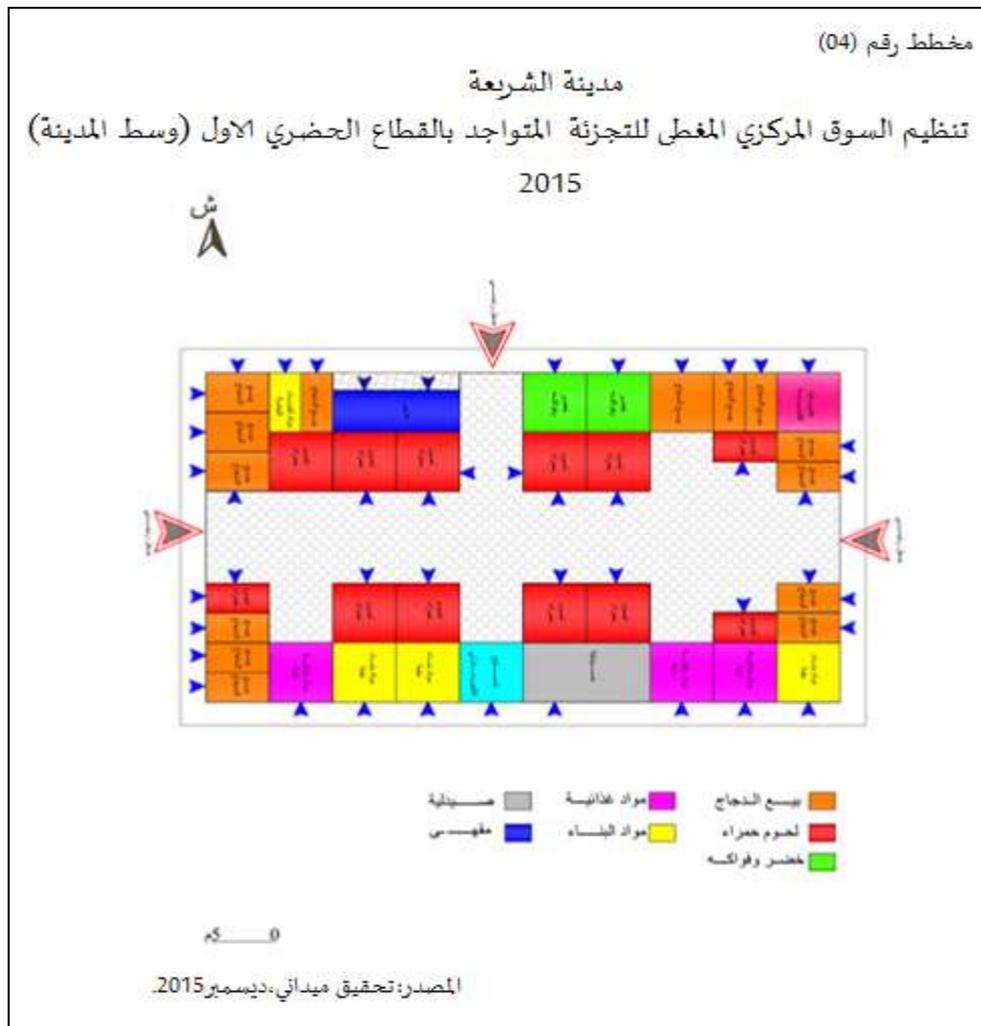
يقع هذا الفضاء التجاري "السوق الأسبوعية للخضر والفواكه" بمخطط شغل الأراضي "أ" المصادق عليه بمداولة المجلس الشعبي البلدي رقم 10 بتاريخ 2009/05/23، الذي يحدد القطعة الأرضية كسوق مغطاة، وبما أن معامل شغل الأرض في البناءات ذات الطابع التجاري به يجب أن لا يتجاوز 03. فهذه السوق محترمة لأحكام مخطط شغل الأراضي الواقعة به.

### 2-1-3 احترام مواقيت الفتح والغلق

من خلال مختلف الزيارات الميدانية للسوق المركزي المغطى للتجزئة في مختلف ساعات اليوم على مدار الأسبوع تبين أن أوقات فتح وغلق المحلات التجارية الموجودة بهذا السوق لا يحكمها ضابط زمني معين خاصة وأن حوالي 72 % من المحلات التجارية تفتح نحو الشوارع المحيطة بهذه السوق وهذا ما يجعلها غير محترمة لمعايير وقت الفتح والغلق.

### 3-1-3 احترام معيار شغل الأماكن والانتفاع بها

أثناء التجول بالسوق المركزي المغطى للتجزئة تبين أنه يضم 39 محل تجاري، تتنوع حسب مختلف الأصناف المعتمدة بالدراسة، وتنقسم من حيث المساحة إلى نوعين وهي محلات مساحتها 25 م<sup>2</sup> وأخرى مساحتها 12.50 م<sup>2</sup>، و المخطط رقم (04) يوضح مخطط تنظيم السوق المركزي المغطى للتجزئة.



فرغم أن هذا السوق مخصص للخضروالفواكه واللحوم والأسماك والقشريات الطازجة والمجمدة إلا أنها تمارس فيها بعض الأنشطة المخالفة لتخصيصه كالمواد الغذائية العامة، الصيدلية، مواد البناء، المقهى

كما أن استغلال محيط السوق يستغل للتجارة غير الشرعية وهذا ما القواعد العامة لإنشاء وتنظيم الفضاءات التجارية ويؤثر على نظافة محيطه والصورة الآتية تبين ذلك .

الصورة 33: التجارة غير الشرعية بمحيط السوق المركزي المغطى للتجزئة



المصدر: التقاط الباحث، 2015.

### 4-1-3 احترام قواعد الصحة والنظافة والأمن

من خلال الزيارات الميدانية المتعددة للسوق المركزي المغطى للتجزئة تم ملاحظة أن أغلب المحلات التجارية المفتوحة نحو الفضاء الداخلي للسوق متخصصة في بيع اللحوم الحمراء، أين تتم عملية الذبح غير الشرعي للمواشي أمام المحلات التجارية (بالهو)، أما المحلات التجارية التابعة له والمفتوحة نحو الشوارع فيتم فيها استغلال الأرصفة لعرض السلع ، كما يتم إستغلال المدخل الشمالي له في تجارة غير الشرعية تتمثل في بيع مادة الشمة التقليدية وهذا ما يتعارض مع القواعد العامة لإنشاء وتنظيم الفضاءات التجارية ، والصور التالية تبين بعض هذه المظاهر.

صور 34، 35، 36 : بعض الممارسات غير الشرعية بالسوق المركزي المغطى للتجزئة



المصدر:التقاط الباحث، 2015.

كما أن السوق لا يحتوي لا على محلات مخصصة لمصالح الأمن و أعوان الرقابة التابعين للمصالح البيطرية والنظافة الصحية والتجارة ،فرغم وجود الإنارة العمومية، الماء والصرف الصحي إلا أنه يبقى يعاني من انعدام بعض الوسائل والتجهيزات اللازمة لسيهه الحسن كدورات المياه، معدات مكافحة الحريق والإسعافات الأولية وغيرها....

### 3-1-5 احترام معيار أماكن توقف السيارات

بعد الزيارات الميدانية للسوق المركزي المغطى للتجزئة تم ملاحظة وجود موقف للسيارات بطاقة استيعاب 10 سيارات وهذا لا يستجيب لمعيار أماكن توقف السيارات في مثل هذا الفضاء، خاصة وأن هذا الموقف الخاص بالسيارات تم استغلاله من طرف سيارات تمارس نشاطا غير شرعية والصورة التالية تبين ذلك.

صورة 37: تحول موقف سيارات السوق المركزي المغطى للتجزئة الى محطة غير شرعية

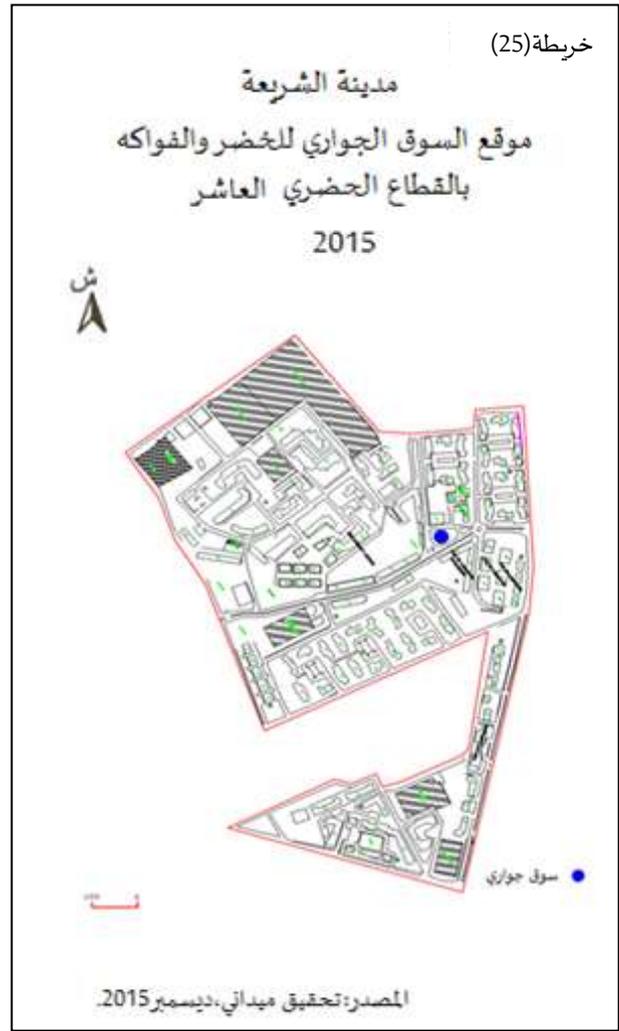


المصدر:التقاط الباحث، 2015.

#### 4- الأسواق الجوارية للخضر والفواكه

يرتبط تواجد الأسواق الجوارية للخضر والفواكه بمدينة الشريعة، بإزالة المواقع غير الشرعية وإدماج المتدخلين غير الشرعيين المحصنين على مستوى فضاءات شرعية تتوفر على الشروط المطلوبة لممارسة الأنشطة التجارية، حيث تم انجاز سوقيين جواريين، الأول يتموقع بالقطاع الحضري السادس (مخلوفي)، وهو مستغل وتمارس فيه أنشطة تجارية لبيع الخضر والفواكه والثاني يتموقع بالقطاع الحضري العاشر (البابور)، فرغم تسليمه للبلدية إلا انه لم يوزع إلى حد الآن على المستفادين.

و الخريطين رقم 25 و26 يبينان مواقع الأسواق الجوارية ضمن القطاعات التي تقع فيها.



#### 1-4 إحترام مخططات شغل الأراضي

بالنسبة للسوق الجوّاري للخضر والفواكه الواقع بالقطاع الحضري السادس (مخلوفي)، فهو مدرج ضمن مخطط شغل الأراضي د 06 وهو غير مدروس، وبعد الرجوع إلى مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير جد أن أرضيته موجهة إلى بناء سوق بلدي، إذن فهو موافق لتوجيهات أحكام التعمير من حيث التموقع.

أما بالنسبة للسوق الجوّاري للخضر والفواكه الواقع بالقطاع الحضري العاشر (البابور)، فهو يقع بمخطط شغل الأراضي د 04 المصادق عليه بمداولة المجلس الشعبي البلدي رقم 08/05 بتاريخ 2005/09/27 الذي يحدد القطعة الأرضية كمجال لإنشاء مساحة خضراء، ونظرا لعدم إصدار قرار من طرف السلطات المخولة قانونا بتخصيص هذه القطعة الأرضية كمساحة خضراء، تم اختيارها كموقع للسوق الجوّاري للخضر والفواكه، وهذا ما يتنافي مع توجيهات مخطط شغل الأراضي.

## 2-4 احترام معيار التهيئة العامة

رغم أن الأسواق الجوارية للخضر والفواكه بمدينة الشريعة، منشأة حديثا إلا أن درجة تهيئتها مختلفة فالسوق الواقع بالقطاع الحضري السادس (مخلوفي)، أقل تهيئة من ذلك الواقع بالقطاع الحضري العاشر (البابور) والصور الآتية تبين ذلك

صورة38:مظهر عام للسوق الجوازي للخضر والفواكه المتواجد بالقطاع الحضري السادس



المصدر:التقاط الباحث، 2015.

صورة39:مظهر عام للسوق الجوازي للخضر والفواكه المتواجد بالقطاع الحضري العاشر



المصدر: التقاط الباحث، 2015.

فمن خلال الصورتين السابقتين يمكن ملاحظة أن السوق الواقع بالقطاع الحضري السادس (مخلوفي) نصف مغطى، جدرانه من الاسمنت، مربعاته مغطاة بالزنك، بينما السوق الواقع بالقطاع الحضري العاشر (البابور) فهو مغطى وجدرانه أكبر تهيئة من السوق الأخرى.

كما تغيب بالسوقين اللوحة التي تبين مخطط مفصل للهياكل والتجهيزات التي يتكون منها هذا الفضاء وكذا الطرق المخصصة للمرور، وهذا ما يتنافى مع شروط إنشاء هذه والفضاءات التجارية، مع العلم أن هذان الفضاءان يهملان تماما ذوي الاحتياجات الخاصة، كما لا يأخذهم بعين الاعتبار في دفتر الشروط.

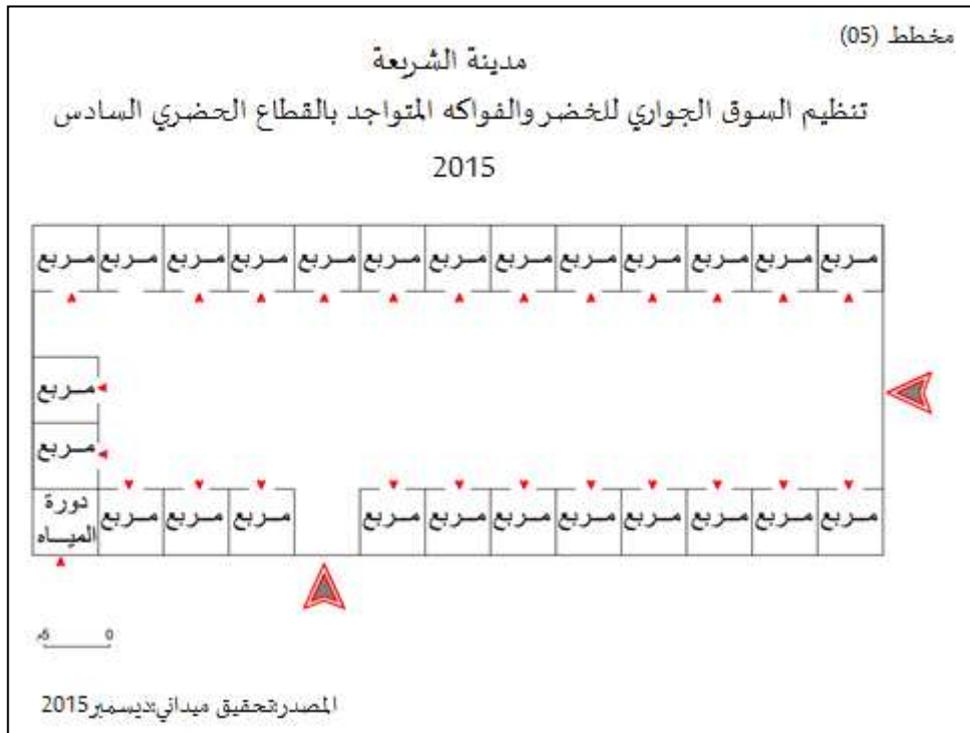
ونظرا لعدم القدرة على الاطلاع على التهيئة الداخلية للسوق الجوارية الواقعة بالقطاع الحضري العاشر (البابور) لعدم توزيعه من طرف البلدية على المستفادين وهذا ما جعله مغلق طوال فترات التحقيق الميداني، حيث سيتم التطرق إلى دراسة السوق الجوّاري للخضر والفواكه المتواجد بالقطاع الحضري السادس (مخلوفي).

#### 3-4 احترام مواقيت الفتح والغلق

من خلال مختلف الزيارات الميدانية للسوق الجوّاري للخضر والفواكه في مختلف ساعات اليوم على مدار الأسبوع تبين أن أوقات فتح وغلق السوق غير مضبوطة بساعات معينة فهو لا يحترم الساعات القانونية المدرجة بدفتر شروطه المحددة من الساعة السادسة صباحا الى غاية الساعة الثامنة مساء، فالعامل المتحكم في السوق هو كمية السلع المعروضة لدى التجار وتردد الزبائن.

#### 4-4 احترام معيار شغل الأماكن والانتفاع بها

أثناء التجول بالسوق الجوّاري للخضر والفواكه الذي تقدر مساحته 1625 م<sup>2</sup>، تبين أنه يضم 26 مربعا تجاريا، مساحه كل مربع تجاري هي 25 م<sup>2</sup>، والمخطط رقم 05 يوضح مخطط تنظيم السوق الجوّاري للخضر والفواكه.



فرغم أن مربعات السوق تم توزيعها من طرف البلديه في إطار القضاء على التجارة غير الشرعية إلا أنها لم تستغل من طرف أصحابها ماعدا تلك الموجودة بالقرب من الباب الرئيسي والصور الآتية تبين ذلك

صورة 40.41: كيفية استغلال المربعات التجارية داخل السوق الجوّاري للخضر والفواكه



صورة 41



صورة 40

المصدر:التقاط الباحث، 2015.

و يعود عدم استغلال المربعات التجارية إلى استغلال محيط السوق من طرف أصحاب المربعات في التجارة غير الشرعية عن طريق ما يسمونه بالكروسة وهذا ما يتعارض مع القواعد العامة لإنشاء وتنظيم الفضاءات التجارية وهذا ما يؤثر على نظافة محيط والصورة الآتية تبين ذلك.

ولقد أنعكس استغلال السوق من طرف هؤلاء التجار المتعودين على التجارة غير الشرعية على المظهر العام داخل هذه السوق حيث تم بناء بعض المربعات التجارية واستغلالها كمخازن للسلع التي يتم عرضها بمحيط السوق والصورة الآتية تبين ذلك.

صورة 42: بناء غير شرعي لمربع تجاري بالسوق الجوارى للخضر والفواكه.



المصدر:التقاط الباحث، 2015.

كما يتم استغلال بعض المربعات في تخزين بعض وسائل عرض السلع في محيط السوق كالعربات التقليدية التي يصطلح عليها من طرف هؤلاء التجار بالكروسة. وهذا ما تبينه الصورة الآتية.

صورة 43: الاستغلال غير الشرعي لمربعات تجارية بالسوق الجوارى للخضر والفواكه.



المصدر:التقاط الباحث ، 2015.

فكل هذا يتنافى مع القواعد العامة لإنشاء وتنظيم الفضاءات التجارية .

#### 5-4 احترام قواعد الصحة والنظافة والأمن

من خلال الزيارات الميدانية المتعددة للسوق الجوّاري للخضر والفواكه الواقع في القطاع الحضري السادس (مخلوفي)، تم ملاحظة أن أغلب المربعات التجارية لا تراعي عامل النظافة بسبب استغلال المربعات التجارية بطريقة عشوائية.

كما أن بعض التصرفات التي يقوم بها التجار مستخدمي السوق تؤثر على الأمن داخل السوق فمن خلال الزيارات الميدانية للسوق تبين أن سقوط عمود كهربائي مخصص للإنارة العمومية بسبب جعلها نقطة ربط للعربات التقليدية (الكروسة)، والصور الآتية تبين ذلك .

صورة 44 : ربط عربة تقليدية بعمود كهربائي بالسوق الجوّاري للخضر والفواكه.



المصدر:التقاط

الباحث، 2015

صورة 45 : سقوط عمود كهربائي بالسوق الجوّاري للخضر والفواكه.



المصدر:التقاط الباحث، 2015

مع العلم أن السوق لا يحتوي لا على محلات مخصصة لمصالح الأمن وأعوان الرقابة التابعين للمصالح البيطرية والنظافة الصحية كما أنه غير مزود بكل الوسائل والتجهيزات اللازمة لسيره الحسن كمعدات مكافحة الحريق والإسعافات الأولية وغيرها... فكل هذا يؤثر على الصحة وسلامة المستهلكين.

#### 6-4 إحترام معيار أماكن توقف السيارات

رغم أن بناء هذه السوق تم حديثا إلا أن تهيئته لم تأخذ بعين الاعتبار مواقف السيارات، وهذا ما يتعارض مع القواعد العامة لإنشاء وتنظيم الفضاءات التجارية، والصور التالية تبين توقف عشوائي لسيارات زبائن السوق .

صورة 46، 47 : التوقف العشوائي أمام السوق الجوّاري للخضر والفواكه.



المصدر: التقاط الباحث، 2015.

رغم صدور التعليمات الوزارية المشتركة المؤرخة في 09 ماي 2011 لوزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارة التجارة، أين تم تنصيب لجنة ولائية بتاريخ 2012/04/06 ولجنة على مستوى دائرة الشريعة كباقي دوائر الولاية لإحصاء كل المواقع وكذا المتدخلين غير الشرعيين ، وكذا إصدار القرار الولائي رقم 1663 المؤرخ في 2012/11/07 المتضمن منع أي نشاط تجاري أو عرض للسلع على حافة الطريق العمومي، الأحياء السكنية، المساحات العمومية، المعالم الأثرية، الأماكن العامة إلا أن الوسط الحضري لمدينة الشريعة يشهد انتشارا ملحوظا للتجارة غير الشرعية التي لا تراعي أدنى شروط التنظيم.

فناهيك عن استغلال أصحاب المحلات التجارية للأرصفة وعرض السلع في محيط الأسواق، توجد مجموعة من النسوة العجائز المعروفات محليا بالدلالات يمارسن تجارة بيع الملابس النسائية، الحلي،... داخل الحمامات.

كما أن مجموعة من الفئة الشابة تقوم بالعرض العشوائي لسلع على طول المحور التجاري طريق تبسة تتمثل هذه التجارة في الملابس الرجالية وتغليف الوثائق خاصة بالقرب من البريد المركزي.

كما أن هناك البعض من أفراد الفئة العمرية الأكبر من 50 سنة يقومون بممارسة تصليح الأحذية على الأرصفة.

إضافة إلى التجارة غير الشرعية المتجولة بواسطة العربات التقليدية للخضر والفواكه وأحيانا البيض، الأواني المنزلية والتأثيث المنزلي وهي ظاهرة تكثرت في القطاعات الحضرية البعيدة عن القطاع الحضري الأول (مركز المدينة).

كما يتم عرض الخضر والفواكه في المدخل الشرقي للمدينة (طريق تبسة) بواسطة..... من طرف بعض التجار غير الشرعيين، والصور الموالية توضح بعض هذه الممارسات.

صورة رقم 48، 49، 50، 51، 52، 53 بعض مظاهر التجارة غير الشرعية بمدينة الشريعة.



المصدر: التقاط الباحث، 2015.

كما يتواجد بمدينة الشريعة سوق غير شرعية لبيع الهواتف النقالة المستعملة والألبسة الرجالية والخردوات بالقطاع الحضري الأول في ساحة عمومية "ساحة الثورة" يطلق عليها السوق الأبيض وهي بالقرب من السوق المركزي المغطى للتجزئة يزداد عدد التجار فيها يومي الجمعة والسبت حيث أن عدد التجار غير ثابت ويختلف من يوم لأخر ومن أسبوع لأخر فمثلا قدر عددهم يوم الجمعة الموافق 01 جانفي 2016 بـ 208 تاجر أما يوم الجمعة 18 ديسمبر 2015 فقدر بـ 135 تاجر بينما قدر يوم الاثنين 21 ديسمبر 2015 بـ 74 تاجر ليقدر يوم الاثنين 04 جانفي 2016 بـ 87 تاجر والصورة الموالية تبين المظهر العام للسوق غير الشرعية.

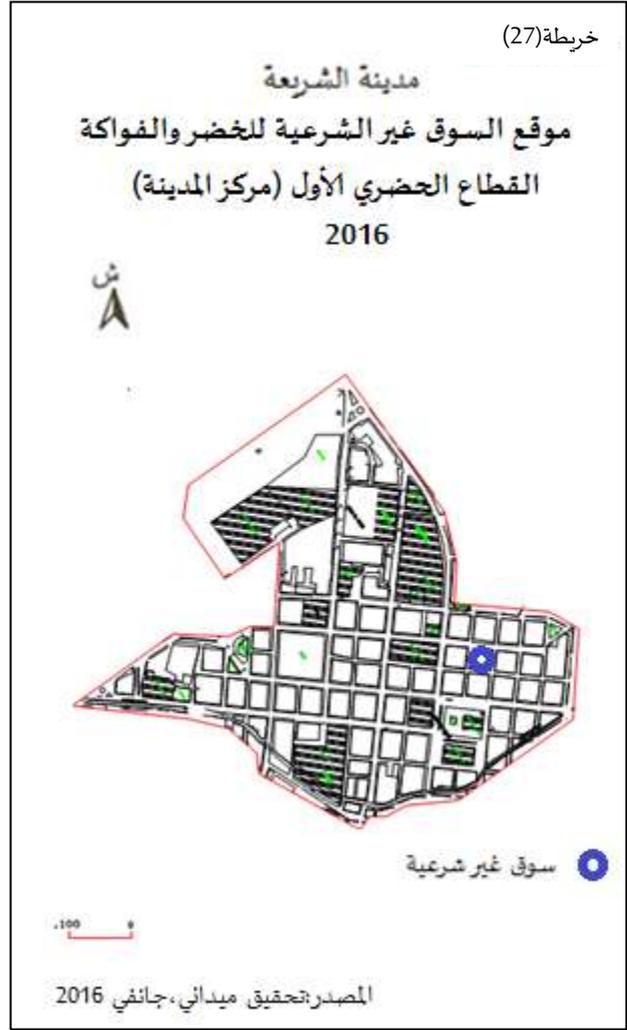
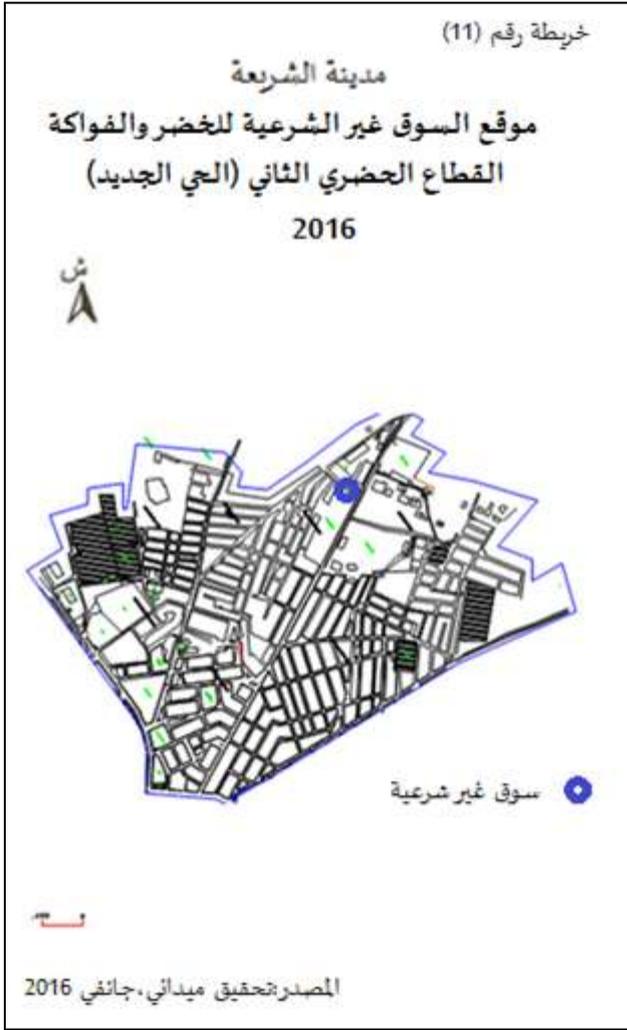
صورة رقم 54: مظهر عام للسوق غير الشرعية بالقطاع الحضري الأول.



المصدر:النقاط الباحث، 2016.

فرغم إزالة المواقع غير الشرعية وإدماج المتدخلين غير الشرعيين المحصنين على مستوى فضاءات شرعية تتوفر على الشروط المطلوبة لممارسة الأنشطة التجارية .

فيتوزع بالمدينة ثلاث أسواق غير شرعية للخضر والفواكه الأول يتواجد بالقطاع الحضري الأول بالقرب من السوق المركزي المغطى للتجزئة، أما الثاني فيتواجد بالقطاع الحضري الثاني (الحي الجديد) على جانب المحور التجاري (طريق الضلعة) بجانب محطة النقل غير الشرعية الخاصة بمدينتي قريقر ومدينة الضلعة التابعة لولاية أم البواقي، أما الثالث فيتواجد بالقطاع الحضري الثامن (النهضة) عند التقائه مع القطاعين الحضريين الثالث (إبن باديس) والقطاع الحضري الرابع (العربي التبسي) أين تتواجد محطة نقل المسافرين الخاصة بمنطقة التشتت بئر الطويل التي يقطنها عرش أولاد مسعود لذا يسمى سوق أولاد مسعود، والخرائط التالية تبين مواقع هذه الأسواق غير الشرعية بالقطاعات الحضرية التابعة لها .



حيث يقدر عدد التجار في السوق المتواجد بالقطاع الحضري الأول حوالي 35 تاجرا غير شرعي، بينما يتواجد بسوق القطاع الحضري الثاني ما يعادل 20 تاجرا أما تلك الموجودة بالقطاع الحضري الثامن فيتواجد بها حوالي 12 تاجرا وهي تشترك في أنها:

- ✓ تحتل مواقع مخصصة ضمن مخططات شغل الأراضي لفضاءات عمومية غير مهيأة.
- ✓ تشوه المظهر العمراني للمدينة.
- ✓ لا تتوفر على شروط الأمن والصحة والنظافة لا للمتعاملين ولا للزبائن.
- ✓ طريقة عرض السلع غير منظمة ولا تخضع لأي معيار.
- ✓ توقف الزبائن يكون بطريقة عشوائية وهذا ما يؤثر على الحركة المرورية
- ✓ عدم امتلاك التجار لسجلات تجارية وعدم تسديدهم للضرائب.
- ✓ احتلال المواقع دون دفع حقوق الانتفاع بالأماكن.
- ✓ تتواجد بالقرب من مناطق سكنية رغم الممارسات التي تقام بها مضرّة بالمحيط والسكان.
- ✓ غير مجهزة بأدنى معدات مكافحة الحريق والإسعافات الأولية وكذا التجهيزات الضرورية لسيرها الحسن.
- ✓ لا تراعي صحة المستهلكين وسلامتهم وحماية البيئة.

## خلاصة

أكدت معطيات التحقيق الميداني التي تم القيام بهذا في هذا الفصل بعد مطابقتها مع أحكام القوانين الضابطة لتنظيم الفضاءات التجارية داخل المجال الحضري والتي بدورها تركز على إحترام قواعد التعمير بصفة عامة وقواعد التعمير التجاري بصفة خاصة وجود خلل في تنظيم مختلف الفضاءات التجارية داخل المجال الحضري لمدينة الشريعة

وسيم في الفصل الموالي إستكمال معرفة الاختلالات الواقعة في تنظيم الانشطة التجارية بمدينة الشريعة والتي لم يتم التمكن من معرفتها من خلال مختلف التحقيقات الميدانية.

# الفصل الخامس

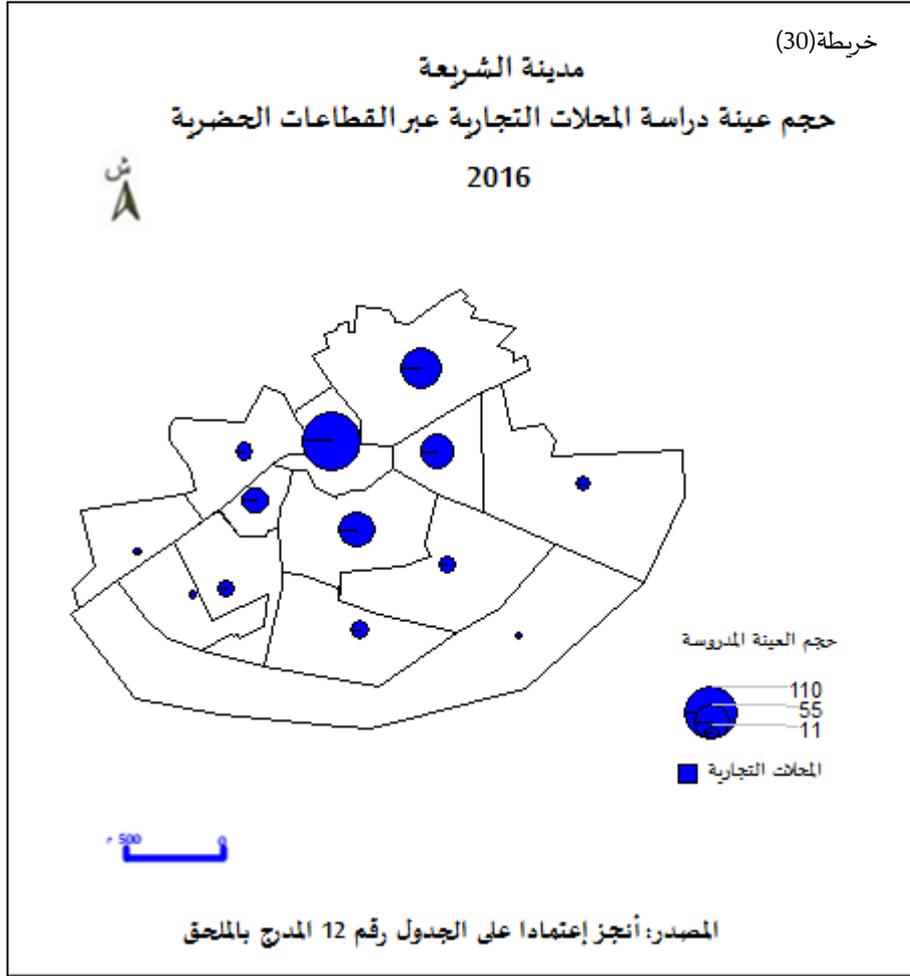
## تمهيد

سيتم في هذا الفصل استكمال معرفة الإختلالات غير المرئية الموجودة في تنظيم الأنشطة التجارية داخل المجال الحضري وذلك بتوزيع أربع استمارات استبيان على أصحاب المحلات التجارية، تجار السوق الأسبوعية للمواشي، تجار السوق الأسبوعية للخضر والفاكهة وسكان المدينة ومعالجتها بواسطة برامج إحصائية مختلفة وبطرق إحصائية مختلفة.

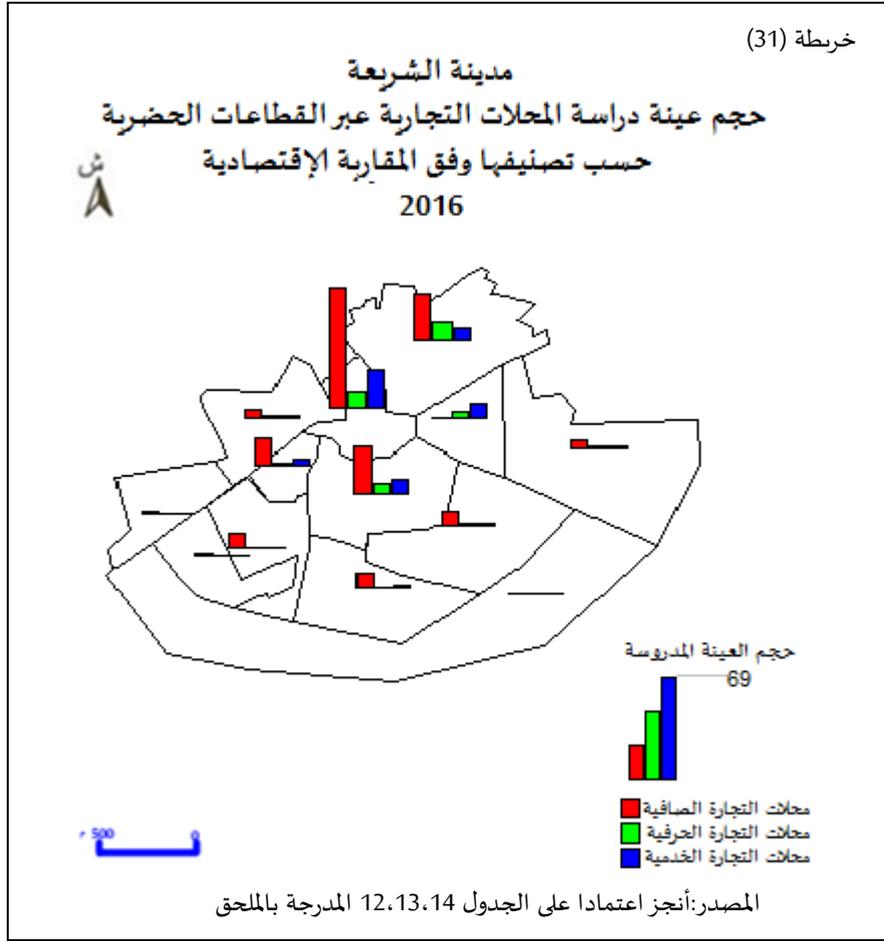
## 1 - المحلات التجارية:

### 1- عينة الدراسة الخاصة بالمحلات التجارية لمدينة الشريعة

سيتم في ما يلي دراسة خصائص في غير مرئية تتعلق بالمحلات التجارية خاصة تلك المتعلقة بالتجار، وذلك بتوزيع 326 استمارة استبيان موزعة على القطاعات الحضرية للمدينة وهي تمثل 10.24 % من إجمالي عدد المحلات التجارية بالمدينة ، حيث سمح المعالجة موضوعي بواسطة برنامج MapInfo professional 8.0 من الخريطة رقم (30)



ولقد تم توزيع عينة الدراسة على 207 صاحب محل تجارة صافية أي بنسبة تقدر بـ 10.11 % من إجمالي المحلات التجارية لهذا الصنف، و 49 استمارة على أصحاب محلات التجارية الحرفية أي بنسبة تقدر بـ 10.86 % من إجمالي المحلات التجارية لهذا الصنف، ونسبة 10.20 % على أصحاب محلات التجارة الخدمية أي بعدد يقدر بـ 70 استمارة ولقد تم توزيعها بطريقة متجانسة ومتقاربة من حيث النسبة على كل القطاعات الحضرية والخريطة رقم (31) تبين حجم عينة دراسة المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية حسب تصنيفها وفق مقارنة اقتصادية.



## 2- خصائص المحلات التجارية بمدينة الشريعة

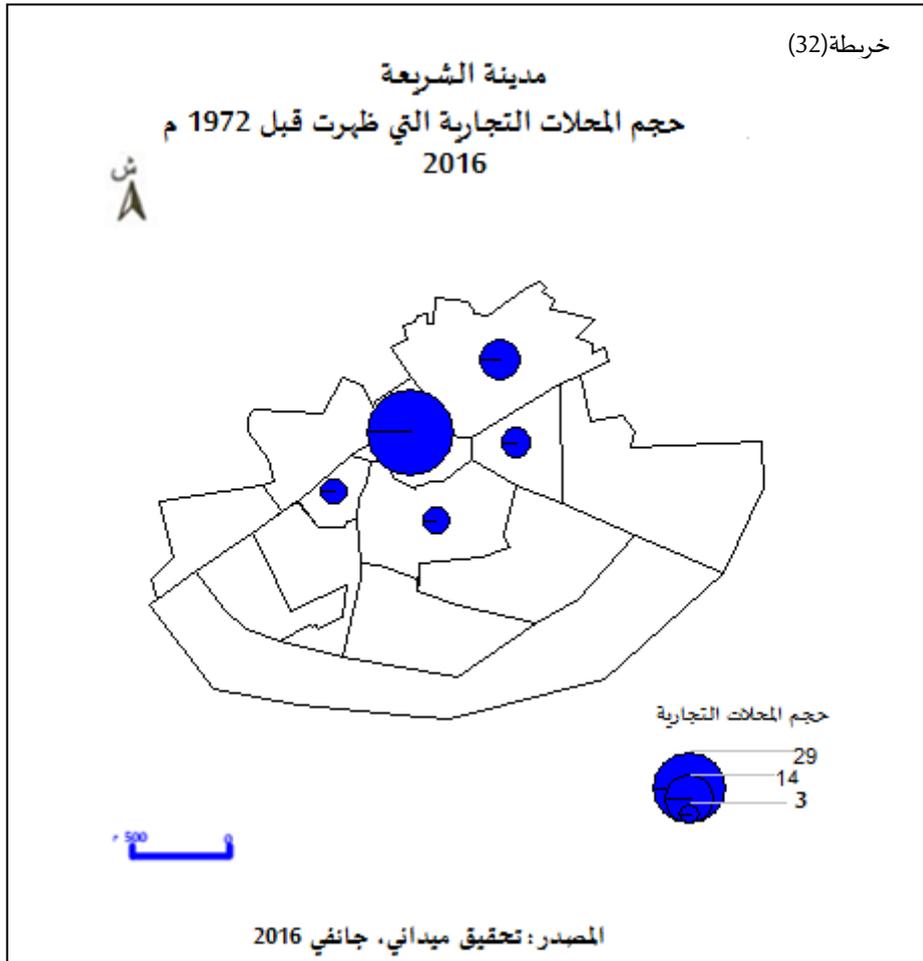
### 1-2 بداية العمل بالنشاط التجاري

من خلال الجدول رقم (16) المدرج بالملحق والمنجز حسب التحقق الميداني تبين أن المحلات التجارية الممثلة لعينة الدراسة المقدر حجمها بـ 362 محل تجاري متباينة من حيث تاريخ بداية العمل بالنشاط التجاري من مرحلة لأخرى ومن قطاع حضري لآخر وهي كالتالي:

### 1-1-2 العمل في التجارة قبل سنة 1972م

تبين الخريطة رقم (32) أن هناك 15.34% من إجمالي العينة المدروسة (326 محلا تجاريا) يعود تاريخ بداية ممارسة الأنشطة التجارية فيها إلى قبل سنة 1972م، وهي تتوزع بين القطاع الحضري (01) الذي يضم 29 محلا تجاريا (28.16% من الإجمالي المقدر بـ 103 محلا تجاريا للعينة بهذا القطاع)، والقطاع الحضري (02) الذي يضم 8 محلات تجارية (16.33% من الإجمالي المقدر بـ 49 محلا تجاريا للعينة بهذا القطاع)، القطاع الحضري (03) الذي يضم 5 محلات تجارية (12.82% من الإجمالي المقدر بـ 39 محلا تجاريا للعينة بهذا القطاع)، القطاع الحضري (04) الذي يضم 4 محلات تجارية (9.52% من الإجمالي المقدر بـ 42 محلا تجاريا للعينة بهذا القطاع)، القطاع الحضري (05) الذي يضم 4

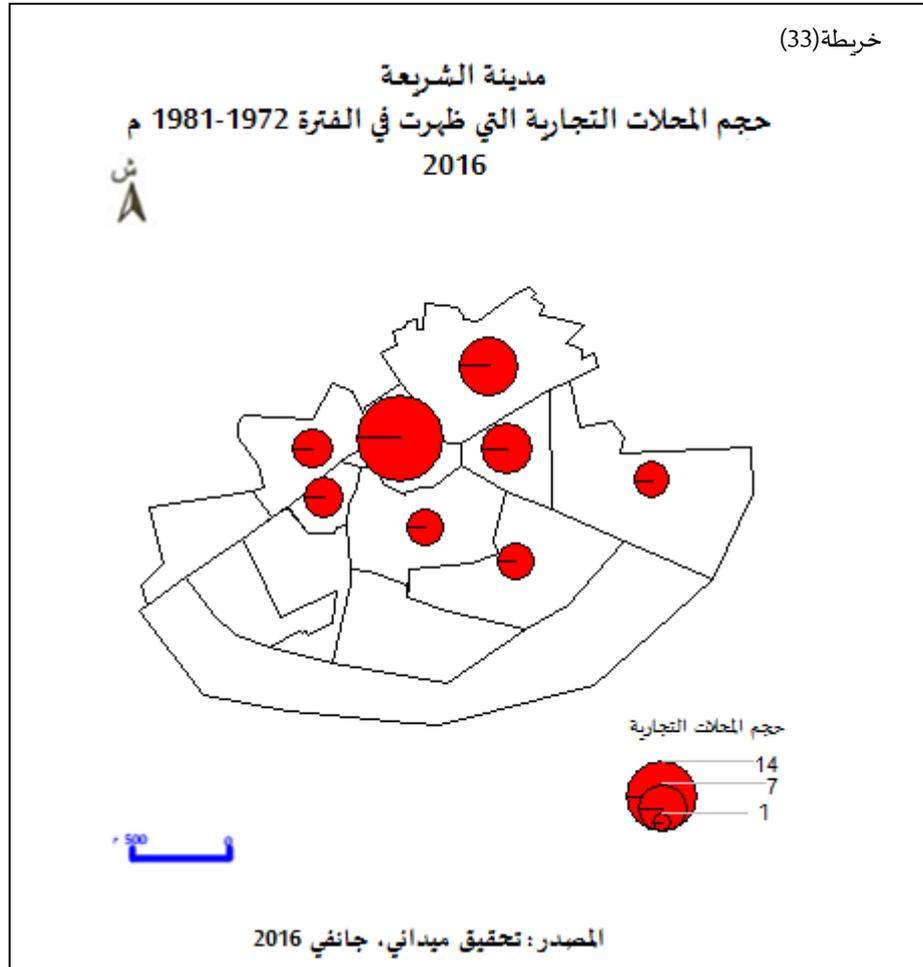
محلات تجارية (16.67% من الإجمالي المقدرب 24 محلا تجاريا للعيينة بهذا القطاع)، وهذا يعود لقدم نشأة هذه القطاعات الحضرية.



## 2-1-2 العمل في التجارة منذ 1972-1981 م

بلغ عدد المحلات التي بدأت ممارسة النشاط التجاري بها في هذه الفترة 43 محلا تجاريا وهو ما يمثل نسبة 13.19% من إجمالي حجم العينة المدروسة.

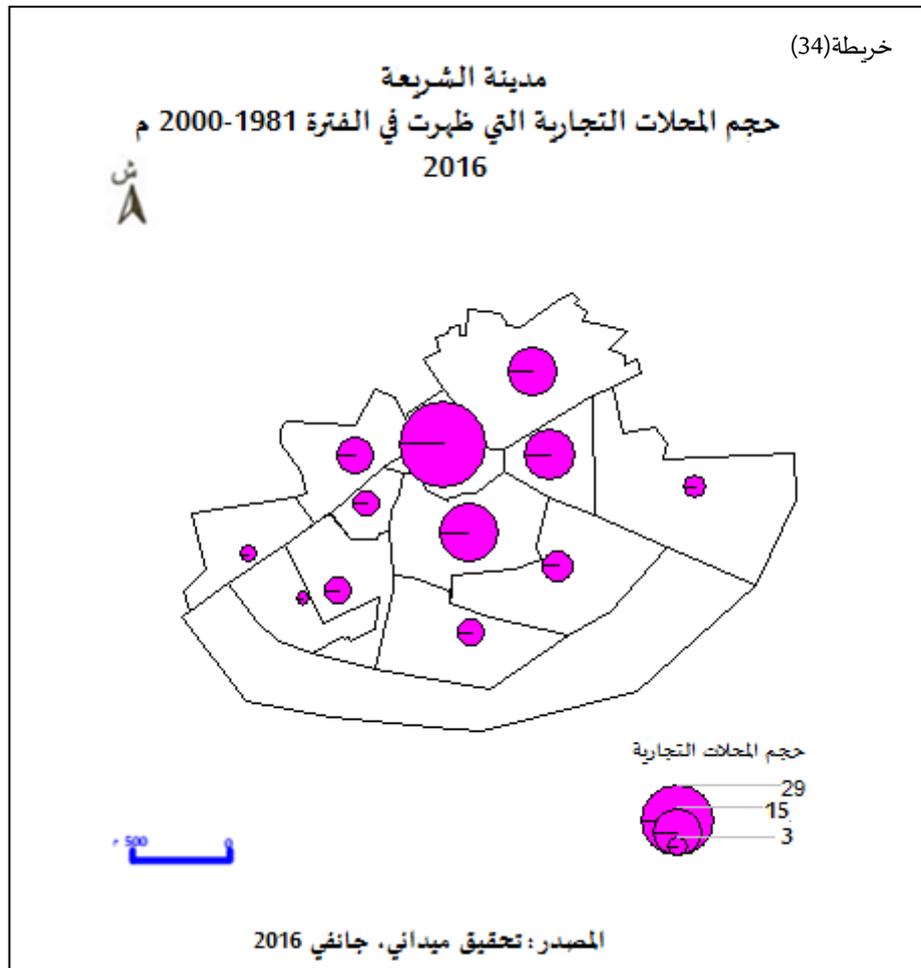
وأهم ما ميز هذه الفترة بداية ظهور محلات تجارية في كل من القطاع الحضري (06) بعدد يقدر بـ 4 محلات تجارية بنسبة 33.33% من الإجمالي المقدرب 12 محلا تجاريا لعينة القطاع والقطاع الحضري (07) بعدد يقدر بـ 3 محلات تجارية بنسبة 33.00% من الإجمالي المقدرب 10 محلات تجارية لعينة القطاع وكذا القطاع الحضري (08) بعدد يقدر بـ 3 محلات تجارية بنسبة 21.43% من الإجمالي المقدرب 14 محلا تجاريا لعينة هذا القطاع الحضري والخريطة رقم (33) تبين ذلك.



### 3-1-2 العمل في التجارة منذ 1981-2000 م

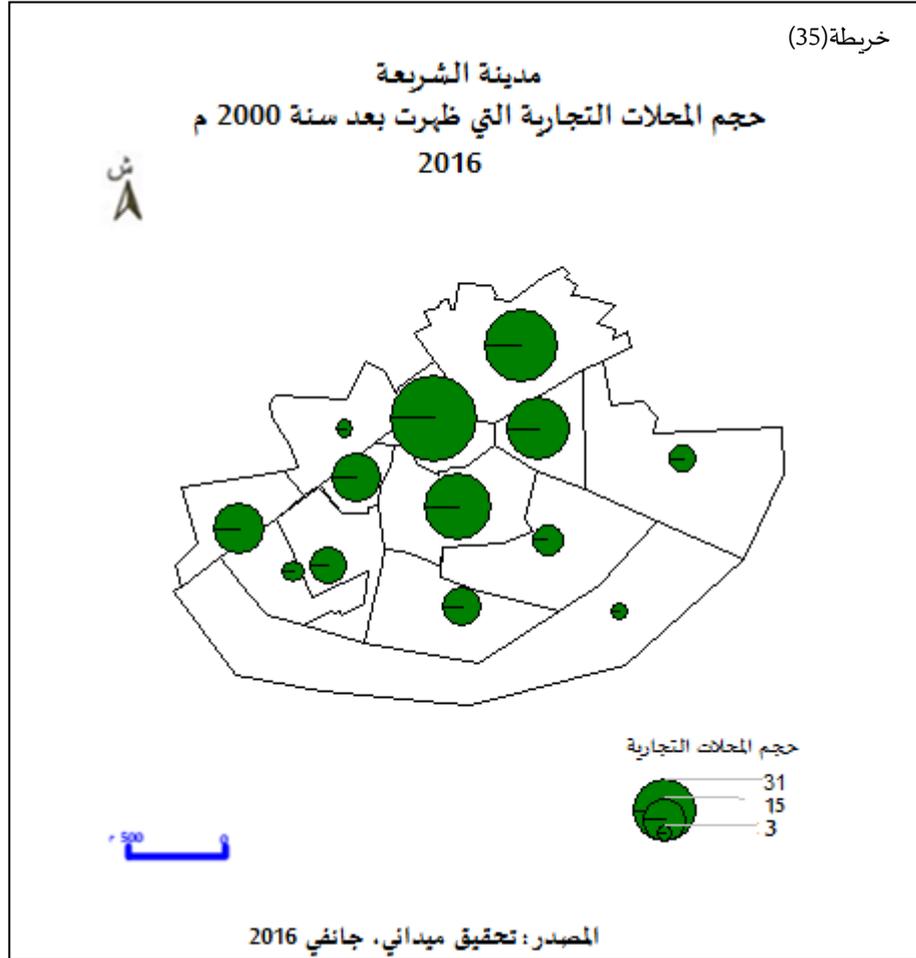
قدر عدد المحلات التجارية التي تمارس فيها أنشطة تجارية في هذه المرحلة بـ 94 محلا تجاريا أي ما يعادل 18.84 % من إجمالي حجم العينة المدروسة.

ولقد تميزت هذه الفترة بظهور أنشطة تجارية في كل من القطاع الحضري (09) بعدد يقدر بـ 4 محلات تجارية بنسبة 33.33% من الإجمالي المقدر بـ 12 محلا تجاريا لعينة القطاع، وكذا القطاع الحضري (10) بعدد 4 محلات تجارية أي بنسبة 36.36% من الإجمالي المقدر بـ 11 محلا تجاريا لعينة القطاع، وأيضا القطاع الحضري (11) بمحل تجاري واحد أي بنسبة 25.00 % من الإجمالي المقدر بـ 4 محلا تجاريا لعينة القطاع، إضافة إلى القطاع الحضري (11) بمحلين تجاريين أي ما يعادل نسبة 50 % من الإجمالي المقدر بـ 4 محلا تجاريا لعينة القطاع والخريطة (34) تبين ذلك.



#### 4-1-2 العمل في التجارة بعد سنة 2000 م

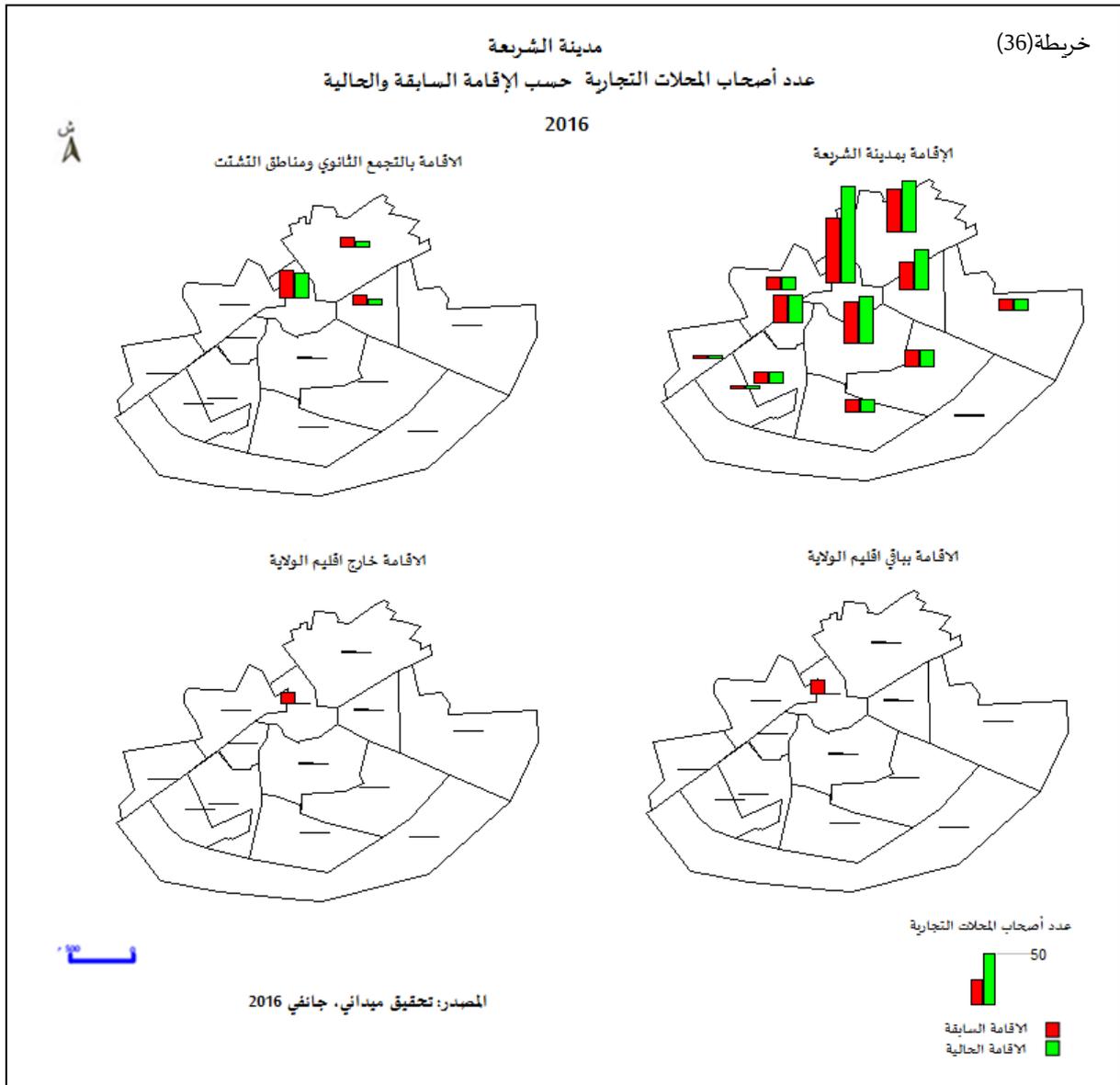
ظهر في هذه الفترة 139 محلا تجاريا أي ما يعادل نسبة 42.64% من إجمالي حجم العينة المدروسة وهي نسبة ملحوظة مقارنة بباقي الفترات ما يدل على التوطن المعتبر للمحلات التجارية، حيث تميزت هذه الفترة بظهور محلات تجارية بالقطاع الحضري رقم (13) بعدد قدر ب 2 محلات تجارية بنسبة 100.00% من إجمالي عينة القطاع والخريطة (35) تبين ذلك.



فمن خلال كل هذا تبين أن تزايد ظهور المحلات التجارية بالمدينة مرتبط بتطورها العمراني ، فرغم أن عدد المحلات التجارية في تزايد مستمر عبر الفترات الزمنية المتتالية أي كل ما زاد ظهور قطاعات حضرية جديدة بالمدينة كلما زاد عدد المحلات التجارية بها . إلا أنه كلما كانت فترة نشأة القطاع الحضري أقدم كلما كان عدد المحلات التجارية أكبر، وهذا ما يدل على أن التوسع العمراني للمدينة المصحوب بظهور بعض المحلات التجارية في القطاعات الحضرية حديثة النشأة يرافقه زيادات محسوسة ومعتبرة في القطاع المركزي والقطاعات المماسية له مما خلق اختلال في التنظيم المجالي للمحلات التجارية بالمدينة بين المركز والأطراف.

## 2-2 الإقامة السابقة والحالية لأصحاب المحلات التجارية

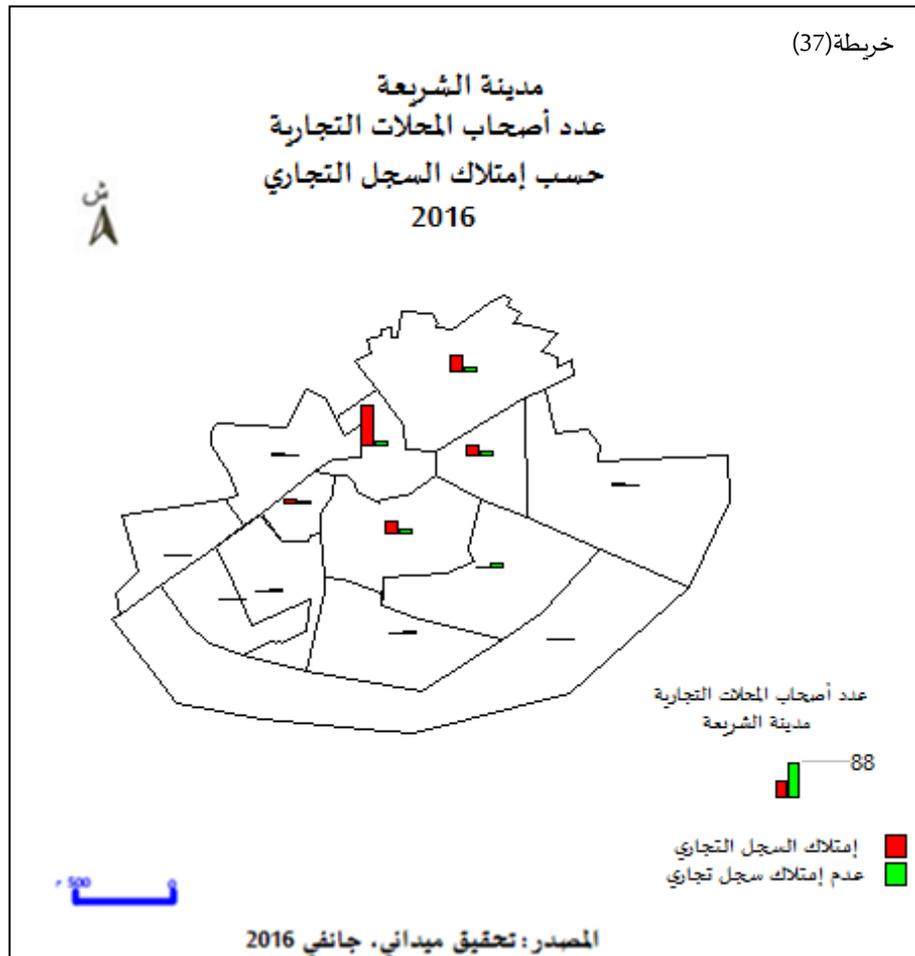
يتضح من خلال الخريطة رقم 36 والجداول رقم 17 و18 المدرجين بالملحق ارتفاع عدد أصحاب المحلات التجارية المقيمين حاليا بمدينة الشريعة (292 تاجر) مقارنة بعدد المقيمين سابقا (244 تاجر) وهذا في نفس العينة المدروسة والمقدرة بـ 326 تاجر، ويعود هذا الى تغيير هؤلاء مقر إقامتهم بسبب ممارستهم لانشطة تجارية بالقطاعات المركزية للمدينة والمتمثلة في القطاع الحضري الاول، القطاع الحضري الثاني، القطاع الحضري الثالث والرابع ويرجع أصل الإقامة السابقة لهؤلاء التجار الى التجمع الثانوي ومناطق التشتت (11 تاجر) ، باقي إقليم الولاية (20 تاجر)، خارج إقليم الولاية (17 تاجر) يرجع أصل إقامتهم السابقة الى ولاية خنشلة، أم البواقي ، الوادي ، جيجل، تيزي وزو وبسكرة .



### 3-2 امتلاك السجلات التجارية

كشفت معطيات التحقيق الميداني الموضحة بالخريطة رقم (37) والجدولين رقم (19) و(20) المدرجين بالملحق بأن 212 محل تجاري أي نسبة 34.97 % من العينة المدروسة (326 محل تجاري) أصحابها لا يملكون سجلات تجارية وهذا ما يجعلهم خارجين عن سوق العمل المنظم، والذي يعتبر أحد إشكاليات تنظيم الأنشطة التجارية بالمدينة بسبب مخالفته للقوانين المعمول .

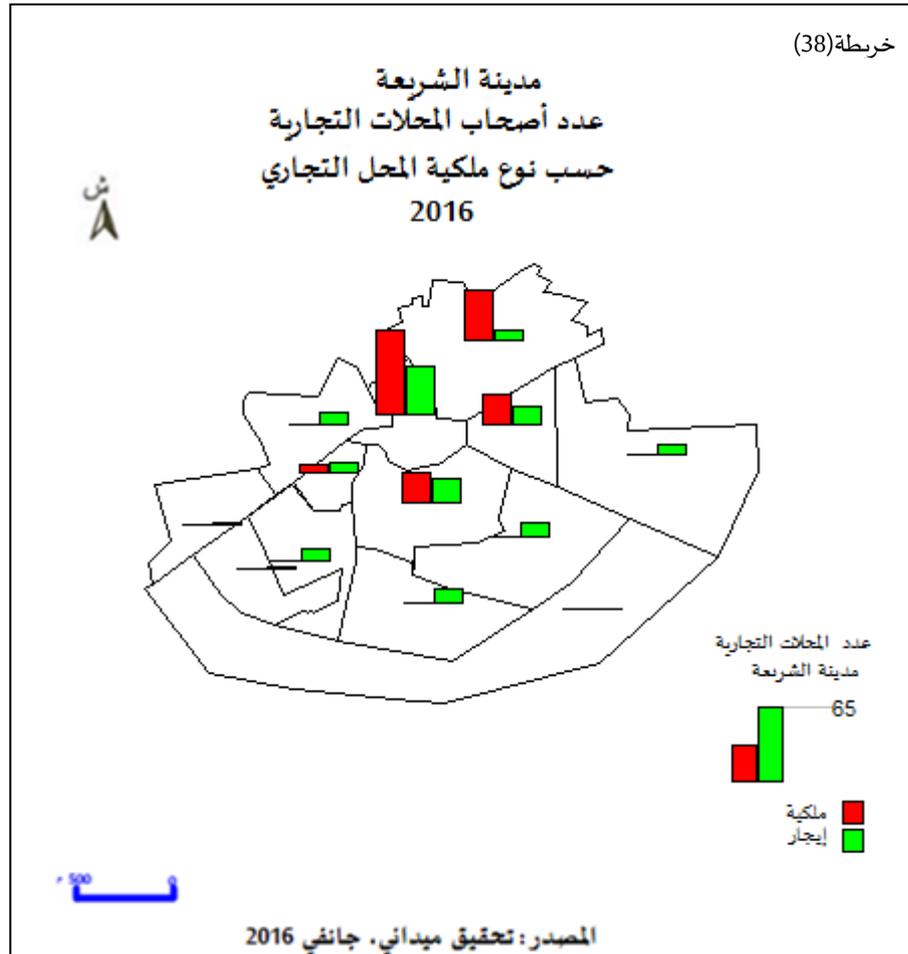
و تختلف نسب أصحاب المحلات التجارية غير المالكين لسجلات تجارية من قطاع حضري لآخر حيث تزيد نسبتها كلما تم الاتجاه نحو الاطراف إذ تمثل النسبة المئوية لأصحاب المحلات التجارية غير المالكين لسجل تجاري بالقطاع الحضري الاول 14.56 % ، القطاع الحضري الثاني 22.45 %، القطاع الحضري الثالث 35.90 %، القطاع الحضري الرابع 41.67 %، القطاع الحضري الخامس 41.67 %، القطاع الحضري السادس 33.33 %، القطاع الحضري السابع 40.00 %، القطاع الحضري الثامن 85.71 %، القطاع الحضري التاسع 83.33 %، القطاع الحضري العاشر 81.82 %



أما القطاع الحضري الحادي عشر، الثاني عشر والثالث عشر فكل أصحاب العينة المدروسة لا يملكون سجلات تجارية وهذا ما يدل على وجود إشكالية في تنظيم الأنشطة التجارية بمدينة الشريعة فحتى امتلاك السجلات التجارية تزداد نسبته في القطاعات المركزية.

## 4-2 ملكية المحلات التجارية

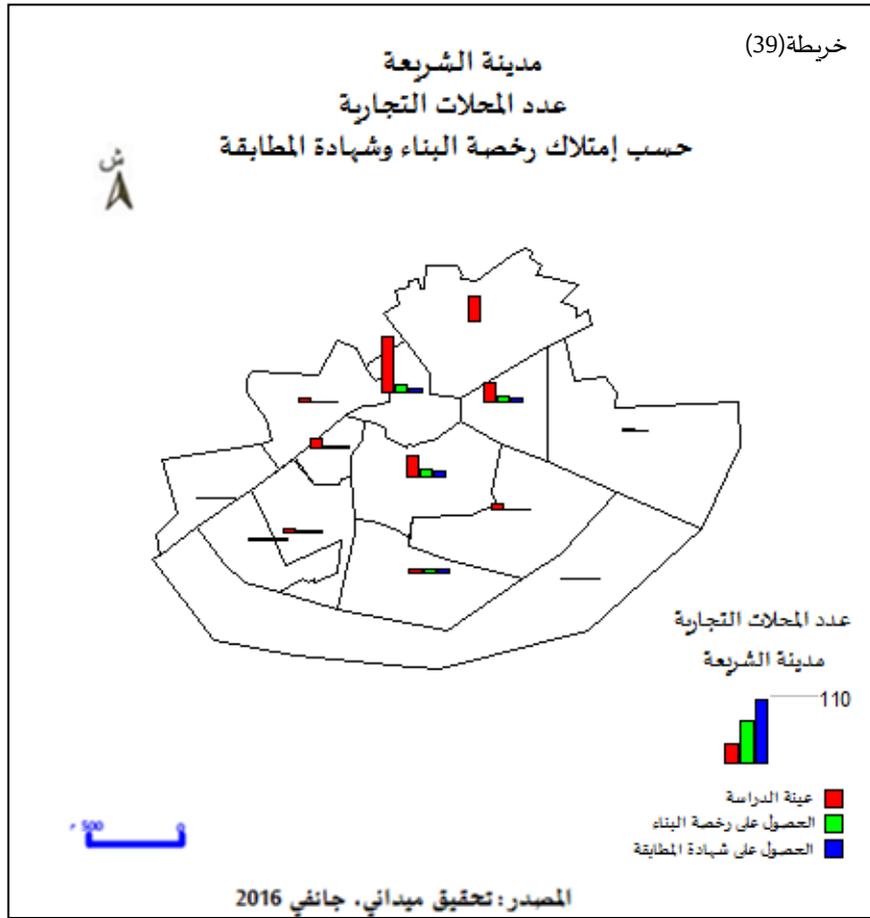
في هذا الإطار وجد تقارب في نسبة المحلات ذات طبيعة الملك (49.62%) بعدد محلات يقدر بـ 162 محل تجاري ونسبة المحلات ذات طبيعة الإيجار (51.48%) بعدد محلات يقدر بـ 164 محل تجاري .  
وتتباين هذه النسبة من قطاع حضري لآخر كما تبينه الخريطة (38) الموالية والجداول (21) و(22) المدرجة بالملحق.



ويتضح من خلال الخريطة (38) ارتفاع نسبي لعدد المحلات التجارية المؤجرة مقارنة بمحلات الملك عبر القطاعات الحضرية المركزية والمتمثلة في القطاع الحضري الأول، الثاني، الثالث، الرابع وهي قطاعات قيمة الإيجار فيها مرتفعة مقارنة بباقي القطاعات الحضرية الأخرى حيث يتراوح ثمن الإيجار بها بين 70.000 دج و 15.000 دج ، بينما يقدر هذا المبلغ بين 2.000 دج و 15.000 دج . وهذا بسبب المركزية التجارية التي تكتسبها هذه القطاعات الحضرية .

## 5-2 امتلاك رخصة البناء وشهادة المطابقة

من خلال التحقيق الميداني إتضح أن 85 محل تجاري (26.07%) فقط من بين المحلات التجارية المأخوذة كعينة دراسة حاصلة على رخصة بناء ،بينما 64 محل تجاري(19.63%) منها فقط تمارس فيها أنشطة تجارية بعد حصولها على شهادة مطابقة، رغم أن قوانين التعمير تمنع شغل أو استغلال أي بناية إلا بعد حصولها على شهادة المطابقة، حيث يعتبر هذا المعيار أحد أبرز المعايير التي ينجر عنها إشكاليات في تنظيم الأنشطة التجارية بالمجال الحضري لمدينة الشريعة. وتتباين هذه النسب من قطاع حضري لآخر كما تبينه الخريطة (39) الموالية والجدول (23) المدرجة بالملحق.



يلاحظ من

حيث

خلال الخريطة السابقة رغم النسب الضعيفة عموما للمحلات التجارية التي تمارس فيها أنشطة تجارية بعد حصولها رخصة البناء وشهادة المطابقة ، إلا أن القطاعات المركزية المتمثلة في القطاع الحضري الاول (12 شهادة مطابقة) ، القطاع الحضري الثالث (10 شهادة مطابقة) ، القطاع الحضري الرابع (13 شهادة مطابقة) يرتفع فيها نسبيا إمتلاك شهادة المطابقة مقارنة بباقي القطاعات الحضرية . ومن الملفت للانتباه أن القطاع الحضري الثاني الذي يعتبر قطاعا مركزيا لا تملك محلاته لشهادة المطابقة رغم أن عددها يمثل 15.03% من عينة الدراسة وبعد المحادثات التي تم إجراؤها مع مصالح البلدية، أملاك الدولة، مسح الأراضي، لجنة الدائرة المكلفة بالبت في مطابقة البناء في إطار القانون

15/08، وكذا لجنة مديرية التعمير، الهندسة المعمارية والبناء المكلفة بدراسة ملفات المطابقة للبنىات ذات الطابع التجاري والتي من شأنها إستقبال الجمهور وجد أن الاشكالية تكمن في أصل ملكية الوعاء العقاري التي تعود الى أحد الخواص تم بناؤها من طرف المواطنين بطريقة غير شرعية سابقا، وهي الان محل اعتراض من طرف ورثته لدى مديرية مسح الاراضي والمحافظة العقاري.

كما أنه من الملفت للانتباه أن القطاع الحضري التاسع رغم أنه قطاع غير مركزي إلا أنه من بين عينة الدراسة (12 محلا تجاريا) يوجد 9 محلات تجارية تملك شهادة المطابقة، أي نسبة 75 % من المحلات التجارية تمتلك لشهادة المطابقة وهذا راجع الى أن القطاع الحضري العاشر يضم أغلب التحصيصات الاجتماعية الخاضعة لدفاتر شروط .

## 6-2 عدد مستخدمي المحل التجاري

من الملاحظ في الخريطة رقم (40) والجدول رقم 24 المدرج بالملحق أن القطاع الحضري الأول فقط وصل عدد مستخدمي المحلات التجارية به إلى أربع عمال وهذا في 12 محل تجاري أغلبها مخصص للتجارة الخدمية كالصيدليات، المطاعم، المقاهي. وفي بعض محلات التجارة الصافية كمحلات المواد الغذائية بالجملة .

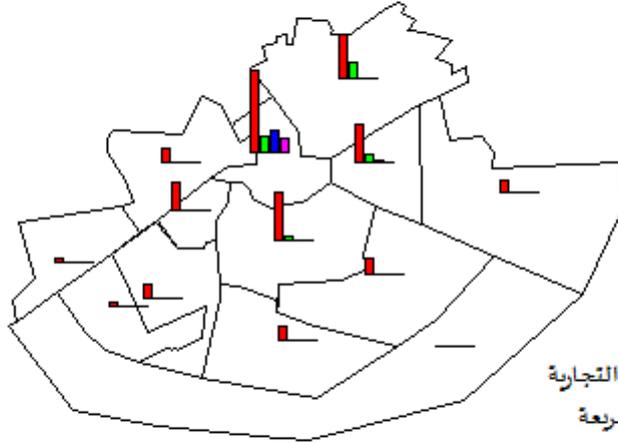
كما يوجد 25 محلا تجاريا تضم ثلاثة مستخدمين، يوجد 17 منها أي نسبة 68 % بالقطاع الحضري الأول، أما البقية فهي موزعة على القطاع الحضري الثاني (محلين تجاريين)، القطاع الحضري الثالث (3 محلات تجارية)، القطاع الحضري الرابع (محلين تجاريين)، القطاع الحضري الخامس (محل تجاري واحد).

أما المحلات التجارية التي تضم مستخدمين فهي فيقدر عددها بكل من القطاع الحضري الاول والثاني بـ 13 محلا تجاريا لكل قطاع حضري، 7 محلات تجارية بالقطاع الثالث، محلين تجاريين بالقطاع الرابع ومحل تجاري واحد بالقطاع الخامس.

كما تتوزع بصفة متباينة على جميع القطاعات الحضرية بالمدينة المحلات التجارية التي تضم مستخدما واحدا .

فمن خلال كل هذا يمكن استنتاج أن مستخدمي المحلات التجارية يزداد كلما تم الاقتراب من مركز المدينة بسبب زيادة تدفق الزبائن إضافة الى طبيعة الأنشطة التجارية التي تنفرد بها القطاعات المركزية على باقي القطاعات الأخرى والتي تحتاج عدد اكبر من المستخدمين كالصيدليات مثلا.

مدينة الشريعة  
عدد المحلات التجارية  
حسب عدد المستخدمين



عدد المحلات التجارية

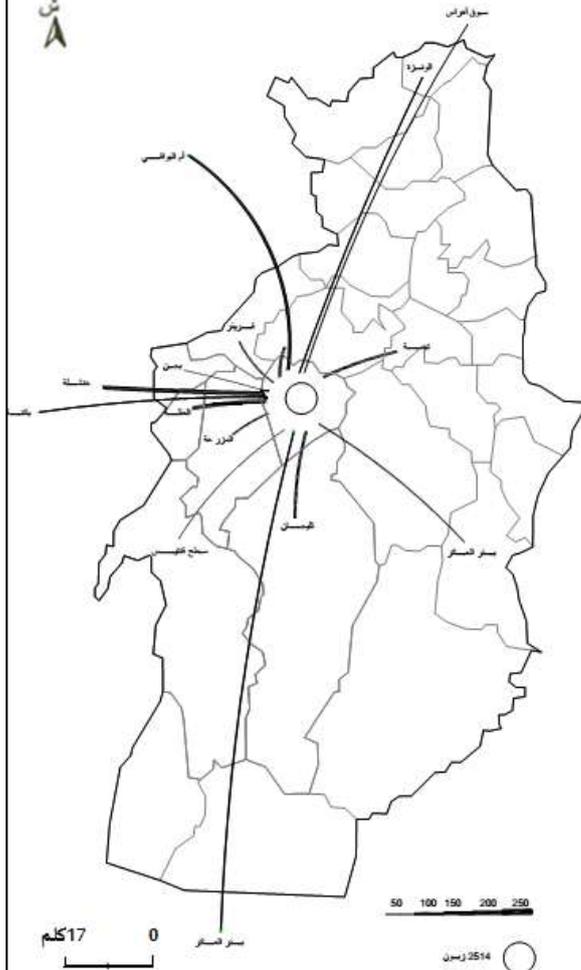
مدينة الشريعة

61

- (1) مستخدم واحد
- (2) مستخدمين
- (3) ثلاث مستخدمين
- (4) أربعة مستخدمين

خريطة (22)

مدينة الشريعة  
الأصل الجغرافي للزبائن المترددين على المحلات التجارية  
2016



7-2 الأصل

المترددين على  
"بعد محلي مصحوب  
المحلات التجارية"

مكننت  
عليها من خلال  
استمارة إستبيان )  
التجارية والتي تبين  
التردد المنتظم من  
41 التي تعكس  
الذي تمارسه  
حيث أن نسبة

الجغرافي للزبائن  
المحلات التجارية:  
يبعد إقليمي لبعض

المعطيات المتحصل  
العينة الموزعة (326)  
على أصحاب المحلات  
عدد الزبائن ذوي  
إنجاز الخريطة رقم  
التأثير المحلي المعتبر  
المحلات التجارية،  
50.24% من إجمالي

الزبائن مقيمين ببلدية الشريعة، ونسبة 18.84 % منهم مقيمين بالبلديات الواقعة غرب المدينة ( بلدية العقلة، المزرعة، بجن، سطح قنتيس، ثليجان، بئر مقدم، قريقر) وهذا نتيجة الارتباط الوظيفي لهذه المجالات بمجال الدراسة (مدينة الشريعة).

أما الزبائن المقيمين بباقي إقليم الولاية وغير المجاورين لها فقد قدرت نسبتهم 21.73% من إجمالي الزبائن وهي نسبة معتبرة تعكس حالة التنقل المستمر لسكان هذه البلديات ومدينة الشريعة وكمثال على ذلك الزبائن القادمين من مقر الولاية (141 زبون)، مدينة بئر العاتر (83 زبون)، مدينة الونزة (33 زبون) ولعل أهم نوع من أنواع المحلات التجارية جذبا هي محلات اللحوم الحمراء والمطاعم التي تستقطب لوحدها نسبة تقدر 18.35% من أصل 21.73% من الزبائن المتكررين من باقي إقليم الولاية. كما أن تجارة اللحوم الحمراء والمطاعم بمدينة الشريعة تستقطب 7.24% من أصل 9.19% من الزبائن المتكررين من خارج الإقليم الولائي .

كما أن أغلب المحلات التجارية ذات البعد الإقليمي (المحلات التجارية المتخصصة في بيع اللحوم والمطاعم) تقع بالقطاع الحضري الأول.

## 8-2 تردد سكان مدينة الشريعة على المحلات التجارية الواقعة بالقطاع الحضري

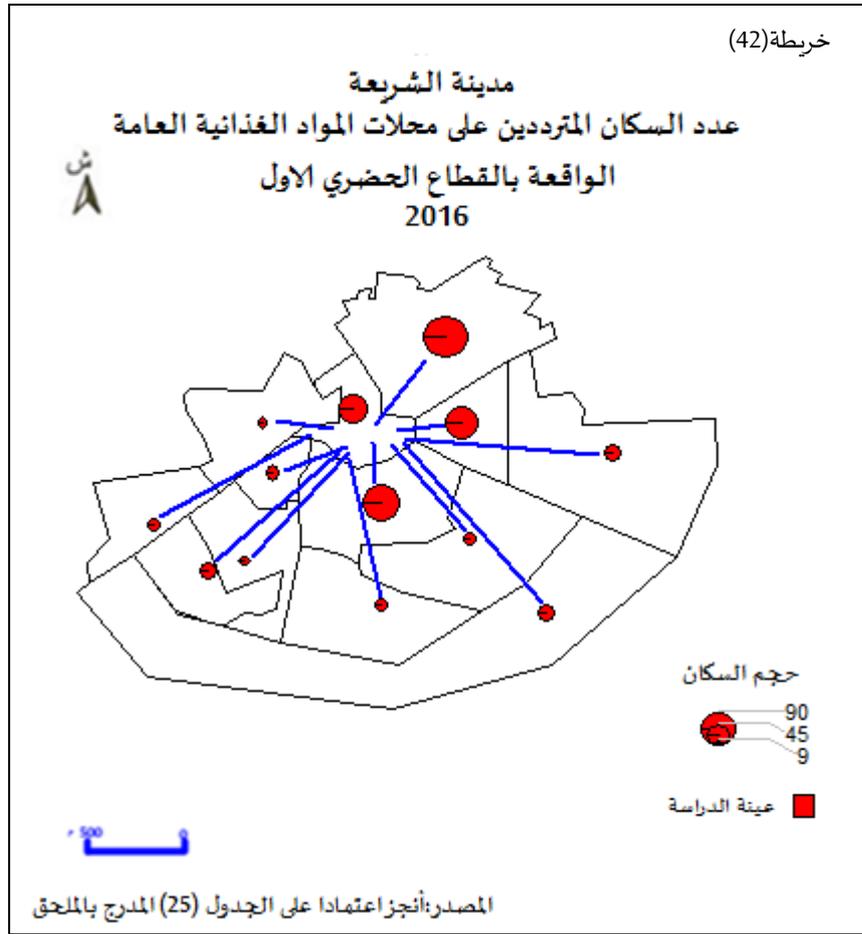
### الأول

من أجل معرفة عدد السكان المترددين على مختلف القطاعات الحضرية تم القيام بتوزيع استمارة استبيان على 10 % من عدد السكنات المتواجدة بكل قطاع حضري كما يبينه الجداول رقم 25، 26، 27، 28، 29. المدرجة بالملحق .

ونظرا للمركزية التجارية التي يمثلها القطاع الحضري الأول على مستوى المدينة تم الاختيار ضمن عينة عناصر استمارة الاستبيان أهم أنواع المحلات التجارية التي يحتاجها السكان في حياتهم اليومية أين تم أخذ محلات المواد الغذائية العامة والأواني المنزلية كعينة عن محلات التجارة الصافية، محلات حلاقة الرجال عن محلات لتجارة الحرفية والصيدليات عن التجارة الخدمية

### 8-2-1 محلات المواد الغذائية العامة

تعتبر محلات المواد الغذائية العامة أهم تجارة جوارية بالمدينة لحاجة السكان الدائمة لها، فرغم هذا إلا أنه من الملاحظ من خلال الخريطة ( 42) أن كل سكان القطاعات الحضرية يترددون بصفة متباينة على محلات المواد الغذائية فمثلا من بين 328 ساكن (عينة الدراسة) بالقطاع الحضري الثاني يوجد 90 ساكن (27.43 % من عينة الدراسة) يترددون على محلات المواد الغذائية العامة بينما يوجد 25.80 % من عينة الدراسة بالنسبة للقطاع الحضري الثالث يترددون على محلات المواد الغذائية العامة.



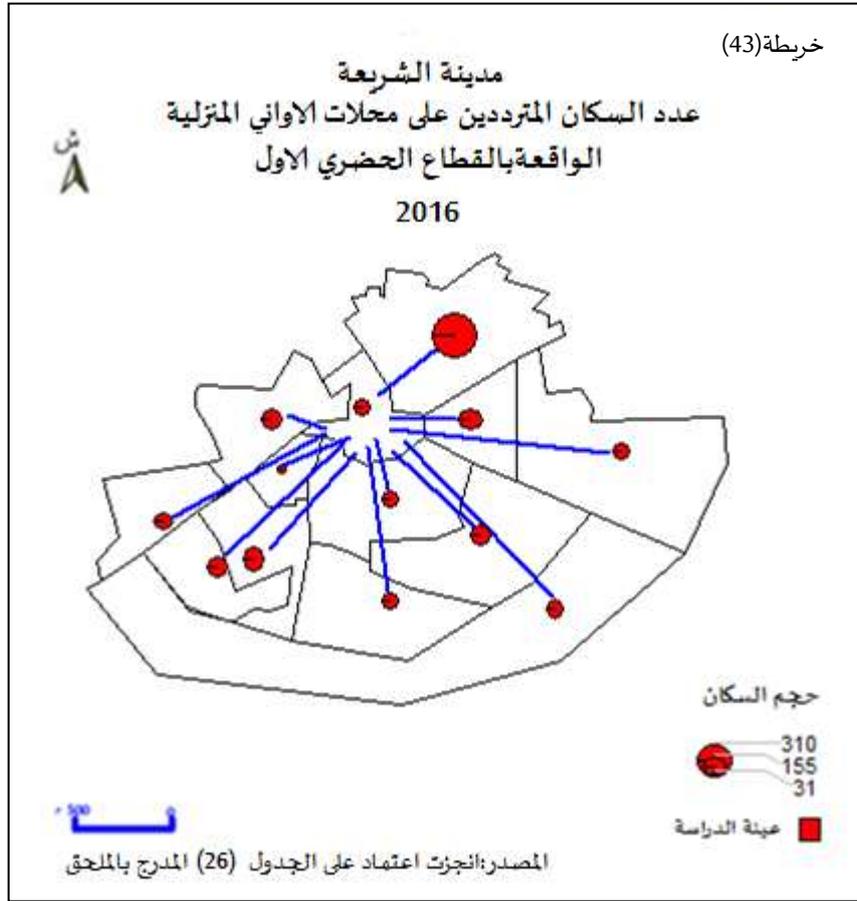
فمن الملفت للانتباه من خلال المثالين أن نسبة 25.80% من عينة دراسة القطاع الحضري الثالث عشر يترددون على محلات المواد الغذائية العامة رغم احتوائه على 4 محلات تجارية فقط، بينما نسبة 27.43% من عينة دراسة القطاع الحضري الثاني وهي أكبر من النسبة الأولى يترددون على محلات المواد الغذائية العامة رغم احتوائه على 32 محلات تجارية.

وهذا بسبب تردد سكان القطاع الحضري الثالث عشر بكثرة على القطاعات الحضرية المماسية له مثل القطاع الحضري الثامن التاسع والحادي عشر وهذا ما يوضحه الجدول رقم 25 المدرج بالملحق يوضح ذلك بالتفصيل عبر كل القطاعات الحضرية.

فمن خلال كل هذا يمكن استنتاج أن سكان مختلف القطاعات الحضرية بمدينة الشريعة يترددون على مركز المدينة بالنسبة للمحلات التجارية ذات البعد الجوّاري مع العلم أن لعامل المسافة أهمية في درجة التردد، وكذلك لعامل المماسية بين القطاعات الحضرية بالنسبة للمحلات التجارية ذات البعد الجوّاري أهمية في لجوء سكان قطاع حضري معين لاستكمال عجز تغطية محلاته التجارية لحاجياتهم اليومية، وهذا ما ينجر عنه إشكاليات في التنظيم المجالي للمحلات بالمدينة.

## 2-8-2 محلات الأواني المنزلية

تبين الخريطة (43) التردد المتباين لسكان القطاعات الحضرية على محلات الأواني المنزلية للقطاع الحضري الأول .



فرغم أن الملاحظ من خلال الجدول رقم 107 المدرج بالملحق والمبين لعدد محلات التجارية الصافية -صنف التجهيز المنزلي وأخرى- عبر القطاعات الحضرية بمدينة الشريعة يتضح أنه رغم وجود أربع محلات تجارية متخصصة في بيع الاواني المنزلية فقط بالقطاع الحضري الاول ، إلا أنها حتى القطاعات الحضرية التي يتواجد بها عدد أكبر من مثل هذه المحلات التجارية كالقطاع الحضري الرابع (9 محلات)، الثاني (5 محلات) والخامس (5 محلات) إلا أنه من الملاحظ أن أعداد معتبرة من سكان هذه القطاعات الحضرية يتردد على محلات بيع الاواني المنزلية الموجودة بالقطاع الحضري الاول فمثلا كل عينة دراسة القطاع الحضري الثاني تتردد على محلات بيع الاواني المنزلية الموجودة به وفي نفس الوقت نسبة 92.68% منهم يترددون على محلات القطاع الحضري الاول (جدول رقم 26 المدرج بالملحق)

ويفسر هذا بأن محلات الأواني المنزلية الموجودة بالقطاع الحضري الأول يوجد فيها تنوع للأواني المنزلية من حيث الكيف وتتوفر فيها من حيث الكم مقارنة بالقطاعات الحضرية الأولى وهذا دليل على

تركز المحلات التجارية ذات جودة التسويق ،بينما المحلات التجارية الواقعة بباقي القطاعات الحضرية الأخرى خاصة قطاعات الأطراف فتميز برداءة تقديم الخدمة ونقص جودة المنتج وعدم وفرة جميع حاجيات السكان وهذا في حد ذاته يعد من إشكاليات تنظيم الأنشطة التجارية داخل المجال الحضري.

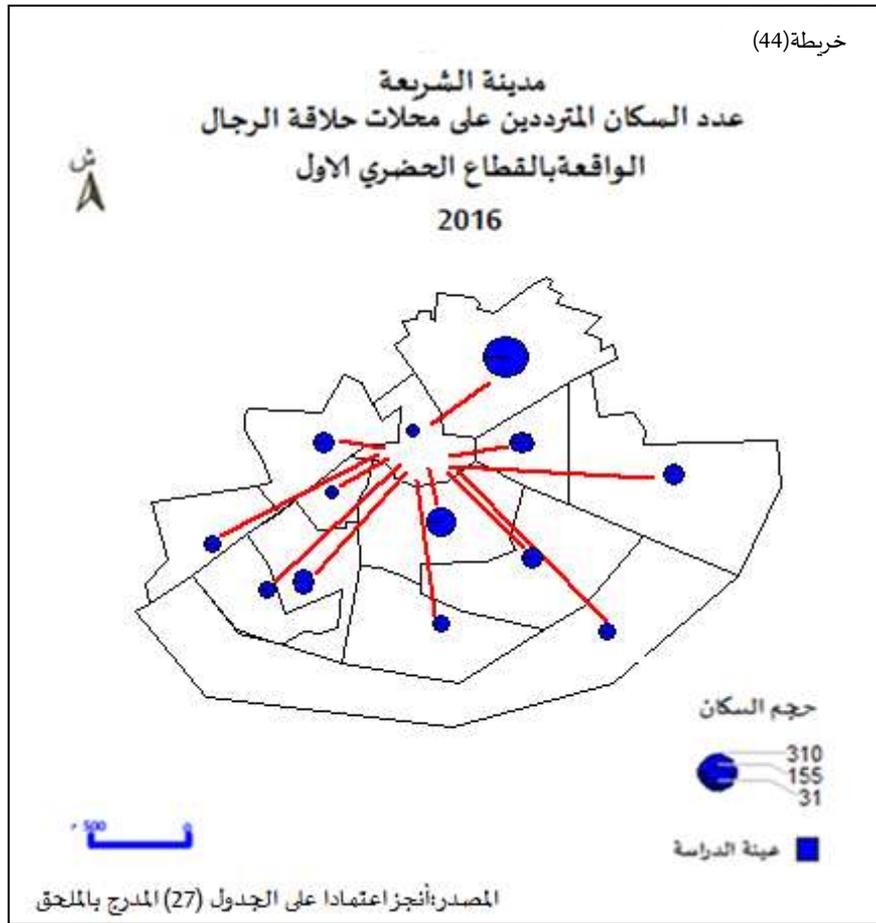
فمن خلال كل هذا يمكن استنتاج بأن نوعية وكمية السلع المعروضة في محلات القطاع الحضري الاول تتميز على باقي القطاعات الحضرية الاخرى وهذا ما يخلق اختلال في توازن الخدمات التجارية المقدمة من طرف محلات نفس النوع عبر القطاعات الحضرية.

### 3-8-2 محلات حلاقة الرجال

من الملاحظ من خلال الخريطة(44) تردد كبير للسكان على محلات حلاقة الرجال الواقعة بالقطاع الحضري الاول وهذا راجع إلى مدى الارتباط النفسي لسكان المدينة بمحلات الحلاقة الواقعة بمركز المدينة بسبب تواجد هذه المحلات منذ فترات طويلة مقارنة بالمحلات الموجودة بباقي القطاعات الحضرية وهذا ما أعطاهم وزنا تجاريا لدى سكان المدينة واستقرار مواقعها وديمومة وتواصل خدماتها عبر الزمن ،فمن الملاحظ أنه من حتى أصحاب محلات الحلاقة المتواجدين بالقطاعات الحضرية الأخرى والثابتين في خدمتهم يسعون لإيجاد مواقع لتحويل مقر محلاتهم إلى القطاع الحضري الأول

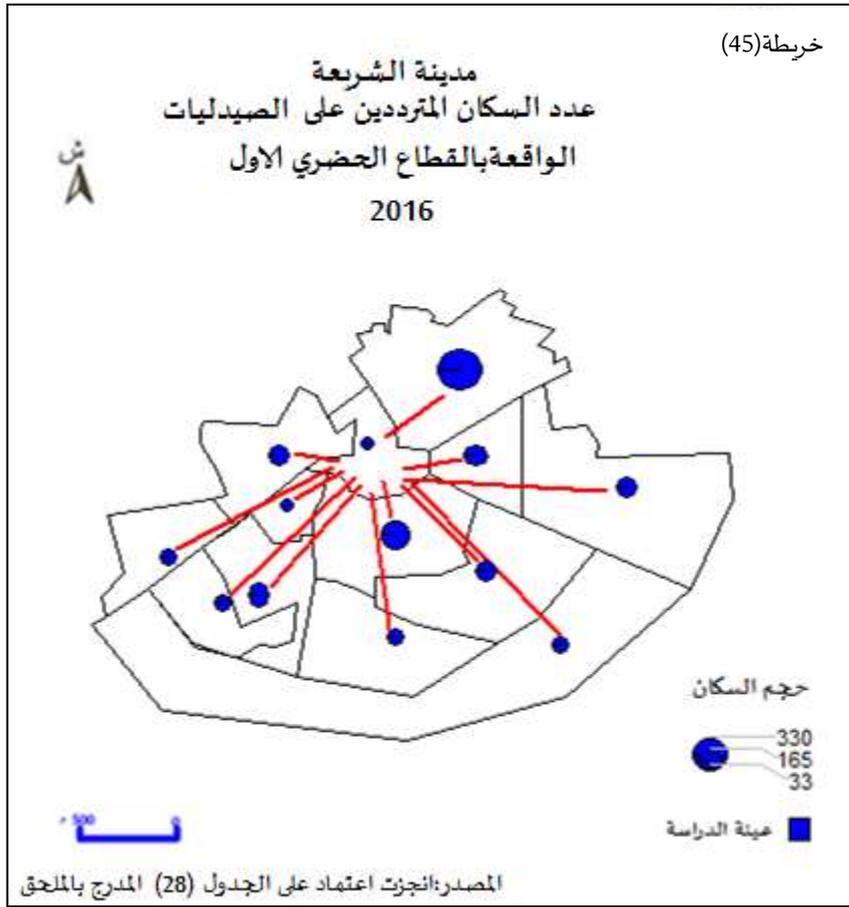
فمن خلال هذا يمكن القول أن قدم المحلات التجارية واستقرار مواقعها جعل من محلات الحلاقة المتواجدة بالقطاع الحضري الأول أكثر استقطاب لسكان باقي القطاعات الحضرية الأخرى رغم توفر أغلب هذه القطاعات على محلات تجارية مخصصة للحلاقة.

لهذا فلعامل الاستقرار ولقدم الأنشطة التجارية بالمحلات دور في استقطاب الزبائن، فعدم استقرار واستمرار أصحاب المحلات التجارية في ممارسة أنشطتهم خاصة بالقطاعات الحضرية المتواجدة بالأطراف يؤدي إلى زيادة نفوذ المحلات التجارية للقطاع المركزي (القطاع الحضري الأول) وهذا بسبب عدم التحكم في تنظيم الخدمات التجارية من طرف الجماعات المحلية والسلطات المختصة.



## 4-8-2 الصيدليات

من الملاحظ من خلال الجدول (10) المدرج بالملحق المبين لعدد وأنواع المحلات التجارية الخدمية عبر القطاعات الحضرية بمدينة الشريعة أن عدد الصيدليات التي يبلغ عددها 19 صيدلية بالمدينة غير قادرة على تغطية احتياجات 76783 ساكن بمدينة الشريعة وكذا سكان التجمع الثانوي ومناطق التشتت والبلديات المجاورة، إضافة الى أن نسبة 52.63% منها تتموقع بالقطاع الحضري الأول ما جعل عدد الصيدليات المتواجدة بباقي القطاعات الحضرية الأخرى غير قادر على تلبية احتياجات سكان هذه القطاعات الحضرية، فمثلا القطاع الحضري الثاني الذي يقطنه 22814 ساكن تتواجد به صيدليتين فقط أي بمعدل صيدلية لكل 11407 ساكن، القطاع الحضري الثالث عشر الذي يقطنه 5474 ساكن لا توجد به أي صيدلية، هذا ما جعل نسبة 100% من عينة دراسة مختلف القطاعات الحضرية يتوجهون الى مركز المدينة لاقتناء الأدوية وهذا ما تبينه الخريطة (45).



فمن خلال هذا يمكن استنتاج أن نقص تغطية بعض أنواع المحلات التجارية الخدمية لا سيما الجوية منها لحاجيات السكان، إضافة إلى تركيز أغلبها بالقطاع الحضري الأول هو أحد مظاهر سوء تنظيم الأنشطة التجارية داخل المجال الحضري لمدينة الشريعة.

## 9-2 إستخدام التحليل العاملي في معرفة العلاقة بين أهم المتغيرات الخاصة بالمحلات التجارية

من أجل إستكمال تقييم تنظيم المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية بالمدينة سيم دراسة العلاقة بين متغير عدد التجار المقيمين حالياً بمدينة الشريعة، عدد الزبائن المتدفقين على المحلات التجارية، عدد مستخدمي المحلات التجارية، حصول صاحب المحل على رخصة البناء، حصول صاحب المحل على شهادة المطابقة، امتلاك السجل التجاري، المحلات التجارية المؤجرة بعقد وهي علاقات غير مرئية لم يتم التمكن من معالجتها في الفصل السابق، حيث بعد ترميز المتغيرات كما هو مبين في الجدول رقم (29) المدرج بالملحق وتحليل المعطيات بتطبيق أسلوب التحليل العاملي بطريقة المركبات الأساسية وذلك بواسطة البرنامج الإحصائي IBM SPSS STATISTICS 20، حيث تم الحصول على النتائج المبينة بالملحق والتي سيتم التطرق إلى أهمها في ما يلي:

## 1-9-2 الاحصاءات الوصفية للمتغيرات الخاصة بالمحلات التجارية:

تتضمن الاحصاءات الوصفية الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية لستة متغيرات وهي موضحة بالجدول التالي:

جدول 10: نتائج الاحصاءات الوصفية الخاصة بالمحلات التجارية لمدينة الشريعة

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
A1	22,5385	22,44852
C2	1,9231	2,32600
E1	4,9231	4,85561
D1	6,5385	6,11849
B1	16,3077	24,82064
G1	3667,6154	5137,51669

المصدر: نتائج التحليل بواسطة برنامج IBM SPSS STATISTICS 20

## 2-9-2 مقياس كايزر مير أولكن واختبار بارتلنت

- أ- كايزر مير أولكن: مقياس للحكم على مدى كفاية العينة لتحقيق شروط اجراء التحليل العاملي الذي يجب أن لا تقل نسبته عن (0.50) وعند إجراء الاختبار على البيانات كانت القيمة المستخرجة لهذا المقياس (0.76) مما يدل على أن العينة مناسبة لإجراء التحليل العاملي.
- ب- اختبار بارتلنت: تم إجراء هذا الاختبار بوصفه مؤشرا للعلاقة بين المتغيرات إذ يجب أن يكون مستوى الدلالة لهذه العلاقة أقل من (0.05) وعند إجراء الاختبار كانت القيمة المستخرجة (0.000) وهذا مؤشر على أن العلاقة دالة إحصائيا.

جدول 11: مقياس كايزر مير أولكن واختبار بارتلنت

0,763	Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser-Meyer-Olkin.	
124,524	Khi-deux approximé	Test de sphéricité de Bartlett
15	Ddl	

0.000	Signification de Bartlett
-------	---------------------------

المصدر: نتائج التحليل بواسطة برنامج IBM SPSS STATISTICS 20

### 3-9-2 مصفوفة الارتباط المتعدد الخاصة بالمحلات التجارية

يوضح الجدول رقم ( 12) مصفوفة الارتباط المتعدد بين المتغيرات المدروسة ، حيث يتضح من خلاله أن هناك علاقات طردية بين مختلف المتغيرات، وكذلك ارتباطات قوية وعلاقات ارتباطية متوسطة وضعيفة

جدول 12: مصفوفة الارتباط المتعدد الخاصة بالمحلات التجارية لمدينة الشريعة

G1	B1	D1	E1	C2	A1		
0,948	0,979	0,691	0,612	0,778	1	A1	الارتباط
0,678	0,718	0,963	0,929	1	0,778	C2	
0,475	0,517	0,975	1	0,929	0,612	E1	
0,568	0,619	1	0,975	0,963	0,691	D1	
0,972	1	0,619	0,517	0,718	0,979	B1	
1	0,972	0,568	0,475	0,678	0,948	G1	

المصدر: نتائج التحليل بواسطة برنامج IBM SPSS STATISTICS 20

### 4-9-2 الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباط الخاصة بالمحلات التجارية

يقيس الجذر الكامن حجم التباين على كل المتغيرات التي تحسب على عامل واحد، فوفقاً لمحك كايزر يتم قبول العامل الذي تكون فيه قيمة مجموع الجذور الكامنة المبدئية أكبر من الواحد الصحيح، أما إذا كانت قيمته أقل من الواحد الصحيح فيتم رفضه والجدول الآتي يبين التباين الكلي المفسر

جدول 13: التباين الكلي المفسر الخاص بالمحلات التجارية لمدينة الشريعة

العوامل	الجذور الكامنة المبدئية <sup>74</sup>	مجموع المربعات المستخلصة لقيم التشيع قبل تدوير العوامل <sup>75</sup>	مجموع المربعات المستخلصة لقيم التشيع بعد تدوير العوامل <sup>76</sup>
---------	---------------------------------------	--	--

<sup>74</sup> الجذور الكامنة المبدئية: تتعلق بالجذور التخيلية الأكبر من الواحد الصحيح أو المساوية له وبالتالي يحدد العوامل التي سنبقى في التفسير  
<sup>75</sup> مجموع المربعات المستخلصة لقيم التشيع قبل تدوير العوامل: يتضمن نفس عوامل بيانات الجذور الكامنة المبدئية الباقية في التفسير.  
<sup>76</sup> مجموع المربعات المستخلصة لقيم التشيع بعد تدوير العوامل: هنا يتم إعادة توزيع لعوامل بطريقة متكافئة.

المفسر المتراكم	نسبة التباين المفسر	المجموع	نسبة التباين المفسر المتراكم	نسبة التباين المفسر	المجموع	نسبة التباين التراكمي <sup>78</sup>	نسبة التباين المفسر <sup>77</sup>	المجموع	
49,923	49,923	2,995	80,256	80,256	4,815	80,256	80,256	4,815	1
98,196	48,273	2,896	98,196	17,940	1,076	98,196	17,940	1,076	2
						98,914	0,718	,043	3
						99,529	0,615	,037	4
						99,878	0,349	,021	5
						100,000	0,122	,007	6

المصدر: نتائج التحليل بواسطة برنامج IBM SPSS STATISTICS 20

فمن خلال النتائج الواردة في الجدول فقد ساهم العاملان معا في تفسير ما نسبته 98.19 % من التباين الكلي.

## 2-9-5 مصفوفة العوامل بعد التدوير الخاصة بالمحلات التجارية:

تعتبر مصفوفة العوامل بعد التدوير خلاصة عامة لنتائج التحليل العاملي وهي تكمن في عاملين رئيسيين بالنسبة لهذه الدراسة و الجدول رقم (43) يبين ذلك:

جدول 14: مصفوفة العوامل بعد التدوير للمحلات التجارية بمدينة الشريعة

العامل		
2	1	
0,416	0,898	A1
0,866	0,473	C2
0,965	0,229	E1
0,935	0,339	D1

<sup>77</sup> نسبة التباين المفسر: (مجموع الجذور الكامنة/عدد المتغيرات)\*100  
<sup>78</sup> نسبة التباين التراكمي: يمثل نسبة التباين المتجمع الصاعد لعمود التباين.

0,315	0,944	B1
0,263	0,952	G1

المصدر: نتائج التحليل بواسطة برنامج IBM SPSS STATISTICS 20

#### أ- العامل الاول:

يعد من أهم العوامل المستخلصة إذ يفسر نسبة 49.92٪ من التباين أي أن ما يقابل هذه النسبة من شبكة الارتباطات بين المتغيرات مرده الى هذا العامل، وقد استقطب هذا العامل ثلاث متغيرات وهي: (A1, B1, G1) وتشير هذه المتغيرات الى عدد أصحاب المحلات المقيمين بمدينة الشريعة، عدد أصحاب المحلات التجارية المالكة لسجل تجاري، عدد الزبائن المتدفقين على المحلات التجارية، فمن خلال خصائص هذه المتغيرات فإن هذا العامل قد ضم المتغيرات التي تشير الى أنه كلما زاد عدد أصحاب المحلات التجارية بقطاع حضري معين زاد عدد امتلاك السجلات التجارية وزاد تدفق الزبائن

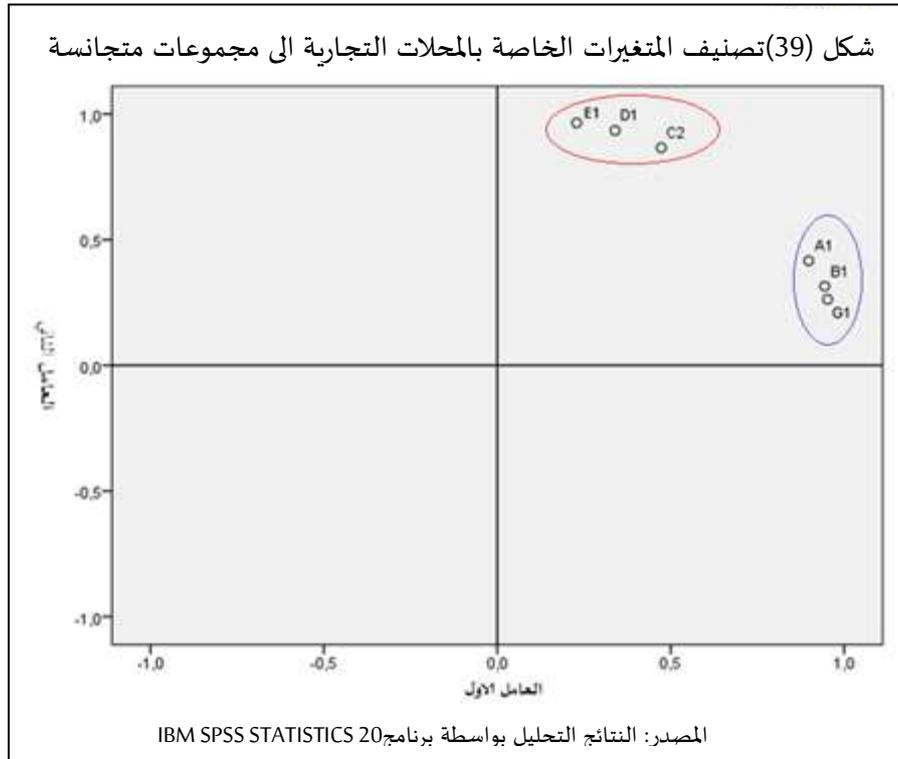
وهذا ما يدل على أن القطاعات المركزية هي الاكثر استقطابا للتجار القاطنين بمدينة الشريعة والأكثر امتلاكاً للسجلات التجارية وهي الاكثر استقطاباً للزبائن، والقطاعات الواقعة بالأطراف هي الاقل استقطاباً للتجار، امتلاكاً للسجلات التجارية واستقطاباً للزبائن مما جعل اتجاه الحركية التجارية يكون من الاطراف نحو المركز مما يجعل الأنسجة الحضرية الواقعة بالطراف مهمشة خاصة وأن الوظيفة التجارية محرك لباقي الوظائف الحضرية الاخرى.

#### ب- العامل الثاني

يحتوي هذا العامل الذي يفسر حوالي 48.27٪ من التباين الكلي على ثلاث متغيرات C2, D1, E1 وتتمثل في المحلات التجارية الحاصلة على رخصة البناء، عدد المحلات التجارية الحاصلة على شهادة مطابقة، عدد المحلات التجارية المؤجرة بعقد، وتشير هذه المتغيرات الى أن القطاعات الحضرية التي تكثرفيها المحلات التجارية المؤجرة بعقود هي تلك القطاعات الحضرية التي تملك محلاتها التجارية لرخصة البناء وشهادة المطابقة.

وهذا دليل على أن أغلب القطاعات الحضرية المركزية (القطاع الحضري الاول، القطاع الحضري الثالث، القطاع الحضري الرابع) بالإضافة الى القطاعات الحضرية التي

تضم أغلب التحصيلات العمومية (القطاع الحضري التاسع والعاشر) هي الأكثر حصولاً على رخصة البناء وشهادة المطابقة وهي الأكثر إيجاراً للمحلات التجارية بطريقة قانونية أي بعقود، والشكل رقم (39) يبين تصنيف المتغيرات داخل مجموعات متجانسة



## II - السوق الأسبوعية للمواشي

### 1- عينة الدراسة الخاصة بالسوق الأسبوعية للمواشي

سيتم التطرق الى دراسة خصائص مختلفة لمستخدمي السوق الأسبوعية للمواشي بمدينة الشريعة، وذلك بالاعتماد على تفريع معطيات التحقيق الميداني المتحصل عليها من خلال إستمارة الاستبيان بواسطة البرنامج الإحصائي sphinx plus2(v5) (النتائج مدرجة بالملحق)، حيث تم توزيعه على عينة مقدارها 10% من إجمالي تجار هذه السوق، حيث بلغ إجمالي حجم العينة المدروسة 100 تاجر موزعة على كل أرجاء السوق

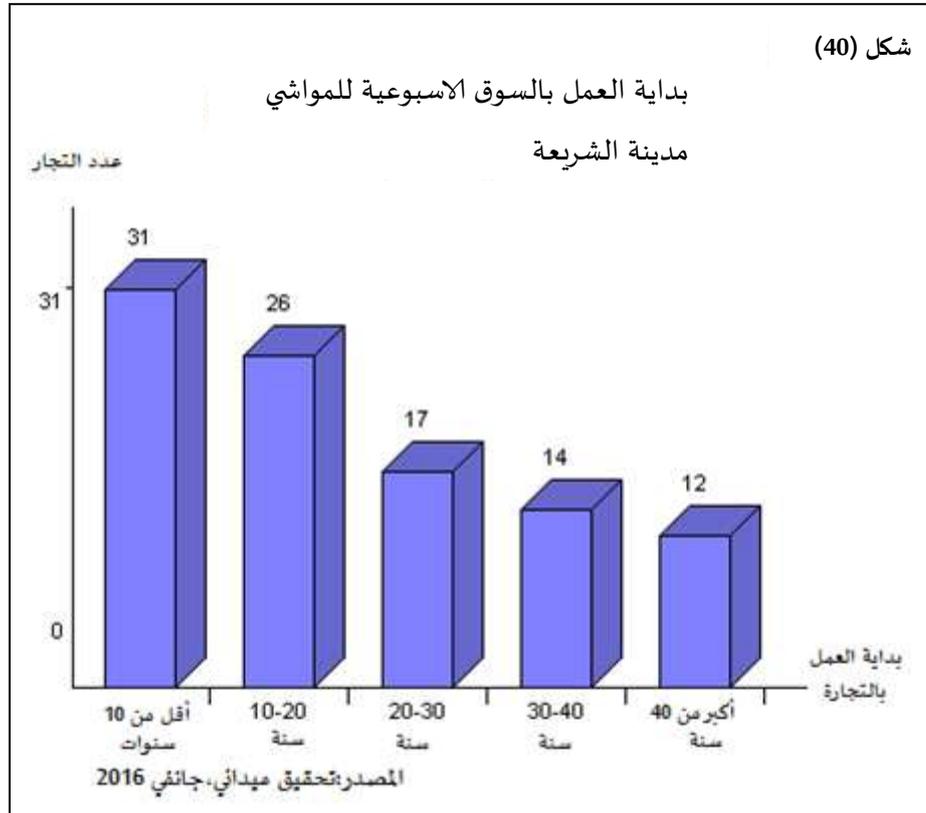
### 2- دراسة خصائص السوق الأسبوعية للمواشي

#### 1-2 بداية العمل بالنشاط التجاري

من خلال الشكل رقم 40 المتحصل عليه بعد معالجة إستمارة الاستبيان بواسطة البرنامج الإحصائي (v5) sphinx plus<sup>2</sup> تبين مايلي:

- 31% من التجار المترددين على السوق كانت بداية عملهم به منذ أقل من 10 سنوات.
- 26% من التجار المترددين على السوق كانت بداية عملهم به منذ أكبر من 10 سنوات وأقل من 20 سنة.
- 17% من التجار المترددين على السوق كانت بداية عملهم به منذ أكبر من 10 سنوات وأقل من 20 سنة.
- 14% من التجار المترددين على السوق كانت بداية عملهم به منذ أكبر من 30 سنوات وأقل من 40 سنة.
- 12% من التجار المترددين على السوق كانت بداية عملهم به منذ أكبر من 40 سنة.

وهذا يمكن ملاحظة تزايد مستمر في عدد التجار (الباعة) ذو التردد المنتظم بالسوق الأسبوعية للمواشي ما جعل هذه السوق تكتسب أهمية على مستوى الشرق الجزائري حيث أنه من بين 100 إستمارة استبان موزعة وجد أن 89% من عينة الدراسة تعتبر هذه السوق أهم سوق بالشرق الجزائري .



## 2-2 الأصل الجغرافي لتجار السوق الأسبوعية للمواشي

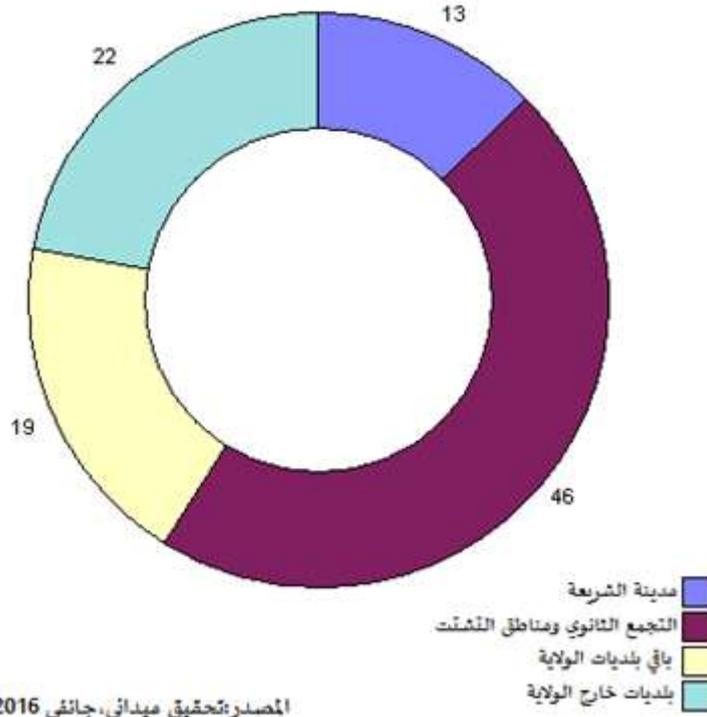
تعتبر السوق الأسبوعية للمواشي مجالاً مفتوحاً للتبادلات التي تتم بين مختلف التجار الوافدين من مختلف المناطق، وهذا ما جعل معرفة الأصل الجغرافي للتجار أمر ضروري يسمح بمعرفة مدى أهمية السوق ضمن المجال الواقع فيه.

فبعد تحليل محتوى استمارات الاستبيان الموزعة والمعالجة بواسطة برنامج sphinx plus2(v5) تم الحصول على النتائج الموضحة بالشكل (41):

- حضور تجار يسكنون بمدينة الشريعة بنسبة 13 % من عينة الدراسة بالسوق الأسبوعية للمواشي.
- يساهم التجمع الثانوي ومناطق التثنت لبلدية الشريعة بأكبر عدد من تجار السوق الأسبوعية للمواشي أي بنسبة 46 % من عينة الدراسة المقدره بـ 100 استمارة إستبيان.
- يتوافد عدد من تجار يقطنون في باقي بلديات الولاية إلى السوق الأسبوعية تقدر نسبتهم بـ 19% من باقي بلديات الولاية.
- تستقبل السوق الأسبوعية للمواشي بمدينة الشريعة عدد من التجار الوافدين من ولايات أخرى (أم البواقي، خنشلة، سوق أهراس، قالمه، عنابة، الطارف، قسنطينة، الجلفة، سكيكدة، الجلفة، الوادي، بسكرة وغيرها).

شكل (41)

الأصل الجغرافي لتجار السوق الاسبوعية للمواشي  
مدينة الشريعة



ومنه يمكن استنتاج ما يلي:

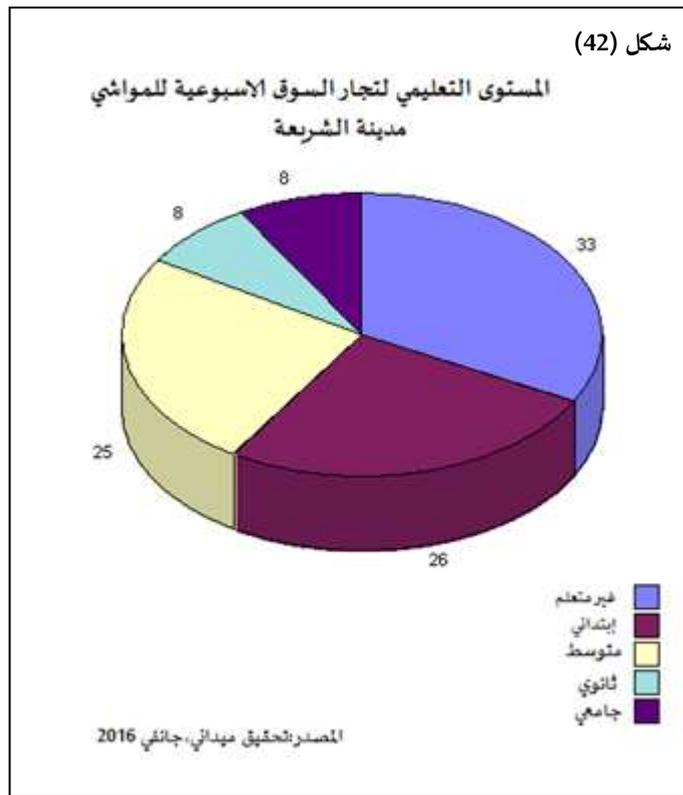
- ✓ استقطاب السوق الاسبوعية لتجار من أصول جغرافية مختلفة دليل على أن مدينة الشريعة لها مجال نفوذ على المستوى الإقليمي .
- ✓ بروز مدينة الشريعة بتقديمها للخدمات التجارية للتجار المترددين على السوق الاسبوعية للمواشي وبالتالي ازدهار الوظيفة التجارية بها.
- ✓ مجال النفوذ الإقليمي للسوق الاسبوعية للمواشي أدى الى ازدهار بعض الأنشطة التجارية بالمدينة كمحلات بيع اللحوم الحمراء والمطاعم إضافة الى بعض الاستثمارات التجارية الأخرى التي يقوم بها بعض المترددين على السوق بمدينة الشريعة.

### 3-2 المستوى التعليمي لتجار السوق الاسبوعية للمواشي

بعد تحليل محتوى استمارات الاستبيان الموزعة المعالجة بواسطة برنامج sphinx plus2(v5) تم

الحصول على النتائج الموضحة بالشكل (42):

يقصد السوق الأسبوعية للمواشي مجموعة من التجار تتباين مستوياتهم التعليمية حيث نجد أن من بين 100 إستمارة استبيان موزعة على هؤلاء التجار توجد نسبة 33 % من تجار هذه السوق غير متعلمين، 26% منهم انتهى مشوارهم الدراسي في المرحلة الابتدائية، بينما 25 % من هؤلاء التجار ذوي مستوى متوسط، أما التجار ذوي المستوى الثانوي فتقدر نسبتهم بـ8%، وما يلفت الانتباه أن النسبة المقدرة بـ 8% الممثلة للتجار ذوي المستوى الجامعي كلها بدأت ممارسة التجارة بسوق المواشي منذ أقل من 10 سنوات وهذا دليل على إستقطاب سوق المواشي لمدينة الشريعة للفئة المثقفة (أصحاب الشهادات الجامعية) مع العلم أن أغلب هؤلاء التجار زاولو دراساتهم الجامعية في العلوم الفلاحية والبيطرية، حيث تندرج كل هذه الفئة ضمن النسبة المئوية المقدرة بـ 26 % من عينة الدراسة التي لم تكتسب مهنة التجارة بسوق المواشي عن الأباء بل نتيجة لتوجهاتهم الدراسية مع العلم أن هذه النسبة المئوية تندرج ضمن 58 % من عينة الدراسة التي لا تمارس مهنة التجارة بالسوق كمهنة إضافية (أنظر النتائج المتحصل عليها بعد معالجة المعطيات بواسطة البرنامج الإحصائي sphinx plus2(v5)

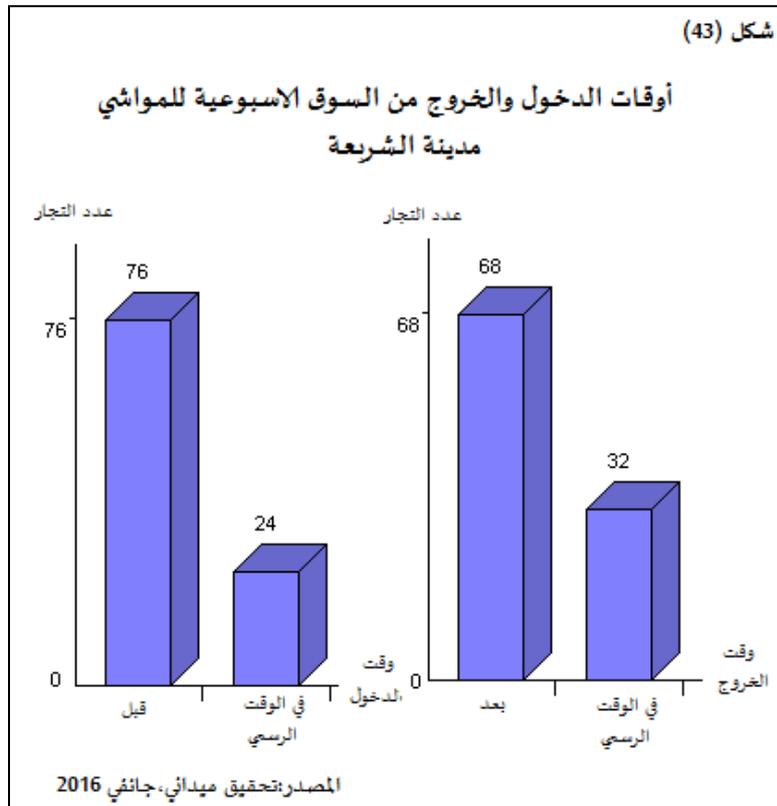


ومنه يمكن استنتنا أن بداية دخول فئة الجامعيين خاصة المختصين في مجال العلوم الفلاحية والبيطرية في ميدان التجارة بالسوق الأسبوعية للمواشي بمدينة الشريعة سيعطيها أهمية أكبر ويزيد من وزنها الإقليمي .

#### 4-2 ساعة الدخول والخروج من السوق الأسبوعية للمواشي

من خلال التحليل المعطيات التي تمت بواسطة برنامج sphinx plus2(v5) تم الحصول على النتائج الموضحة بالشكل (43) أين تم ملاحظة أن نسبة 76% من عينة الدراسة يقومون بالدخول إلى السوق الأسبوعية للمواشي قبل الوقت الرسمي المحدد بدفتر شروطه، بينما تقدر نسبة اللذين يقومون بالدخول في الأوقات الرسمية بـ 24% فقط من عينة الدراسة، أما عن أوقات الخروج من السوق فقدرت نسبة الخارجين منه في الأوقات الرسمية بـ 32% بينما 68% منهم يقومون بالخروج خارج الأوقات الرسمية .

وهذا ما لا يتوافق مع شروط تنظيم الفضاءات التجارية التي تنص على وجوب احترام أوقات الدخول والخروج إلى الأسواق لتلك المنصوص عليها في دفتر شروطها الذي يفرض بالسوق الأسبوعية للمواشي لمدينة الشريعة بفتحة من الساعة الخامسة صباحا إلى الساعة الواحدة زوالا.



## نقل المواشي

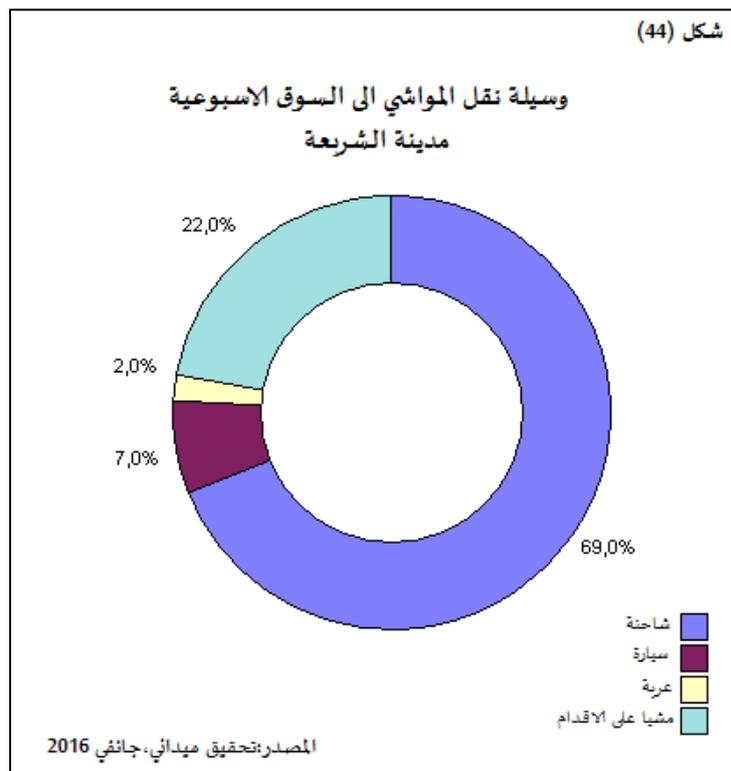
## 5-2 وسائل

### إلى السوق

من خلال استمارات الاستبيان (100 استمارة استبيان) الموزعة عشوائيا على تجار السوق، تبين أن هناك تباين في وسائل نقل المواشي إلى السوق حسب عدد رؤوس الماشية وبعدها مكان الزريبة من السوق والشكل رقم (44) يبين وسائل النقل المستخدمة في نقل المواشي إلى السوق.

فمن الملاحظ أن نسبة 69% من التجار (عينة الدراسة) يستخدمون الشاحنات في نقل المواشي إلى السوق الأسبوعية، 7% من التجار يستخدمون السيارات في نقل المواشي إلى السوق حيث أنه من

الملاحظ أن عدد رؤوس الماشية التي يقوم بنقلها هؤلاء التجار إلى السوق لا يتعدى الاثنين، كما أن نسبة 2 % من التجار ينقلون ماشيتهم إلى السوق بواسطة العربات أي ما يسمى بالكروسة وعادة ما لا يتعدى عدد رؤوس الماشية في هذه الحالة الاثنين أيضا كما يتم استخدام هذه الوسيلة سكان مناطق التشتت القاطنين على مسافة قريبة من السوق وبالقرب من الطريق الولائي المؤدي إلى مدينة الماء الأبيض، كما أنها توجد نسبة كبيرة تقدر بـ 22% ينقلون ماشيتهم إلى السوق مشيا على الأقدام كلهم يسكنون في مناطق التشتت ولعل هذا من بين أهم الأسباب التي جعلتهم يدخلون السوق قبل الوقت الرسمي لفتحة مما يؤثر على تنظيم على الفضاء التجاري بالدرجة الأولى ومدينة الشريعة ككل بالدرجة الثانية.



## 6-2 السير العام للسوق الأسبوعية للمواشي

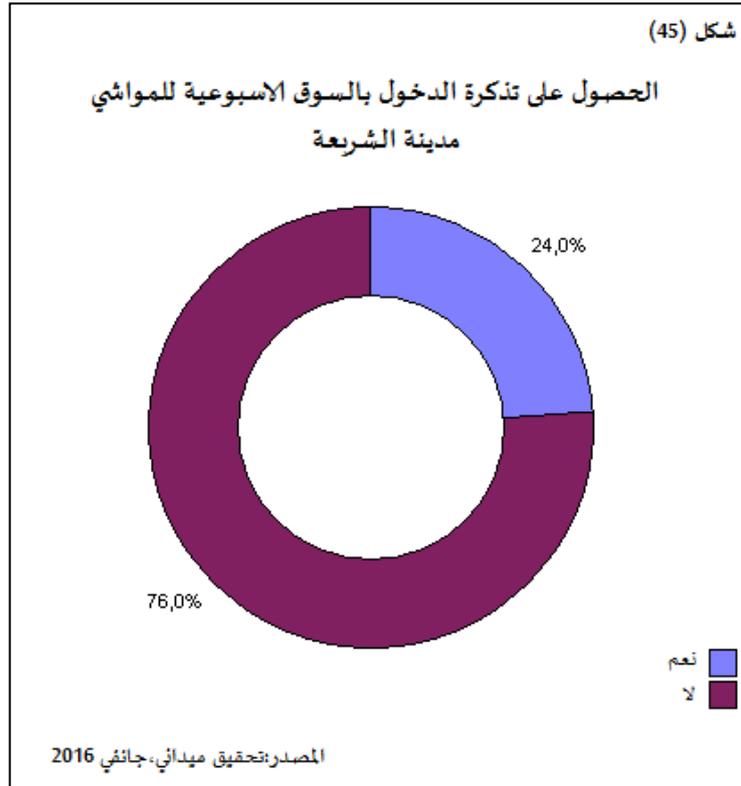
هناك عدة عوامل حاکمة للسير الحسن للسوق الأسبوعية للمواشي منها ما هو مرئي تم التطرق إليها في الفصل الرابع ومنها ما هو غير مرئي وهو ما سيتم التطرق إليه من خلال معالجة معطيات استمارة الاستبيان الموزعة على 100 تاجر بواسطة برنامج sphinx plus2(v5) من خلال النقاط التالية:

### 1-6-2 سعر الدخول إلى السوق

من خلال المعطيات المتحصل عليها ثبت أن سعر الدخول إلى السوق يقدر بـ 100 دج / الرأس بالنسبة للأغنام والماعز أما بالنسبة للأبقار فيقدر بـ 300 دج / الرأس.

## 2-6-2 الحصول على تذكرة الدخول، مراقبة الصفة وتحديد مكان العرض

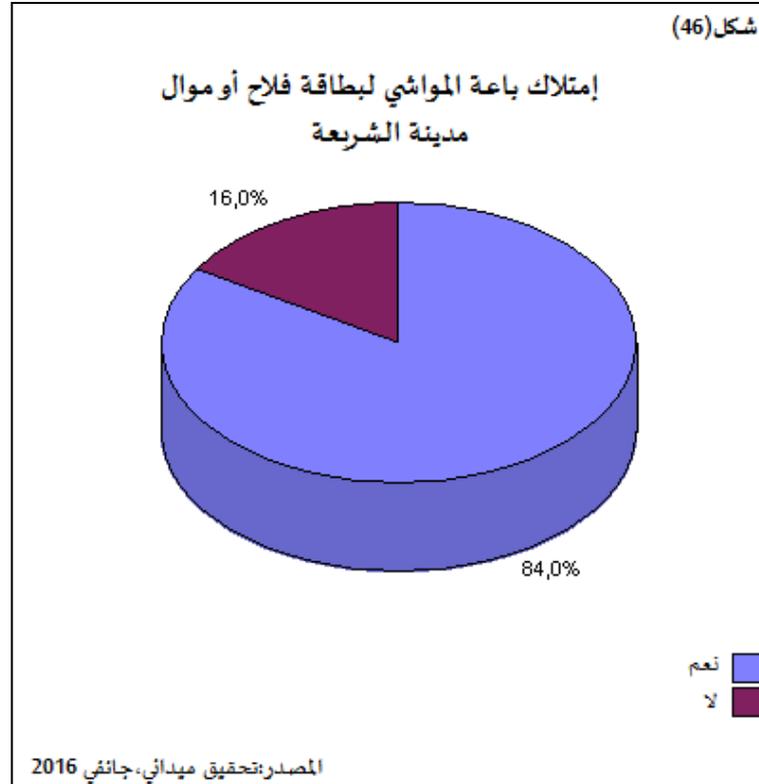
من خلال الشكل البياني (45) المنجز بواسطة البرنامج الإحصائي sphinx plus2(v5) تبين أن نسبة 24 % فقط من التجار المترددين على السوق هم من يحصلوا على تذكرة رغم أن كل التجار يقومون بدفع مبلغ الدخول إلى السوق وهذا ما يؤثر سيره الحسن ومخالفة شروط تنظيم الفضاءات التجارية المنصوص عليها في القوانين سارية المفعول.



كما أن نسبة 100 % من عينة الدراسة لم يطالبوا بتقديم أي وثيقة ثبت صفتهم أثناء دخولهم السوق ولم يتم تحديد مكان عرضهم للمواشي (أنظر النتائج المتحصل عليها بواسطة البرنامج الإحصائي sphinx plus2(v5) المدرجة بالملحق)، وهذا ما يخالف شروط تسيير الأسواق الأسبوعية.

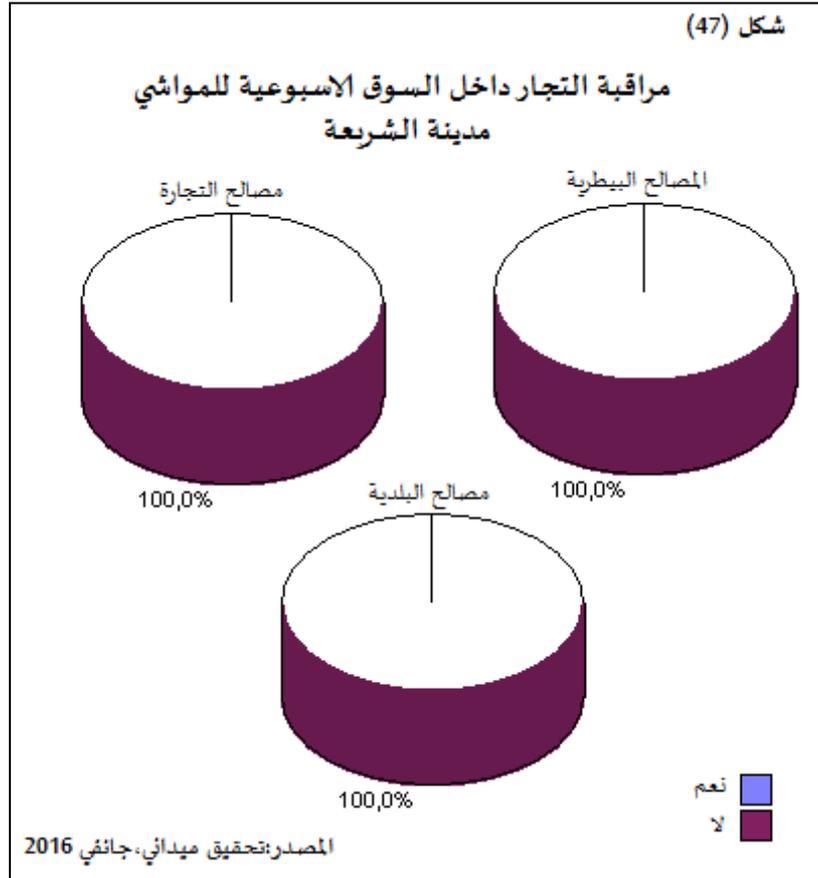
## 3-6-2 امتلاك بطاقة موال أو بطاقة فلاح

بعد معالجة استمارات الاستبيان تم التمكن من إنجاز الشكل البياني رقم (46) الذي يوضح مدى امتلاك بطاقة موال أو فلاح ، فمن بين 100 تاجر لم يطالبوا بتقديم أي وثيقة ثبت صفتهم أثناء دخولهم السوق وجد أن 16 منهم لا يمتلكون لا لصفة فلاح ولا موال وبالتالي يمارسون تجارة غير شرعية داخل السوق وهذا ما يخالف لشروط تنظيم الأسواق الأسبوعية.



## 4-6-2 الرقابة داخل السوق

هناك ثلاث هيئات يلزمها القانون مراقبة التجار داخل السوق وهي مديرية التجارة، المصالح البيطرية، البلدية حيث بعد معالجة استمارات الاستبيان تم الحصول على الشكل (47):



فمن خلال هذا الشكل يتضح الغياب التام للرقابة سواء من طرف أعوان الرقابة البيطرية، أعوان الرقابة التابعين لمصالح التجارة وكذا أعوان رقابة البلدية وهذا ما يخلق إشكالية في تنظيم السوق الاسبوعية للمواشي .

## 5-6-2 إحساس التجار بالأمن داخل السوق الاسبوعية للمواشي

من بين 100 تاجر (عينة الدراسة) وجد أن 75 تاجر لا يحسون بالامن داخل السوق الاسبوعية للمواشي وهذا بسبب غياب أعوان الأمن داخل السوق خاصة وأن السوق تقع خارج المحيط العمراني، إضافة إلى استقطاب هذه السوق لعدد كبير من التجار بسبب الحركية التي تشهدها والشكل رقم 05 المدرج بالملحق يبين ذلك.

## 7-2 إستخدام التحليل العاملي لمعرفة العلاقة بين متغير عدد التجار، نوعية وسيلة

### نقل المواشي الى السوق، عدد الزبائن حسب أصول التدفقات

لمعرفة العلاقة بين عدد التجار، نوعية وسيلة نقل المواشي الى السوق، عدد الزبائن حسب أصول تدفقها الى السوق سواء كان من مدينة الشريعة، التجمع الثانوي ومناطق التشتت، بلديات ولاية تبسة، البلديات خارج ولاية تبسة، سيتم تطبيق أسلوب التحليل العاملي وذلك بواسطة البرنامج

الاحصائي IBM SPSS STATISTICS 20، وبعد ترميز هذه المتغيرات من خلال الجدول رقم ( 33 ) المدرج بالملحق تم الحصول على

## 2-7-2 الاحصاءات الوصفية للمتغيرات الخاصة بالسوق الاسبوعية للمواشي

تتضح الاحصاءات الوصفية المتمثلة في الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية و الجدول رقم (15) يبين ذلك

جدول 15: الاحصاءات الوصفية الخاصة بأهم متغيرات السوق الاسبوعية للمواشي

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
26,26	25,00	VAR00001
2,36	1,75	VAR00002
1,00	0,50	VAR00003
2,38	1,50	VAR00004
10,13	25,00	VAR00005
1756,89	2200,00	VAR00006

المصدر: نتائج التحليل بواسطة برنامج IBM SPSS STATISTICS 20

## 3-7-2 مصفوفة الارتباط المتعدد الخاصة بالسوق الاسبوعية للمواشي

يوضح الجدول رقم ( 34 ) المدرج بالملحق مصفوفة الارتباط المتعدد بين المتغيرات المدروسة ، حيث بعد فحص هذه المصفوفة يتضح أن هناك علاقات ارتباطية طردية وأخرى عكسية بين مختلف المتغيرات، وكذلك ارتباطات قوية وعلاقات ارتباطية متوسطة وضعيفة.

## 4-7-2 الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباط الخاصة بالسوق الاسبوعية للمواشي

يقيس الجذر الكامن حجم التباين على كل المتغيرات التي تحسب على عامل واحد، فوفقا لمحك كايزر يتم قبول العامل الذي تكون فيه قيمة مجموع الجذور الكامنة المبدئية أكبر من الواحد الصحيح، أما إذا كانت قيمته أقل من الواحد الصحيح فيتم رفضه فمن خلال نتائج الجدول رقم ( 35 ) المدرج بالملحق فقد ساهم العاملين معا في تفسير ما نسبته 99.41٪ من التباين الكلي

## 5-7-2 مصفوفة العوامل بعد التدوير الخاصة بالسوق الاسبوعية للمواشي

تعتبر مصفوفة العوامل بعد التدوير خلاصة عامة لنتائج التحليل العاملي وهي تكمن في عاملين رئيسيين بالنسبة لهذه الدراسة و الجدول رقم ( 16) يبين ذلك:

جدول 16: مصفوفة العوامل بعد التدوير للسوق الاسبوعية للمواشي

العامل		
2	1	
-0,069	0,996	VAR00004
0,141	0,987	VAR00002
0,203	0,967	VAR00006
-0,264	0,964	VAR00003
-0,573	0,819	VAR00001
0,998	0,068	VAR00005

المصدر: نتائج التحليل بواسطة برنامج IBM SPSS STATISTICS 20

### أ- العامل الاول

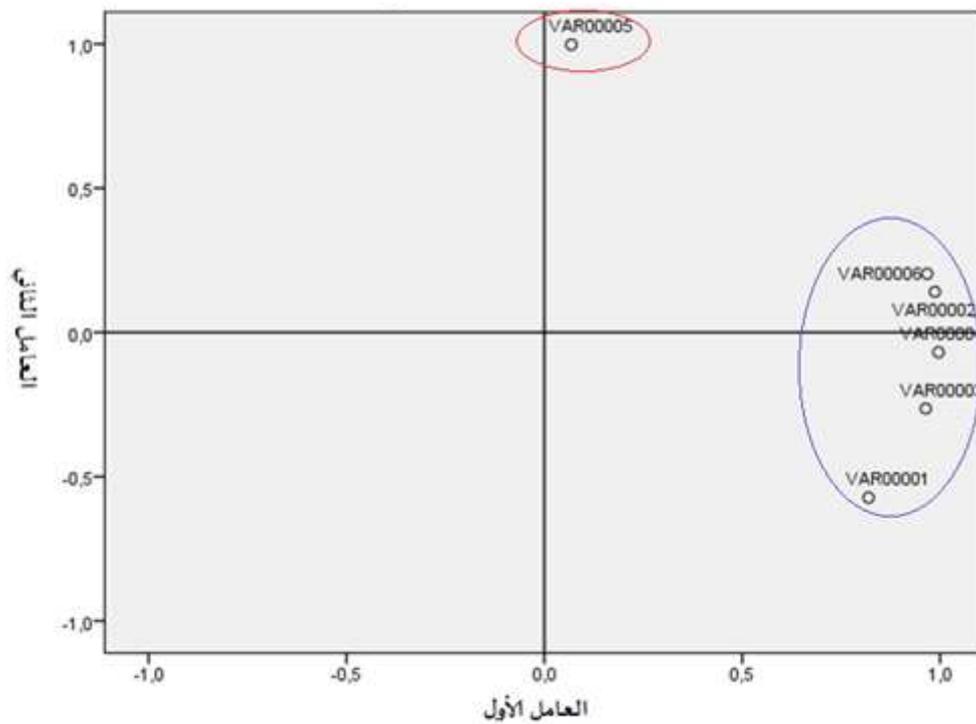
يعد من أهم العوامل المستخلصة إذ يفسر نسبة 75.10٪ من التباين أي أن ما يقابل هذه النسبة من شبكة الارتباطات بين المتغيرات مرده الى هذا العامل، وقد استقطب هذا العامل خمس متغيرات متمثلة في نقل المواشي بواسطة شاحنة، نقل المواشي بواسطة السيارة، نقل الماشية بواسطة عربة، نقل الماشية مشيا على الاقدام، عدد الزبائن المتدفقين فمن خلال خصائص هذه المتغيرات فإن هذا العامل قد ضم المتغيرات التي تشير الى أن زيادة تردد الزبائن على السوق الاسبوعية للمواشي يزيد من تنوع وسائل نقل الماشية اليه وهذا ما دفع نقل بعض مواشي التجمع الثانوي وبعض مناطق التشتت الى نقل المواشي الى السوق الاسبوعية عن طريق السيارات وحتى مشيا على الاقدام.

### ب- العامل الثاني

يحتوي هذا العامل على متغير وحيد وهو عدد التجار الوافدين الى السوق الاسبوعية للمواشي ويسهم هذا العامل في تفسير حوالي 24.31٪ من التباين الكلي، هذا المتغير الذي رغم الانعدام الشبه تام لاستخدام وسائل نقل المواشي الى السوق الاسبوعية من مدينة الشريعة الا أنها توجد أغلبية من التجار الوافدين الى السوق الاسبوعية للمواشي قاطنين بمدينة الشريعة وهذا دليل على ممارسة جزء كبير لسكان المدينة لتجارة المواشي وهذا راجع الى أصول اقامتهم السابقة، والشكل رقم (48) يبين تصنيف المتغيرات داخل مجموعات متجانسة

شكل(48): تصنيف اهم المتغيرات الخاصة بالسوق الاسبوعية للمواشي داخل

مجموعات متجانسة



المصدر: النتائج التحليل بواسطة برنامج IBM SPSS STATISTICS 20

### III - السوق الأسبوعية للخضر والفواكه

#### 1- عينة الدراسة الخاصة بالسوق الاسبوعية للخضر والفواكه

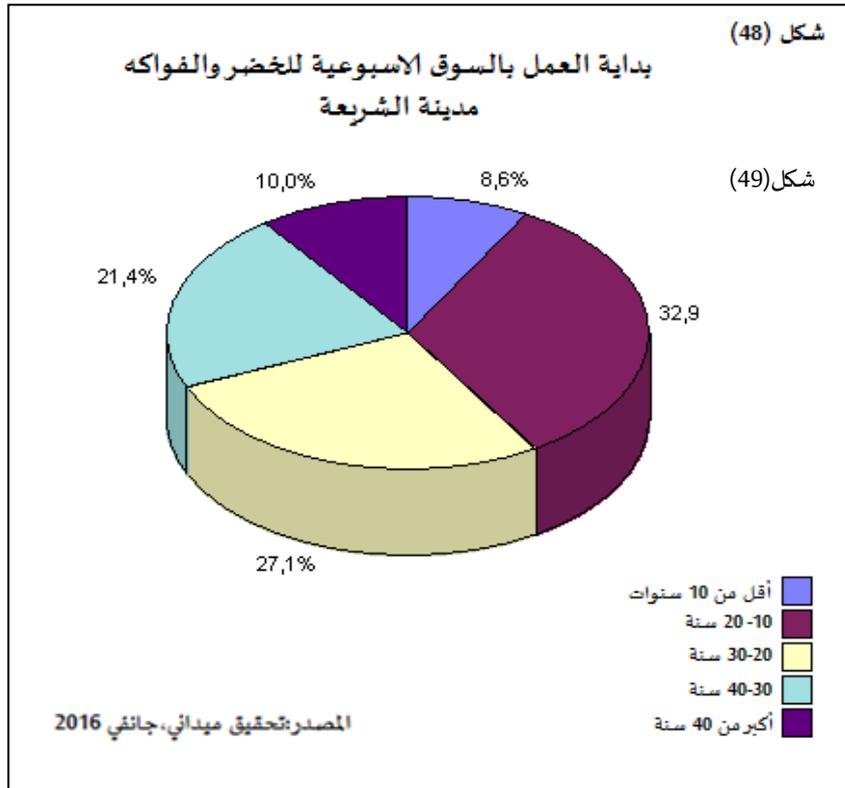
بعد تفريغ ومعالجة المعطيات المتحصل عليها من خلال استمارات الاستبيان التي بلغ عددها 70 استمارة وهو ما يمثل نسبة 10% من إجمالي تجار هذه السوق بواسطة البرنامج الإحصائي (v5) sphinx plus2 (النتائج مدرجة بالملحق)

#### 2- دراسة خصائص السوق الاسبوعية للخضر والفواكه

##### 1-2 بداية العمل بالنشاط التجاري

تبين من خلال الشكل (49) المتحصل عليه بعد معالجة استمارات الاستبيان بواسطة البرنامج الإحصائي (v5) sphinx plus<sup>2</sup> أن نسبة 10% من التجار يمارسون نشاطهم بالسوق الأسبوعية للخضر والفواكه لمدينة الشريعة منذ أكبر من 40 سنوات، أما التجار الذين يمارسون نشاطهم به منذ فترة تمتد بين 30 و 40 سنة فتقدر نسبتهم بـ 21.4%، بينما تمثل نسبة 27.1% أولئك الذين كانت بداية عملهم به منذ أكبر فترة تمتد بين 20 و 30 سنة، لتقدر نسبة أولئك الممارسين لنشاطاتهم به منذ فترة تمتد بين

سنة  
بـ 32.9%، كما  
نسبة تجار  
الخضر  
الذين كانت  
في السوق  
سنوات .



10 و 20  
تنخفض  
سوق  
والفواكه  
بداية عملهم  
منذ 10

حيث يرجع انخفاض تجار السوق الممارسين للتجارة به منذ أقل من 10 سنوات إلى:

- ✓ زيادة انتشار الأسواق غير الشرعية للخضر والفواكه بالمدينة وظهور تجارة غير شرعية عبر العربات المتنقلة (الكروسة) للخضر والفواكه عبر مختلف القطاعات الحضرية وطيلة أيام الأسبوع مع انخفاض الأسعار بسبب التهرب الضريبي
- ✓ تغيير موقع السوق الأسبوعية للخضر والفواكه إلى مكان أقل تهيئته .
- ✓ استغلال السوق الأسبوعي للخضر بطريقة غير شرعية في تجارة الملابس، الخردة وغيرها...

فكل هذا أثر على استقطاب السوق للتجار في العشر سنوات الأخيرة وخلق إشكالية على مستوى السوق بالدرجة الأولى وكافة المدينة بالدرجة الثانية حيث أصبحت فضاء مفتوحا للتجارات غير الشرعية بمختلف أشكالها.

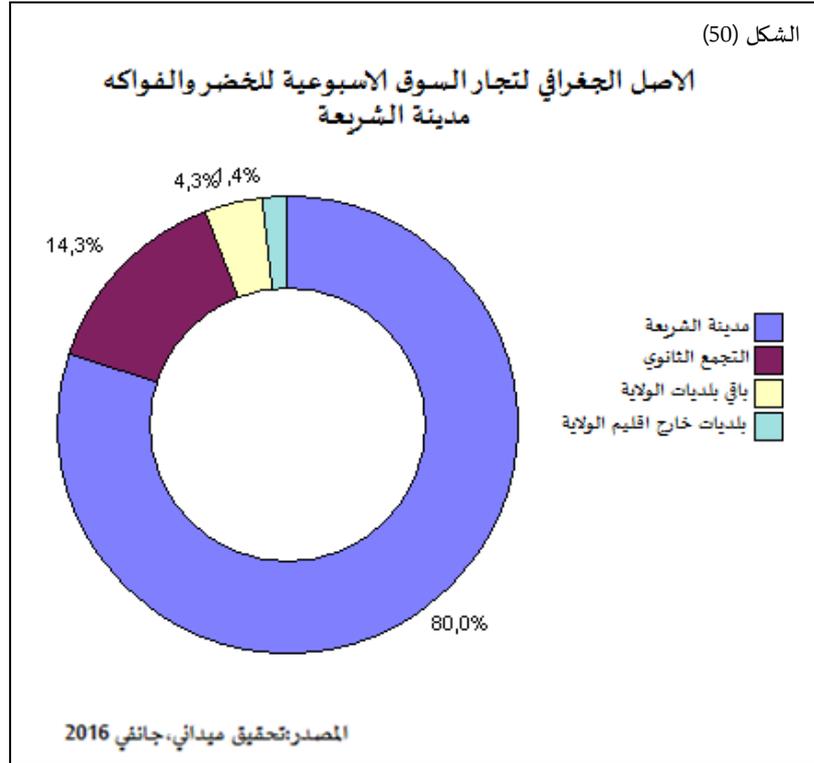
## 2-2 الأصل الجغرافي لتجار السوق الأسبوعية للخضر والفواكه

السوق الأسبوعية للخضر والفواكه بمدينة الشريعة على عكس السوق الأسبوعية للمواشي التي تعتبر مجالا مفتوحا للتبادلات التي تتم بين مختلف التجار الوافدين من مختلف المناطق ما جعل لها وزن ضمن المجال الواقعة فيه بل تعبر الأولى على مستوى الشرق الجزائري.

فالسوق الأسبوعية للخضر والفواكه تستقطب فقط 1.4% من عينة الدراسة المقدرة بـ70 تاجرا ، كما قدرت نسبة التجار المستقطبين من باقي بلديات تبسة بـ4.3% وتمثل هذه البلديات في بلدية بئر مقدم والعقلة وثليجان، بينما يمثل نسبة التجار القدمين من التجمع الثانوي بـ14.3% من عينة

الدراسة ،ليحتل التجار القاطنين بمدينة الشريعة الأغلبية بنسبة تقدر 80% من عينة الدراسة وهذه النتائج مدونة بالشكل رقم (50) المنجز بواسطة برنامج sphinx plus2(v5).

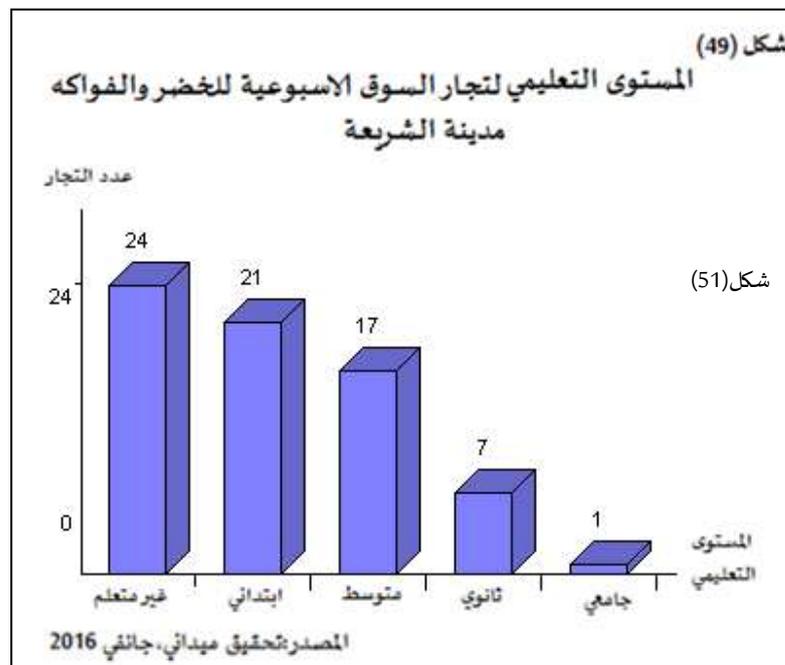
ومنه يمكن استنتاج أن السوق الأسبوعية للخضر والفواكه فقدت استقطابها للتجار الواقعين ضمن المجال الواقعة فيه خاصة وان أغلب التجار اللذين تستقطبهم من بلدية الشريعة وقلة من البلديات المجاورة وهذا على عكس السوق الاسبوعية للمواشي.



### 3-2 المستوى التعليمي لتجار السوق للخضر والفواكه

من خلال الشكل رقم (51) المنجز بواسطة برنامج sphinx plus2(v5) تم تأكيد أن السوق

للخضر والفواكه عدم استقطابها مختلف المناطق على أغلبية من الشريعة ،فهي أيضا تستقطب فئة التجار لشهادات جامعية 70 تاجر (عينة



الاسبوعية إضافة إلى للتجار من واقتصارها مدينة لا الحاملين فمن بين

الدراسة ) يوجد واحد فقط ذو مستوى جامعي، بينما يوجد 24 تاجر غير متعلمين، 21 ذو مستوى ابتدائي، 17 ذو مستوى متوسط و7 ذو مستوى ثانوي.

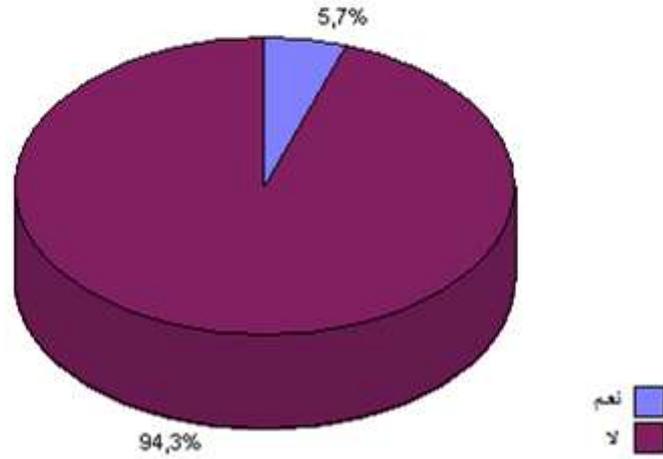
فظهر التجارة غير الشرعية للخضر والفواكه والموازية للسوق والمتمثلة في الاسواق غير الشرعية والعربات المتنقلة، أفقدها وزنها الحقيقي مما جعلها لا تستقطب التجار ذوو المستوى الجامعي بسبب هامش الربح الضئيل الذي توفره هذه السوق للتجارة المترددين عليه.

#### 4-2 امتلاك تجار سوق الخضر والفواكه للسجل التجاري

بعد معالجة وتحليل معطيات استمارات الاستبيان تم الحصول على الشكل (52) تبين أن هناك علاقة بيمن خلاله أن أغلبية باعة السوق الأسبوعية للخضر والفواكه والمقدرة بـ 94.3% لا يملكون سجلا تجاري وهذا ما يجعل ممارسة بيع الخضر والفواكه في حد ذاته بهذه السوق مخالف لشروط تنظيم وسير مثل هذه الفضاءات التجارية المنصوص عليها في القانون الجزائري.

شكل (52)

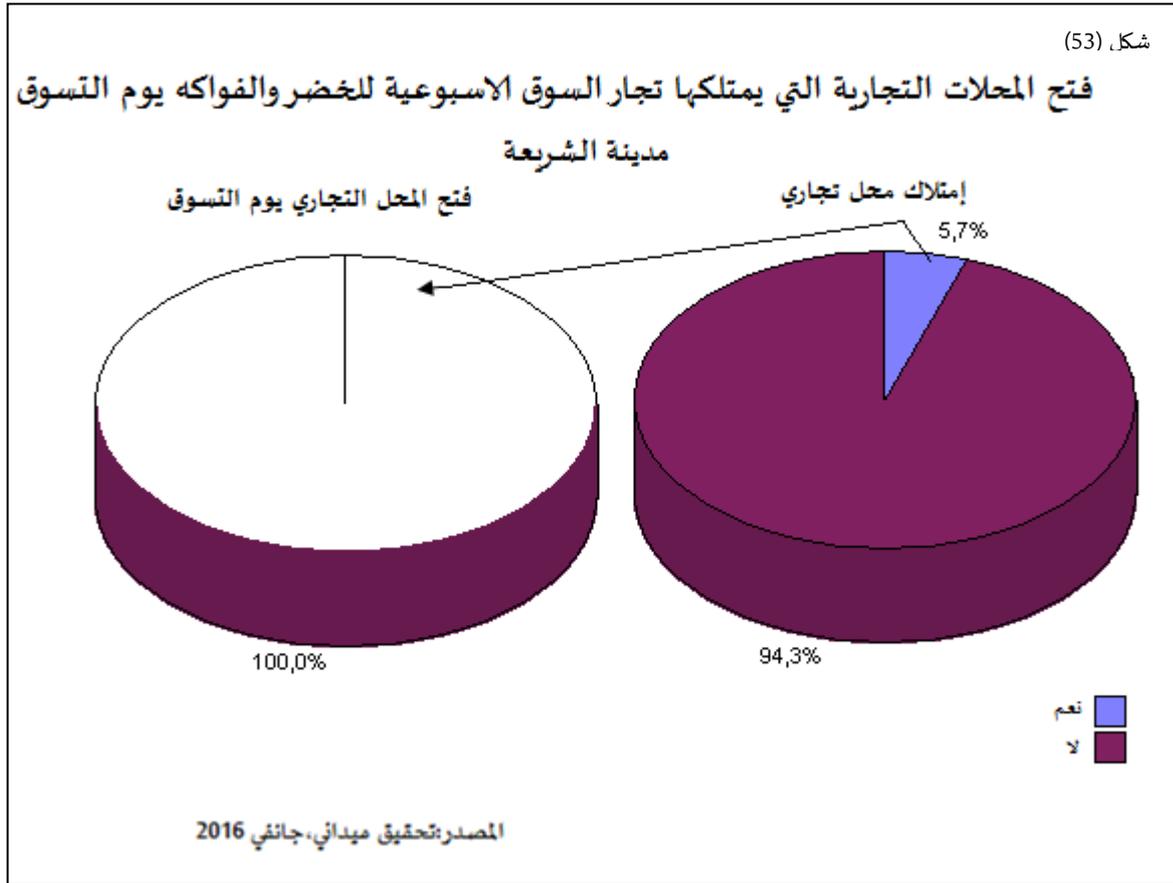
إمتلاك تجار السوق الاسبوعية للخضر والفواكه للسجل التجاري  
مدينة الشريعة



المصدر: تحقيق ميداني، جانفي 2016

5-2 فتح المحلات التجارية يوم التسوق

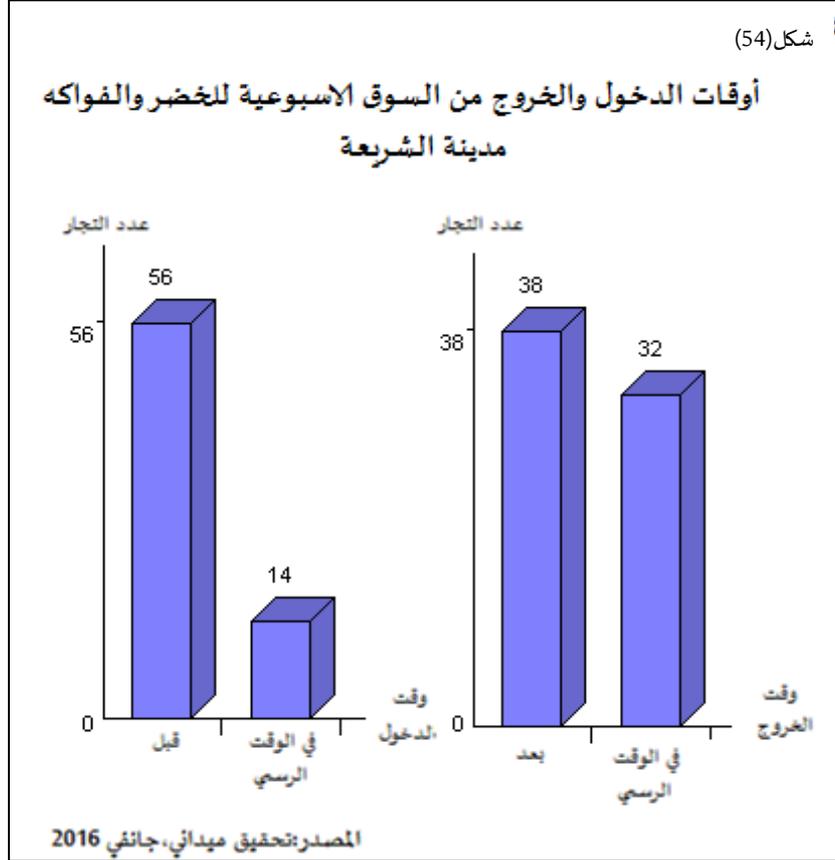
هناك علاقة بين النتائج المتحصل عليها بعد معالجة استمارات الاستبيان التي تم تفرغها في البرنامج الاحصائي sphinx plus2(v5) بين امتلاك تجار سوق الخضروالفواكه للمحلات التجارية وامتلاكهم للسجلات التجارية فتجار السوق المالكين للسجلات التجارية هم اللذين يمتلكون محلات تجارية لبيع الخضروالفواكه ، حيث أن جل هؤلاء التجار لا يفتحون محلاتهم يوم فتح السوق الأسبوعية المحدد بيوم السبت وهم من أقدم تجار المحلات التجارية المخصصة لبيع الخضروالفواكه بالمدينة ، والشكل (53) يبين ذلك.



## 6-2 ساعة الدخول والخروج من السوق الأسبوعية للخضروالفواكه

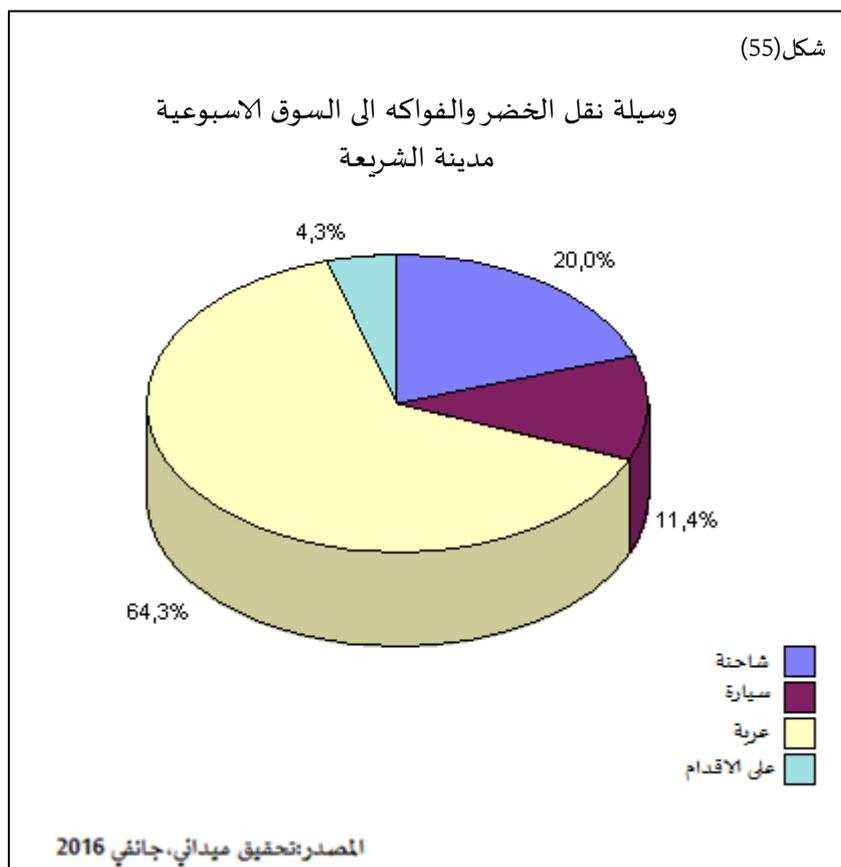
من خلال التحليل الذي تم بواسطة برنامج sphinx plus2(v5) تم الحصول على النتائج الموضحة بالشكل (54) أين تم ملاحظة أن 56 تاجر (80%) من عينة الدراسة يقومون بالدخول إلى السوق الأسبوعية للخضروالفواكه قبل الوقت الرسمي المحدد بدفتر شروطه، بينما تقدر عدد اللذين يقومون بالدخول في الأوقات الرسمية بـ 14 تاجر (20%) فقط من عينة الدراسة، أما عن أوقات الخروج من السوق فقد قدرت نسبة الخارجين منه في الأوقات الرسمية بـ 45.7% (32 تاجر) بينما 54.3% (38 تاجر) منهم يقومون بالخروج خارج الأوقات الرسمية .

فهذا لا يتوافق مع شروط تنظيم الفضاءات التجارية التي تنص على وجوب احترام أوقات الدخول والخروج الى الأسواق المنصوص عليها في دفتر شروطها الذي يفرض بالسوق الأسبوعية للخضر والفواكه لمدينة الشريعة بفتحة من الساعة الخامسة صباحا إلى الساعة الواحدة زوالا.



## 7-2 وسيلة نقل الخضر والفواكه إلى السوق الأسبوعية

تبين من خلال استمارات الاستبيان (70 استمارة استبيان) الموزعة عشوائيا على تجار السوق الأسبوعية للخضر والفواكه أن نسبة 64.3% (45 تاجرا) يقومون بنقل سلعهم الى هذه السوق بواسطة العربات (الكروسة) وهذا دليل على استقطاب السوق الأسبوعية للخضر والفواكه للتجار المتنقلة غير الشرعية والشكل (55) يوضح ذلك



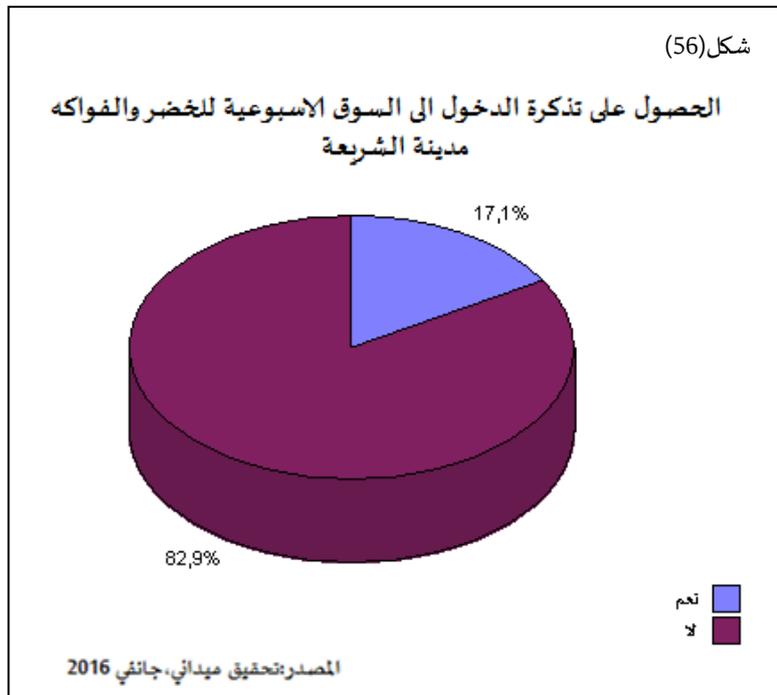
## 8-2 السير العامة للسوق الاسبوعية للخضرا والفواكه

سيتم التطرق إلى العوامل غير المرئية التي تحكم سير السوق والتي لم يتم التمكن من التطرق إليها في الفصل الرابع وهي تحتاج إلى تحليل استمارات الاستبيان (70 استمارة) التي تم توزيعها على تجار السوق الاسبوعية للخضرا والفواكه وهي:

### 1-8-2 سعر الدخول الى السوق ومدى الحصول على تذكرة الدخول

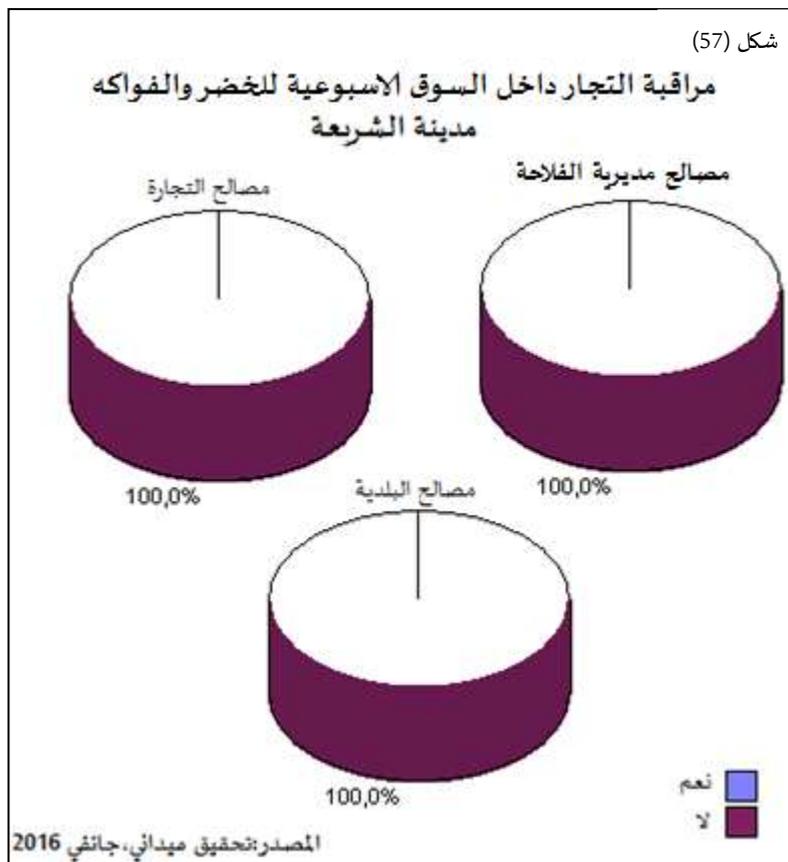
من خلال الشكل البياني (56) المنجز بواسطة البرنامج الإحصائي sphinx plus2(v5) تبين أن نسبة 17.1% فقط من التجار المترددين على السوق هم من يحصلوا على تذكرة رغم أن كل التجار يقومون بدفع مبلغ الدخول إلى السوق والمقدر بـ 100 دج /التاجر وهذا ما يؤثر سيره الحسن ومخالفة شروط تنظيم الفضاءات التجارية المنصوص عليها في القوانين سارية المفعول.

كما أن نسبة 100% من عينة الدراسة لم يطالبوا بتقديم أي وثيقة ثبت صفتهم أثناء دخولهم السوق (أنظر النتائج المتحصل عليها بواسطة البرنامج الإحصائي sphinx plus2(v5) المدرجة بالملحق)، وهذا ما يخالف شروط تسيير الأسواق الاسبوعية



## 2-8-2 الرقابة داخل السوق

هناك ثلاث هيئات يلزمها القانون مراقبة التجار داخل السوق وهي مديرية التجارة، المصالح البيطرية، البلدية حيث بعد معالجة استمارات الاستبيان تم الحصول على الشكل (57):



خلال هذا

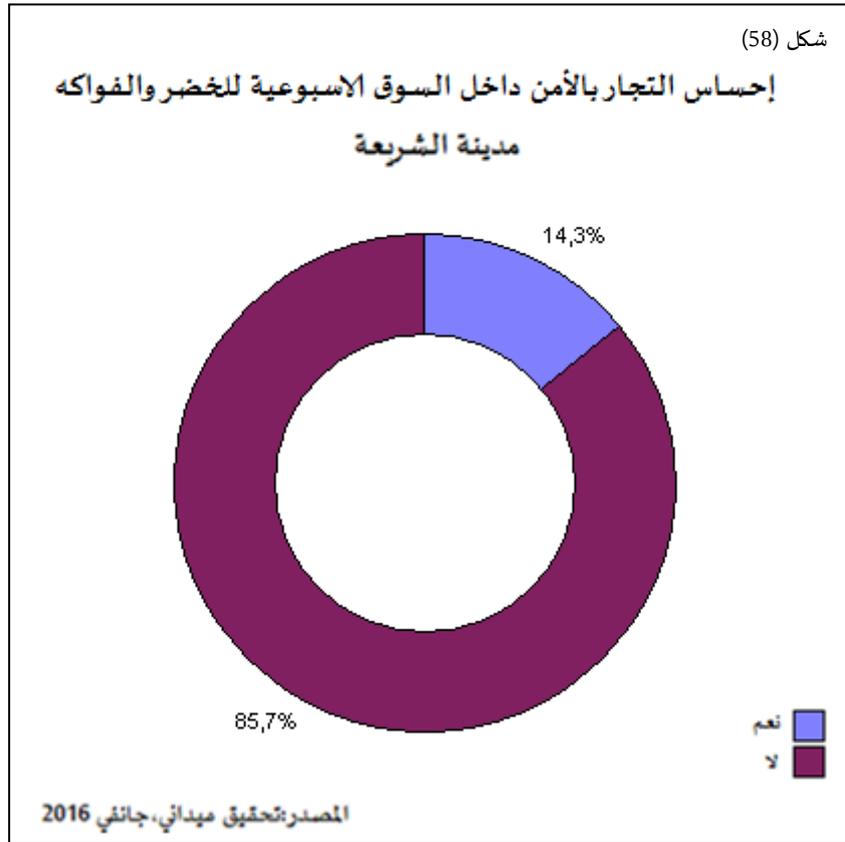
فمن

الشكل يتضح الغياب التام للرقابة سواء من طرف أعوان الرقابة المصالح الفلاحية، أعوان الرقابة

التابعين لمصالح التجارة وكذا أعوان رقابة البلدية وهذا ما يخلق إشكالية في تنظيم السوق الأسبوعية للخضروالفواكه .

### 3-8-2 إحساس التجار بالأمن داخل السوق الأسبوعية للخضروالفواكه

يتبين من خلال الشكل (58) المنجز بواسطة البرنامج الإحصائي (sphinx plus2(v5) أن نسبة 85.7% من عينة الدراسة التي تم توزيعها على تجار السوق الأسبوعية للخضروالفواكه لا يحسون بالأمن داخل السوق وهذا بسبب غياب أعوان الأمن بالدرجة الأولى، إضافة الى عدم التهيئة العامة للسوق وعدم وجود نظام عرض منظم للسلع داخل السوق.



9-2 استخدام التحليل العاملي في معرفة العلاقة بين أهم متغيرات السوق الاسبوعية للخضروالفواكه

من أجل دراسة العلاقة بين متغير عدد التجار غير المتعلمين، عدد التجار ذو المستوى الابتدائي، عدد التجار ذو المستوى المتوسط، عدد التجار ذو المستوى الثانوي، عدد التجار ذو المستوى الجامعي، عدد التجار، عدد التجار المتبردين على السوق منذ أقل من 10 سنوات، عدد التجار المتبردين على السوق منذ 10-20 سنة، عدد التجار المتبردين على السوق منذ 20-30 سنة، عدد التجار المتبردين على السوق منذ أكثر من 40 سنة، عدد التجار الداخليين للسوق في الوقت الرسمي، عدد التجار الداخليين للسوق خارج الوقت الرسمي، عدد التجار الخارجي من السوق في الوقت الرسمي، عدد التجار الخارجي من السوق خارج الوقت الرسمي، عدد الزبائن المتدفقين الى السوق الاسبوعية للمواشي وهي علاقات غير مرئية لم يتم التمكن من معالجتها في الفصل السابق، وسيتم تطبيق أسلوب التحليل العاملي وذلك بواسطة البرنامج الاحصائي IBM SPSS STATISTICS 20، حيث سيتم ترميز هذه المتغيرات من خلال الجدول رقم (30) المدرج بالملحق

## 2-9-2 الاحصاءات الوصفية للمتغيرات الخاصة بالسوق الاسبوعية للخضر والفواكه

تتضح الاحصاءات الوصفية المتمثلة في الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية و الجدول رقم ( ) يبين ذلك

جدول 17 : نتائج الاحصاءات الوصفية الخاصة بالسوق الاسبوعية للخضر والفواكه

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
8,68	6,00	VAR00001
9,22	5,25	VAR00002
5,91	4,25	VAR00003
1,73	1,50	VAR00004
0,50	0,25	VAR00005
1,73	1,50	VAR00006
8,85	5,75	VAR00007
6,95	4,75	VAR00008
5,68	3,75	VAR00009
3,50	1,75	VAR00010
21,71	14,00	VAR00011
4,36	3,50	VAR00012
17,73	11,75	VAR00013
8,26	5,75	VAR00014
1023,07	1100,00	VAR00015

المصدر: نتائج التحليل بواسطة برنامج IBM SPSS STATISTICS 20

### 3-9-2 مصفوفة الارتباط الخاصة بالسوق الاسبوعية للخضر والفواكه

يوضح الجدول رقم (31) المدرج بالملحق مصفوفة الارتباط المتعدد بين المتغيرات المدروسة ، حيث بعد فحص هذه المصفوفة يتضح أن هناك علاقات ارتباطية طردية بين مختلف المتغيرات، وكذلك ارتباطات قوية وعلاقات ارتباطية متوسطة وضعيفة.

### 4-9-2 الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباط الخاصة بالسوق الاسبوعية للخضر والفواكه

يقيس الجذر الكامن حجم التباين على كل المتغيرات التي تحسب على عامل واحد، فوفقا لمحك كايزر يتم قبول العامل الذي تكون فيه قيمة مجموع الجذور الكامنة المبدئية أكبر من الواحد الصحيح، أما إذا كانت قيمته أقل من الواحد الصحيح فيتم رفضه فمن خلال نتائج الجدول رقم ( 32) المدرج بالملحق فقد ساهم العاملين معا في تفسير ما نسبته 99.38% من التباين الكلي

## 10-2 مصفوفة العوامل بعد التدوير الخاصة بالسوق الاسبوعية للخضر والفواكه

تعتبر مصفوفة العوامل بعد التدوير خلاصة عامة لنتائج التحليل العاملي وهي تكمن في عاملين رئيسيين بالنسبة لهذه الدراسة و الجدول رقم ( 18 ) يبين ذلك:

جدول 18: مصفوفة العوامل بعد التدوير الخاصة بالسوق الاسبوعية للخضر والفواكه

العامل		
2	1	
0,022	1,000	VAR00001
-0,011	0,998	VAR00005
-0,011	0,998	VAR00010
-0,053	0,998	VAR00012
0,042	0,997	VAR00007
0,091	0,994	VAR00002
0,086	0,994	VAR00003
0,115	0,993	VAR00014
0,148	0,986	VAR00013
0,165	0,986	VAR00008
0,175	0,983	VAR00011
0,154	0,974	VAR00004
0,154	0,974	VAR00006
0,237	0,968	VAR00009
0,997	0,076	VAR00015

المصدر: نتائج التحليل بواسطة برنامج IBM SPSS STATISTICS 20

### أ- العامل الاول:

يعد من أهم العوامل المستخلصة إذ يفسر نسبة 13.90٪ من التباين أي أن ما يقابل هذه النسبة من شبكة الارتباطات بين المتغيرات مرده الى هذا العامل، وقد استقطب هذا العامل اثني عشرة متغيراً متمثلة في عدد التجار غير المتعلمين، عدد التجار ذو المستوى الابتدائي، عدد التجار ذو المستوى المتوسط، عدد التجار ذو المستوى الثانوي، عدد التجار ذو المستوى الجامعي، عدد التجار المترددين على السوق منذ أقل من 10 سنوات، عدد التجار المترددين على السوق منذ 10-20 سنة، عدد التجار المترددين على السوق منذ 20-30 سنة،

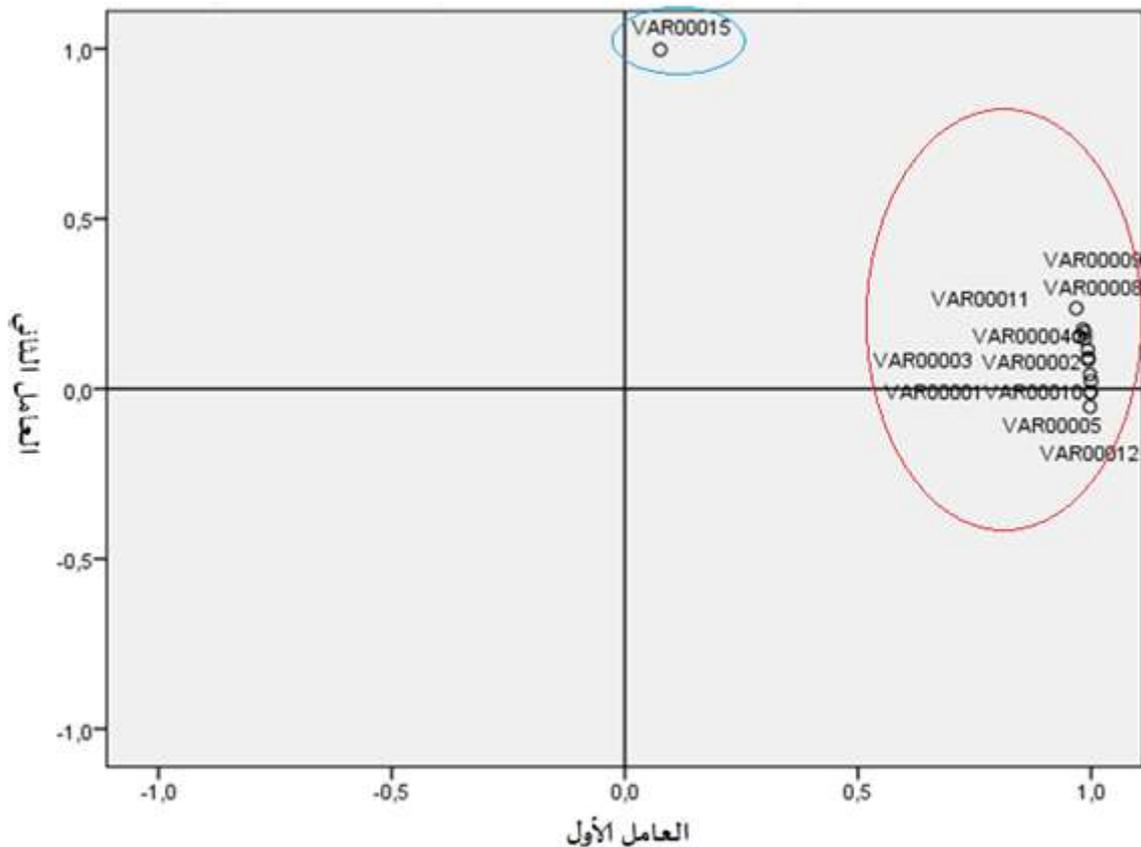
عدد التجار المترددين على السوق منذ 30-40 سنة، عدد التجار المترددين على السوق منذ أكثر من 40 سنة، عدد التجار الداخليين للسوق في الوقت الرسمي، عدد التجار الداخليين للسوق خارج الوقت الرسمي، عدد التجار الخارجيين من السوق في الوقت الرسمي، عدد التجار الخارجيين من السوق خارج الوقت الرسمي، فمن خلال خصائص هذه المتغيرات فإن هذا العامل قد ضم المتغيرات التي تشير إلى إستقطاب السوق للتجار وخصائصهم وسلوكاتهم

## ب- العامل الثاني

يحتوي هذا العامل على متغير وحيد وهو الزبائن الوافدين إلى السوق الأسبوعية للخضار والفواكه ويسهم هذا العامل في تفسير حوالي 8.07% من التباين الكلي، ويشير هذا المتغير إلى إستقطاب السوق للزبائن، والشكل رقم (59) يبين تصنيف المتغيرات داخل مجموعات متجانسة

شكل (59): تصنيف أهم المتغيرات الخاصة بالسوق الأسبوعية للخضار والفواكه داخل

مجموعات متجانسة



## خلاصة

من خلال معالجة المعطيات المتحصل عليها جراء توزيع استثمارات الاستبيان على السكان وتجار مختلف الفضاءات التجارية بواسطة برامج إحصائية مختلفة تم التأكد بوجود إختلالات غير مرئية في تنظيم الأنشطة التجارية تتمثل أغلبها في سلوكيات التجار والزبائن وهذا ما تم تأكيد من خلال المجموعات المتجانسة المتحصل عليها بواسطة معالجة أهم متغيرات كل استمارة استبيان بواسطة التحليل العاملي

## الخاتمة

تكتسب إشكالية تنظيم الأنشطة التجارية داخل المجال الحضري أهمية بالغة في الدراسات الحضرية نظرا للدور الذي تلعبه الأنشطة التجارية في ديناميكية باقي الوظائف الحضرية الأخرى، ويزداد هذا الموضوع أهمية إذا تعلق الأمر بمدينة الشريعة التي اختيرت كمجال للدراسة ومن أجل معالجة هذا الموضوع كان لزاما التطرق لبعض المفاهيم المتعلقة بالأنشطة التجارية بإعطاء تعاريف للتجارة، أشكال ممارستها، تصنيف المحلات التجارية، وأهم التشريعات المتعلقة بها في الجزائر.

ثم التطرق إلى بعض المفاهيم الخاصة بالتعمير لما له من صلة وثيقة بإشكالية تنظيم الفضاء العمراني ولأهميته ودوره في توطن الإطار الحياتي للسكان، ثم توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بالتعمير التجاري الذي يسعى إلى انسجام البنية التجارية مع البنية الحضرية من خلال ترقية الفضاءات التجارية بما يتماشى مع اختيارات التوجهات العمرانية.

لذلك فقد انصب الاهتمام في هذا البحث بمدينة الشريعة والتي سمحت دراستها وتحليلها بالكشف عن توسعها العمراني، نموها الديمغرافي فوجد أن هناك ارتباط طردي بينها وبين تطور الأنشطة التجارية في المدينة والتي تعتبر محرك ودافع أساسي في تطورها حيث اتضح أن عدد المحلات التجارية في تزايد مستمر وبوتيرة متفاوتة من مرحلة لأخرى من توسع المدينة نظرا لاختلاف العوامل المؤثرة في كل مرحلة. وتكمن أسباب ذلك بالدرجة الأولى في أهمية موقع مدينة الشريعة بالنسبة للشرق الجزائري، وفي مجالها الولائي، مما سيعطي لهذه الأخيرة أهمية كبيرة تتضح في سيطرتها الوظيفية على مجالها.

ومن أجل إدراك إشكالية تنظيم الأنشطة التجارية داخل المجال الحضري بمدينة الشريعة بشكل دقيق، تم القيام بتقسيم المجال الحضري للمدينة إلى ثلاثة عشرة قطاعا حضريا، ثم القيام

بدراسة وضعية المحلات التجارية بمدينة الشريعة والتي تؤكد وجود فارق ملحوظ بين عدد المحلات التجارية وفقا لمعطيات مصالح السجل التجاري وعددها وفقا للتحقيق الميداني والذي قدر بـ 586 محل تجاري، كما أكدت الدراسة وجود علاقة ارتباط قوية بين عدد المحلات التجارية وعدد السكان بالمدينة حيث بلغ معامل الارتباط بينهما 0.78، حيث إنضج من خلال المعادلة الخطية لمعامل الارتباط أن القطاعات الحضرية المركزية للمدينة ذات تغطية جيدة لحاجيات سكانها وهي قادرة على استقطاب سكان باقي القطاعات الحضرية الأخرى وحتى سكان المناطق المجاورة على عكس القطاعات الحضرية الواقعة بالأطراف التي تعاني نقصا في تغطية سكانها بالمحلات التجارية ما يلزم سكانها الاعتماد على القطاعات الحضرية المركزية، كما أكدت دراسة تصنيف المحلات التجارية التي تم فيها التطرق إلى تصنيف المحلات التجارية وفقا للنشاط الغذائي و غير الغذائي الذي يمكن من معرفة قوة الجذب التجاري، وأيضا تصنيفها وفق مقارنة إقتصادية لما يحمله هذا التصنيف من بعد مجالي ، وجود توزيع غير متجانس لعدد وتعدد المحلات التجارية من قطاع حضري لأخر وأحيانا بنفس القطاع الحضري ، كما أن هناك اختلاف في درجة تغطية المحلات التجارية المنتشرة بالقطاع الحضري لحاجات سكانه من قطاع لأخر حيث أن نصيب الفرد من المحلات التجارية يكون في بعض القطاعات أكبر من معدل المدينة وفي البعض الأخر أقل، كما تم التطرق الى علاقة تركز المحلات التجارية بأهم المحاور التجارية، أين وجد أن كل المحاور التجارية تتجه نحو مركز المدينة حيث كلما كانت المحلات التجارية بهذه المحاور قريبة من قطاع مركز المدينة كلما زادت كثافتها وكانت من صنف التجارة الصافية والخدمية وكلما كانت قريبة من قطاعات أطراف المدينة كلما نقصت كثافتها وكانت من صنف التجارة الحرفية، كما أن البنايات بمعظم هذه المحاور التجارية في الأجزاء القريبة من قطاع مركز المدينة تستخدم الطابق الأرضي للتجارة والطابق الأول للسكن أما في الأجزاء القريبة من الأطراف فتستغل المراب الخاص بالسكن كمحل تجاري، كما تم دراسة التخصيص التجاري للمحلات التجارية حيث تم استنتاج أن أغلب القطاعات الحضرية ذات تخصص تجاري واحد يسطر فيها إنتشار محلات التجارة الصافية ماعدا القطاع الحضري السابع والحادي عشر اللذان يتميزان بسيادة تخصص تجاري مزدوج يتمثل في محلات التجارة الصافية ومحلات التجارة الخدمية ، إضافة الى القطاع الحضري الثالث عشر فيتميز بسيطرة محلات التجارة الصافية ومحلات التجارة الحرفية أمام الانعدام التام لمحلات التجارة الخدمية، ثم تم تحليل بنية المحلات التجارية بمدينة الشريعة حيث تم الاعتماد على مؤشر الجذب التجاري الذي تبين من خلاله أن قوة الجذب التجاري غير مرتبطة بموقع القطاع الحضري بل رتبة القطاع الحضري من حيث عدد محلات التجارة الغذائية ورتبته من حيث محلات التجارة غير الغذائية هي التي تتحكم فيه ، فكلما كانت علاقة الرتب عكسية وتحتل فيها رتبة عدد محلات التجارة غير الغذائية الرتب الأولى كلما كانت قوة الجذب التجاري قوية والعكس صحيح،

كما تم الاعتماد على مؤشر كثافة المحلات التجارية التي تزداد كلما تم الاتجاه نحو مركز المدينة وتتناقص كلما تم الاتجاه نحو الاطراف، ولقد تم الاعتماد أيضا على مصفوفة تراتب القطاعات الحضرية التي مكنت قراءتها العمومية من تقسيم القطاعات الى فئات متباينة من حيث نوع المحلات التجارية، أما قراءتها الافقية فسمحت بمعرفة درجة تردد ظهور نوع تجاري ما عبر القطاعات الحضرية، أين كانت مختلفة ومتباينة حسب كل نوع تجاري.

ولقد تمت الاشارة الى الانتشار العشوائي للتجارة غير الشرعية وتجارة الرصيف عبر مختلف القطاعات الحضرية للمدينة رغم سعي الجماعات المحلية لادماجها.

كما تم التطرق الى مطابقة معطيات التحقيق الميداني الخاصة بالمساحات الصغرى من نوع سوبرمارت، المتاجر الكبرى، السوق الاسبوعية للخضر والفواكه، السوق الاسبوعية للمواشي، السوق المركزي المغطى للتجزئة، الأسواق الجوارية للخضر والفواكه مع أحكام ومعايير القوانين الضابطة لتنظيم الفضاءات التجارية داخل المجال الحضري والتي بدورها تركز على إحترام قواعد التعمير بصفة عامة وقواعد التعمير التجاري بصفة خاصة حيث تم الوصول لوجود خلل في تنظيم مختلف الفضاءات التجارية داخل المجال الحضري لمدينة الشريعة، كما اكدت عملية توزيع استثمارات الاستبيان على السكان وتجار مختلف الفضاءات التجارية ومعالجتها بواسطة برامج إحصائية مختلفة وجود إختلالات غير مرئية في تنظيم الأنشطة التجارية تتمثل أغلبها في سلوكات التجار والزبائن وهذا ما تم تأكيده من خلال المجموعات المتجانسة المتحصل عليها بواسطة معالجة أهم متغيرات كل استمارة استبيان بواسطة التحليل العاملي.

وبعد هذا التشخيص الدقيق تم الوصول إلى طرح بعض التوصيات يذكر منها:

- الأخذ بعين الاعتبار التجارة الجوارية التي تهدف لتغطية جيدة ونفاذية مثالية للسكان وهذا من أجل الانصاف في الحصول على الخدمات التجارية القاعدية بخلق توازن بين مختلف الاحياء بإعادة بعثها على الاحياء المتواجدة بالأطراف.
- تشجيع العمل الجمعي، واشراك جميع الفاعلين الاقتصاديين، الجماعات المحلية والاقليمية، ممثلي التجارة غير المندمجة وتجارة الرصيف، جمعيات الاحياء في مجال التعمير التجاري.
- السعي نحو مثالية توطين الأنشطة التجارية بوضع هرايكية للخدمات التجارية حسب دورها الوظيفي ولا يمكن تجسيد هذا الا بتجنيد وسائل التنفيذ كنظم المعلومات الجغرافية والشبكة النظرية للفضاءات التجارية وغيرها
- خلق منطقة خارج المجال السكني تكون خاصة بالنشاطات التجارية الحرفية .

– تحويل جميع أشكال تجارة الشقق الى مراكز تجارية وبعث تهيئة تجارية متناعمة ومتجانسة مع المجال الحضري للمدينة.

– دمج التجارة غير الشرعية وتجارة الارصفة في سوق العمل المنظم والذي سينعكس على تطور الاقتصاد الحضري للمدينة.

– إدراج المرافق الملحقة للفضاءات التجارية كدورات المياه، مساحات التوقف، ...

– الاخذ بعين الاعتبار كل الشرائح الاجتماعية المستخدمة للفضاءات التجارية خاصة ذوي الاحتياجات الخاصة منها.

ولا يمكن تجسيد هذا الى من خلال إنجاز مخطط توجيهي للتعمير التجاري لا يكون متطابقا بلا يجب أن يكون متوافقا مع كل قوانين التعمير وتهيئة الاقليم ومخططاتها.

ومن خلال ما تم التوصل إليه تم إثبات صحة الفرضية المدرجة مسبقا في إشكالية البحث والتي تنص على عدم تجانس الانتشار المجالي للمحلات التجارية مع احتياجات السكان وحجمهم عبر مختلف القطاعات الحضرية للمدينة، إضافة الى عدم احترام مختلف أشكال الفضاءات التجارية لأحكام التعمير التجاري .

# الملاحق

جامعة فلسطينية -03-  
معهد تسيير التقنيات الحضرية  
ماجستير: الحوكمة والتسيير الحضري الجوي.

استبيان موجه لأصحاب المحلات التجارية

1- النسخة:

ج- مناطق النشلت ( )

ب- التجمع الثاني ( )

أ- مدينة الشريعة ( )

1-1: مكان الإقامة السابق



استبيان موجه لتجار السوق الأسبوعية للمواشي

- 1: مكان الإقامة  
أ- مدينة الشريعة ( )  
ب- التجمع الثانوي ( )  
ج- مناطق التشتت ( )  
د- باقي مدن ولاية تبسة ( )
- 2: مكان تواجد زريبة الحيوانات  
أ- بلدية الشريعة ( )  
ب- خارج بلدية الشريعة ( )
- 3: المستوى التعليمي  
أ- غير متعلم ( )  
ب- ابتدائي ( )  
ج- 40 متوسط ( )  
د- ثانوي ( )
- 4: منذ متى بدأت العمل بتجارة المواشي  
أ- أقل من 10 سنوات ( )  
ب- 10-20 سنة ( )  
ج- 20-30 سنة ( )  
د- 30-40 سنة ( )
- 5: هل اكتسبت مهنة تجارة المواشي من طرف والدك:  
أ- نعم ( )  
ب- لا ( )
- 6: مهنة تجارة المواشي  
أ- أساسية ( )  
ب- إضافية ( )
- 7- ساعة دخول السوق  
.....
- 8- ساعة الخروج من السوق  
.....
- 9- ماهو سعر دخول إلى السوق  
.....
- 10- هل تحصيلت على تذكرة دخول  
أ- نعم ( )  
ب- لا ( )
- 11- هل تمت مراقبة صفتك عند الدخول إلى السوق من طرف المسير  
أ- نعم ( )  
ب- لا ( )
- 12- هل يتم تحديد مكان عرضك للمواشي من طرف المسير  
أ- نعم ( )  
ب- لا ( )
- 13- هل تملك بطاقة فلاح أو بطاقة موالد  
أ- نعم ( )  
ب- لا ( )
- 14- هل الامن متوفر داخل السوق  
أ- نعم ( )  
ب- لا ( )
- 15- هل تتم مراقبتك من طرف أعوان رقابة الصحة البيطرية  
أ- نعم ( )  
ب- لا ( )
- 16- هل تتم مراقبتك من طرف أعوان الرقابة التابعين لمديرية التجارة  
أ- نعم ( )  
ب- لا ( )
- 17- هل تتم مراقبتك من طرف أعوان الرقابة التابعين لمصالح البلدية  
أ- نعم ( )  
ب- لا ( )
- 16- ما هي وسيلة نقل المواشي إلى السوق أسهارة ( )  
أ- عمرة تقليدية ( )  
ب- شاحنة ( )  
ج- مشيا على الاقدام ( )  
د- أخرى ( )  
أذكرها: .....
- 17- ما هو متوسط عدد زياتك  
.....
- 18- من أين يفسدون  
أ- مدينة الشريعة ( )  
ب- التجمع الثانوي ( )  
ج- مناطق التشتت ( )  
د- باقي مدن ولاية تبسة ( )  
هـ- خارج ولاية تبسة ( )  
أذكرها: .....
- 19- ما هي أحسن سوق بالشرق الجزائري في رأسك

استبيان موجه لتجار السوق الأسبوعية للخضر والفاواكه

- 1: مكان الإقامة
- أ- مدينة الشريعة ( )  
ب- التجمع الثانوي ( )  
ج- مناطق التشتت ( )  
د- باقي مدن ولاية تبسة ( )  
هـ- خارج ولاية تبسة ( )
- 2: المستوى التعليمي
- أ- غير متعلم ( )  
ب- ابتدائي ( )  
ج- 40 متوسط ( )  
د- ثانوي ( )  
هـ- جامعي ( )
- 3: منذ متى بدأت العمل بتجارة الخضر والفاواكه بالسوق
- أ- أقل من 10 سنوات ( )  
ب- 10-20 سنة ( )  
ج- 20-30 سنة ( )  
د- 30-40 سنة ( )  
هـ- أكبر من 40 سنة ( )
- 4- هل تملك محلا تجاريا: .....  
أ- نعم ( )  
ب- لا ( )
- 5- هل يتم فتح محلك يوم التسوق
- أ- أساسية ( )  
ب- إضافية ( )
- 6: مهنة تجارة الخضر والفاواكه بالسوق
- 7- ساعة دخول السوق
- 8- ساعة الخروج من السوق
- 9- ماهو سعر دخول الى السوق
- 10- هل تحصلت على تذكرة دخول
- أ- نعم ( )  
ب- لا ( )
- 11- هل تمت مراقبة صفتك عند الدخول الى السوق من طرف المسير
- أ- نعم ( )  
ب- لا ( )
- 12- هل يتم تحديد مكان عرضك للسلع من طرف المسير
- أ- نعم ( )  
ب- لا ( )
- 13- هل الامن متوفر داخل السوق
- أ- نعم ( )  
ب- لا ( )
- 14- هل تتم مراقبتك من طرف أعوان الرقابة لمديرية التجارة
- أ- نعم ( )  
ب- لا ( )
- 15- هل تتم مراقبتك من طرف أعوان الرقابة لمصالح البلدية
- أ- نعم ( )  
ب- لا ( )
- 16- ما هي وسيلة نقل الخضر والفاواكه الى السوق
- أ- سيارة ( )  
ب- شاحنة ( )  
ج- مشيا على الاقدام ( )  
د- عربة تقليدية ( )  
هـ- أخرى ( )
- 17- ما هو متوسط عدد زبائنك
- أ- مدينة الشريعة ( )  
ب- التجمع الثانوي ( )  
ج- مناطق التشتت ( )  
د- باقي مدن ولاية تبسة ( )  
هـ- خارج ولاية تبسة ( )
- 18- من أين يوفدون
- أ- مدينة الشريعة ( )  
ب- التجمع الثانوي ( )  
ج- مناطق التشتت ( )  
د- باقي مدن ولاية تبسة ( )  
هـ- خارج ولاية تبسة ( )
- 19- هل انتم راضون عن حالة السوق
- أ- نعم ( )  
ب- لا ( )
- أذكرها: .....  
العدد: .....  
أذكرها: .....  
العدد: .....  
أذكرها: .....  
العدد: .....  
لماذا: .....

شكرا

استبيان موجه لأصحاب لسكان المدينة

مكان الإقامة:

الجنس: أذكر ( )

ب- انثى ( )

1- المحلات التجارية

ما هي اهم الاحياء التي تشتري منها المواد الغذائية:

.....\* .....

.....\* .....

ما هي اهم الاحياء التي تشتري منها الملابس:

.....\* .....

.....\* .....

ما هي اهم الاحياء التي تشتري منها الاواني المنزلية:

.....\* .....

.....\* .....

ما هي اهم الاحياء التي تقصدها من أجل الخياطة:

.....\* .....

.....\* .....

ما هي اهم الاحياء التي تقصدها من أجل الحلاقة:

.....\* .....

.....\* .....

ما هي اهم الاحياء التي تقصدها من أجل شراء الادوية (الصيدلية)

.....\* .....

.....\* .....

2- السوق الاسبوعية للخضر والفواكه

هل تتردد على السوق الاسبوعية: أذاتما ( )

ب- أحيانا ( )

ج- لا اتردد عليه ( )

ب- لا ( )

هل تحسون بالأمن داخل السوق

هل انتم راضون على تنظيم عرض

السلع بالسوق

ب- لا ( )

ب- لا ( )

ما هي الاسواق الاخرى التي تتردد

عليها

أ- السوق المركزي "مركز المدينة" ( )

ب- السوق الجوّاري "مخلوفي" ( )

ج- سوق أولاد مسعود ( )

د- سوق طريق الضلعة ( )

هـ- سوق الخضر والفواكه وسط المدينة ( )

و- أخرى:،،،،،

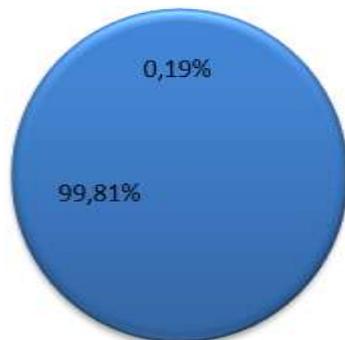
هل لديكم اضافة اخرى أذكرها:

.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....

شكرا

شكل رقم 01:نسب عدد المحلات التجارية على مستوى بلدية الشريعة

التجمع الثانوي ■ مدينة الشريعة ■



المصدر:معطيات السجل التجاري.2015.

جدول رقم 01: نسبة المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية

القطاع الحضري	نسبة المحلات التجارية
1	31,97%
2	15,26%
3	11,97%
4	12,97%
5	7,57%
6	3,58%
7	2,86%
8	4,49%
9	3,45%
10	3,33%
11	1,07%
12	0,79%
13	0,69%

المصدر:أنجز اعتمادا على معطيات التحقيق الميداني لشهر سبتمبر، أكتوبر 2015.

جدول رقم 02: حجم السكان وعدد المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية بمدينة الشريعة

رقم القطاع	إسم القطاع	عدد السكان	عدد المحلات التجارية
1	وسط المدينة	2085	1018
2	الحي الجديد	22814	486
3	ابن باديس	6592	381
4	العربي التبسي	11186	413
5	الملعب	1626	241
6	مخلوفي	5375	114
7	محمود شريفي	3713	91
8	الهضة	4882	143
9	المتقن	3469	110
10	البابور	5474	106
11	سوق الفلاح	3561	34
12	الجرف	3783	25
13	الطريق الاجتنائي	2223	22
	المجموع	76783	3184

المصدر: معطيات التعداد العام للسكن والسكان 2008 + معالجة الباحث + تحقيق ميداني شهري سبتمبر وأكتوبر 2015

جدول رقم 03: عدد ونسبة المحلات التجارية الغذائية وغير الغذائية عبر القطاعات الحضرية بمدينة الشريعة

القطاع	عدد محلات التجارة الغذائية	عدد محلات التجارة غير الغذائية	نسبة المحلات التجارية الغذائية	نسبة المحلات التجارية غير الغذائية
1	403	615	60,41%	39,59%
2	153	333	68,52%	31,48%
3	110	271	71,13%	28,87%
4	158	255	61,74%	38,26%
5	77	164	68,05%	31,95%
6	47	67	58,77%	41,23%
7	49	42	46,15%	53,85%
8	32	111	77,62%	22,38%
9	76	34	30,91%	69,09%
10	40	66	62,26%	37,74%
11	15	19	55,88%	44,12%
12	10	15	60,00%	40,00%
13	6	16	72,73%	27,27%
مجموع	1176	2008	63,07%	36,93%

المصدر: أنجز اعتمادا على معطيات التحقيق الميداني لشهر سبتمبر، أكتوبر 2015.

#### جدول رقم 04: عدد وأنواع المحلات التجارية الغذائية عبر القطاعات الحضرية بمدينة الشريعة

النوع	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	المجموع
مواد غذائية	52	32	24	28	17	11	12	8	25	11	8	5	4	237
بيع البيض	5	2	1	5	1	2	0	0	0	1	0	0	0	17
بيع السمك	2	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	4
بيع الدجاج	29	9	5	7	4	2	2	0	12	2	0	0	0	72
بيع اللحوم الحمراء	49	8	2	4	2	2	2	0	4	2	0	0	0	75
لحوم مجمدة	18	2	1	2	0	0	1	0	2	1	0	0	0	27
بيع المشروبات	13	3	2	7	2	0	2	2	2	0	0	0	0	33
تحميص وبيع القهوة	6	1	1	2	1	0	0	0	0	1	0	0	0	12
تمور بأنواعها	5	0	0	2	0	0	0	0	1	0	0	0	0	8
حلويات شرقية	6	3	0	2	2	0	0	0	2	0	0	0	0	15
حلويات ومرطبات	6	2	1	2	2	0	0	0	0	0	0	0	0	13
حلويات تقليدية	2	0	0	5	0	0	0	0	0	0	0	0	0	7
خضروات وفاكهة	46	25	15	28	14	8	11	2	8	9	2	3	2	173
دقيق	6	4	2	5	2	1	1	0	2	2	0	0	0	25

14	0	0	0	0	1	0	0	0	2	2	2	2	5	توابل وعقاقير
10	0	0	0	0	1	0	0	0	0	2	0	2	5	لبن
12	0	0	0	0	0	0	1	1	1	1	2	2	4	مخبزة
19	0	0	0	0	0	0	0	0	1	5	2	3	8	مواد صنع الحلويات
36	0	0	0	0	2	0	1	1	0	9	5	5	13	بيع الحليب واللبن
21	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	6	15	مود غذائية بالجملة,
154	0	2	3	9	8	15	11	12	8	23	19	27	17	تبغ وكبريت
6	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	0	0	4	كشك
3	0	0	0	0	0	0	2	0	0	0	0	1	0	مطحنة
2	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	0	0	0	مذبح
49	0	0	2	2	2	2	1	2	3	2	5	2	26	بيزيريا
63	0	0	0	0	2	2	0	1	5	4	12	5	32	مطبخ
18	0	0	0	0	0	0	0	1	2	2	2	2	9	صيدلية
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	صيدلية جملة
2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	معمل مشروبات
48	0	0	0	0	2	1	2	2	5	7	6	5	18	مقهى
6	10	15	40	76	32	49	47	77	158	110	153	403	العدد	
13	12	11	9	6	10	7	8	5	2	4	3	1	رتبة القطاع من حيث العدد	
2	3	4	9	16	7	13	14	20	25	20	23	27	عدد الأنواع	
13	12	11	9	6	10	8	7	4	2	4	3	1	رتبة القطاع من حيث تعدد الأنواع	

المصدر: أنجز اعتمادا على معطيات التحقيق الميداني لشهر سبتمبر، أكتوبر 2015.

جدول رقم 05: عدد وأنواع المحلات التجارية غير الغذائية عبر القطاعات الحضرية بمدينة الشريعة

الانواع	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	المجموع
أدوات الخياطة	8	4	5	3	2	2	1	2	0	3	1	0	0	31
بيع الأحذية	17	7	2	2	2	0	0	0	0	2	0	0	0	32
تجهيز العرائس	15	2	1	2	0	0	1	1	0	1	0	0	0	23

15	0	0	0	1	0	1	1	0	1	1	1	4	5	كراء فساتين العرائس
8	0	0	0	0	0	0	0	0	2	2	0	2	2	ملابس قديمة
27	0	0	0	4	0	1	0	0	5	2	5	5	5	ملابس أطفال
75	0	0	0	9	0	2	0	0	11	8	23	9	13	ملابس نسائية
73	0	0	0	2	0	2	0	0	5	2	8	3	51	ملابس رجالية
18	0	0	0	0	0	0	1	0	0	2	1	2	12	أجهزة التبريد
18	0	0	0	0	0	0	0	0	2	4	1	0	11	الالكترومناجي
12	0	0	0	0	0	0	0	0	1	2	1	2	6	اثاث منزلي
30	0	0	0	4	0	0	2	0	5	9	1	5	4	اواني منزلية
31	0	0	0	0	0	1	2	0	0	6	5	4	13	بلاط وسراميك
50	0	0	2	3	0	2	0	5	4	8	8	7	11	بيع k7 و CD
42	0	0	0	3	0	2	0	0	2	8	9	5	13	لوازم النظافة
7	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	4	2	بيع العصافير
4	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	3	تجهيزات طبية
84	0	3	2	5	4	11	0	4	15	10	12	7	11	تصوير الوثائق
3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	0	1	ثريات
11	0	0	0	0	0	1	0	0	0	1	1	5	3	ديكور
14	2	0	0	0	0	0	0	0	0	2	3	2	5	زيوت المحركات
5	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	0	3	ساعات اليد
24	0	0	0	1	0	2	0	0	5	1	7	2	6	عتاد الكمبيوتر
8	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	2	4	عتاد فلاحى وصناعى
13	2	0	0	0	0	0	0	3	0	1	2	5	0	قطع غيار قديم
14	0	0	0	0	0	0	0	0	1	3	2	2	6	قطع غيار الالكتونيك
16	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	2	4	9	قطع غيار السيارات
9	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	6	قطع غيار الشاحنات
12	0	0	0	0	0	2	0	0	2	2	2	1	3	كهرباء عامة
35	0	0	0	0	0	5	0	4	4	5	6	5	6	لعب الأطفال
4	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	0	2	لوازم رياضية
10	0	0	0	0	0	1	0	0	4	2	0	1	2	لوازم مكتبية
7	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	6	مضخات
30	0	0	0	2	0	1	0	0	0	3	7	2	15	مفروشات
37	0	0	1	1	2	4	0	1	4	5	4	6	9	مكتبة
59	0	0	1	2	2	4	0	0	3	4	9	12	22	مواد التجميل
34	0	0	0	0	1	2	0	0	2	3	1	5	20	مواد البناء
64	0	0	2	2	2	3	0	0	4	5	11	11	24	هدايا وعطور

68	0	0	2	4	4	7	0	2	8	9	12	4	16	هواتف نقالة
9	2	2	0	0	0	0	0	0	0	2	1	2	0	انتاج البلاط
12	2	1	0	0	0	0	1	0	0	1	2	5	0	انتاج الطوب
16	1	0	0	0	0	1	1	1	0	2	1	4	5	حدادة
8	1	0	0	1	0	0	0	0	0	1	1	1	3	خراطة
26	0	0	0	1	2	2	1	2	4	5	2	5	2	خياطة
17	0	0	0	2	0	1	1	0	2	2	2	2	5	خياط
4	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	3	صنع الاختام
18	0	0	0	0	0	2	0	0	2	3	5	2	4	صياغة
20	2	2	0	0	1	1	0	2	1	3	1	5	2	قوالب الجبس
5	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	3	لوحات ترقيم +مفاتيح
23	2	0	0	0	1	1	0	1	2	4	4	5	3	نجارة
8	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	2	2	2	نجارة الألمنيوم
10	0	0	0	0	0	0	0	0	1	2	2	2	3	اسكافي
20	0	0	0	0	1	1	2	2	0	2	2	5	5	ترصيص
13	0	0	0	0	1	0	0	2	0	0	1	6	3	تصليح الكارادات
8	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	2	4	تصليح آلات الخياطة
23	0	0	0	0	0	1	0	2	2	2	1	12	3	تصليح الدراجات
17	2	0	0	0	0	2	0	1	0	2	0	5	5	تصليح العجلات
13	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	1	5	5	تصليح الالكترونيك
13	0	0	0	0	0	2	0	0	0	2	1	2	6	تصليح الكهرومنزلي
10	0	0	0	0	0	1	0	0	0	1	1	4	3	تصليح المبردات
3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	2	تصليح آلات الطباعة
6	0	0	0	0	0	1	0	0	2	0	0	3	0	تغليف الأرائك
10	0	0	0	0	0	1	0	0	1	2	1	3	2	تنظيف الزرابي
2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	تنظيف الملابس
35	0	0	0	2	2	3	0	2	4	5	4	4	9	حلاق الرجال
21	0	0	0	2	1	2	2	1	2	3	2	3	3	حلاقة النساء
18	0	0	0	0	1	1	0	4	0	2	2	5	3	دهن السيارات
2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	سباغة الصوف
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	دباغة الجلود
20	0	0	0	0	0	0	0	2	0	2	1	9	6	كهرباء السيارات
1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	مراقبة السيارات
15	0	0	0	0	0	2	0	0	2	2	3	2	4	مرآة وزجاج



5	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	5	وكالة سفر
16	15	19	66	34	111	42	67	164	255	271	333	615	العدد	
13	12	11	8	10	6	9	7	5	4	3	2	1	رتبة القطاع من حيث العدد	
9	8	10	27	19	48	20	25	56	87	85	82	103	عدد الأنواع	
12	13	11	7	10	6	9	8	5	2	3	4	1	رتبة القطاع من حيث تعدد الأنواع	

المصدر: أنجز اعتمادا على معطيات التحقيق الميداني لشهر سبتمبر، أكتوبر 2015.

جدول رقم 05: عدد وأنواع المحلات التجارية الصافية - صنف التغذية - عبر القطاعات الحضرية

بمدينة الشريعة.

المجموع	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
237	4	5	8	11	25	8	12	11	17	28	24	32	52	مواد غذائية
17	0	0	0	1	0	0	0	2	1	5	1	2	5	بيع البيض
4	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	0	2	بيع السمك
72	0	0	0	2	12	0	2	2	4	7	5	9	29	بيع الدجاج
75	0	0	0	2	4	0	2	2	2	4	2	8	49	بيع اللحوم الحمراء
27	0	0	0	1	2	0	1	0	0	2	1	2	18	لحوم مجمدة
33	0	0	0	0	2	2	2	0	2	7	2	3	13	بيع المشروبات
12	0	0	0	1	0	0	0	0	1	2	1	1	6	تحميص وبيع القهوة
8	0	0	0	0	1	0	0	0	0	2	0	0	5	تمور بأنواعها
15	0	0	0	0	2	0	0	0	2	2	0	3	6	حلويات شرقية
13	0	0	0	0	0	0	0	0	2	2	1	2	6	حلويات ومرطبات
7	0	0	0	0	0	0	0	0	0	5	0	0	2	حلويات تقليدية
173	2	3	2	9	8	2	11	8	14	28	15	25	46	خضروات وفاكهة
25	0	0	0	2	2	0	1	1	2	5	2	4	6	دقيق
14	0	0	0	0	1	0	0	0	2	2	2	2	5	توابل وعقاقير
10	0	0	0	0	1	0	0	0	0	2	0	2	5	لبن
12	0	0	0	0	0	0	1	1	1	1	2	2	4	مخبزة
19	0	0	0	0	0	0	0	0	1	5	2	3	8	مواد صنع الحلويات
36	0	0	0	0	2	0	1	1	0	9	5	5	13	بيع الحليب واللبن
21	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	6	15	مواد غذائية بالجملة
830	6	8	10	29	62	12	33	28	52	119	65	111	295	

المصدر: أنجز اعتمادا على معطيات التحقيق الميداني لشهر سبتمبر، أكتوبر 2015.

جدول رقم 06: عدد وأنواع المحلات التجارية الصافية -صنف الملابس- عبر القطاعات الحضرية

بمدينة الشريعة.

النوع	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	المجموع
أدوات الخياطة	8	4	5	3	2	2	1	2	0	3	1	0	0	31
بيع الأحذية	17	7	2	2	2	0	0	0	0	2	0	0	0	32
تجهيز العرائس	15	2	1	2	0	0	1	1	0	1	0	0	0	23
كراء فساتين العرائس	5	4	1	1	1	0	1	1	0	1	0	0	0	15
ملابس قديمة	2	2	0	2	2	0	0	0	0	0	0	0	0	8
ملابس أطفال	5	5	5	2	5	0	0	1	0	4	0	0	0	27
ملابس نسائية	13	9	23	8	11	0	0	2	0	9	0	0	0	75
ملابس رجالية	51	3	8	2	5	0	0	2	0	2	0	0	0	73
	116	36	45	22	28	2	3	9	0	22	1	0	0	284

المصدر: أنجز اعتمادا على معطيات التحقيق الميداني لشهر سبتمبر، أكتوبر 2015.

جدول رقم 07: عدد وأنواع المحلات التجارية الصافية -صنف التجهيز المنزلي وأخرى- عبر القطاعات

الحضرية بمدينة الشريعة.

النوع	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	المجموع
أجهزة التبريد	12	2	1	2	0	0	1	0	0	0	0	0	0	18
الالكترومناجي	11	0	1	4	2	0	0	0	0	0	0	0	0	18
اثاث منزلي	6	2	1	2	1	0	0	0	0	0	0	0	0	12
اواني منزلية	4	5	1	9	5	0	2	0	0	4	0	0	0	30
بلاط وسراميك	13	4	5	6	0	0	2	1	0	0	0	0	0	31
بيع k7 و CD	11	7	8	8	4	5	0	2	0	3	2	0	0	50
لوازم النظافة	13	5	9	8	2	0	0	2	0	3	0	0	0	42
بيع العصافير	2	4	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	7
تبغ وكبريت	17	27	19	23	8	12	11	15	8	9	3	2	0	154
تجهيزات طبية	3	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4
تصوير الوثائق	11	7	12	10	15	4	0	11	4	5	2	3	0	84
ثريات	1	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3
ديكور	3	5	1	1	0	0	0	1	0	0	0	0	0	11
زيوت المحركات	5	2	3	2	0	0	0	0	0	0	0	0	2	14
ساعات اليد	3	0	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	5
عتاد الكمبيوتر	6	2	7	1	5	0	0	2	0	1	0	0	0	24

8	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	2	4	عتاد فلاحي وصناعي
13	2	0	0	0	0	0	0	3	0	1	2	5	0	قطع غيار قديم
14	0	0	0	0	0	0	0	0	1	3	2	2	6	قطع غيار الالكترونيك
16	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	2	4	9	قطع غيار السيارت
9	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	6	قطع غيار الشاحنات
6	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	0	0	4	كشك
12	0	0	0	0	0	2	0	0	2	2	2	1	3	كهرباء عامة
35	0	0	0	0	0	5	0	4	4	5	6	5	6	لعب الأطفال
4	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	0	2	لوازم رياضية
10	0	0	0	0	0	1	0	0	4	2	0	1	2	لوازم مكتبية
7	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	6	مضخات
30	0	0	0	2	0	1	0	0	0	3	7	2	15	مفروشات
37	0	0	1	1	2	4	0	1	4	5	4	6	9	مكتبة
59	0	0	1	2	2	4	0	0	3	4	9	12	22	مواد التجميل
34	0	0	0	0	1	2	0	0	2	3	1	5	20	مواد البناء
64	0	0	2	2	2	3	0	0	4	5	11	11	24	هدايا وعطور
68	0	0	2	4	4	7	0	2	8	9	12	4	16	هواتف نقالة
933	4	5	13	36	23	63	16	31	78	126	129	134	275	المجموع

المصدر: أنجز اعتمادا على معطيات التحقيق الميداني لشهر سبتمبر، أكتوبر 2015.

جدول رقم 08: عدد وأنواع المحلات التجارية الحرفية - حرف إنتاج - عبر القطاعات الحضرية بمدينة الشريعة.

النوع	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	المجموع
طوب	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
انتاج البلاط	0	2	1	2	0	0	0	0	0	0	0	2	2	9
انتاج الطوب	0	5	2	1	0	0	1	0	0	0	0	1	2	12
حدادة	5	4	1	2	0	1	1	1	0	0	0	0	1	16
خراطة	3	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	8
خياطة	2	5	2	5	4	2	1	2	2	2	1	0	0	26
خياط	5	2	2	2	2	0	1	1	0	0	0	0	0	17
صنع الاختام	3	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	4
صياغة	4	2	5	3	2	0	0	2	0	0	0	0	0	18
قوالب الجبس	2	5	1	3	1	2	0	1	1	0	0	2	2	20

5	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	3	لوحات ترقيم +مفاتيح
23	2	0	0	0	1	1	0	1	2	4	4	5	3	نجارة
8	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	2	2	2	نجارة الألمنيوم
166	10	5	0	4	4	8	4	6	12	26	22	33	32	المجموع

المصدر: أنجز اعتمادا على معطيات التحقيق الميداني لشهر سبتمبر، أكتوبر 2015.

جدول رقم 09: عدد وأنواع المحلات التجارية الحرفية - حرف خدمات- عبر القطاعات الحضرية بمدينة الشريعة.

النوع	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	المجموع
اسكافي	3	2	2	2	1	0	0	0	0	0	0	0	0	10
ترصيص	5	5	2	2	0	2	2	1	1	0	0	0	0	20
تصليح الكارادات	3	6	1	0	0	2	0	0	1	0	0	0	0	13
تصليح آلات الخيطة	4	2	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	8
تصليح الدراجات	3	12	1	2	2	2	0	1	0	0	0	0	0	23
تصليح العجلات	5	5	0	2	0	1	0	2	0	0	0	0	2	17
تصليح الالكترونيك	5	5	1	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	13
تصليح الكهرومنزلي	6	2	1	2	0	0	0	2	0	0	0	0	0	13
تصليح المبردات	3	4	1	1	0	0	0	1	0	0	0	0	0	10
تصليح آلات الطباعة	2	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3
تغليف الارائك	0	3	0	0	2	0	0	1	0	0	0	0	0	6
تنظيف الزرابي	2	3	1	2	1	0	0	1	0	0	0	0	0	10
تنظيف الملابس	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2
حلاق الرجال	9	4	4	5	4	2	0	3	2	2	0	0	0	35
حلاقة النساء	3	3	2	3	2	1	2	2	1	2	0	0	0	21
دهن السيارات	3	5	2	2	0	4	0	1	1	0	0	0	0	18



5	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	1	0	2	مدرسة اعلام الي
8	0	0	0	0	0	0	0	0	1	2	2	0	3	مدرسة سياقة
4	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	2	مدرسة لغات
17	0	0	0	0	0	1	0	1	2	3	3	2	5	مرش
8	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	1	2	3	مصور
2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1	مطبعة
81	0	2	2	3	4	7	8	6	8	12	12	9	8	معالجة النصوص
2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	معمل مشروبات
48	0	0	0	0	2	1	2	2	5	7	6	5	18	مقهى
15	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	2	2	9	مكتب دراسات
2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1	مكتب خبرة
4	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	2	0	1	موثق
58	0	2	3	2	2	4	5	2	6	8	7	4	13	نادي انترنت
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	نزل
5	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	3	نظارات طبية
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	نقل المرضى
65	0	2	3	2	1	4	5	7	2	5	5	7	22	هاتف عمومي
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	وكالة عقارية
5	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	5	وكالة سفر
686	0	6	10	11	15	33	27	26	54	88	95	94	227	المجموع

المصدر: أنجز اعتمادا على معطيات التحقيق الميداني لشهر سبتمبر، أكتوبر 2015.

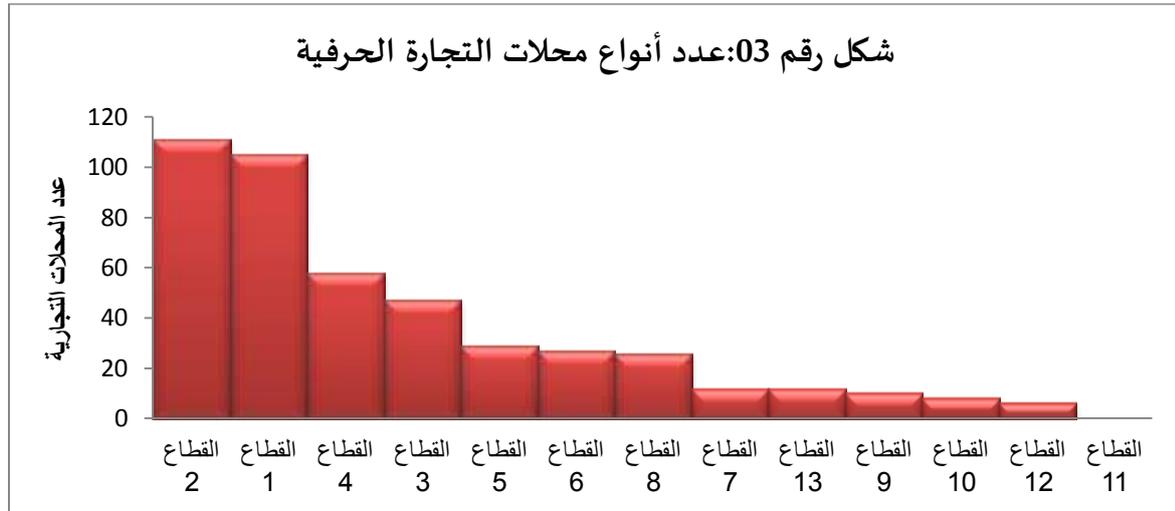
### جدول رقم 11: المحاور التجارية بمدينة الشريعة.

الرقم	رقم القطاع الحضري	تسمية المحور	طول المحور (متر طولي)	عدد المحلات	الكثافة التجارية (محل/100 م ط)
1	7,3,1	طريق تبسة	1455,49	178	12
2	12,11,10,6,5,1	طريق ثليجان	2013,88	242	12
3	3,1	طريق خنشلة	541,28	60	11
4	3,1	طريق الضلعة	842,51	93	11
5	1,4,5,9,10,11	طريق الماء الأبيض	1233,16	86	7
6	8,7,4,3	طريق تازينت	791,59	79	10
9	4,1	الطريق القاطع لوسط المدينة وحي العربي التبسي	487,59	54	11

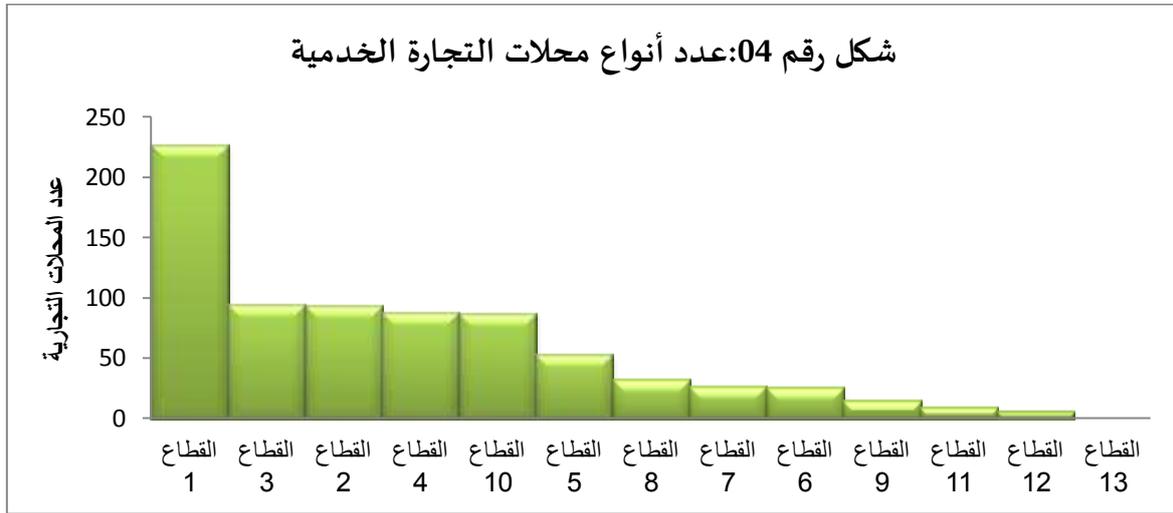
المصدر: تحقيق ميداني لشهر سبتمبر، أكتوبر 2015.



المصدر: انجز إعتامادا على تحقيق ميداني لشهر سبتمبر، أكتوبر 2015.



المصدر: انجز إعتامادا على تحقيق ميداني لشهر سبتمبر، أكتوبر 2015.



المصدر: انجز اعتمادا على تحقيق ميداني لشهر سبتمبر، أكتوبر 2015.

جدول رقم 12: توزيع الاستثمارات الخاصة بأصحاب المحلات التجارية

رقم القطاع	تسميته	المحلات التجارية	عدد الاستثمارات الموزعة	النسبة المئوية
1	وسط المدينة	1018	103	10,12
2	الحي الجديد	486	49	10,08
3	ابن باديس	381	39	10,24
4	العربي التبسي	413	42	10,17
5	الملعب	241	24	9,96
6	مخلوفي	114	12	10,53
7	محمود شريفي	91	10	10,99
8	النهضة	143	14	9,79
9	المتقن	110	12	10,91
10	البابور	106	11	10,38
11	سوق الفلاح	34	4	11,76
12	الجرف	25	4	16,00
13	الطريق الاجتبابي	22	2	9,09
	المجموع	3184	326	10,24

المصدر: انجاز

جدول رقم 13: توزيع الاستثمارات الخاصة بأصحاب محلات التجارة الصافية

رقم القطاع	تسميته	عدد محلا التجارة الصافية	عدد الاستثمارات الموزعة	النسبة المئوية
1	وسط المدينة	686	69	10,06
2	الحي الجديد	281	28	9,96
3	ابن باديس	239	24	10,04
4	العربي التبسي	267	27	10,11
5	الملعب	158	16	10,13
6	مخلوفي	61	6	9,84
7	محمود شريف	52	5	9,62
8	النهضة	84	8	9,52
9	المتقن	85	9	10,59
10	الباور	87	9	10,34
11	سوق الفلاح	24	3	12,50
12	الجرف	13	2	15,38
13	الطريق الاجتبابي	10	1	10,00
المجموع		2047	207	10,11

جدول رقم 14: توزيع الاستثمارات الخاصة بأصحاب محلات التجارة الحرفية

رقم القطاع	تسميته	عدد محلات التجارة الحرفية	عدد الاستثمارات الموزعة	النسبة المئوية
1	وسط المدينة	105	11	10,48
2	الحي الجديد	111	12	10,81
3	ابن باديس	47	5	10,64
4	العربي التبسي	58	6	10,34
5	الملعب	29	3	10,34
6	مخلوفي	27	3	11,11
7	محمود شريفي	12	2	16,67
8	النهضة	26	3	11,54
9	المتقن	10	1	10,00
10	البايور	8	1	12,50
11	سوق الفلاح	0	0	0,00
12	الجرف	6	1	16,67
13	الطريق الاجتبابي	12	1	8,33
المجموع		451	49	10,86

المصدر: انجاز الباحث ، جانفي 2016

جدول رقم 15: توزيع الاستثمارات الخاصة بأصحاب محلات التجارة الخدمية

رقم القطاع	تسميته	عدد محلات التجارة الخدمية	عدد الاستثمارات الموزعة	النسبة المئوية
1	وسط المدينة	227	23	10,13
2	الحي الجديد	94	9	9,57
3	ابن باديس	95	10	10,53
4	العربي التبسي	88	9	10,23
5	الملعب	54	5	9,26
6	مخلوفي	26	3	11,54
7	محمود شريفي	27	3	11,11
8	النهضة	33	3	9,09
9	المتقن	15	2	13,33
10	الباور	11	1	9,09
11	سوق الفلاح	10	1	10,00
12	الجرف	6	1	16,67
13	الطريق الاجتبابي	0	0	0,00
المجموع		686	70	10,20

المصدر: انجاز الباحث ، جانفي 2016.

جدول رقم 16: عدد المحلات التجارية عبر الفترات الزمنية المختلفة

	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
بعد سنة 2000	2	2	3	7	8	6	4	2	12	21	18	23	31	139
2000--1990	0	1	1	2	0	3	1	3	3	10	2	7	15	44
1981--1990	0	1	0	2	4	2	2	3	1	4	9	4	14	50
1972-1981	0	0	0	0	0	3	3	4	4	3	5	7	14	43

50	0	0	0	0	0	0	0	0	4	4	5	8	29	قبل 1972
----	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----------

المصدر: انجاز الباحث ، حسب الاستبيان الموزع شهر جانفي 2016

### جدول رقم 17: عدد أصحاب المحلات التجارية حسب إقامتهم السابقة

	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
244	2	4	4	11	12	14	10	12	24	35	24	37	55	مدينة الشريعة
17	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	2	2	11	خارج إقليم الولاية
45	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3	9	9	24	تجمع ثانوي+مناطق التشتت
20	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	3	2	13	باقي إقليم الولاية
326	2	4	4	11	12	14	10	12	24	42	38	50	103	المجموع

المصدر: انجاز الباحث ، حسب الاستبيان الموزع شهر جانفي 2016

### جدول رقم 18: عدد أصحاب المحلات التجارية حسب إقامتهم الحالية

	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
292	2	4	4	11	12	14	10	12	24	41	34	44	81	مدينة الشريعة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	خارج إقليم الولاية
34	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	5	5	22	تجمع ثانوي+مناطق التشتت
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	باقي إقليم الولاية
326	2	4	4	11	12	14	10	12	24	42	39	49	103	المجموع

المصدر: انجاز الباحث ، حسب الاستبيان الموزع شهر جانفي 2016

### جدول رقم 19: عدد أصحاب المحلات التجارية حسب امتلاك السجل التجاري

	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
212	0	0	0	2	2	2	6	8	14	27	25	38	88	نعم
114	2	4	4	9	10	12	4	4	10	15	14	11	15	لا
326	2	4	4	11	12	14	10	12	24	42	39	49	103	المجموع

المصدر: انجاز الباحث ، حسب الاستبيان الموزع شهر جانفي 2016

### جدول رقم 20: النسبة المئوية لعدد أصحاب المحلات التجارية حسب امتلاك السجل التجاري

	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
65,03	0,00	0,00	0,00	18,18	16,67	14,29	60,00	66,67	58,33	64,29	64,10	77,55	85,44	نعم
34,97	100,00	100,00	100,00	81,82	83,33	85,71	40,00	33,33	41,67	35,71	35,90	22,45	14,56	لا

المصدر: انجاز الباحث ، حسب الاستبيان الموزع شهر جانفي 2016

جدول رقم 21: عدد أصحاب المحلات التجارية حسب نوعية ملكية المحلات التجارية

	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
162	2	4	4	11	12	12	8	11	18	18	15	9	38	ملك
164	0	0	0	0	0	2	2	1	6	24	24	40	65	ايجار
326	2	4	4	11	12	14	10	12	24	42	39	49	103	

المصدر: انجاز الباحث ، حسب الاستبيان الموزع شهر جانفي 2016

جدول رقم 22: النسبة المئوية لعدد أصحاب المحلات التجارية حسب نوعية ملكية المحلات التجارية

	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
49,69	100	100	100	100	100	85,71	80,00	91,67	75,00	42,86	38,46	18,37	36,89	ملك
50,31	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	14,29	20,00	8,33	25,00	57,14	61,54	81,63	63,11	ايجار
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	

المصدر: انجاز الباحث ، حسب الاستبيان الموزع شهر جانفي 2016

جدول رقم 23: عدد أصحاب المحلات التجارية حسب الحصول على رخصة البناء وشهادة المطابقة

المجموع	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
64	1	0	3	6	9	3	0	0	7	13	10	0	12	ش م
85	2	0	3	7	10	4	3	0	10	15	13	0	18	رب
326	2	4	4	11	12	14	10	12	24	42	39	49	103	مجموع المحلات في القطاع

المصدر: انجاز الباحث ، حسب الاستبيان الموزع شهر جانفي 2016

جدول رقم 24: عدد أصحاب المحلات التجارية حسب عدد المستخدمين.

المجموع	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
250	2	4	4	11	12	14	10	12	22	35	29	34	61	مستخدم (1)
39	0	0	0	0	0	0	0	0	1	5	7	13	13	مستخدمين
25	0	0	0	0	0	0	0	0	1	2	3	2	17	3مستخدمين
12	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	12	4مستخدمين

المصدر: انجاز الباحث ، حسب الاستبيان الموزع شهر جانفي 2016

جدول رقم 25: الحركة التي تحدثها محلات المواد الغذائية بين مختلف القطاعات الحضرية.

رقم القطاع	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
1	16	13	14	8	14	12	20	10	15	66	50	90	48	1
2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	8	328	2	2
3	0	0	0	0	0	0	0	0	13	105	3	3	3	3
4	0	0	0	0	3	2	0	1	4	172	12	2	4	4
5	0	0	0	12	0	0	0	7	44	2	0	0	0	5

0	0	0	0	0	0	0	83	0	0	0	0	0	6
0	0	0	0	0	6	81	0	0	0	0	0	0	7
45	0	0	0	8	88	5	0	0	4	0	0	0	8
7	0	4	3	70	2	0	0	0	0	0	0	0	9
0	3	12	113	4	0	0	0	0	0	0	0	0	10
14	8	20	2	1	0	0	0	0	0	0	0	0	11
0	70	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	12
62	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	13

المصدر:انجاز الباحث ، حسب الاستبيان الموزع شهر جانفي 2016

جدول رقم 26: الحركية التي تحدثها محلات الاواني المنزلية بين مختلف القطاعات الحضرية.

رقم القطاع	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
1	48	301	96	58	23	83	52	88	70	101	79	70	62
2	12	328	62	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
3	3	21	105	86	0	0	0	0	0	0	0	0	0
4	14	8	28	172	21	12	2	41	45	36	0	0	0
5	0	0	0	2	38	46	0	0	0	32	9	0	0
6	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
7	0	0	13	0	0	0	52	13	0	0	0	0	0
8	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
9	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
10	0	0	0	0	12	0	0	0	0	113	39	4	30
11	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
12	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
13	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

المصدر:انجاز الباحث ، حسب الاستبيان الموزع شهر جانفي 2016

جدول رقم 27: الحركية التي تحدثها محلات حلاقة الرجال بين مختلف القطاعات الحضرية.

رقم القطاع	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
1	48	304	98	168	30	83	77	81	33	100	79	70	62
2	0	282	32	20	0	0	0	0	0	0	0	0	0
3	6	314	75	42	0	0	15	12	0	0	0	0	0
4	9	59	34	165	21	7	0	23	15	0	0	0	12
5	0	0	0	29	44	62	0	0	0	36	10	7	14
6	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
7	0	0	65	0	0	0	0	5	0	0	0	0	0
8	0	0	0	23	0	0	22	81	55	0	0	0	32
9	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
10	0	0	0	0	0	0	0	0	65	113	38	25	31

0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	11
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	12
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	13

المصدر:انجاز الباحث ، حسب الاستبيان الموزع شهر جانفي 2016

جدول رقم 28: الحركة التي تحدثها الصيدليات بين مختلف القطاعات الحضرية.

رقم القطاع	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
1	48	328	105	172	44	83	81	88	70	113	79	70	62
2	0	328	86	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
3	0	250	67	101	3	8	81	88	15	0	0	0	0
4	0	96	56	172	31	29	0	69	58	102	51	47	54
5	0	120	97	90	44	52	0	0	65	111	75	58	60
6	0	0	0	0	0	83	0	0	0	62	41	68	52
7	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
8	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
9	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
10	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
11	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
12	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
13	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

المصدر:انجاز الباحث ، حسب الاستبيان الموزع شهر جانفي 2016

جدول 29: ترميز أهم المتغيرات المتعلقة بالعلاقات غير المرئية للمحلات التجارية

الرقم	رمز المتغير	اسم المتغير
1	A1	عدد أصحاب المحلات التجارية مدينة الشريعة
2	B1	عدد أصحاب المحلات التجارية المالكة لسجل تجاري
3	C2	عدد أصحاب المحلات التجارية المؤجرة بعقد
4	D1	عدد أصحاب المحلات التجارية الحاصلين على رخصة البناء



,065	,989	,987	,994	,983	1,000	,968	,984	,999	,962	1,000	,962	,987	,995	,999	VAR0005
,226	,990	,972	,971	,975	,962	,966	,984	,968	1,000	,962	1,000	,993	,971	,976	VAR0006
,118	,993	,994	,990	,991	,999	,980	,991	1,000	,968	,999	,968	,990	,999	,999	VAR0007
,239	,998	,998	,974	,999	,984	,995	1,000	,991	,984	,984	,984	,993	,996	,990	VAR0008
,310	,986	,996	,949	,998	,968	1,000	,995	,980	,966	,968	,966	,976	,989	,974	VAR0009
,065	,989	,987	,994	,983	1,000	,968	,984	,999	,962	1,000	,962	,987	,995	,999	VAR0010
,249	,994	1,000	,969	1,000	,983	,998	,999	,991	,975	,983	,975	,987	,996	,987	VAR0011
,022	,986	,973	1,000	,969	,994	,949	,974	,990	,971	,994	,971	,990	,983	,996	VAR0012
,222	,994	1,000	,973	1,000	,987	,996	,998	,994	,972	,987	,972	,987	,998	,990	VAR0013
,189	1,000	,994	,986	,994	,989	,986	,998	,993	,990	,989	,990	,999	,995	,995	VAR0014
1,000	,189	,222	,022	,249	,065	,310	,239	,118	,226	,065	,226	,160	,166	,098	VAR0015

المصدر: نتائج التحليل بواسطة برنامج IBM SPSS STATISTICS 20

جدول ( 32 ): الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباط للسوق الاسبوعية للخضر والفواكه

Somme des carrés des facteurs retenus pour la rotation			Extraction Sommes des carrés des facteurs retenus			Valeurs propres initiales			Composante
% cumulés	% de la variance	Total	% cumulés	% de la variance	Total	% cumulés	% de la variance	Total	
91,309	91,309	13,696	92,289	92,289	13,843	92,289	92,289	13,843	1
99,383	8,074	1,211	99,383	7,093	1,064	99,383	7,093	1,064	2
						100,000	,617	,093	3
						100,000	2,973E-15	4,460E-16	4
						100,000	2,240E-15	3,360E-16	5
						100,000	1,008E-15	1,513E-16	6
						100,000	6,185E-16	9,278E-17	7
						100,000	2,540E-16	3,810E-17	8
						100,000	3,819E-17	5,729E-18	9
						100,000	-1,061E-16	-1,592E-17	10

						100,000	-3,485E-16	-5,227E-17	11
						100,000	-7,586E-16	-1,138E-16	12
						100,000	-1,359E-15	-2,038E-16	13
						100,000	-2,019E-15	-3,028E-16	14
						100,000	-5,761E-15	-8,641E-16	15

المصدر: نتائج التحليل بواسطة برنامج IBM SPSS STATISTICS 20

جدول ( 33 ): ترميز أهم المتغيرات المتعلقة بالعلاقات غير المرئية للسوق الاسبوعية للمواشي

الرمز	إسم المتغير
a	نقل الماشية بواسطة شاحنة
b	نقل الماشية بواسطة سيارة
c	نقل الماشية بواسطة عربة
d	نقل الماشية مشيا على الاقدام
e	عدد التجار الوفدين الى السوق
f	الزيائن المتدققين

المصدر: نتائج التحليل بواسطة برنامج IBM SPSS STATISTICS 20

جدول ( 34 ): مصفوفة الارتباط الخاصة بالسوق الاسبوعية للخضر والفواكه

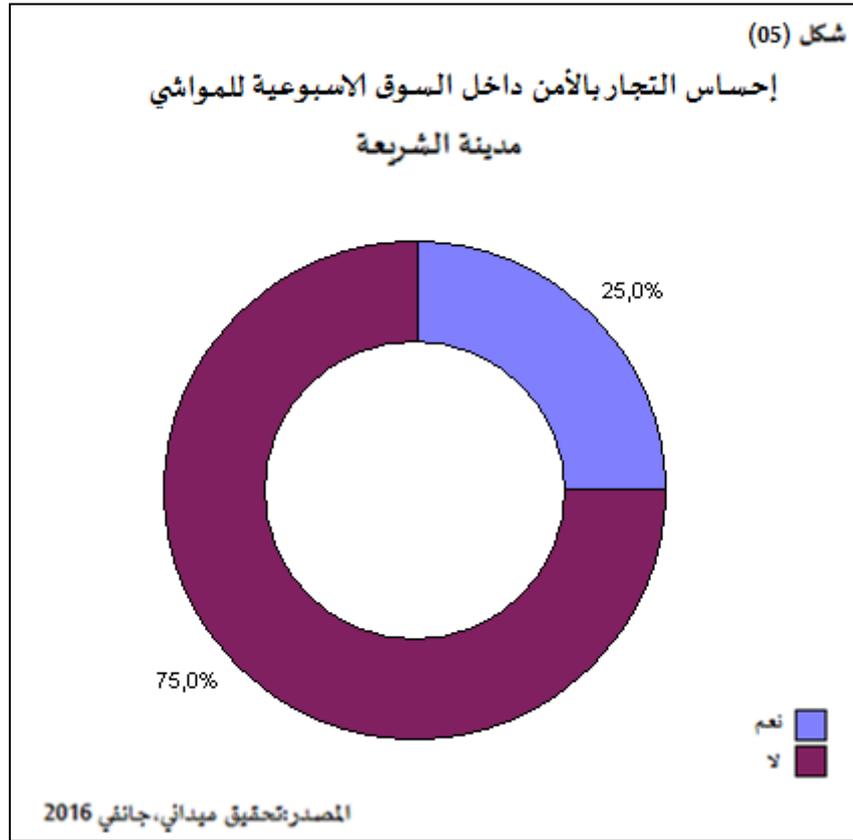
VAR00006	VAR00005	VAR00004	VAR00003	VAR00002	VAR00001		الارتباط
,681	-,516	,853	,939	,725	1,000	VAR00001	
,972	,209	,978	,917	1,000	,725	VAR00002	
,873	-,197	,980	1,000	,917	,939	VAR00003	
,940	0,000	1,000	,980	,978	,853	VAR00004	
,266	1,000	0,000	-,197	,209	-,516	VAR00005	
1,000	,266	,940	,873	,972	,681	VAR00006	

المصدر: نتائج التحليل بواسطة برنامج IBM SPSS STATISTICS 20

جدول ( 35 ): الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباط للسوق الاسبوعية للمواشي

Somme des carrés des facteurs retenus pour la rotation			Extraction Sommes des carrés des facteurs retenus			Valeurs propres initiales			Composante
% cumulés	% de la variance	Total	% cumulés	% de la variance	Total	% cumulés	% de la variance	Total	
75,100	75,100	4,506	75,914	75,914	4,555	75,914	75,914	4,555	1
99,413	24,313	1,459	99,413	23,499	1,410	99,413	23,499	1,410	2
						100,000	,587	,035	3
						100,000	1,510E-15	9,062E-17	4
						100,000	-2,547E-17	-1,528E-18	5
						100,000	-1,808E-15	-1,085E-16	6

المصدر: نتائج التحليل بواسطة برنامج IBM SPSS STATISTICS 20



النتائج المتحصل عليها بعد معالجة استمارة الاستبيان بواسطة برنامج sphix plus<sup>2</sup> (v5) الخاص

بمعالجة الاستبيانات:



1. مرحلة إعداد الأسئلة:

Variable	Libellé	Modalités de réponse / Contrôles
1. residence	lieu de residence	cherna , agglomeration secondaire et zone epatoce , autre commune de la wilaya , hors wilaya ;
2. lieu zariba	lieu zariba	commune cherna , autre commune ;
3. education	niveau d'education	sans niveau , primaire , moyen , secondaire , universitaire ;
4. travaille	demarage de travaille au ouc des animaux	moins de 10 , 10-20 , 20-30 , 30-40 , plus de 40 ;
5. mihna	ktissab almihna min al ab	oui ; non ;
6. tjara idhafia	tjara al machia mihna idhafia	oui ; non ;
7. dokhoul	wagt dokhoul assouki	kabl , 6 akwagt arasma ;
8. kherouj	wagt akorouj	baad , wagt rasmi ;
9. prix	sar dokhoul	
10. tadhkira	alhossoul ala tadhkira	oui ; non ;
11. morakaba	morakabat sifa	oui ; non ;
12. makan al ardh	tahdid makan al ardh	oui ; non ;
13. mawal	imlak btakat mawal aw talah	oui ; non ;
14. amn	alamn dakhe assouki	oui ; non ;
15. baytaria	nakaba baytaria	oui ; non ;
16. modiriat tjara	ragaba-modiriat tjara	oui ; non ;
17. baladia	nakabat baladia	oui ; non ;
18. nagl	wasslat nagl	chahina , sayaro , araba , machian ;
19. sakan zabain	skan zabain cherna	
20. zabain	mutawassit adad azabain	
21. ahan souk	ahsan souki fi chark	

✓ نموذج استمارة الاستبانة المنجزة اليا من طرف البرنامج (v5) sphix plus<sup>2</sup>

Impression des questionnaires | MARCHÉ-1 (C:\Users\HP\Documents\ENQUETE-1\MARCHÉ-1)

### marche des animaux

sec3

**1. lieu de résidence**

1. cités  
 2. agglomérations secondaires et zones rurales  
 3. autres communes de la wilaya  
 4. hors wilaya

**2. lieu zootie**

1. commune citée  2. autre commune

**3. niveau d'éducation**

1. sans niveau  2. primaire  3. autres  
 4. secondaire  5. universitaire

**4. dénombrement de travail en vue des animaux**

1. avant de 10  2. 10-20  3. 20-30  
 4. 30-40  5. plus de 40

**5. Bénévoles adultes ou al ah**

1. oui  2. non

**6. tjezet abachia mliha ikhalia**

1. oui  2. non

**7. wagt dekhoul weweh**

1. kabli  2. B chragi orani

**8. wagt alharouj**

1. oui  2. wagt rams

**9. ziar dekhoul**

**11. mawakhat sikh**

1. oui  2. non

**12. wakhal mawakhat al arth**

1. oui  2. non

**13. imtithak khichat mawakhat an fellaq**

1. oui  2. non

**14. alama dekhoul weweh**

1. oui  2. non

**15. wakhal kharria**

1. oui  2. non

**16. rugaba medkhat tijara**

1. oui  2. non

**17. wakhal khalala**

1. oui  2. non

**18. wawakhat wagt**

1. chakara  2. rugaba  3. wakha  4. mawakhat

**19. wakhal wakhal chakara**

**20. mawakhat alah wakhal**

**21. alama weweh B chragi**

Page 1 / 1

Imprimer    Mettre en Page

Fermer

2. مرحلة إدخال الأجوبة التي تم جمعها.

MARCHÉ-1 (C:\Users\HP\Documents\ENQUETE-1\MARCHÉ-1)

Statut:  Echantillon total : 100 observations

Vue: Observations | Fiches | Liste de valeurs | Résumé

Filtres sur variables:  Sélectionner... Remplacer... Réinitialiser... Appliquer... Annuler

Noms des variables

N°	1. residence	2. lieu zootie	3. education	4. travail	5. mliha	6. tjara sikh	7. dekhoul	8. shroua	9. pris	10. tashkita	11. monka	12. makani	13. mawakhat	14. aram	15. baytara	16. modria	17
58	agglomération	autre comm.	primaire	20-30	oui	non	kabli	baad	100	non	non	non	oui	non	non	non	non
59	agglomération	autre comm.	primaire	20-30	oui	non	kabli	baad	100	non	non	non	oui	non	non	non	non
60	agglomération	autre comm.	primaire	20-30	oui	non	kabli	baad	100	non	non	non	oui	non	non	non	non
61	autre comm.	autre comm.	primaire	30-40	oui	non	kabli	baad	100	non	non	non	oui	non	non	non	non
62	autre comm.	autre comm.	primaire	30-40	oui	non	kabli	baad	100	non	non	non	oui	non	non	non	non
63	autre comm.	autre comm.	primaire	30-40	oui	non	kabli	baad	100	non	non	non	oui	non	non	non	non
64	autre comm.	autre comm.	primaire	30-40	oui	non	kabli	baad	100	non	non	non	oui	non	non	non	non
65	autre comm.	autre comm.	primaire	30-40	oui	non	kabli	baad	100	non	non	non	oui	non	non	non	non
66	autre comm.	autre comm.	primaire	30-40	oui	non	kabli	baad	100	non	non	non	oui	non	non	non	non
67	autre comm.	autre comm.	primaire	30-40	oui	non	kabli	baad	100	non	non	non	oui	non	non	non	non
68	autre comm.	autre comm.	primaire	30-40	oui	non	kabli	baad	100	non	non	non	oui	non	non	non	non
69	autre comm.	autre comm.	primaire	30-40	oui	non	kabli	wagt rams	100	non	non	non	oui	non	non	non	non
70	autre comm.	autre comm.	primaire	30-40	oui	non	kabli	wagt rams	100	non	non	non	oui	non	non	non	non
71	autre comm.	autre comm.	primaire	30-40	oui	non	kabli	wagt rams	100	non	non	non	oui	non	non	non	non
72	autre comm.	autre comm.	primaire	30-40	oui	non	kabli	wagt rams	100	non	non	non	oui	non	non	non	non
73	autre comm.	autre comm.	primaire	plus de 40	oui	non	kabli	wagt rams	100	non	non	non	oui	non	non	non	non
74	autre comm.	autre comm.	primaire	plus de 40	oui	non	kabli	wagt rams	100	non	non	non	oui	non	non	non	non
75	autre comm.	autre comm.	primaire	plus de 40	non	non	kabli	wagt rams	100	non	non	non	oui	non	non	non	non
76	autre comm.	autre comm.	primaire	plus de 40	non	non	kabli	wagt rams	100	non	non	non	oui	non	non	non	non
77	autre comm.	autre comm.	primaire	plus de 40	non	non	8 alwagt ara	wagt rams	100	non	non	non	oui	non	non	non	non
78	autre comm.	autre comm.	primaire	plus de 40	non	non	8 alwagt ara	wagt rams	100	non	non	non	oui	non	non	non	non
79	autre comm.	autre comm.	primaire	plus de 40	non	non	8 alwagt ara	wagt rams	100	non	non	non	oui	non	non	non	non
80	hors wilaya	autre comm.	primaire	plus de 40	non	non	8 alwagt ara	wagt rams	100	non	non	non	oui	non	non	non	non
81	hors wilaya	autre comm.	primaire	plus de 40	non	non	8 alwagt ara	wagt rams	100	non	non	non	oui	non	non	non	non
82	hors wilaya	autre comm.	primaire	plus de 40	non	non	8 alwagt ara	wagt rams	100	non	non	non	oui	non	non	non	non

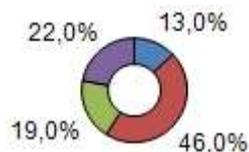
3. مرحلة معالجة المعطيات

3.1 السوق الاسبوعية للمواشي:

100 observatin

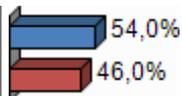
residence

	Nb	% cit.
cheria	13	13,0%
agglomeration secondaire et zone eparce	46	46,0%
autre commune de la wilaya	19	19,0%
hors wilaya	22	22,0%
<b>Total</b>	<b>100</b>	<b>100,0%</b>



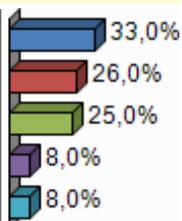
### lieu zariba

	Nb	% cit.
commune cheria	54	54,0%
autre commune	46	46,0%
<b>Total</b>	<b>100</b>	<b>100,0%</b>



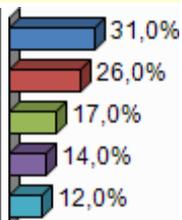
### education

	Nb	% cit.
sans niveau	33	33,0%
primaire	26	26,0%
moyen	25	25,0%
secondaire	8	8,0%
universitaire	8	8,0%
<b>Total</b>	<b>100</b>	<b>100,0%</b>



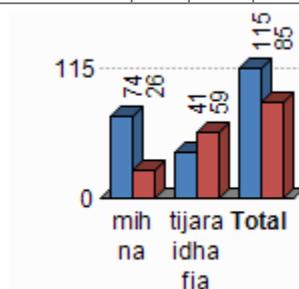
### travaille

	Nb	% cit.
moins de 10	31	31,0%
10-20	26	26,0%
20-30	17	17,0%
30-40	14	14,0%
plus de 40	12	12,0%
<b>Total</b>	<b>100</b>	<b>100,0%</b>



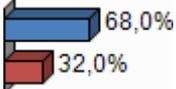
### Groupe n°1

	oui	non	Total
mihna	74	26	100
tijara idhafia	41	59	100
<b>Total</b>	<b>115</b>	<b>85</b>	<b>200</b>



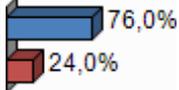
### khrouj

	Nb	% cit.
baad	68	68,0%
wagt rasmi	32	32,0%
<b>Total</b>	<b>100</b>	<b>100,0%</b>



### dokhoul

	Nb	% cit.
kabl	76	76,0%
fi alwagt arasmi	24	24,0%
<b>Total</b>	<b>100</b>	<b>100,0%</b>



### prix

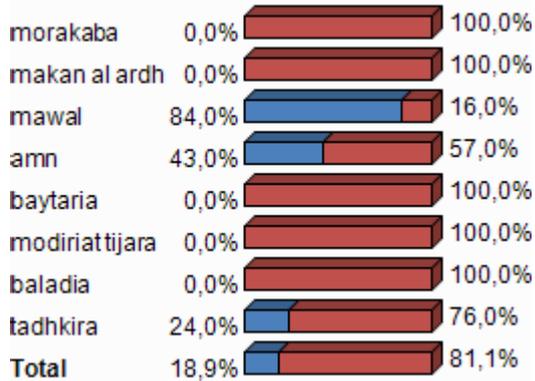
Moyenne = 100,00 Ecart-type = 0,00

	Nb	% cit.
100	100	100,0%
<b>Total</b>	<b>100</b>	<b>100,0%</b>



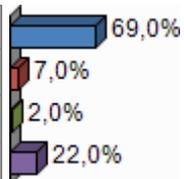
### Groupe n°2

	oui	non	Total
morakaba	0	100	100
makan al ardh	0	100	100
mawal	84	16	100
amn	43	57	100
baytaria	0	100	100
modiriat tijara	0	100	100
baladia	0	100	100
tadhkira	24	76	100
<b>Total</b>	<b>151</b>	<b>649</b>	<b>800</b>



### nagl

	Nb	% cit.
chahina	69	69,0%
sayara	7	7,0%
araba	2	2,0%
machian	22	22,0%
<b>Total</b>	<b>100</b>	<b>100,0%</b>



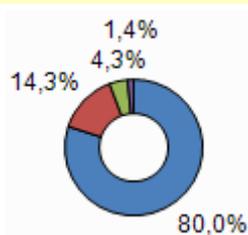
### 3.2. سوق الخضار والفواكه

70 observations  
Echantillon total

4.

#### residence

	Nb	% cit.
cheria	56	80,0%
agglomeration secondaire et zone eparce	10	14,3%
autre commune de la wilaya	3	4,3%
hors wilaya	1	1,4%
<b>Total</b>	<b>70</b>	<b>100,0%</b>



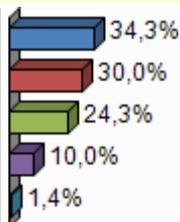
5.

#### lieu zariba

6.

#### education

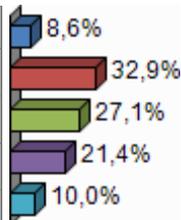
	Nb	% cit.
sans niveau	24	34,3%
primaire	21	30,0%
moyen	17	24,3%
secondaire	7	10,0%
universitaire	1	1,4%
<b>Total</b>	<b>70</b>	<b>100,0%</b>



7.

#### travaille

	Nb	% cit.
moins de 10	6	8,6%
10-20	23	32,9%
20-30	19	27,1%
30-40	15	21,4%
plus de 40	7	10,0%
<b>Total</b>	<b>70</b>	<b>100,0%</b>

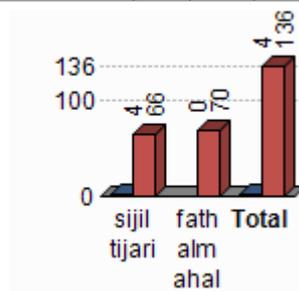


8.

#### Groupe n°1

	oui	non	Total

sijil tijari	4	66	70
fath almahal	0	70	70
<b>Total</b>	<b>4</b>	<b>136</b>	<b>140</b>



9.

#### khorouj

	Nb	% cit.
baad	38	54,3%
wagt rasmi	32	45,7%
<b>Total</b>	<b>70</b>	<b>100,0%</b>

10.

#### dokhoul

	Nb	% cit.
kabl	56	80,0%
fi alwagt arasmi	14	20,0%
<b>Total</b>	<b>70</b>	<b>100,0%</b>

11.

12.

#### prix

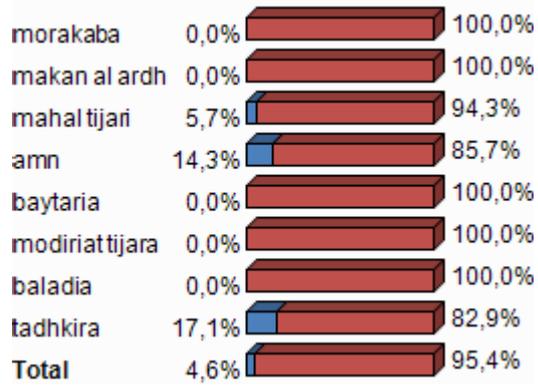
Moyenne = 100,00 Ecart-type = 0,00

	Nb	% cit.
100	70	100,0%
<b>Total</b>	<b>70</b>	<b>100,0%</b>

13.

#### Groupe n°2

	oui	non	Total
morakaba	0	70	70
makan al ardh	0	70	70
mahal tijari	4	66	70
amn	10	60	70
baytaria	0	70	70
modiriat tijara	0	70	70
baladia	0	70	70
tadhkira	12	58	70
<b>Total</b>	<b>26</b>	<b>534</b>	<b>560</b>

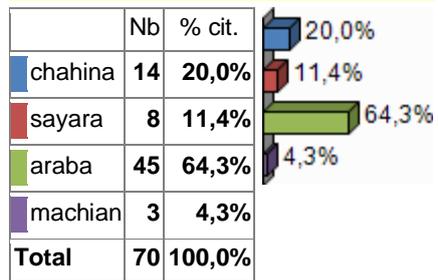


14.

sakan zabain

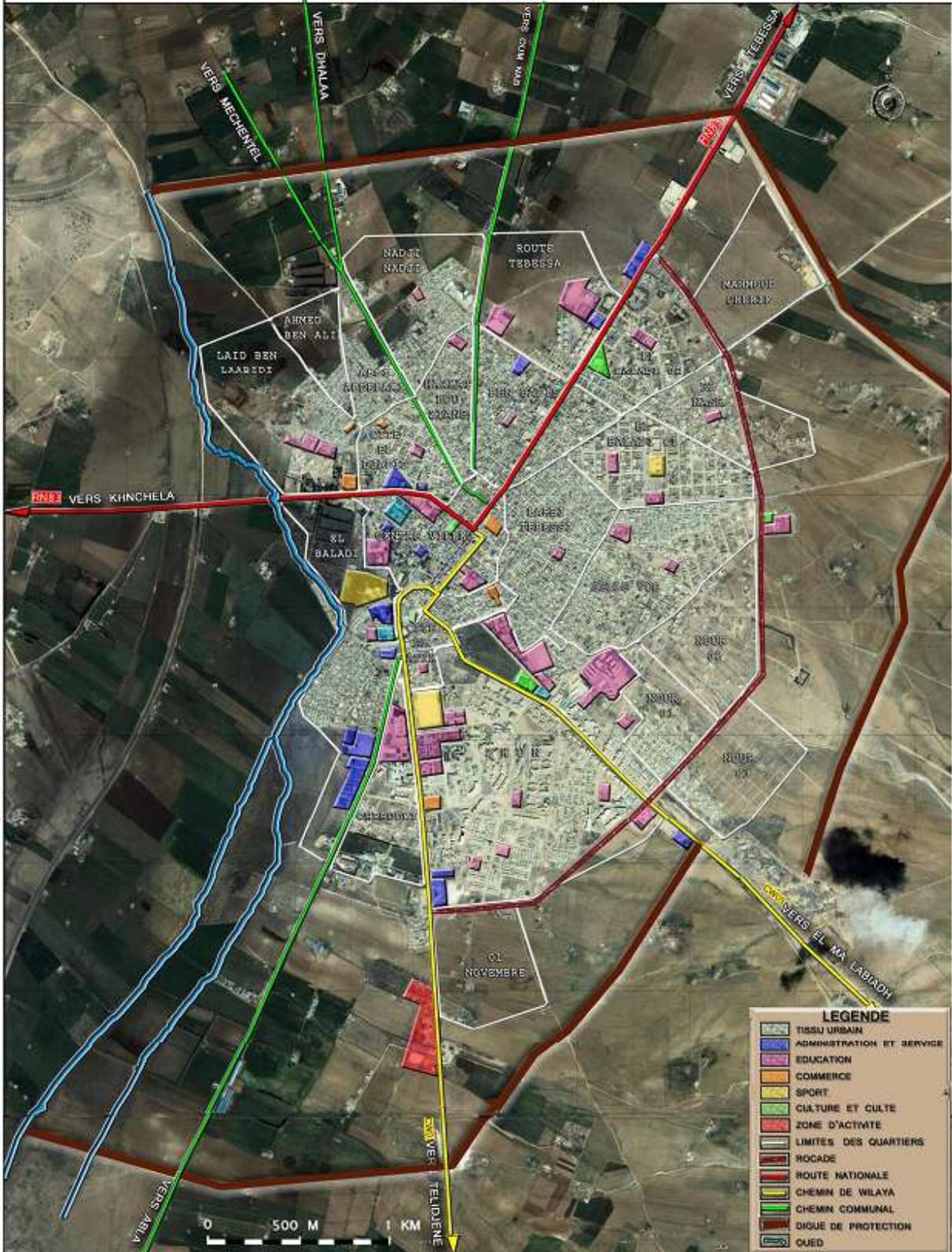
15.

nagl

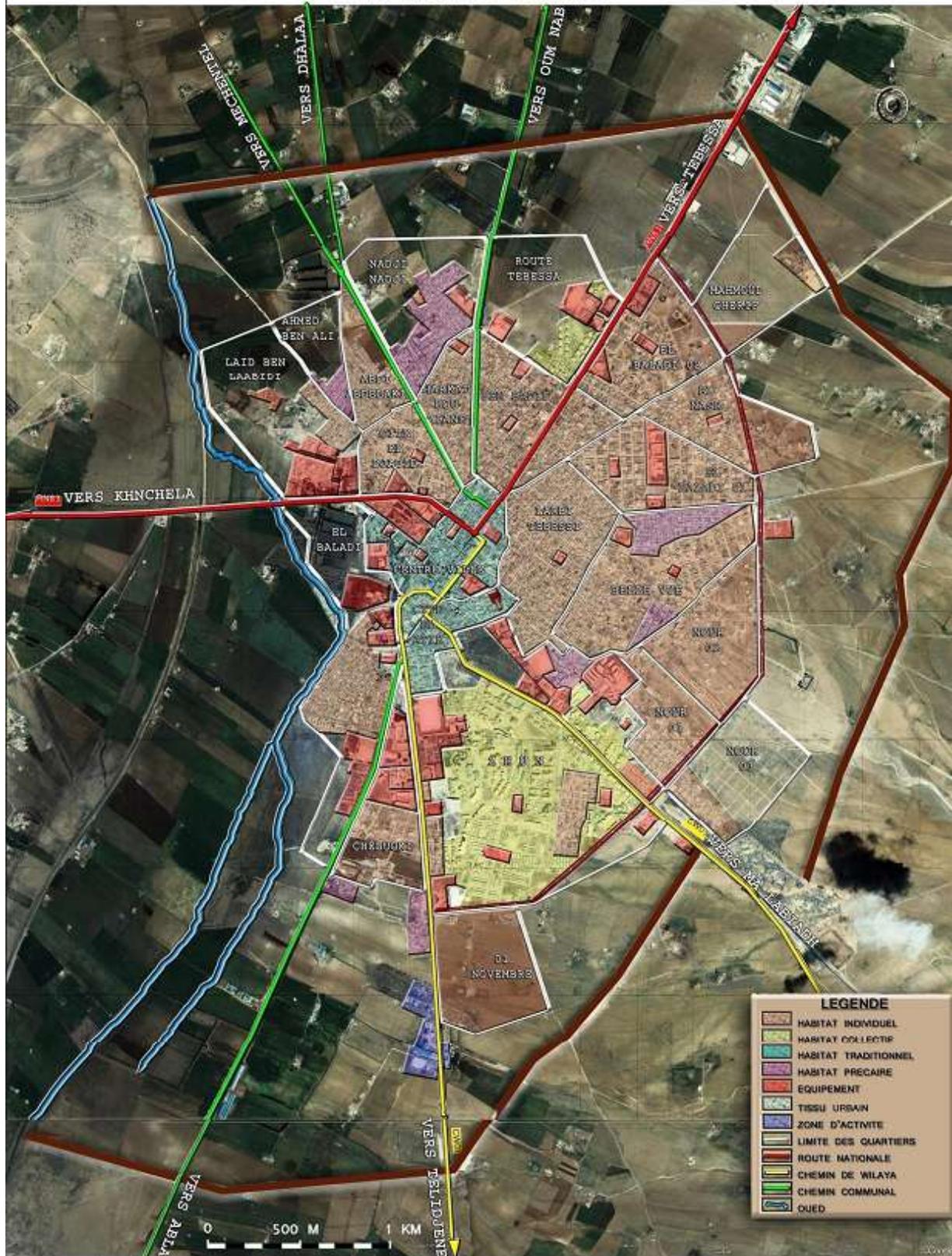




**SCHEMA DE COHERENCE URBAINE DE LA VILLE DE CHERIA  
CARTE DES EQUIPEMENTS**



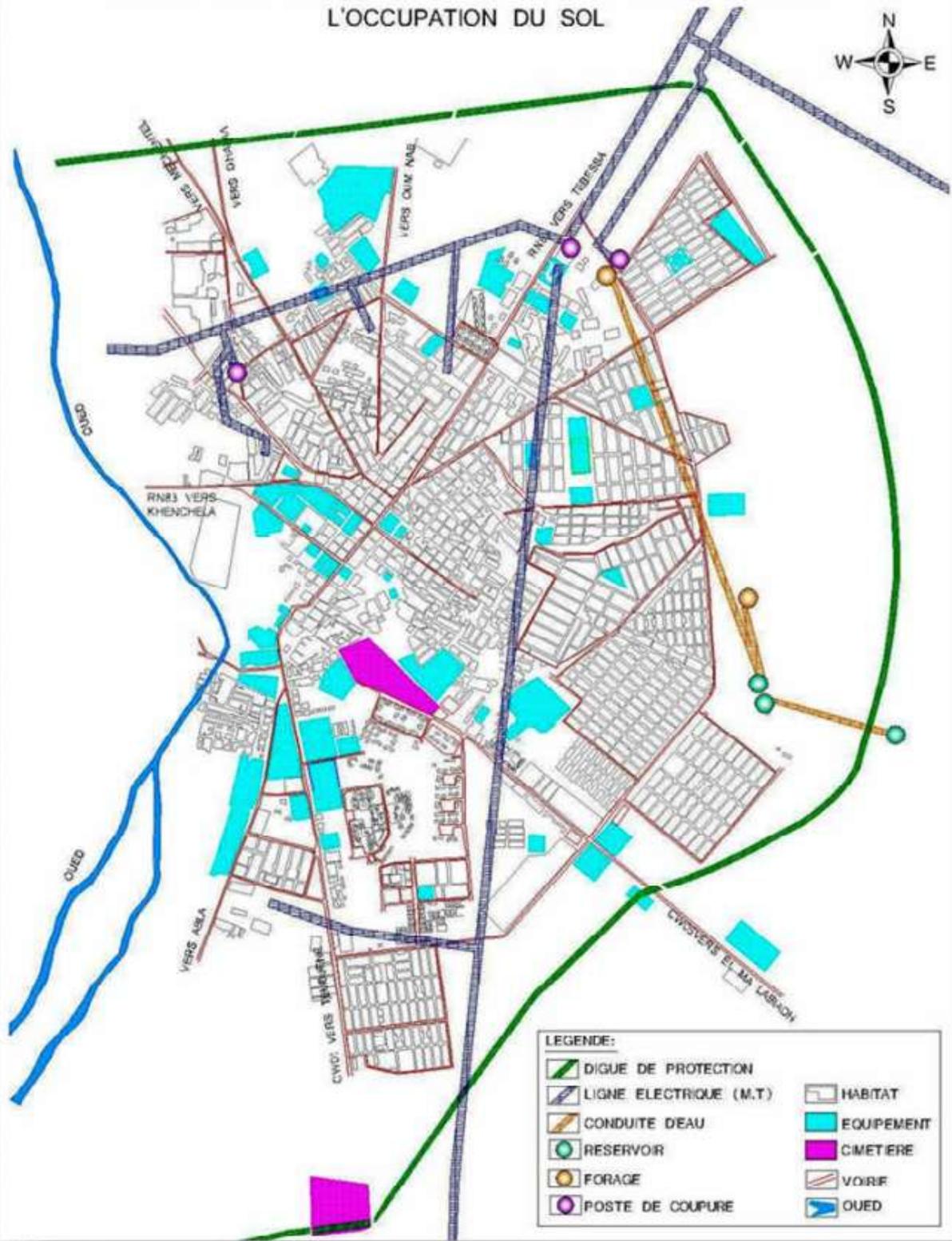
SCHEMA DE COHERENCE URBAINE DE LA VILLE DE CHERIA  
 TYPOLOGIE DE L'HABITAT







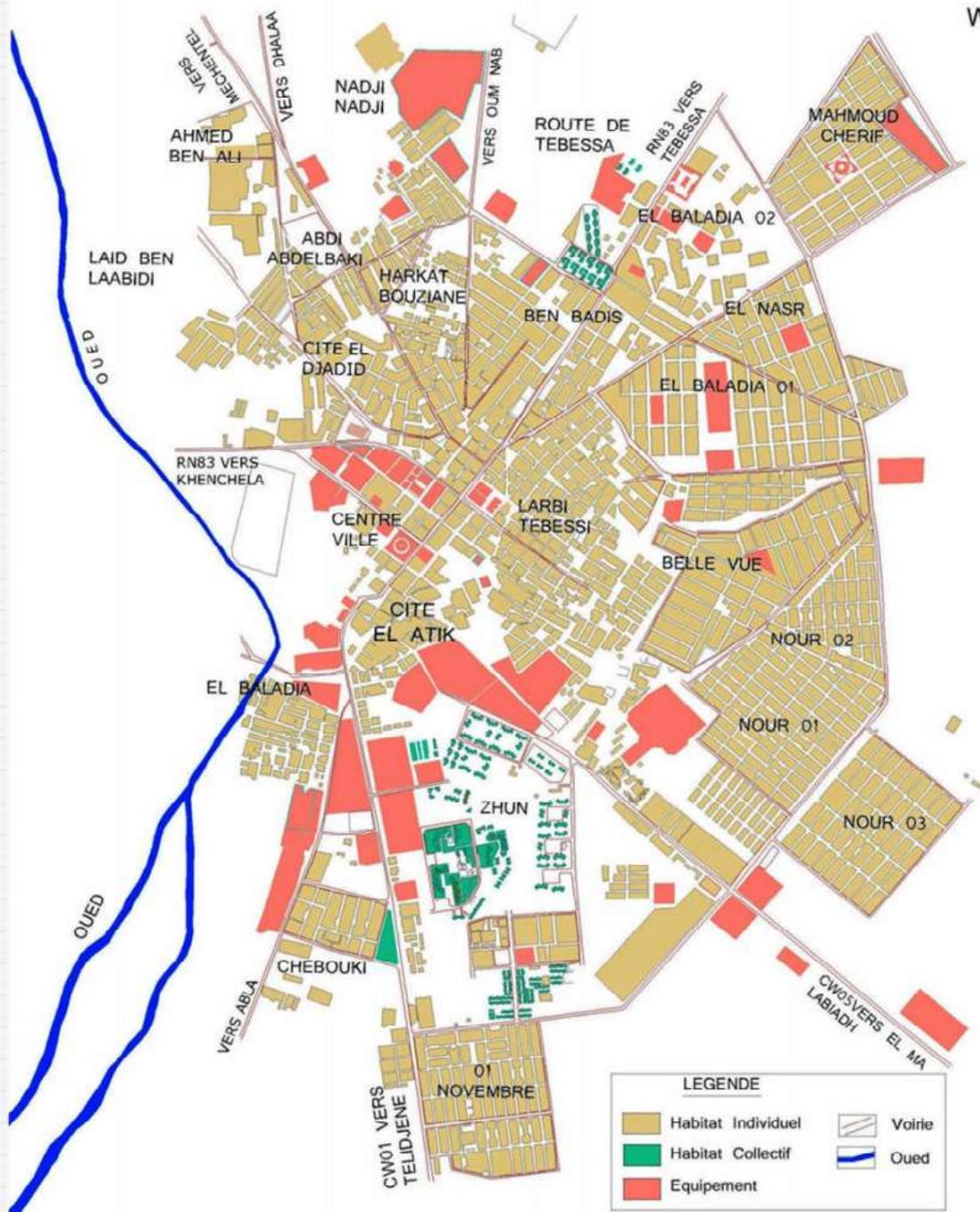
SCHEMA DE COHERENCE URBAINE DE LA VILLE DE CHERIA:  
L'OCCUPATION DU SOL



LEGENDE:

	DIGUE DE PROTECTION		HABITAT
	LIGNE ELECTRIQUE (M.T.)		EQUIPEMENT
	CONDUITE DEAU		CIMETIERE
	RESERVOIR		VOIRIE
	FORAGE		OUED
	POSTE DE COUPURE		

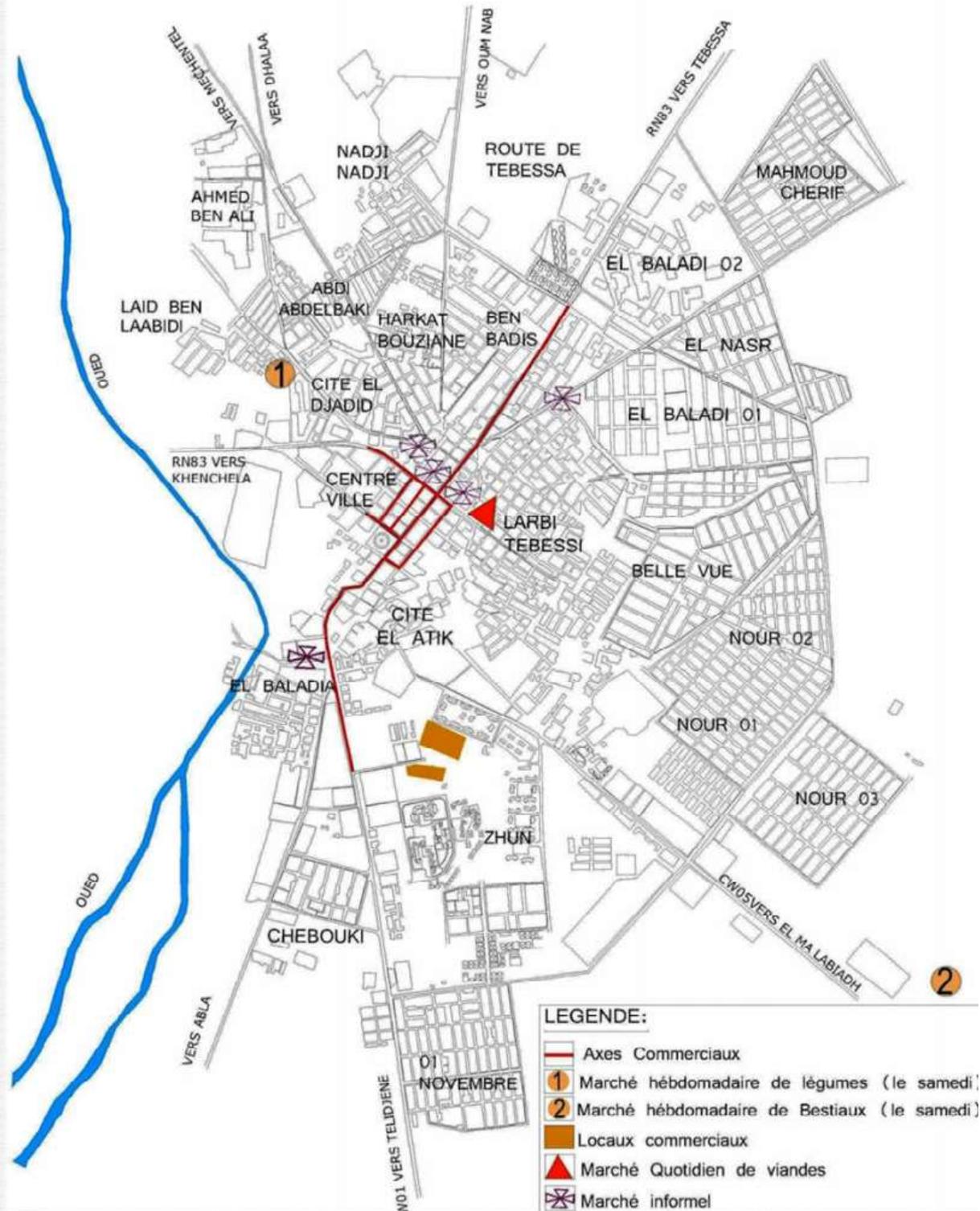
SCHEMA DE COHERENCE URBAINE DE LA VILLE DE CHERIA  
 TYPOLOGIE D'HABITAT



**LEGENDE**

	Habitat Individuel		Voirie
	Habitat Collectif		Oued
	Equipement		

SCHEMA DE COHERENCE URBAINE DE LA VILLE DE CHERIA  
CONCENTRATION COMMERCIALE



LEGENDE:

-  Axes Commerciaux
-  Marché hebdomadaire de légumes (le samedi)
-  Marché hebdomadaire de Bestiaux (le samedi)
-  Locaux commerciaux
-  Marché Quotidien de viandes
-  Marché informel

## الملخص

من أجل ضمان تسيير حضري جوارى محكم بالمدن الجزائرية وجب معالجة مختلف إشكالياتها العمرانية ولعل أهمها تلك المتعلقة بتنظيم الأنشطة التجارية داخل المجال الحضري. لذا جاءت هذه الدراسة المقصودة لمدينة الشريعة والتي نتج عنها عدم انسجام البنية التجارية أين اتضح الانتشار والتوزع غير المتجانس للأنشطة التجارية بمختلف أشكالها مع عدم الاحترام لمختلف شروط وكيفيات إنشاء وتنظيم الفضاءات التجارية.

### الكلمات المفتاحية

مدينة الشريعة، التسيير الحضري الجوارى، تنظيم الأنشطة التجارية، البنية التجارية

## **Abstract**

In order to ensure the good conduct of an urban neighborhood of the Algerian cities, various Urban problematics must be addressed. Perhaps the most important ones are those related to the organization of commercial activities within the urban area.

However, this study, on purpose, focuses Cheria city, in which trade structure is inconsistent. Also, the distribution of commercial activities in various forms turns out-proliferation and non-homogeneous with no respect to various terms and conditions of the creation and organization of commercial spaces.

### **key words:**

Cheria City, management of urban neighborhood, organization of business activities, business structure

## **Résumé**

Afin d'assurer une bonne gestion urbaine de proximité au niveau des villes algériennes. Il faut aborder les différentes problématiques urbaines, et peut être que les plus particulières ceux qui sont liées à l'organisation des activités commerciales dans l'espace urbain.

Donc ; cette étude voulue de la ville de chéria est effectuée, et a montrée l'incohérence de la structure commerciale, ou il est devenu clair qu'il y a une mauvaise diffusion et une distribution non homogène des activités commerciales sous diverses formes, ainsi le manque du respect pour les différents termes et modalités de création et d'organisation des espaces commerciaux.

## **Mots clés :**

La ville de chéria, la gestion urbaine de proximité, organisation des activités commerciales, la structure commerciale.